المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الثمانون والأربعمئة | شباط/فبراير 2019

المحتويات

■ دراسات

□ **الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق:**
بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي ..... صبري زاير السعدي 7

من واقع المعرفة بالتجربة العراقية، وتتبع دينامية الاقتصاد الوطني تحت تأثير أنماط توزيع الريع النفطي السيئة ونتائج تبديدها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وبخاصة تشرذم النخب السياسية وتجذر نزعتها إلى البقاء في السلطة والتمتع الذاتي بالثروة النفطية، يستهدف المشروع الاقتصادي الوطني «مُشْرِق»، تقديم البديل للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تعتمدها الحكومات العراقية في العقدين الأخيرين على الأقل، والتي يجري تطبيقها برعاية صندوق النقد الدولي منذ عام 2003، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد، وتردي مستويات المعيشة، وزيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وهو ما بات يتطلب الإسراع بعملية التنويع الاقتصادي الهيكلي لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية.

□ **الدين والحداثة السياسية في الصهيونية**
وفي الوطنية الفلسطينية ..... خالد الحروب 32

تحاول هذه المقالة قراءة وتحليل موقع الحداثة السياسية والدين في كلا المشروعين الصهيوني والفلسطيني؛ فثمة تباين كبير في موقع الدين

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

والحداثة السياسية في سيرورة كل منهما، إذ تدعي الحركة الصهيونية الانتساب إلى الحداثة السياسية والأفكار القومية الحديثة والعلمانية، بما فيها الليبرالية والديمقراطية، في حين أنها تعتمد في الجوهر الدينَ والأساطيرَ الدينيةَ كمحرك أساسي لها، وكمسوغ مركزي في ادعاء حق إقامة دولة على أرض فلسطين، وكأداة تعبئة لإقناع يهود العالم بالهجرة إليها. أما الوطنية الفلسطينية، ورغم نشوئها في سياق تقليدي محافظ وأميل إلى التديُّن الاجتماعي، فقد اعتمدت على الحداثة السياسية في تشكلها ومأسستها ونزوعها نحو تأكيد هوية قائمة على الرابطة الوطنية، هدفها بناء كيانية فلسطينية.

□ **الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية... إلى أين؟** ..... عقل صلاح 46

تُعد قضية الأسرى الفلسطينيين، وبالأخص المرضى منهم، من القضايا المركزية للشعب الفلسطيني، لما يقدمه الأسرى من تضحيات تكلِّفهم حريتهم، وفي بعض الأحيان حياتهم، ثمناً لها. وتتعمد إدارة مصلحة السجون حرمان الأسرى أبسط الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية كافة، وهي حقهم في العلاج، الأمر الذي أدى إلى استشهاد مئات الأسرى داخل سجون الاحتلال، أو بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة، بسبب الإهمال أو حتى الإيذاء المتعمّد؛ فالاحتلال الإسرائيلي يهدف إلى معاقبة الأسير الفلسطيني على ممارسته حقه المشروع في المقاومة. والإهمال الطبي هو عقوبة إضافية تفرضها سلطات الاحتلال على الأسرى المرضى ليعيشوا المعاناة المركبة والحقيقية، ألم القيد، وألم الجسد في آن معاً.

□ **السودان بين اللامركزية والفدرالية: كيف يتم الإصلاح في مختلف مستويات الحكم؟** ..... حسن حامد مشيكة 71

واجهت التجربة السودانية منذ تطبيق النظام الفدرالي خلال ربع قرن من الزمن الكثير من المشكلات السياسية والإدارية والمالية على مستويات الحكم الثلاثة كافة، الاتحادية والولائية والمحلية؛ فقد واجه النظام السوداني في ظل النظام اللامركزي الذي أخذ فيه وفق دستور عام 2005، تحديات متعددة في ظل واقع اقتصادي مرير، وسوء توزيع للموارد المالية، إضافة إلى ضعف أداء الكوادر التنفيذية والقيادية في الولايات، وفقدان المهارات والقدرات. يتطرق هذا المقال إلى مكامن الخلل في النظام اللامركزي السائد في السودان، ويقدم رؤى وأفكاراً جديدة بغرض الإصلاح السياسي والإداري والمالي في البلاد، كما يقدم رؤى لاستكمال النواقص، من أجل جعل الحكم أكثر كفاءة وفاعلية لتتمكن الدولة من القيام بواجباتها الأساسية ومن تحقيق التنمية في مستويات الحكم كافة، الاتحادية والولائية والمحلية.

□ **السيادة في المغرب: بين الشرعية الملكية والشرعية الديمقراطية** ..... محمد فؤاد العشوري 86

تتخذ السيادة في المغرب معنى محلياً ينسجم والثقافة الاجماعية التي تعدّ بامتياز محور رحى الثقافة السياسية المغربية. فالثقافة الاجماعية القائمة على إقصاء الوسطاء بين الراعي والرعية تهدف إلى تحقيق غرضين اثنين: (1) ضمان الاتصال المباشر للمؤسسة الملكية بباقي الشرائح المجتمعية، كراعية لثقافة الإجماع، بكل ما يتضمنه ذلك من رمزية تاريخية ودينية تنفرد بها المؤسسة الملكية دون المؤسسات المنتخبة. (2) تأكيد سمو المؤسسة الملكية على المؤسسات المنتخبة، الأمر الذي يترتب عنه عدة نتائج ذات رمزية خاصة على مستوى ممارسة السلطة السياسية، وبالتالي أهمية المؤسسات السياسية داخل الدولة وتراتبيتها. ومن بين هذه النتائج أن الملكية المغربية، على الرغم من كونها برلمانية، هي ملكية تنفيذية حاكمة وفاعلة، مقابل دونية المؤسسات المنتخبة مقارنة بالمؤسسة الملكية التي تنفرد بالقرار السياسي الاستراتيجي.

□ **الميراث الاستعماري في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية منذ عام 1962** ..... سليم حميداني 101

مثّل استرجاع السيادة الوطنية بالنسبة إلى الجزائريين، فرصة لإخراج دولة تسعى إلى تعزيز حريتها واستقلال القرار الوطني لها، بعيداً من التأثير الخارجي ـ وبخاصة الفرنسي منه ـ بأبعد قدر ممكن. ولأن الحقبة الاستعمارية كانت من الطول بحيث أفرزت حالة ارتباط تاريخي بين الجزائر وفرنسا، فإنه ثبت على مدار عقود أن للميراث الاستعماري دوراً كبيراً في صوغ واقع ومستقبل العلاقات بين الدولتين، وأنّ هناك حالة من التجاذب بين القيادات السياسية تصل أحياناً إلى درجة الابتزاز في التعامل مع كثير من الملفات. وما زالت ملفات الذاكرة المشتركة وحقوق الضحايا، ومسائل التعويضات في صميم ومبررات الاستنجاد بالتاريخ كأمجاد أو كمعاناة، لكن من المرجح أن يستمر ذلك في خضم الانغلاق السياسي الذي تعرفه الجزائر لسنوات أخرى.

□ **النزول الأمريكي في البلدان المغاربية وانعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال القرن العشرين** ..... محمد الصافي 117

خلّف النزول الأمريكي في البلدان المغاربية خلال القرن العشرين مجموعة من الآثار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لعل أهمها مؤتمر أنفا في الدار البيضاء عام 1943، الذي غيرت مقرراته مجرى التاريخ بالنسبة إلى كثير من شعوب العالم، كما أن الاقتصاد المغاربي تعرض لاختلالات بنيوية غيّرت من أولوياته ووظائف قطاعاته، على نحوٍ يستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل الذي يُعد إحدى أدواته الأساسية. فالظاهرة الاستعمارية بوصفها حصيلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي لم تستهدف الاقتصاد وحده، بل سعت بكل إصرار إلى المساس بالمجتمع في مكوناته وعناصر توازنه، وفي قيمه الفكرية ونظمه الثقافية، وبذلك شهدت البلدان المغاربية تغيرات عميقة كان لها الوقع البالغ على نسيجها الاجتماعي والحضاري.

■ أعلام

□ **الحرية في فكر أديب إسحق بين ثقافته الغربية وسياقه الثقافي** ..... علياء سرايا 142

■ كتب وقراءات

□ **لماذا يكذب القادة: حقيقة الكذب في السياسة الدولية**

(جون جي. ميرشمير) ..... محمد الإدريسي

ترجمة غانم النجار 154

□ **سوسيولوجيا إنترنت الأشياء**

(تحرير أليساندروا سورو، مارغوت بريريتون، وبول روي) ..... وليد رشاد زكي 161

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 166

كتب عربية: العلاقات الخليجية ـ الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971 ـ 2018)؛ تفكيك الخطاب الموالي لـ «إسرائيل»: الهند نموذجاً؛ اليمننة: ظاهرة عربية جديدة وخلاصة تجربة؛ إشكاليات في الإعلام العربي.

كتب أجنبية: Saudi Inc.: The Arabian Kingdom's Pursuit of Profit and Power; The Age of Surveillance Capitalism; The Cost-Benefit Revolution; The Constitution Needs a Good Party.

تقارير بحثية: Is Chechnya Putin's Blueprint for Syria?; What to Watch in Oil Markets in 2019.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع من لوحة «مرمِّم شِباك الصيد» للفنان السوري لؤي كيالي.

الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

خلاصة

من واقع المعرفة بالتجربة العراقية، وتتبع دينامية الاقتصاد الوطني تحت تأثير أنماط توزيع الريع النفطي السيئة ونتائج تبديدها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وبخاصة تشرذم النخب السياسية وتجذُّر نزعتها في البقاء بالسلطة والتمتع الذاتي بالثروة النفطية، يستهدف «المشروع الاقتصادي الوطني» (مُشْرِق)، تقديم البديل للسياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» المعيبة ونتائجها الوخيمة: تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد، وتردي مستويات المعيشة، وزيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وهي السياسات التي يجري تطبيقها منذ عام 2003 برعاية صندوق النقد الدولي وبهدف تغيير النظام الاقتصادي بطريقة قسرية تتجاهل ليس المتطلبات المادية فقط لتفعيل قوى وآليات السوق، بل والأكثر أهمية، تتغاضى عن مسؤولية الدولة في استثمار قوة الثروة النفطية العامة في زيادة النمو الاقتصادي والإسراع بالتنمية الاجتماعية والبيئية. وإذ يستهدف المشروع الاقتصادي الوطني «مُشْرِق» الإسراع بعملية التنويع الاقتصادي الهيكلي لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية، وجوهرها إقامة الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجياً، وتجاوز مفهوم التنويع الاقتصادي لدى صندوق النقد الدولي، فإنما يسهم أيضاً في معالجة أزمة النظام القائم المزمنة والمركبة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، ودعم جهود تأسيس الدولة المدنية والديمقراطية المستقلة.

وفي سياق التعريف بخصائص «مُشْرِق»، يتم استعراض أبعاده في واقع ومستقبل العلاقة بين الحكومة والمواطنين في إطار الاقتصاد ـ السياسي والاجتماع ـ السياسي، كما تتم المقاربة

(*) البريد الإلكتروني: sabri_saadi@hotmail.com.

مع أهداف السياسات الاقتصادية الحكومية، بتقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لصندوق النقد الدولي وخطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022). كذلك، يتم تسليط الضوء على الدعوة الضمنية إلى خصخصة الثروة النفطية العامة، المناقضة لمصالح الدولة والمواطنين، والكشف عن النزعة الحكومية لاستثمار الإيرادات النفطية في الأسواق المالية الدولية في المستقبل، وقبل استكمال متطلبات التنويع الاقتصادي الهيكلي وإقامة مشاريع البنية الأساسية المادية الضرورية لنشاط القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وتفعيل آليات السوق التنافسية.

أولاً: أولوية المشروع الاقتصادي الوطني (مُشْرِقْ)[1]: تحرير إرادة الدولة في إدارة الاقتصاد والتنمية

منذ زمن بعيد، والأحدث منذ عام 2003، لم تؤدِّ الحكومات المتعاقبة دورها في الارتقاء بمكانة الدولة وتلبية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للفئات الاجتماعية والتوفيق بينها، بالرغم من امتلاكها قوة الثروة النفطية للتوسع في الطاقات الإنتاجية والعلمية، وفي تراكم الثروة الوطنية، وتقليص التباين في توزيع الدخول والثروات، وفي تحسين مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي. وبموازاة ذلك، تشرذمت النخب السياسية، وأصبحت أسيرة البقاء في السلطة، كما بقيت السلطة الحاكمة أسيرة التمتع بالثراء والبذخ في تبديد الريع النفطي. لقد وقعت السلطة في شراك فخ الاقتصاد ـ السياسي للريع النفطي. ومنذ زمن، كان يجب الانتفاع من قوة الثروة النفطية لتأسيس البديل: الاقتصاد ـ السياسي للنمو والتنمية.

كثيرة جداً العوامل المحلية، والخارجية أيضاً، التي أسهمت، وبدرجات متفاوتة، في التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والأمني، والتردي السريع في جودة الحياة الذي يشهده العراق منذ بداية الثمانينيات، وبخاصة بعد الاحتلال في عام 2003. وليس بخافٍ، أن الدولة، رغم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وامتلاكها للثروة النفطية (والغاز) بوفرة[2]، قد خسرت حيزاً من أهميتها «السياسية ـ الاستراتيجية» واستقلاليتها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وهي تجتاز حالياً منعطفات خطيرة تهدد سيادتها وتماسكها

---

(1) استخدمت كلمة **مُشْرِقْ** لأول مرة عند بلورة تفاصيل المبادرة، انظر: صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والتنمية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)** (دمشق؛ بغداد: دار المدى، 2009)، الفصل الثاني عشر بعنوان «المشروع الاقتصادي الوطني (مشرق)،» ص 517 ـ 574. وفي مقاربة المشروع مع السياسات الاقتصادية الجاري تطبيقها، انظر أيضاً: صبري زاير السعدي: «المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 469 (آذار/مارس 2018)، ص 22 ـ 43، و«البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 459 (أيار/مايو 2017)، ص 140 ـ 152.

(2) يحتل العراق المركز الرابع في العالم في احتياطيات النفط الخام الثابتة بعد فنزويلا والسعودية وإيران، والمركز الثالث في إنتاج النفط الخام بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ويحتل المرتبة السابعة في العالم في احتياطيات الغاز الطبيعي الثابتة. ولهذا، لا يزال العراق يتمتع بمركز استراتيجي لامتلاكه نسبة مهمة من مصادر الطاقة الرئيسية في العالم. انظر: *OPEC: Annual Statistical Bulletin* (2017). =

ومستقبلها. ولحماية وجود الدولة وتأمين مصالح المواطنين فيها، يجب إحداث التغيير لإنهاء أزمة النظام المركّبة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً. من هنا، يَستمدُّ المشروع الاقتصادي الوطني (مُشْرِقْ) مبرراته ليسهم في تأسيس البديل الاقتصادي الذي يؤهل الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة والسلطة (الأحزاب) السياسية القوية، التطلع لمشروع وطني يعالج الأزمة العامة المزمنة، وليوسع آفاق المستقبل الاقتصادي من خلال التأثير بدينامية أنماط استغلال الريع النفطي، وأهمها مؤسسات ومعايير التوزيع بين الاستثمار والاستهلاك[3]. والتغيير هنا، يتطلب صياغة السياسات الاقتصادية لتوجيه مسارات النمو في القطاعات، ومن خلال الاستثمارات الحكومية المُمَوّلة من الإيرادات النفطية العامة، نحو الإسراع بعملية «التنويع الاقتصادي الهيكلي» لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية[4].

لم تؤدِّ الحكومات [العراقية] المتعاقبة دورها في الارتقاء بمكانة الدولة وتلبية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للفئات الاجتماعية والتوفيق بينها، بالرغم من امتلاكها قوة الثروة النفطية للتوسع في الطاقات الإنتاجية والعلمية.

وفي إطار عربي أوسع، ربما يسهم «مُشْرِقْ» أيضاً في المقاربة مع تجارب اقتصادات الريع النفطي العربية، وهي بحاجة متزايدة إلى «التنويع الاقتصادي الهيكلي»، وفي تطوير الدعوة «المشروع العربي النهضوي» الذي يغفل أهمية قوة النفط في الاقتصاد والسياسة، وذلك بهدف ترشيد استخدام الثروة النفطية في الدول العربية، والتحقق من منافع توسيع التعاون الاقتصادي العربي بشروط النمو والتنمية الوطنية[5].

= وحول أهمية الملكية العامة للثروة النفطية وجهود انتزاعها من الشركات الأجنبية ومكانتها في وجدان الشعب العراقي، انظر على سبيل المثال: السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والتنمية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**.

(3) حول تفاصيل وتطور توزيع الإيرادات النفطية بين البرامج الاستثمارية الحكومية وبين نفقات الموازنة الاعتيادية السنوية، انظر: السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والتنمية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**.

(4) عرضت هذه الدينامية في الدراسة الإحصائية عن الاقتصاد السعودي، انظر: صبري زاير السعدي، «معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 464 (تشرين الأول/أكتوبر 2017)، ص 43 ـ 64.

(5) الآراء والمقترحات الواردة في الدراسة مستمدة من واقع المشاركة في التجربة الاقتصادية العراقية والسعودية، وهي أيضاً امتداد لاهتمامات الكاتب في اقتصادات النفط العربية، انظر على سبيل المثل: صبري زاير السعدي: «شروط النمو الاقتصادي والتنمية في الأقطار العربية النفطية،» **دراسات عربية** (بيروت)، السنة 24 (تشرين الأول/أكتوبر 1988)، و«القيمة الاقتصادية للموارد النفطية العربية بين الدعوة للتكامل الاقتصادي وشروط النمو والتنمية القطرية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الحادي عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب بتاريخ 2 ـ 5 تشرين الأول/أكتوبر 1989، ونشرت في الدورية الشهرية **دراسات عربية** الصادرة عن دار الطليعة في بيروت، السنة 26، العدد 4 (شباط/فبراير 1990). انظر أيضاً: =

خلال الفترة 1952 ـ 1979، أسهمت «نِعْمَة» الثروة النفطية العامة، وبدرجة مطلقة، في إقامة مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، وتأسيس العديد من الصناعات الأساسية، كالكهرباء والبتروكيميائيات والحديد والصناعات الإنشائية والغذائية والاستخراجية، وتنمية الموارد المائية، وفي توسيع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، التي أدت إلى زيادة في النمو الاقتصادي وفرص العمل، والتحسن السريع في مستويات المعيشة بمعايير الدخل والاستهلاك والخدمات العامة. ومع ذلك، تزامنت هذه التطورات الإيجابية، بتزايد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع قيام النظام الدكتاتوري (1968 ـ 2003)، والحرب مع إيران (1980 ـ 1988)، والحصار الاقتصادي والتجاري الدولي (1990 ـ 2003)، والتي أدت بعد الاحتلال عام 2003 إلى انهيار مؤسسات الدولة، والاضطراب السياسي وانتشار الفساد، والتمزق في النسيج الاجتماعي.

ومنذ بداية الخمسينيات، أصبح الريع النفطي عنصراً أساسياً في سياسات الدولة والحكومات وتأدية مهماتها الأساسية في الأمن والدفاع، وفي إدارة مصالح المواطنين الاقتصادية والسياسية من خلال تمويل الإنفاق العام، الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري، والاستيرادات المتزايدة من المنتجات والسلع والخدمات. وإذ يُفيد دائماً تحليل سياق دينامية الريع النفطي في الاقتصاد ـ السياسي وتطورها منذ عام 1952 لمعرفة عوامل التأثير فيها، فإن مراجعة وتقييم أحداث السنوات الخمس الماضية يسهمان كثيراً في معرفة سياسات التخلص من دوّامة أزمة النظام ومعاناة المواطنين منها. فقد شهد العراق، منذ منتصف عام 2014، أحداثاً مالية واقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية، في غاية الأهمية، كان من أبرزها: **أولاً**، الأزمة المالية الناشئة عن الانخفاض السريع والكبير في الإيرادات النفطية وتكلفة الحملة العسكرية الباهظة لمكافحة الإرهاب (حزيران/يونيو 2014 ـ آذار/مارس 2018)؛ والحدث **الثاني**، احتلال المنظمة الإرهابية «داعش» للموصل ومدن ومساحات واسعة من البلاد (2014 ـ 2017)؛ أما الحدث **الثالث**، فهو موافقة الحكومة، وتحت تأثير العجز في الموازنة المالية للدولة وفي ميزان المدفوعات، على تنفيذ «اتفاق الاستعداد الائتماني» (الاتفاق) مع صندوق النقد الدولي «الصندوق» والتوسع الكبير في المديونية العامة والقروض الأجنبية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي «للصندوق» للفترة 2017 ـ 2019. والحدث **الرابع**، كان موافقة الحكومة والبرلمان على قانون شركة النفط الوطنية العراقية (القانون) (23 أيار/مايو 2018) الذي يستلب من الدولة قوة الاستثمار المباشر للريع النفطي بمنحها لإدارة

تعمق، للأسف الشديد، فشل السلطة الحاكمة [في العراق] بالإصرار على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتدهور الخدمات العامة.

= صبري زاير السعدي، «غياب قوة النفط وقصور الفكر الاقتصادي في «المشروع النهضوي العربي»: مقاربة في التجربة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 375 (أيار/مايو 2010)، ص 31 ـ 52.

شركة حكومية[6]؛ والحدث **الخامس**، تأثير التداعيات السياسية والاقتصادية لاستفتاء انفصال إقليم كردستان (25 أيلول/سبتمبر 2017)؛ أما الحدث **السادس**، فهو نتائج الانتخابات العامة المُخَيبَة وعُقمْ المساومات الفارغة من البرامج الاقتصادية في تشكيل الحكومة الجديدة[7] (12 أيار/مايو 2018 ـ حتى الآن) التي وطدت هيمنة الطبقة الحاكمة وسياساتها وامتيازاتها منذ عام 2003. و**أخيراً**، نشاط الحراك الشعبي (منذ 2015) وهَبَّة التظاهرات في مدن البصرة والجنوب والوسط المطالبة بتحسين الخدمات والمنافع العامة، وبالتغيير في سياسات الحكومة الاقتصادية، واقتلاع جذور الفساد المالي والإداري المنتشر في مؤسسات الدولة (مستمرة منذ منتصف حزيران/يونيو 2018).

وباستثناء النجاح المهم الذي حققته القوات المسلحة، النظامية والشعبية، في دحر «داعش»، وتجاوز أزمة استفتاء انفصال إقليم كردستان، فقد تعمق، للأسف الشديد، فشل السلطة الحاكمة بالإصرار على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتدهور الخدمات العامة، التعليمية والصحية والاجتماعية، والنقص في مياه الشرب والكهرباء، وزيادة الدين العام والقروض الخارجية، وتمدد الفساد وتجذُّره، وتعثر إعمار البنية الأساسية، وتكريس مساوئ الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام. ورغم وفرة الإيرادات النفطية العامة وإنفاقها المفرط[8]، لم تؤدِّ هذه السياسات أيضاً إلى تحسين بيئة الاستثمار، ولا سيَّما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبموازاة هذا التدهور، أبرزت نتائج الانتخابات العامة وتعثر تشكيل الحكومة والفشل في ترسيخ الديمقراطية بمبدأ وجود المعارضة الفاعلة في مجلس النواب تحت سقف الدستور، أي في إطار العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين[9]، مواصلةَ اجترار الوعود ونثر الشعارات والإيهام بتنفيذها من خلال سياسات «الصندوق»، بدلاً من تقديم برنامج اقتصادي واضح ومُلزم للحكومة يشمل الوضوح والاتساق

---

(6) انظر: «قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم 4 لسنة 2018،» **الوقائع العراقية**، العدد 4486 (9 نيسان/أبريل 2018).

(7) تعكس الانتخابات درجة التشظي العالية لدى الأحزاب والكتل والنخب السياسية. فقد شارك فيها 320 حزباً سياسياً وائتلافاً وقائمة انتخابية، تضم 7367 مرشحاً، انتخب منهم 328 في البرلمان الجديد، وحاز المشاركون في كتلة سائرون 54 مقعداً وتحالف الفتح 48 وائتلاف النصر 42 ودولة القانون 26 والحزب الديمقراطي الكردستاني 25 وائتلاف الوطنية 21، وتيار الحكمة 20، والاتحاد الوطني الكردستاني 18 مقعداً. انظر: جريدة **الأخبار** العراقية الإلكترونية، 2018/5/19، <http://www.akhbaar.org>.

(8) قدرت الإيرادات النفطية خلال الفترة 2005 ـ 2018 بنحو 706.23 مليار دولار، أنفق منها 703.11 مليار دولار. انظر: تصريحات محافظ البنك المركزي العراقي المنشورة في جريدة **الأخبار** العراقية الإلكترونية بتاريخ 2018/7/31، <http://www.akhbaar.org>.

(9) في التعريف بالعقد الاجتماعي، نشير إلى التالي: في الدولة الديمقراطية تتولى مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية المستقلة عن بعضها البعض، وكذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التعبير عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بعدالة ومساواة ينص على مضمونها الدستور لتأمين حقوق المواطنين في الحريات والتملك والتنقل والانتفاع من الثروات الوطنية العامة وفي تقليل التفاوت في مستويات الدخول والثروات، وتحدد واجباتهم أيضاً، في تمويل الموازنة المالية للدولة لأداء مهمات الدولة في الدفاع والأمن وإدارة السياسة والاقتصاد والتنمية ولتوفير الخدمات والمنافع العامة.

في السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية، ويبين مجموعة المشاريع الاستثمارية العامة ذات الأولوية بعد التأكد من جدواها الاقتصادية والفنية مرفقة بتوقيتات زمنية للتنفيذ، ومدعمة بآلية للمتابعة بمقاييس محددة وقابلة للمقارنة والمحاسبة. ولقد أضاف صدور «خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022)» (الخطة) في حزيران/يونيو 2018[10] المزيد من التخبط في سياسات الحكومة الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بإعادة تعمير المدن المنكوبة بإرهاب «داعش»، والتضليل بمستقبل النظام الاقتصادي.

في ظروف المرحلة الصعبة والخطيرة الراهنة، يستهدف «مُشرِقْ»، الانتفاع من قوة الثروة النفطية في تغيير علاقات الحكومة وسياساتها بمصالح المواطنين المُقَيّدة بدينامية الاقتصاد السياسي للريع النفطي للخروج من دوامة توأم الفشل والفساد منذ عام 2003، وذلك بتفعيل إرادة السلطة الوطنية «القادمة» في إحداث «التنويع الاقتصادي الهيكلي» من خلال تحديد أولويات مشاريع الاستثمار الحكومية المُمَوَّلة من الإيرادات النفطية للتأثير في مسارات النمو في سائر القطاعات لإيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللدخول وللصادرات، مع الإسراع في استكمال وتطوير مشاريع البنية الأساسية اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لزيادة الإنتاج وللاستثمار الخاص. و«مُشرِقْ» ليس مجموعة من السياسات والإجراءات العملية لأزمات مالية مؤقتة أو مشاكل اقتصادية جزئية طارئة، أو محاولة لترميم النتائج السيئة لسياسات «الصندوق» التي تُطبَّق منذ عام 2003، جزئياً وبتدرج أو كليةً وبكفاءة متدنية، والتي سَلَبت الدولة من قوتها ومسؤولياتها في استثمار الثروة النفطية، وأسهمت في التراجع الاقتصادي والمعيشي واهتلاك البنية الأساسية من جهة، كما تجاوزت إيجابيات العلاقات القائمة بين الحكومة ومؤسسات الخدمات العامة ومشاريع القطاع العام الإنتاجية[11] وبين المواطنين والقطاع الخاص خلال الفترة 1951 ـ 1979 من جهة ثانية. ولأن «مُشرِقْ» يتناقض مع سياسات «الصندوق» ـ ليس لاعتبارات أيديولوجية ـ فإن المقاربة تكشف واقعية العمل باقتصاد السوق التنافسية في ظروف السوق الناقصة السائدة، وجدوى استثمار الإيرادات النفطية في الأسواق المالية العالمية في الظروف الراهنة. كما يستهدف «الصندوق»، أو للتأكد من سلامة منطق اقتصاد «السوق الاجتماعي»، كما ترغب «الخطة»، أو التعرف إلى نظام رأسمالية الدولة بتأسيس الشركات الصناعية الكبرى، وربما أيضاً التفكير بمزيج هجين من هذه الأنظمة، كما يرى البعض.

المهم أن تطبيق السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة»، ولا سيَّما بعد «الاتفاق» مع «الصندوق»، لم تحقق النجاح، ليس في زيادة النمو الاقتصادي بتوسيع الطاقات الإنتاجية فقط، بل في تحسين بيئة الاستثمار أيضاً، وبخاصة استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي زيادة إسهامات البنوك في دعم القطاع الخاص، ولم تؤدِّ إلى زيادة الاستثمار الخاص بدلالة ظهور نماذج معروفة لنجاح ريادة الأعمال وأمثلة لمشاريع إنتاجية جديدة واعدة من غير الاستثمار في

(10) انظر: **خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022)**، وزارة التخطيط، جمهورية العراق. وقرار موافقة مجلس الوزراء على الخطة، كما ورد في بيان الأمانة العامة للمجلس بتاريخ 2018/4/24.

(11) في هذا المجال، تبرز أهمية تنظيم صلاحيات المؤسسات التنفيذية في ممارسة الإنفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، بمعايير موحدة وقانونية تكشف المخالفات وتحاسب المخالفين.

العقارات وانتعاش تجارة الاستيراد. وإذ تؤكد تقديرات «الصندوق» المتوقعة (المستهدفة) في السنوات 2017 ـ 2022، استمرار إسهامات قطاع استخراج النفط الخام العالية في الاقتصاد، وفي الموازنة المالية للدولة، وفي الصادرات، فإن السياسات الاقتصادية الحالية تُكَرِّس مساوئ نظام الاقتصاد ـ السياسي للريع النفطي السائد، وليس العكس. أما تَرحيب الحكومة بجدوى سياسات «الصندوق» في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد الانخفاض في الإيرادات النفطية، بدليل تقليل العجز في الموازنة المالية للدولة وثبات أسعار صرف الدينار مع الدولار وتزايد الاحتياطيات من النقد الأجنبي، فإنها، وللأسف، تتجاهل حقيقة أن زيادة الإيرادات النفطية وإنفاقها مع زيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وليس زيادة النمو والإنتاجية والاستثمار في القطاعات غير النفطية، هي المصدر الرئيسي في تحسين الاستقرار المالي ـ وليس الاستقرار الاقتصادي كما يُشاع. فالاستقرار الاقتصادي، يعني أيضاً إضافة طاقات إنتاجية قادرة على تصدير منتجاتها، وزيادة فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة، ووقف انتشار الفقر، وتقليص التفاوت في الدخول والثروات. كذلك، لن يتحقق الاستقرار الاقتصادي وسط الفوضى السياسية وانتشار الفساد حيث يَغيب الاستثمار.

ويقارب «مُشْرِقْ» أيضاً، وبحدود ضيقة، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في «الخطة» التي أضافت عنصر تخبط في السياسات الاقتصادية واضطراب في هوية ومستقبل النظام الاقتصادي. وللأسف الشديد، فإن من الواقعية وصف الجَمْع الجَبري للعناصر التي أدرجت في الإطار العام «للخطة» بالخلط المُرتَبِكْ والمُربِكْ لمفرداتها ومضمونها[12]. أما مؤشرات الاقتصاد الكلي في «الخطة»، وهي أهم ما تُفيد الإشارة إليه في الفقرة التالية، فهو مثال للتذاكي بممارسة التخطيط الحكومي في تقديم تقديرات اقتصادية مختلفة عن نظيراتها في سياسات «الصندوق» خلال السنوات الخمس القادمة بالرغم من المغالطة الصارخة في «الخطة» التي تمنح التمسك بـ «الاتفاق» مع «الصندوق» وسياساته، الأولوية الثانية، بعد أولوية الأمن الأولى، في قائمة تضم عشر أولويات لفرضياتها.

ثانياً: الموازنات المالية ومسارات الاستثمار التي يحددها «الصندوق»: ارتباك وإرباك خطة التنمية الوطنية

لم تَعُدْ خافيةً النتائج السلبية لسياسات «الصندوق»[13]، وليس بخافٍ أيضاً، أن تقديرات الإيرادات العامة ومصادرها، وكذلك توزيع النفقات العامة، الجارية والاستثمارية، في الموازنة الاتحادية للدولة للسنتين 2017 و2018 هي في الأصل الشريحة السنوية لتقديرات «الصندوق»

(12) للدلالة، راجع الهامش الرقم (15).

(13) عن التقييم التفصيلي للنتائج الاقتصادية لهذه السياسات، انظر: السعدي، «المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي».

المعدة سلفاً وفق «الاتفاق» مع الحكومة[14]، برغم ضجيج المناقشات التفصيلية والهامشية حولها في البرلمان. وليس غامضاً أن «الصندوق» يحدد عملياً الاستراتيجية الاقتصادية خلال الفترة المنتهية في عام 2022. ولكن الجديد المثير في موقف الحكومة، هو صدور «الخطة» التي تستهدف في الظاهر زيادة معدلات النمو والاستثمار في القطاعات كافة، بغياب تام لمشاريع الحكومة لتوسيع الطاقات الإنتاجية، وتقديم تقديرات متباينة كليةً للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية المقدمة من «الصندوق»، والمعدّة بأسلوب تخطيط مرتبك ونموذج اقتصادي مبهم المعالم، ولغة غير مقنعة في الأدب الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن «الخطة» معنية بايصال سياسات «الصندوق» للرأي العام بغطاء الاستقلالية وبلغة تستخدم بعض أدبيات التخطيط. وفي الحقيقة، إن تصميم «الصندوق» للموازنة المالية السنوية للدولة المتدحرجة بأفق ثلاث سنوات، الذي ألغى العمل بمنهاج سنوي مستقل للاستثمارات الحكومية، كما كان العمل في التجربة الاقتصادية خلال الفترة 1951 ـ 1979، يسهم في تقويض القدرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع الاستثمارات الحكومية والعامة سنوياً، كما ينعكس بوضوح في وثيقة «الخطة». وإذ نلحظ في «الخطة» صَخَب الاعتراف بخطورة أزمات النظام العديدة من خلال محاولة تحليل الواقع، وطبيعة التحديات، وتحديد الأهداف ووسائل تحقيقها في القطاعات الاقتصادية، إلا أن ما يقلل كثيراً من قيمة هذا الصَخَب، أن «الخطة» تفتقد الوضوح والأولويات والاتساق بين عناصرها، كما يبدو واضحاً في الخليط غير المتجانس من الفرضيات والمبادئ والأهداف الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية خلال السنوات الخمس القادمة[15]. والأهم هنا، التساؤل عن مغزى صدور «الخطة»

---

(14) انظر: «قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم 9 لسنة 2018،» المنشور في: **الوقائع العراقية** العدد 4485 (2 نيسان/أبريل 2018)، و«قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم 44 لسنة 2017،» المنشور في: **الوقائع العراقية**، العدد 4430 (9 كانون الثاني/يناير 2017). انظر أيضاً: International Monetary Fund [IMF], «Iraq: Country Report No. 17/251,» (August 2017).

(15) للدلالة على هذا الخلط، نشير إلى نصوص العناوين الرئيسية في «الخطة» التالية: اعتمدت «الخطة» الشعار التالي: «إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية»، «وأن المسارات الموجهة للخطة، هي: إرساء الحوكمة، وتطوير القطاع الخاص كمرتكز أساسي للنهوض والتنمية، وإعمار وتنمية المحافظات ما بعد الأزمة، والتخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد في جميع المحافظات» أما ضرورات إعداد الخطة فهي «الاستعداد لرسم وتنفيذ سياسات الاستجابة الخاصة بالاستقرار وإعادة الإعمار وضمان السلم المجتمعي للمناطق المحررة من سيطرة داعش»، ومعالجة «ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد (أكثر من 20 بالمئة) وفقر النازحين (نحو 42 بالمئة) من إجمالي سكان العراق» و«تحسين إدارة الأصول الرأسمالية الثابتة»، و«تراجع العراق في مؤشرات النزاهة والشفافية وأصبح العراق من بين الدول الأكثر فساداً في العالم». وأن فلسفة النموذج التنموي للخطة تدرج تحت «افتراضات الخطة: وجود التحدي الأمني، مراعاة اتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي للسنوات 2017 ـ 2020، وعجز التمويل للمشاريع المخططة وقيد التنفيذ، وضعف سياسات الاستجابة لظاهرة الإغراق السلعي، ووجود ظاهرة الفساد، وارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي مع استمرار التفاوت في توزيع الدخل، وتدني إنتاجية الإنفاق الاستثماري العام وضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص، وضعف استجابة إدارة التنمية المحلية للتفاوت المكاني الحاد». وأن المبادئ الأساسية للخطة، تشمل: سيادة القانون والنفاذ للعدالة، إلزامية الخطة، اللامركزية الإدارية، الاستدامة، التمكين المجتمعي وتكافؤ الفرص، والتدرج في عملية التحول الاقتصادي والاستجابة الإنسانية، وفلسفة الإدارة الاقتصادية التي شملت التحديات المؤسسية والاقتصادية =

بأهداف اقتصادية لا تتطابق مؤشراتها مع المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية «للصندوق» التي تعتمدها الحكومة؟ وبالتحديد، هل أن الزامية «الخطة»، كما جاء في المبادئ الأساسية، هو الأصل، وأنها ستكون بديلاً لسياسات «الصندوق» وتُحَرر الحكومة من التزاماتها بهذه السياسات؟ ولأن الواقع يشير إلى النقيض، فإن تقييم السياسات الاقتصادية الحكومية يجب أن تكون من خلال مراجعة وتحليل سياسات وتقديرات «الصندوق» للإيرادات العامة والنفقات العامة ونمط توزيعها، وفي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (المُحَدَثة) خلال السنوات 2017 ـ 2023[16].

إن تطبيق السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة»، ولا سيَّما بعد «الاتفاق» مع «الصندوق»، لم تحقق النجاح، ليس في زيادة النمو الاقتصادي بتوسيع الطاقات الإنتاجية فقط، بل في تحسين بيئة الاستثمار أيضاً.

لم يؤدِّ تحديث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من جانب «الصندوق» للسنوات 2017 ـ 2023[17]، إلى تغييرات ذات أهمية نتيجة الأخذ بزيادة غير معلنة في أسعار النفط الخام وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في عام 2020، وبالتالي زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط الخام، وفي زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (بالأسعار الجارية) من 171.7 مليار دولار في عام 2016 إلى 197.7 و223.3 و233.4 و244.2 و257.0 و272.2 و289.8 مليار دولار

= والاجتماعية والبيئية. وأن أهداف الخطة الاستراتيجية، هي: «إرساء أسس الحوكمة الرشيدة، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي بجميع أبعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري، وتعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الأمن الإنساني، وتوفير متطلبات بيئة تمكينية للاستثمار بأشكاله كافة، وتعزيز دور القطاع الخاص، ورفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم وإمكانات ومتطلبات الاقتصاد العراقي، وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وخفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وأمن إنساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة، وإرساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية، والمواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة إلى أسس التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية». انظر: **خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022)**، ص 13 ـ 22.

(16) انظر: International Monetary Fund [IMF], «Report for Selected Countries and Subjects/Iraq, World Economic Outlook database (April 2018).

البيانات الواردة في المصدر أعلاه، هي تعديل للبيانات المقدمة في شهر آب/أغسطس 2017، انظر: «Iraq: Country Report No. 17/251,» Ibid.

(17) من الضروري التحفظ الشديد على دقة تقديرات الحسابات القومية المقدمة من «الصندوق» ومن «الخطة» لأسباب تتعلق إما بغياب أو ضعف البينات الإحصائية اللازمة لإعدادها. انظر: World Bank, «Iraq Systematic Country Diagnostic, Annex 5: Assessment of Iraq National Statistical System,» Report No. 112 333-IQ, 3 February 2017.

انظر أيضاً: IMF, «IRAQ: Country Report No. 17/25, including, IMF: IRAQ, Statistical Issues, Staff report for the 2017 article IV consultation, dated 25 July 2017.

كما أن مراجعة موقع الجهاز المركزي للإحصاء، يؤكد عدم معظم البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.cosit.gov.iq>.

في السنوات 2017 ـ 2023 على التوالي، وهي تقديرات تزيد قليلاً على التقديرات السابقة[18]. ويقدر معدل النمو السنوي خلال المرحلة 2018 ـ 2022 بنحو 6.6 بالمئة. كما ازدادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4533 دولاراً في عام 2016، إلى 5088 و5601 و5709 و5823 و5976 و6171 و6404 دولارات في السنوات 2017 ـ 2023 على التوالي. أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) فقد انخفضت من 173.6 مليار دولار في عام 2016، ثم إلى 172.180 وازدادت إلى 177.520 ثم انخفضت إلى 171.047 وازدادت نتيجة زيادة الإنتاج إلى 191.497 و196.217 و200.831 و205.606 مليار دولار في السنوات 2017 ـ 2023 على التوالي. ويقدر معدل النمو السنوي خلال المرحلة 2018 ـ 2022 بنحو 3.06 بالمئة، وهو أقل كثيراً من معدل النمو المقترح في «الخطة». كما أن هذه التعديلات ستزيد قليلاً في نسبة إسهامات قطاع النفط العالية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال السنوات 2017 ـ 2023[19]، أي، سيتكرس اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط الخام. إن هذه التعديلات لا تتناسب مع الزيادة الفعلية في القيمة المضافة لقطاع النفط الخام نتيجة لزيادة إنتاجه وزيادة أسعاره بأكثر من الأسعار المستخدمة في التقديرات المعدلة. وبرأينا، فإن هدف «الصندوق» في استخدام أسعار النفط المنخفظة في هذه التقديرات، هو الاحتفاظ بجزء من «فائض» قيمة الصادرات النفطية لتسديد جزء من القروض الأجنبية وفوائدها التي تحتل الأولوية في سياسات «الصندوق»، وكذلك لتمويل «الصناديق السيادية» لاستثمارها «بعدئذٍ» في الأسواق المالية العالمية وفي تمويل مشاريع القطاع الخاص مستقبلاً. وعن الإيرادات الحكومية، فقد قدرت بنحو 46.953 مليار دولار في عام 2016، ثم ازدادت إلى 65.010 و87.016 و87.385 و100.438 و99.554 و100.497 و102.789 مليار دولار في السنوات 2017 ـ 2023. أما النفقات الحكومية فقد انخفضت من نحو 70.743 مليار دولار في عام 2016، ثم إلى 69.639 ثم تزداد إلى 86.267 و88.708 و89.848 وتنخفض قليلاً إلى 88.856 و88.591 لتزداد إلى 91.837 مليار دولار في السنوات 2017 ـ 2023. ولأغراض المقارنة مع «الخطة» فإن «الصندوق» يقدر مجموع الإيرادات الحكومية بنحو 474.790 مليار دولار في السنوات 2018 ـ 2022، بينما يقدر مجموع النفقات الحكومية بنحو 442.270 مليار دولار خلال نفس الفترة. ويلاحظ من البيانات المُحدثة، أن سياسة الصندوق تهدف إلى بقاء العجز في الموازنة المالية لصالح حجز الفائض من الإيرادات

إن تصميم «الصندوق» للموازنة المالية السنوية للدولة المتدحرجة بأفق ثلاث سنوات، الذي ألغى العمل بمنهاج سنوي مستقل للاستثمارات الحكومية [...] يسهم في تقويض القدرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع الاستثمارات الحكومية والعامة سنوياً.

(18) انظر: السعدي، «المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي».

(19) وردت هذه التقديرات في وثيقة «الخطة»، وهي، برأينا، تقديرات الصندوق، لأن إحصاءات الحسابات القومية حيث لا تتوافر منشورة لدى الجهات الحكومية، ولأن الصندوق أول من وضع هذه التقديرات.

النفطية لتغطية فوائد القروض الأجنبية وتسديد أقساطها، ولتمويل استثمارات «الصناديق السيادية»، مع الاستمرار بتمويل الاستيرادات المتزايدة.

وعن مجموع الدين العام، فإن من المتوقع بموجب البيانات المُحَدثة زيادته من 110.6 مليار دولار في عام 2016 إلى 114.7 و122.1 و127.0 و132.4 و137.6 و141.9 و146.7 مليار دولار في السنوات 2017 ـ 2023 على التوالي، وتقدر الديون الخارجية بنحو 35.7 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. كذلك، ستزداد قيمة الاستيرادات بما يزيد على قيمة الصادرات، وسيزداد العجز في رصيد الحساب الجاري، الذي يشمل الحساب التجاري والتحويلات الخارجية، من نحو 1.420+ و0.423+ مليار دولار في عامي 2017 و2018 إلى 3.696− و 10.060− و 11.769− و 11.844− و 12.788− مليار دولار في السنوات 2019 ـ 2023. هنا، يقدر «الصندوق» أن سعر النفط الذي يتم فيه توازن ميزانية الدولة بـ 46.0 دولار للبرميل في عام 2016 و46.9 و55.4 و54.2 دولار للبرميل في السنوات 2017 ـ 2019[20]، وهذا يعني تحقيق فائض مالي للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ أيار/مايو عام 2018 ليصل إلى أعلى من 70 دولاراً للبرميل في الوقت الحاضر.

أما أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي استهدفت «الخطة» تحقيقها، والتي نستهدف منها المقاربة مع تقديرات «الصندوق» لإبراز العشوائية والتضليل في صياغة الأهداف والسياسات الحكومية، فهي:

ـ تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2018 ـ 2022، بفرضية زيادة القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام بمعدل 7.5 بالمئة، ولبقية القطاعات 6.1 بالمئة[21]. وهنا يقع المُخَطِط في خطأ جوهري هو أن تقديرات إنتاج النفط الخام قد تحدد من قبل «الصندوق» وفي الخطة أيضاً، بمقدار 4.7 مليون برميل يومياً في السنوات الثلاث 2018 ـ 2020، وليرتفع إلى 4.9 مليون برميل يومياً في السنتين 2021 ـ 2022[22]، وهذا يعني أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من 7 بالمئة إلى نحو 4 بالمئة، بينما سينخفض معدل النمو في قطاع النفط من 7.5 بالمئة إلى 0.86 بالمئة فقط. لذلك، فإن المؤشرات المستندة إلى معدلات النمو الكلي ومعدلات النمو القطاعية في «الخطة» ستتغير بدرجة كبيرة، وستتغير معها المتغيرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها. كما أن من غير الصحيح الإيهام بأن من أهداف «الخطة» التي ينتهي أفقها الزمني في عام 2022 زيادة إنتاج النفط إلى 6.5 مليون برميل يومياً بدون ولو مجرد الإشارة إلى مقدار ومصدر الاستثمارات المطلوبة والأفق الزمني لتحقيق ذلك الهدف. وينسحب هذا التحفظ أيضاً في تقدير «الخطة» لمعدلات النمو المقترحة لقطاع الصناعات التحويلية. كما سيتغير أيضاً توزيع

(20) انظر: IMF, «Regional Economic Outlook Updates: Middle East and Central Asia,» 2 May 2018, Statistical Appendix.

(21) انظر: **خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022)** الجدول الرقم (6)، ص 60.

(22) انظر: المصدر نفسه، الجدول الرقم (2)، ص 57.

نسبة إسهامات القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع النفط والصناعة التحويلية والزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي.

ـ أما الإيرادات العامة المتوقعة، فالخطة اختارت تقديرات «لجنة استراتيجية الموازنة» البالغة 370 ترليون دينار وهي أقل قليلاً (3 بالمئة) من تقديرات الصندوق البالغة 381 ترليون دينار وبما يعادل 85 بالمئة من مجموع الإيرادات المتوقعة، ولكن من غير الواضح نمط إنفاق هذه الإيرادات. وفي السياسة المالية، تستهدف «الخطة» تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والرفع التدريجي لدعم أسعار الخدمات العامة والمنتجات النفطية، وهو تطبيق لسياسات «الصندوق». كما أن السياسة النقدية في «الخطة» تستهدف إنشاء صندوق سيادي بعنوان «دعم الاستثمار».

ـ ويلاحظ في أهداف «الخطة» الخاصة بمستقبل توزيع ملكية الأصول الرأسمالية، أن القطاع الخاص سيستحوذ في عام 2022 على 5 بالمئة من مجموع أصول قطاع النفط المملوكة بنسبة 100 بالمئة في عام 2015، وهذا توجه خطير يناقض مبدأ الملكية العامة للثروة النفطية، وقد يدل على بداية خصخصة القطاع، أم هو تفسير خاطئ لـ «صندوق الأجيال» الوارد في قانون شركة النفط الوطنية العراقية[23]؟ كما ستزيد ملكية القطاع الخاص للأصول الرأسمالية في قطاع الكهرباء ومياه الشرب إلى 25 بالمئة في عام 2022 مقابل 19.2 بالمئة في عام 2015، وهذا أيضاً يثير القلق بدليل استمرار مشكلة توفير الكهرباء ومياه الشرب رغم إنفاق مليارات الدولارات. كذلك، يستدعي الانتباه استهداف «الخطة» زيادة ملكية القطاع الخاص في الأصول الرأسمالية لقطاعي النقل والاتصالات إلى 95 بالمئة في عام 2022، بينما نعلم ضرورة النقل العام كونه من الخدمات العامة الذي يتطلب التوسع والتحديث، وندرك الأهمية الاستراتيجية لتحكم الدولة في البنية الأساسية لنظام الاتصالات الرقمي عبر شبكات الإنترنت.

ـ ولا تتوافر في «الخطة» مؤشرات عن تطور قيمة الاستيرادات والصادرات ومفردات ميزان المدفوعات ومقدار الدين العام المحلي والقروض الأجنبية.

ـ ومن المآخذ الرئيسية في أسلوب تخطيط «الخطة»، اعتبار الزيادة السنوية في الاستثمار معادلة تماماً للزيادة السنوية في معدل النمو المستهدف. وهذا يعني أن موضوع تحديد الاستثمار هو عملية محاسبية، وأنها ساذجة بافتراض زيادة الاستثمار بمقدار معدل النمو المتوقع في القطاعات ذات العلاقة[24]. وهنا، نعيد التشديد على أهمية وجود برنامج مستقل للاستثمار السنوي يشمل المشاريع الحكومية، ويتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الخاصة بها وفترات تنفيذها مع وضوح ووحدة معايير منح الصلاحيات لتنفيذها.

ـ وفي مثال يبرز الإيهام في أهداف «الخطة»، الادعاء بتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتوطين التكنولوجيا الحديثة من خلال هدف زيادة معدل النمو السنوي في القطاع بنحو

(23) انظر: المصدر نفسه، الجدول الرقم (13)، ص 65.

(24) كان من الضروري، وببساطة، مراجعة أبسط العلاقات المعروفة بين الاستثمار والإنتاج مثل نموذج هارود ودومار واستخدام معاملات رأس المال والإنتاج.

10.5 بالمئة والذي يسهم بنسبة 0.9 بالمئة و1.1 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2018 و2022، في الوقت الذي يتم تخصيص 2.0 بالمئة فقط من مجموع الاستثمارات المطلوبة، وهي النسبة الأدنى في ترتيب أولويات توزيع الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية العشرة باستثناء التعدين الذي قدرت استثماراته بنسبة 0.01 بالمئة[25]. هذا في الوقت الذي قدرت استثمارات قطاع النقل والاتصالات بنسبة 17.9 بالمئة، وهو القطاع الذي يمتلكه القطاع الخاص بنسبة 95 بالمئة واستثمارات قطاع النفط بنسبة 38.4 بالمئة، ومعظمها حكومية، من مجموع الاستثمارات المتوقعة في «الخطة». وهذه هي سياسة «الصندوق» التي ترفض ليس إقامة الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة فقط، بل القضاء على مشاريع القطاع العام الصناعية أيضاً.

إن السياسة النقدية للبنك المركزي، وبذريعة التحكم في التضخم، تمنح البنوك فرص الاستفادة من المضاربة بالدولار بطريقة المزايدة اليومية في العملة الأجنبية في نظام سعر الصرف الثابت بين الدينار والدولار.

لقد أدى تطبيق سياسات «الصندوق» منذ عام 2014 إلى نتائج اقتصادية سلبية، ومنها تدني معدلات النمو بمقياس الناتج المحلي الإجمالي[26] وزيادة البطالة وانتشار الفقر[27]. وكما في استجابة الحكومة لسياسة الصندوق المالية[28]، فإن السياسة النقدية للبنك المركزي، وبذريعة

(25) هذا يفسر خصخصة مشاريع استخراج الكبريت والفوسفات.

(26) يفترض البعض أن مقياس نجاح السياسات الاقتصادية هو فقط زيادة معدل النمو الاقتصادي، بمقياس الناتج المحلي الإجمالي، كونه معادلاً لمقياس التطور في مستوى المعيشة. وهذا رأي غير صحيح، ليس فقط لأن قطاع استخراج النفط الخام ضعيف الارتباط بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، باستثناء الصناعات البتروكيميائية وتصفية النفط وأن فرص العمل فيه محدودة، بل وأيضاً لأنه ينطوي على تجريد النمو الاقتصادي من محيطه الاجتماعي والسياسي والبيئي. وفي عبارة شهيرة بليغة للكاتب الأمريكي المعروف إدوارد آبي، أن «النمو من أجل النمو هو بمثل أيديولوجية الخلية السرطانية»، مع أنه جاء في معرض نقد الكاتب للنظام الرأسمالي، ولا سيَّما في تأثيراته البيئية السيئة، فإن الإشارة إلى صحته في ما يتعلق بطبيعة مرض السرطان ذات دلالة فكرية ثاقبة أيضاً. انظر: Edward Abbey Quotes, «Growth for the sake of growth is the ideology of the cancer cell», Quoted by: Nathan Lents, «Cancer, Mutation and the Facts of Life,» *The Guardian*, 22/4/2018, <http://www.brainyquotes.com>.

(27) في قياس الرفاهية الاجتماعية، تعتمد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 36 من الدول الصناعية والناهضة، معيارين: الظروف المادية التي تشمل الدخل والثروة والوظيفة والسكن، ومعيار نوعية الحياة، وتشمل الصحة، والتوازن بين العمل والمعيشة، والتعليم والمهارات، والارتباطات الاجتماعية، والمشاركة المدنية والحوكمة، والنوعية البيئية، والرفاهية الشخصية، انظر: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], «Measuring Well-being and Progress: Well-being Reseach,» <http://www.oecd.org>.

(28) يمكن مراجعة هذا التطابق بمقارنة المؤشرات المالية لصندوق النقد الدولي الخاصة باتفاقية الاستعداد الائتماني للفترة 2017 ـ 2022 ومفردات الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة لعامي 2017 و2018. انظر: «Iraq: Country Report No. 17/251,» Ibid.

التحكم في التضخم، تمنح البنوك فرص الاستفادة من المضاربة بالدولار بطريقة المزايدة اليومية في العملة الأجنبية في نظام سعر الصرف الثابت بين الدينار والدولار. أما عن النجاح في زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي الذي تتكرر الإشارة إليه، فهو محض رصيد في سجلات المحاسبة يزداد (يقل) تلقائياً نتيجة لزيادة (انخفاض) الإيرادات النفطية بفعل زيادة (انخفاض) الصادرات وأسعار النفط، وبسبب انخفاض (زيادة) الإنفاق الحكومي معاً. والمثير للانتباه والنقد الشديد، أن هذا الاستقرار الاقتصادي، الظاهري والمؤقت، قد أسهم في تبديد الإيرادات النفطية بالاستمرار في سياسة زيادة الاستيرادات من دون قَيد.

ثالثاً: أهداف «مُشْرِقْ» والتنويع الاقتصادي الهيكلي

في السنوات القليلة الماضية، أثار «الصندوق» في تقاريره السنوية أهمية «التنويع الاقتصادي» في البلدان النامية المصدرة للنفط، ومنها العراق. وقبلها، ولا سيَّما في أوقات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008) والأزمة المالية في منطقة الاتحاد الأوروبي (2011)، كان «الصندوق» ينصح هذه الدول باستخدام فوائض الإيرادات النفطية لديها في زيادة الاستيرادات والاستثمار في الأسواق المالية، ولم يشر إلى استثمارها في توسيع الطاقات الإنتاجية الوطنية بهدف «التنويع الاقتصادي». والآن، ينصح «الصندوق» وبغطاء «التنويع الاقتصادي» الاستفادة من الفوائض المالية النفطية الحالية، بعد زيادة أسعار النفط التي من المؤكد أنها ستتحقق من مخزون الثروة النفطية، في تمويل الاستيرادات المتزايدة، ومعظمها منتوجات استهلاكية، ولتمويل «الصناديق السيادية» لدعم القطاع الخاص والاستثمار في الأسواق المالية العالمية[29]. هنا من المهم جداً إيضاح التباين الجوهري بين مضمون «التنويع الاقتصادي» لدى «الصندوق» في جميع

في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على قوى وآلية السوق الحرة، لا تؤدي الزيادة في النمو الاقتصادي بالضرورة، بمقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلى الإسراع في عملية «التنويع الاقتصادي الهيكلي».

(29) يتأكد التوجه نحو الاستثمار في الأسواق المالية العالمية في تصريحات المستشار المالي لرئيس الوزراء التي تنص «الدولة انتهجت نهجين: الأول بتأسيس اللجنة العليا للإعمار والاستثمار برئاسة رئيس الوزراء والتي أخذت على عاتقها تسهيل مهام الاستثمار خارج العراق، لا سيما الاستثمارات الاستراتيجية، ويقع على عاتقها مواجهة البيروقراطية التي تواجهها المشاريع الاستثمارية، والفساد، وأمد الاستثمارات، وتحسين بيئة الاستثمار بتسهيل الإجراءات الاستثمارية التي تتلاءم مع توجهات الشراكة، بين الدولة والقطاع الخاص الذي قد يكون أجنبياً أو محلياً، وهو يحتاج دعماً وإسناداً في مجلس النواب، الذي قضى على الشراكة في قانون موازنة عام 2018 حتى شرع ما لا يشجع على الاستثمار، ونتوقع أن يذكر هذا الموضوع في موازنة عام 2019، وأن يشرع قانون الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص»، وأشار كذلك، إلى أن «عام 2018 يعد أساساً لانطلاقة التنمية والبناء الكبرى في العراق، وسبقه مؤتمر الدول المانحين في الكويت» وسيكون «عام البناء والإعمار في العراق»، انظر: جريدة **المسلة** العراقية الإلكترونية بتاريخ 3/8/2018، <http://www.almasalah.com>.

الاقتصادات النامية والمتقدمة، وبين مضمون «التنويع الاقتصادي الهيكلي» في اقتصادات الريع النفطي، وكما يرد في «مُشْرِقْ».

فالمعروف، أن «التنويع الاقتصادي» ضروري للاقتصادات النامية والناهضة والمتقدمة[30]، لتأمين الاستقرار الاقتصادي في مواجهة مخاطر الأحداث الاقتصادية والمالية السلبية المحلية أو الخارجية غير المتوقعة. وكما يتكرر كثيراً في برامج وسياسات «الصندوق»، فإن «التنويع الاقتصادي» يتحقق بزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية كافة من دون الحاجة إلى التمييز في أولويات الاستثمار التي يجب أن تترك لتقديرات القطاع الخاص وآليات اقتصاد السوق التنافسية. لذلك، يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في كل الفعاليات الاقتصادية الذي سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام. لكن هذا الفهم لـ «التنويع الاقتصادي» يغفل أهمية العمل بمبدأ تحديد الأولويات في اختيار الفرص الاستثمارية، ويتجاهل التباين في درجة إسهامات القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة في دينامية النمو الاقتصادي وتأثيرها في التنمية الاجتماعية والبيئية. في تحديد أولويات الاستثمار، يمكن للقطاع الخاص، وبهدى التكلفة ومعدل الأرباح ودرجة المخاطرة، المفاضلة بين المشاريع أو اختيار فرص الاستثمار، ولكنه، أي القطاع الخاص، غير معني بالاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية الضرورية لعمل آليات اقتصاد السوق بكفاءة. والواقع، كما تشير التجربة، أن القطاع الخاص يستفيد أكثر من استمرار الاعتماد الكبير على قطاع النفط[31]. ولأن معايير تكلفة وربحية الاستثمار والقدرة الإدارية لدى القطاع الخاص لا تسمح في الظروف الحالية بتمويل أو المشاركة في تمويل المشاريع الصناعية المتقدمة تكنولوجياً وتطوير مشاريع البنية الأساسية، فإن عمليات «التنويع الاقتصادي الهيكلي» تبقى من مهمات الدولة الأساسية التي يتم عادة إنجازها بالتخطيط الاقتصادي وتحديد أولويات الاستثمار بمشاريع معينة أولاً، ثم البدء بالتنفيذ بتمويل الإيرادات النفطية العامة.

في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على قوى وآلية السوق الحرة، لا تؤدي الزيادة في النمو الاقتصادي بالضرورة، بمقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلى الإسراع في عملية «التنويع الاقتصادي الهيكلي»، كما يقترح الصندوق. فدينامية النمو بهدى آلية السوق والمنافسة ومعيار الربح المالي، لا تتجه تلقائياً نحو تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال إعادة توزيع الموارد وذلك لوجود الاختلال الكبير في هيكل الاقتصاد الناشئ من الاعتماد الكبير على الريع

---

(30) ولعل في النتائج السيئة المترتبة على وقائع الانخفاض الكبير والسريع في أسعار النفط الخام على الاقتصادات الريعية من الأمثلة البارزة على ضرورة التنويع. كما تقدم إلينا نتائج الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وما تبعها من ركود اقتصادي في معظم دول أوروبا، أمثلة أدت إلى تغيير في السياسات الاقتصادية للتكيف بتوسيع مصادر النمو الاقتصادي الداخلية. انظر: Sabri Zire Al-Saadi, «Crucial Challenges to Global and Oil-rentier Economies,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 2, no. 2 (2009).

(31) انظر: السعدي: **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والتنمية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**، و«معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية».

النفطي في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيرادات، ولأن أفضلية الاستثمار لدى القطاع الخاص هي تجارة الاستيراد ومقاولات التشييد والعقارات والخدمات الأهلية. كما أن دينامية هذه العلاقات لا تتجه تلقائياً نحو التنمية الاجتماعية والبيئية من ناحية، ولا إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد من ناحية ثانية. فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة زيادة معدلات النمو في القطاعات الصناعية أو في الزراعة القادرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. والدراسة الإحصائية لتأثيرات التغيّر في مستويات الطلب على منتجات القطاعات في دينامية الهيكل الاقتصادي، تؤكد أن التصنيع المستخدم للتكنولوجيا المتقدمة هو الذي يؤدي إلى زيادة العمالة واستيعاب فائض العمالة الريفية، ويؤدي إلى تطوير سوق العمل بارتفاع الأجور ونشر التكنولوجيا الحديثة[32]. وهذا يعني أن تنويع الفعاليات الاقتصادية من دون تمييز في أولويات الاستثمار في القطاعات المختلفة والاهتداء فقط بمعايير مؤسسات وقوى وآليات السوق ومبدأ حرية المنافسة، كما في سياسات «الصندوق»، لن يؤدي بالضرورة إلى تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية[33].

أما بالنسبة إلى «التنويع الاقتصادي الهيكلي»، فبالإضافة إلى مواجهة احتمالات الانخفاض في قيمة الإيرادات (الصادرات) النفطية أو أي أحداث اقتصادية ومالية وتكنولوجية سلبية خارجية، فإن منافعه الرئيسية تشمل أيضاً، التالي:

ـ تأمين المرونة في نظام العلاقات الصناعية والاقتصادية المتبادلة، كما تنعكس في تشابك الارتباطات الخلفية والأمامية السائدة في النظام الاقتصادي القائم من جهة، وفي العلاقات بين عناصر الإنتاج وتوزيعها بكفاءة أفضل بين الفعاليات الإنتاجية للانتقال من الأقل كفاءة إلى الأعلى كفاءة من جهة ثانية.

ـ نشر التكنولوجيا المتقدمة بين فروع الاقتصاد بما يزيد في الإنتاجية ويؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى، إن حصر الاهتمام «بالتنويع الاقتصادي» في زيادة مصادر الإيرادات العامة، لن يؤدي إلى الإسراع في «التنويع الاقتصادي الهيكلي»، الذي يتطلب ضخ الاستثمارات الحكومية لإيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستخدم التكنولوجيا الحديثة التي لها ارتباطات صناعية خلفية مؤثرة مع بقية القطاعات الإنتاجية لضمان استدامة النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد، مع التشديد على أن «التنويع الاقتصادي الهيكلي» لا يتنافض بالضرورة مع أهدف السياسة المالية في حال وجود عجز بالموازنة المالية للدولة في المدى القصير.

يستهدف «مُشْرِقْ» من خلال تخصيص ما لا يقل عن 50 بالمئة من الإيرادات النفطية العامة خلال السنوات الخمس القادمة، الإسراع بعملية «التنويع الاقتصادي الهيكلي» وبما يؤدي إلى خفض إسهامات قطاع النفط إلى 30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. في هذا الإطار العام، يتم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تحقيق التالي:

---

(32) انظر: السعدي، «معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية».

(33) يبرز هذا بوضوح في فشل تجربة السعودية منذ بداية السبعينيات، انظر: المصدر نفسه.

في الاقتصاد:

ـ الحفاظ على الملكية العامة للثروة النفطية (والغاز في المستقبل) الناضبة، وتنظيم استغلالها بما يسهم في استدامة النمو والتنمية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها.

ـ زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بتحريره من هيمنة الريع النفطي وبترشيد آليات السوق لاستدامة النمو وزيادة فرص العمل.

ـ تأهيل التخطيط الحكومي والسياسات الاقتصادية، وفي إطارها السياسة النفطية، لتعبئة الموارد العامة واستثمارها في إيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللدخول ولتحسين الإنتاجية وزيادة الصادرات.

ـ تعظيم استثمار الدولة للريع النفطي في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، وفي التصنيع المتقدم تكنولوجياً، وفي تنمية الموارد الطبيعية.

ـ توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وتفعيل آلية السوق لتحسين كفاءة تعبئة وتوزيع الموارد.

ـ مكافحة الفساد باستئصال دوامة فشل السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية المعيبة.

وفي المجتمع:

ـ الاستثمار في توسيع وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والمنافع العامة.

ـ تقليص التفاوت في الدخول والثروات، واستعادة الطبقة الوسطى لدورها في التنمية.

ـ الإسهام في مكافحة الفساد بتأكيد المضمون الاقتصادي للعدالة الاجتماعية.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة زيادة معدلات النمو في القطاعات الصناعية أو في الزراعة القادرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

وفي السياسة:

ـ تمكين الحكومة في إدارة الدولة بمعايير واضحة، ديمقراطياً وبشفافية، لاستئصال جذور توأم الفشل والفساد.

ـ تعزيز استقلالية السياسات والقرارات الاقتصادية الوطنية في مواجهة المصالح والضغوط الخارجية.

ـ الإسهام في تجريد الفساد من حاضنة القوى السياسية والمؤسسات التنفيذية والتشريعية المؤثرة في القرارات الاقتصادية.

وخلافاً لسياسات «الصندوق»، يجب أن تتكيف السياسات الاقتصادية الحكومية، المالية والنقدية الكلية، والاستثمار، والتجارة الخارجية، لدعم الاستثمارات في الصناعات التحويلية

المتقدمة تكنولوجياً وفي المشاريع الاستراتيجية الكبرى، ومشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، مع الحد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وتقييد الاستيرادات للحفاظ على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج الأولية. كذلك، يجب أن لا تقتصر السياسة النقدية على التحكم في التضخم، حيث يجب أيضاً، دعم متطلبات الاستثمار الحكومي، وتهيئة الظروف المناسبة للتحرير التدريجي في نظام أسعار الصرف والتحويل الخارجي.

رابعاً: دينامية الريع النفطي في الاقتصاد السياسي والنظام الاجتماعي

نعلم أن الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية التي بدأت تفرض أهميتها المتزايدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الخمسينيات، وقد أضحت الآن عنصراً أساسياً في الاقتصاد السياسي، وقوة رئيسية في تشكيل العلاقات الاجتماعية مع الحكومة. فقد أسهمت، وبدرجات متباينة ومتزايدة، في النمو الاقتصادي بزيادة الاستثمار في توسيع الطاقات الإنتاجية، وفي زيادة الاستيرادات من المنتجات الاستهلاكية والسلع الوسيطة ومتطلبات المشاريع الاستثمارية من ناحية، كما منحت الحكومات بنظمها السياسية المختلفة، ومن خلال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وصلاحيات مؤسساتها التنفيذية، ولا سيَّما استحواذ القطاع العام على نسبة مهمة من الأصول الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية ـ القطاع العام وسيلة من وسائل توزيع الدخول والثروات ـ قوة تأثير فريدةً في علاقاتها المتبادلة بالمواطنين والتعبير عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتعددة، وفي العلاقة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال أنماط الإنفاق الحكومي المتزايد الأهمية في تحديد وتيرة ومسارات النمو الاقتصادي، وتراكم الثروة الوطنية، وفي توزيع الدخول من ناحية ثانية. ولتصبح بذلك العنصر الأهم في سمات الاقتصاد السياسي، كما تكشف التجربة العملية الطويلة عن اقتران الزيادة في الإيرادات النفطية، وما يوازيها من الإنفاق الحكومي، مع زيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل والدخول، وتحسين الخدمات والمنافع العامة. كذلك، كان العكس صحيحاً أيضاً في حالة انخفاض الإيرادات النفطية.

خلافاً لسياسات «الصندوق»، يجب أن تتكيف السياسات الاقتصادية الحكومية، المالية والنقدية الكلية، والاستثمار، والتجارة الخارجية، لدعم الاستثمارات في الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجياً وفي المشاريع الاستراتيجية الكبرى، ومشاريع البنية الأساسية الاقتصادية.

وإذا تناولنا هذه التأثيرات في إطار الاجتماع السياسي: أي، نشاط ومصالح الناس المساهمين في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، نجد أن الإيرادات النفطية أدت دوراً مهماً في تشكيل علاقات الحكومة بمصالح الفئات الاجتماعية المُمَثلة بالنخب السياسية والمدنية في توجيه الإدارة السياسية في البلاد لتأمين المصالح التي تمتلك مصادر القوة الاجتماعية بأنواعها: العمل، وملكية

الأصول الإنتاجية، والثروة، والمكانة الدينية، والمرتبة العلمية، والمشاركة في القوة العسكرية، والمكانة الشعبية، والثقافة العامة. وقد شهد الواقع هذه التأثيرات في العلاقات المتبادلة بين الفئات الاجتماعية وبين ممثليها من الأحزاب والنخب السياسية ونقابات العمال، بما يتناسب مع زيادة أو انخفاض الإيرادات النفطية[34]. ومع أن هنالك آراء صريحة أو ضمنية، إيجابية أو سلبية، في أهمية دور الريع النفطي، فإن بعض التحليلات الاجتماعية السياسية تمنح السلطة الحاكمة والنخب السياسية، أهميتها في تكوين النظام الاجتماعي من طبيعة جذورها العنصرية والقومية والإثنية والطبقية والدينية والطائفية والثقافية، وليس من قوة الريع النفطي[35]، وفي المقاربة مع الجهود التي لا تزال تبذل منذ عام 2003 لتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة بمنح قوى وآليات السوق حرية المنافسة، وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص، تبرز أيضاً، وبوضوح، أهمية الوعي الثقافي بالملكية العامة للثروة النفطية التي ترسخت في وجدان الشعب، في مقابل الدعوة إلى سلب دور الدولة في التصرف المباشر بالإيرادات النفطية، إلى درجة أن بعض النخب السياسية ترى أن التخلص من «نِقْمَة» الريع النفطي في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، يتم فقط بتمليك أصول الثروة النفطية للشركات الخاصة أو تفتيت الملكية العامة بالتدريج، وذلك، في رأيهم، لتأمين الاتساق في شروط بناء الاقتصاد الوطني على قاعدة قوى وآليات السوق التنافسية الأكثر كفاءة في تعبئة وتوزيع الموارد بالمقارنة مع إدارة الدولة ومؤسساتها وممارسات سوء استغلال الحكومات، اقتصادياً وسياسياً، لحق التصرف بالإيرادات النفطية.

منذ بداية الحرب مع إيران في عام 1980، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، برزت بقوة نزعة السلطة الحاكمة والأحزاب والنخب السياسية التي يفترض تمثيلها لمصالح الفئات الاجتماعية المتعددة والمتباينة ـ وهذا لم يحدث عملياً ـ في تجنب العمل بمعايير وأولويات اقتصادية وطنية تتسم بالمساواة والعدالة، والتردد في الالتزام بقواعد العمل المؤسسي في منح الصلاحيات للمؤسسات التنفيذية ومراقبتها، في تحديد أوجه التصرف بالإيرادات النفطية وذلك رغبة في استغلالها لمصالحها الذاتية، حتى قبل ضمان مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها. ولقد مهد هذا الضعف في انتشار الفساد وتجذره في المؤسسات العامة وفي تراجع الثقافة الوطنية. كما أدى عدم التكامل في النظام السياسي بانسجام عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتشرذم نشاط الأحزاب والنخب وتزايد نزاعاتها والعجز عن توحيد

---

(34) انظر: السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والتنمية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 ـ 2006)**.

(35) تجدر الإشارة هنا إلى مثالين من الدراسات الجادة التي تناولت، بآراء متباينة دور الريع النفطي في تحليل وتطور الأوضاع والقوى الاجتماعية والسياسية في تاريخ العراق المعاصر، انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), and Edith Penrose and Ernest Penrose, *Iraq: International Relations and National Development* (New York: Avalon Publishing, 1978).

بينما يهمل حنا بطاطو أي تأثير للريع النفطي في تطور العراق المعاصر، ترى إيدث بينروز، أن من أسباب ثورة تموز/يوليو عام 1958، كان إهمال برامج مجلس الإعمار لتنمية الريف العراقي حيث لاحظت أن ضباط الجيش الذين شاركوا في الثورة كانوا من أصول فلاحية وريفية.

مصالح الفئات الاجتماعية، إلى بروز مساوئ الريع النفطي بتعثر الاستقرار في دينامية الاقتصاد السياسي، أي، اضطراب العلاقات بين الدولة وبين المصالح الاقتصادية المشتركة للفئات الاجتماعية التي تتشارك في فعالياتها الإنتاجية في إطار النظام السياسي القائم، وتتقاسم فيما بينها نتائج أنماط توزيع الدخول والثروات، الأمر الذي أدى إلى تعزيز «الفردية» بتفتيت التشابك والتجانس في مكونات النظام الاجتماعي وانتشار الفساد أيضاً. لذلك، نشهد اليوم، مظاهر التشتت في النظام الاجتماعي ليس فقط في غياب النقابات العمالية والمهنية والمنظمات المدنية الفاعلة والتراجع الكبير في دور الطبقة الوسطى، بل أيضاً، في نزاعات النخب السياسية وإثارة المشاكل الفردية والسعي للحصول على نصيب مباشر من الريع النفطي، أو بتوفير فرص الثراء لأصحاب الأعمال المحيطين بالسلطة من خلال تمويل مشاريعهم أو مشاريع الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بتمويل من الإيرادات المالية أو تأمين الحصول على وظيفة حكومية أو منح إجازة استيراد... إلخ.

وللتخلص من هذه الاتجاهات الضارة في دينامية الاقتصاد السياسي ودينامية الاجتماع السياسي، يفرض الواقع ضرورة مركزية استثمار الريع النفطي من قبل الدولة في أولويات تمويل مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الصادرات غير النفطية، والاستمرار في تمويل استكمال مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية. فالقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، لا يستطيع، ولا يرغب، الاستثمار في هذه المشاريع التي هي من الشروط الرئيسية في تحرير قوى وآليات السوق وتشجيع الاستثمار.

خامساً: استثمار الريع النفطي في الصناعات الوطنية أم في «الصناديق السيادية»؟

يَصعب في غياب المعلومات الحكومية الموثقة، التكهن بأهداف التصريحات الغامضة عن تأسيس «الصناديق السيادية» (الصناديق) بتمويل من الإيرادات النفطية، ومعرفة توقيت تنفيذها، لتقييم أهميتها. وما نَضَحَ من مؤشرات قليلة عن هذه «الصناديق»، ولا سيّما الواردة في «القانون» باسم «صندوق المواطن» و«صندوق الأجيال»، وفي «الخطة» يرد ذكر «صندوق الأجيال»، يزيد في ظاهرة الغموض والخلط الذي تتصف به السياسات الاقتصادية الحكومية. فليس هنالك معرفة بآراء القانونيين والاقتصاديين والماليين الذين شاركوا أو سيشاركون في إعداد النظم الأساسية لهذه «الصناديق». ومع أن تقديرنا لأهمية هذه «الصناديق»، وبغض النظر عن فرضيات مجالات الاستثمار التي ستمولها، أنها ستزيد في تبديد الإيرادات النفطية في وقت يحتاج فيها الاقتصاد الوطني إلى تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات الضخمة في توسيع الطاقات الإنتاجية الوطنية القادرة على تصدير منتجاتها. بعبارة أخرى، إن الحاجة إلى تمويل الاستثمار في بناء الاقتصاد وإعادة تعمير المدن المهدمة والإسراع بالتنمية هي أكبر كثيراً من الفوائض المالية المتوقعة من صادرات النفط حتى مع افتراض زيادة أسعار النفط وإنتاج الغاز المصاحب ولغاية عام 2022 في المستقبل. ومع ذلك، لنتساءل، هل تكون موارد «الصناديق» مخصصة للاستثمار في العملات الأجنبية أو شراء الذهب كما يفعل البنك المركزي عادة، أو في تمويل القطاع الخاص الوطني، كما

يقوم البنك المركزي بتمويل مشاريع القطاع الخاص[36]، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، أو في العقارات المحلية والخارجية، أو في الشركات الصناعية الكبرى أو في الأسواق المالية العالمية؟ والتساؤل المهم أيضاً، لماذا هذه «الخفة» في تأسيس هذه «الصناديق» وغياب الشفافية في تحديد غاياتها[37]، والعالم يشهد التراجع في العلاقات الاقتصادية والمالية نتيجة التوسع في ممارسة السياسة الحمائية التجارية، حيث ستكون موارد «الصناديق» المودعة أموالها في البنوك الخارجية، عرضة للخسارة أو الضياع في حال حدوث نزاع سياسي مع الدول التي تمارسها[38]؟

للتخلص من هذه الاتجاهات الضارة في دينامية الاقتصاد السياسي ودينامية الاجتماع السياسي، يفرض الواقع ضرورة مركزية استثمار الريع النفطي من قبل الدولة في أولويات تمويل مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الصادرات غير النفطية.

ولإبراز مخاطر هذه المقترحات، نتساءل، هل يؤدي الاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية العالمية من خلال «الصناديق» التي تجمعت، وستتجمع، فيها فوائض الريع النفطي «الافتراضية» في المستقبل، إلى إيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللتصدير ولتشغيل القوى العاملة الوطنية؟ وهل تؤدي «خصخصة» بيع أصول الثروة النفطية أو الصناعة النفطية للشركات الأجنبية من خلالها إلى تأسيس طاقات إنتاجية جديدة أو تأمين تدفق العملات الأجنبية بما يوازي، ولو بنسبة محدودة، عوائد تصدير النفط الخام؟ وهل يؤدي تمويل مشاريع القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، من فوائض الإيرادات النفطية في «الصناديق» إلى إيجاد طاقات إنتاجية قادرة على المنافسة وزيادة الصادرات؟ هذه أسئلة تحيط بالدعوة إلى «الصناديق السيادية» التي، برأينا،

(36) في مثال يناسب هذه السياسة، ولكنه يناقض سياسات الصندوق التي يجري تطبيقها والتي تتمسك باستقلالية البنك المركزي وحصر مهماته في السيطرة على التضخم وتأمين الاستقرار في نظام الصرف الخارجي والحد من عجز ميزان المدفوعات، إذ يعلن محافظ البنك المركزي العراقي عن تأسيس صندوق إقراض مشترك لتمويل المشاريع المهمة، مثل إنشاء الفنادق والمستشفيات وبناء المدارس، برأسمال قدره 500 مليار دينار (نحو 420 مليون دولار) تشارك فيه جبرياً المصارف (وعددها 70) بمقدار 4 مليار دينار (3.4 مليون دولار) لكل منها. ويستطيع الصندوق منح القروض بفائدة 10 بالمئة. انظر: جريدة **المدى** العراقية، 2017/12/21.

(37) إذا كانت الحكومة والوزارة بهجيجها وضجيجها غير قادرة على إنجاز مجموعة من المدارس بأي مواصفات ومنع الفساد في عقودها، كيف يمكن لها ولهواة التنظير الذين يترقبون المشاركة في إدارة شركة النفط الوطنية الجديدة من إدارة «الصناديق السيادية» الغامضة بكفاءة ونزاهة. حول تجارب وإدارة وتعقيد ومخاطر وإفلاس «الصناديق السيادية»، انظر: Schumpeter, «How to Save It,» *The Economist* (11 August 2018), p. 55.

(38) نشير هنا إلى التطور الاقتصادي الخطير الذي برز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار «أمريكا أولاً»، وقيامها، خلافاً لقواعد منظمة التجارة العالمية التي تشكل العمود الرئيسي في تيار العولمة والإندماج في الاقتصاد العالمي، بفرض المزيد من الرسوم والضرائب على المنتجات والسلع المستوردة وفرض العقوبات الاقتصادية على الصين وروسيا ومجموعة الاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران، وتفاقم النزاع بردود الفعل المقابلة لهذه السياسة.

تنتزع قوة الريع النفطي من الدولة (الحكومة) لتمنحها للشركات الخاصة، الوطنية والأجنبية، التي تهتدي فقط بمعيار فوائدها وأرباحها المالية في استثمار موارد هذه «الصناديق». ثم أي حكمة سياسية واقتصادية في هذا الموقف! صحيح أن الدولة الآن بحاجة إلى الموارد المالية ولتنويع مصادرها لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري والاستيرادات ولتغطية تكلفة القروض الأجنبية والدين العام، ولكن الصحيح أيضاً، أن من الخطأ الاستمرار في تكريس الاعتماد الكبير على الريع النفطي ولسنوات عديدة قادمة من خلال تمويل الإيرادات النفطية لاستثمارات «الصناديق»، غير المعروفة والمعرضة لمخاطر جسيمة تفوق مخاطر انخفاض أسعار النفط.

الغريب في الدعوة إلى «الصناديق» تجاهلها لحقيقتين جوهريتين: **الأولى**، أن مواردها ستتعرض لمخاطر انهيار الشركات وانخفاض أسهمها، كما حدث للشركات والبنوك العالمية في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008)[39]، أو انخفاض أسعار العملات الأجنبية التي تستثمر فيها، أو تعرض الصادرات من النفط الخام للانخفاض بعوامل خارجية. أما الحقيقة **الثانية**، فهي، خطأ الحكومة والنخبة السياسية، الشنيع والغريب في دلالة التَميز بين تدني الثقة في السلطة الحاكمة وبين نزاهة الفريق الذي سيتولى إدارة استثمارات هذه «الصناديق». فإذا كانت المشكلة في تدني نزاهة وكفاءة السلطة الحاكمة هي المبرر في تأسيس «الصناديق»، عندها، ليس من المتوقع ضمان النزاهة والكفاءة للقائمين على إدارة استثمارات هذه «الصناديق». أي فكر اقتصادي أو منطق سياسي وطني هذا الذي يفتقد الثقة بالحكومة وهو يعمل معها من جهة، وليقترح البديل عنها بمجلس إدارة «الصناديق» من جهة ثانية؟ والأهم، أيّ نهج أفضل في حماية حقوق الأجيال القادمة: شراء أسهم الشركات والسندات المدرجة في الأسواق المالية العالمية بتمويل «الصناديق» من ريع الثروة النفطية الناضبة، ثم الاهتمام بمتابعة رصيد الأرقام في حسابات «الصناديق»، أم الاستثمار في إقامة المشاريع الصناعية الوطنية المتقدمة تكنولوجياً لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة والصادرات؟

سادساً: قانون شركة النفط الوطنية العراقية: سذاجة أم دهاء دُعاة «الليبرالية الجديدة»

مع أن من المبكر التأكد من تنفيذ قانون شركة النفط الوطنية العراقية (القانون)[40]، الذي يتعرض للمعارضة من عدد محدود من السياسيين وخبراء النفط والاقتصاد[41]، ولكنه يعكس خطوة في السعي إلى خصخصة تدريجية لأصول الثروة النفطية والغاز وللصناعة النفطية، ويسهم

(39) حول طبيعة التحديات والحلول المتباينة التي واجهت اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة واقتصادات الريع النفطي خلال أزمة 2008 العالمية، انظر: Al-Saadi, «Crucial Challenges to Global and Oil-rentier Economies».

(40) انظر: «قانون شركة النفط الوطنية العراقية الرقم (4) لسنة 2018،» المصدر السابق.

(41) بمبادرة تستحق التقدير من الخبير أحمد موسى جياد معززة بآراء ودعم نخبة من خبراء الصناعة النفطية والاقتصاد، أثير الاهتمام بمراحل صياغة قانون شركة النفط الوطنية العراقية وتسليط الضوء على مساوئ النصوص المعيبة المتعلقة بطبيعة الصناعة النفطية وبالترويج المضلل بوجود منافع مالية مباشرة =

أيضاً، في تغطية عيوب وشبهات الفساد في إدارة الاستثمار النفطي وفي تبرير تصرف السلطة والمؤسسات التنفيذية السيئ بالإيرادات النفطية العامة. ومن المتوقع عند تنفيذ «القانون»، تعبئة الفائض المالي المتوقع من «مخزون» الثروة النفطية في «الصناديق السيادية» واستثماره في تمويل مشاريع القطاع الخاص كالعقارات والتشييد والتجارة والخدمات الشخصية، والجزء الأعظم في الأسواق المالية الدولية.

إن المشكلة الأساسية المتعلقة بطريقة استثمار الريع النفطي ليست في تجريد الدولة من دورها في استغلال هذا الريع، بل المشكلة هي الفشل في إيجاد نظام سياسي تديره سلطة ومؤسسات تنفيذية وتشريعية نزيهة.

وما يثير الاستغراب في التبرير الاقتصادي والمالي «للقانون»، حيث يرى أبرز المساهمين فيه «ثورة على الدولة الريعية»، لأنه يقلب «معادلة الدولة الريعية حيث سيذهب الريع إلى حساب المواطن بدلاً من حساب وزارة المالية» وأنه «سينهي جشع «النواب ومعهم الفاسدون في السلطة التنفيذية على النهب من ريع النفط واقتسام الكعكة»[42]. لم يكن صدور «القانون» مصادفة مجردة من المحاولات المستمرة منذ بداية الاحتلال في عام 2003، لتجريد الدولة من قوة الريع النفطي الضرورية لبناء الاقتصاد وتطوير المجتمع وتنمية الموارد الطبيعية. فالأصل في هذه الآراء، يعود إلى أهداف سلطة الاحتلال لتأسيس نظام اقتصادي ليبرالي جديد تحكمه شروط وآليات السوق بديلاً للنظام السابق، حيث يجب خصخصة الملكية العامة لقطاع النفط، وإلى مشاريع القطاع العام، كما تمثل في البدء بأوامر (قرارات) الحاكم بول بريمر، رئيس «سلطة الائتلاف المؤقتة»، ووافق عليها «مجلس الحكم». ولأسباب تتعلق بتجنب المواجهة السياسية مع الموقف الوطني، تم تفضيل التدرج، وبأشكال متعددة، لخصخصة الملكية العامة لقطاع النفط[43]، وكما ورد تماماً في مضمون المادة 12 من «القانون».

وفي رأينا، وبالرغم من الاعتراف بواقع سوء استعمال الريع النفطي في الحاضر والماضي، ليس صحيحاً، بل هو أمر خطير، في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة الراهنة،

= فيه للمواطنين. انظر على سبيل المثل: ماجد علاوي، «لنقف ضد قانون شركة النفط الوطنية المشبوه،» **العالم الجديد**، 7/6/2018، <http://www.al-aalem.com>.

انظر أيضاً: مجموعة من الخبراء النفطيين، «رسالة مفتوحة حول قانون شركة النفط الوطنية العراقية،» شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 نيسان/أبريل 2018 <http://www.iraqieconomists.net>.

(42) انظر: عدنان الجنابي، «قانون شركة النفط الوطنية ـ ثورة على الدولة الريعية،» شبكة الاقتصاديين العراقيين، 9 آذار/مارس 2018، <http://www.iraqieconomists.net>.

(43) حول المناقشات المؤيدة والمعارضة لخصخصة قطاع النفط، انظر على سبيل المثال: Faleh A. Jabar, «Postconflict Iraq: A Race for Stability, Reconstruction, and Legitimacy,» Special Report, United State Institute of Peace (13 May 2004), and Sabri Zire Al-Saadi, «Iraq's Post-War Economy: A Critical View,» *MEES* (4 April 2004).

البدء في سلب حق استثمار الدولة المركزي المباشر للموارد الطبيعية: الثروة النفطية والغاز، والثروة المعدنية، واستغلال الأرض، وتنمية المياه، والاستفادة من الفضاء، بحجة فشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الاقتصاد والتنمية. فليس بخافٍ أن المشكلة الأساسية المتعلقة بطريقة استثمار الريع النفطي ليست في تجريد الدولة من دورها في استغلال هذا الريع، بل المشكلة هي الفشل في إيجاد نظام سياسي تديره سلطة ومؤسسات تنفيذية وتشريعية نزيهة، سلطة تتمتع برؤية مستقبلية ملهمة وبصدقية في وعودها: سلطة قادرة وبكفاءة على استثمار «نِعْمَة» الريع النفطي في بناء اقتصاد قادر على المنافسة، وتنمية المجتمع والموارد الطبيعية.

ويبقى التساؤل؟ هل من العبقرية والدهاء أم من السذاجة أم تدني الكفاءة، القبول بمنطق الحكومة والطبقة السياسية، وبذريعة محاربة الفساد، تجريد الدولة من مسؤولياتها في استثمار الثروة النفطية العامة لتمنح صلاحيات توزيع الإيرادات النفطية لمجلس إدارة الشركة لكي يمنح خزينة الدولة ما لا يزيد على 90 بالمئة من مجموعها، ويمنح سهماً واحداً من رأسمال الشركة لكل مواطن، وتخصيص نسبة من الإيرادات لـ «صندوق الأجيال» المبهم، ونسبة لتمويل «صندوق الإعمار» المجهول الهوية[44]. ولنتساءل أيضاً، إذا كانت السلطة الحاكمة، وبجميع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقوانينها، غير قادرة على إدارة الاقتصاد الوطني واستثمار الإيرادات النفطية ومنع انتشار الفساد، فكيف يمكن قبول أن فريق إدارة الشركة المخول بالصلاحيات سيكون قادراً على منع سوء استغلال الإيرادات النفطية؟ وكيف يمكن لعبقرية السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية المهيمنة التي فشلت في إدارة الاقتصاد والتنمية على مدى خمسة عشر عاماً، أن تتجاوز احتمالات سوء تصرف الشركة بالثروة النفطية؟

---

(44) تنص المادة 12 أولاً وثانياً وثالثاً بفقراتها 1 و2 (أ، ب، ج، د، هـ). في الفقرة ثالثاً، توزع أرباح الشركة على الوجه التالي: 1 ـ خزينة الدولة: تؤول نسبة لا تتجاوز 90 بالمئة تسعون بالمائة من أرباح الشركة إلى خزينة الدولة وتحدد نسبتها في قانون الموازنة الاتحادية. 2 ـ توزع باقي أرباح الشركة بعد استقطاع النسبة المخصصة في (1) من هذا البند كما يلي: أ ـ نسبة من الأرباح لاحتياطي رأس مال الشركة، ولمجلس الإدارة تحديد آليات ومجالات التصرف بالاحتياطي لتحقيق مصالح وأهداف الشركة. ب ـ نسبة من الأرباح لـ (صندوق المواطن) حيث توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق، وحسب الأولوية لشرائح المجتمع، ولا يجوز بيع وشراء أو توريث الأسهم، وتسقط عند الوفاة. ج ـ أسهم العراقيين المقيمين في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج إلى الشركة تحرم من الأرباح ويضاف استحقاقها إلى باقي المساهمين. د ـ نسبة من الأرباح لـ (صندوق الأجيال)، وبهدف الاستثمار لصالح الأجيال. هـ ـ نسبة من الأرباح تخصص لصندوق الإعمار بهدف تنفيذ مشاريع استراتيجية في المحافظات التي يمارس فيها نشاط نفطي للشركة. ويصدر المجلس التعليمات لما ورد في الفقرة (ثانياً) من هذه المادة بموجب النظام الداخلي. رابعاً: يتم الاستقطاع للمستحقين بموجب الفقرة (ثالثاً) من حساب الشركة في البنك المركزي العراقي، وعلى أساس التقديرات التي يقرها المجلس في الموازنة السنوية على أن تتم تسوية الحسابات عند انتهاء السنة المالية بأشراف ديوان الرقابة المالية الاتحادي. أحكام عامة وختامية المادة ـ 14 ـ أولاً ـ تسري على العاملين في الشركة أحكام قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام الرقم (22) لسنة 2008 (المعدل) وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الرقم (14) لسنة 1991 (المعدل) وقانون التقاعد الموحد الرقم (9) لسنة 2014 . ثانياً: استثناء حوافز العاملين في الشركة من أحكام قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام الرقم 22 لسنة 2008 ويحدد ذلك بنظام يصدره مجلس الوزراء.

سابعاً: الاستنتاجات العامة

منذ مطلع عام 2003، لم تحقق السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» والإجراءات المالية الحكومية النجاح في التحول نحو اقتصاد السوق لاعادة بناء الاقتصاد وزيادة فرص العمل، وإعمار البنية الأساسية، ومنع انتشار الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، بالرغم من إنفاق الإيرادات النفطية العامة الوفيرة. كما لم تقلل من الاعتماد الكبير جداً على صادرات النفط الخام في تمويل الموازنة المالية للدولة والاستيرادات المتزايدة. ومن غير المتوقع أن تُحَقق النجاح في إعادة تأهيل المناطق المدمرة بإرهاب ومحاربة «داعش». وبسبب هذه السياسات أيضاً، انتشر الفساد، وتعمقت دينامية الاقتصاد السياسي للريع النفطي لتصبح مهمات الحكومة قي تلبية مصالح المواطنين الاقتصادية والسياسية مُقيَدةً تماماً بالإيرادات النفطية المعرضة لعوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجيا خارجية سلبية محتملة. ولأن أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد والتنمية ستستمر لآماد زمنية بعيدة، يصبح تدخل الدولة ضرورياً لإحداث التغيير في دينامية الاقتصاد السياسي للريع النفطي واستبداله بالاقتصاد السياسي للنمو والتنمية. وفي هذا الاتجاه، من الصحيح جداً العودة إلى ممارسة التخطيط الاقتصادي والإنمائي المركزي وتحديد معايير الانفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، وتوحيد صلاحيات المؤسسات في تنفيذه. ومن غير الصحيح، والعبث، التضليل بإمكان التوفيق بين «قدسية» السياسة المالية «الانكماشية» و«استقلالية» السياسة النقدية «للصندوق» وللحكومة للفترة (2017 ـ 2022) وبين ارتباك وإرباك أهداف وسياسات «الخطة» للفترة 2018 ـ 2022 المنزوعة قيمتها العملية بغياب مشاريع الاستثمارات الحكومية منها. وفي المقابل، ومن أجل ترشيد استثمارات الثروة النفطية العامة الناضبة، وتحرير الاقتصاد السياسي من مساوئ فخ الريع النفطي المزمن، يؤدي مُشْرِقْ دوراً رئيسياً في تفعيل التخطيط الاقتصادي بتحديد أولويات الاستثمار المُمَوَّل من نِعْمَة الثروة النفطية، في إقامة مشاريع الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة، والزراعة الحديثة، واستكمال وتطوير مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتأمين استدامة النمو، وزيادة الدخول، وفرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وفي إطار الأهداف الاقتصادية لـ «مُشْرِقْ»، ستتحسن البيئة السياسية المناسبة لدعم الممارسات الديمقراطية والتشديد على مبادئ الوطنية وحقوق المشاركة بمنافع الثروات العامة □

الدين والحداثة السياسية في الصهيونية وفي الوطنية الفلسطينية

خالد الحروب(*)

كاتب وأكاديمي فلسطيني.

ثمة تباين كبير في موقع الدين والحداثة السياسية في سيرورة وتكوين وحفز الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، رغم ما قد يتبدى من تشابه ظاهري بين الحالتين، وهو تباين ظل مستمراً رغم أنه شهد تحولات مختلفة. وأساس هذا التباين كما تقدمه هذه المقاربة هو التالي: ادعت الحركة الصهيونية الانتساب إلى الحداثة السياسية والأفكار القومية الحديثة والعلمانية بما فيها الليبرالية والديمقراطية، لكنها في الجوهر اعتمدت الدين والأساطير الدينية كمحرك أساسي لها، واستندت إليه كمسوِّغ مركزي في إدعاء حق إقامة دولة على أرض فلسطين، وكأداة تعبئة لإقناع يهود العالم بالهجرة إليها. أما الوطنية الفلسطينية، ورغم نشوئها في سياق تقليدي محافظ وأميَل إلى التديُّن الاجتماعي، فقد اعتمدت على الحداثة السياسية في تشكلها ومأسستها ونزوعها نحو تأكيد هوية قائمة على الرابطة الوطنية، هدفها بناء كيانية فلسطينية، وفي خضم هذا الجهد اختلف استخدامها للدين عن استخدامه من جانب الصهيونية في مستويين: مستوى مركزية الدين في المشروع الوطني ومستوى الوظيفة المُناطة به (أي بالدين).

ففي الوقت الذي احتلت فيه الادعاءات الدينية مركز المشروع الصهيوني، وبخاصة في مسألة ادّعاء ملكية ما أطلق عليه «أرض الميعاد»، فإن الدين والادعاءات الدينية لم تحتل في الوطنية الفلسطينية تلك المركزية نفسها في إثبات ملكية فلسطين. اعتُبرت تلك الملكية، من وجهة نظر فلسطينية، تحصيل حاصل ولم يكن ثمة حاجة إلى الذهاب إلى الماضي السحيق أو استخدام الدين لإثباتها. أما على مستوى الوظيفة، ففي الوقت الذي كانت فيه وظيفة الدين في الحركة الصهيونية متمركزة حول إثبات الأحقية التاريخية بالأرض وتخليق قومية حديثة ومن ثم إقامة الدولة، فإن وظيفة الدين في الوطنية الفلسطينية تمحورت حول استخدامه في الحشد والتعبئة

(*) البريد الإلكتروني: khaled_hroub@yahoo.com.

والمقاومة بصورة أساسية. وفي العقود السبعة التي تلت قيام إسرائيل تضخمت مركزية الدين في المشروع الصهيوني وفي الدولة العبرية نفسها، ودخلت الصهيونية في مسار تديُّن متصاعد، وبخاصة بعد حرب 1967 وبقي هذا المسار متواصلاً إلى يومنا هذا، وذلك على حساب المكوِّنات الحداثية التي شكلت القشرة الخارجية للصهيونية.

ادعت الحركة الصهيونية الانتساب إلى الحداثة السياسية والأفكار القومية الحديثة والعلمانية بما فيها الليبرالية والديمقراطية، لكنها في الجوهر اعتمدت الدين والأساطير الدينية كمحرك أساسي لها.

في المقابل، ترسخ في الحركة الفلسطينية مفهوم الوطنية بكونها البوتقة القومية المُشكِّلة للهوية، وضمن ذلك الترسخ شهدنا تحوُّل التيارات الدينية السياسية الفلسطينية التدريجي نحو تبني الوطنية الفلسطينية وطموحها بإقامة دولة فلسطينية، مع الإبقاء على الوظيفة المقاومية للدين. والتحول التدريجي الذي شهده أكبر تيار سياسي فلسطيني ديني متمثل بحماس يقدم الشاهد الأبرز على هذه السيرورة. وهكذا، في الوقت الذي سارت الصهيونية ودولتها في اتجاه متسارع نحو أصولية دينية بعيدة من الحداثة السياسية، اتجهت الوطنية الفلسطينية نحو مسار قومي وطني أقرب إلى الحداثة السياسية.

تناقش المُقاربة التالية بعض جوانب الأطروحة الأساسية من خلال محاولة قراءة موقع الحداثة السياسية والدين في المشروعين الصهيوني والفلسطيني، وتتوقف عند أهم المحطات أو الأفكار أو التحولات ذات العلاقة، مع الإشارة إلى أن ما تقدمه هذه السطور لا يتعدى مُقدمة أولية في هذا الموضوع العريض.

أولاً: المعيارية الحداثية الغربية والصهيونية

ابتداءً، من المهم الإشارة إلى أن هذه المقاربة لا تتبنى أي معيارية مُستبطنة ترى أن الحداثة عموماً، أو الحداثة السياسة على وجه التحديد (سواء أكانتا مشروعات مركبة وثابتة، أم سيرورات متغيرة)، تمثلان النظام القيمي الأرقى مرتبة بين النظم السياسية والاجتماعية المختلفة التي ينبني عليها قياس وتقييم النظم القيمية الأخرى. وعليه فإن المقارنة بين أفضلية الحداثة أم الدين في السياسة ليس هدف هذا النقاش. في الوقت ذاته، يُحاكم النقاش في هذه المقاربة المشروع الصهيوني ومؤيِّديه الأوروبيين والأمريكيين، وإن بصورة غير مباشرة، عبر استخدام المعيارية الحداثية المُتبناة من جانب هذه الأطراف جميعاً التي تزعم الصهيونية ومؤيدوها في الغرب تبنيّها والتصرّف وفقاً لها. فإبان ظهور بدايات الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، رأت أوروبا أن تبني الحداثة عموماً، والحداثة السياسية خصوصاً من جانب الحركات أو المجتمعات المُختلفة، يمثل امتداداً للمشروع الغربي (التنويري!)، وبالتالي يستدعي الدعم والتأييد الفوري. وفي المقابل فإن النظرة الأوروبية ذاتها رأت أن الحركات والشعوب والأفراد الذين لا يتبنون الحداثة أو «ما

زالوا» خارج نظامها (مثل شعب فلسطين) بعيدون من القيم الأوروبية والحضارية، وبالتالي لا يستحقون ذات الدعم والتأييد الذي استحقه الأولون.

على ذلك، اعتبرت النظرة الأوروبية في عمومها الصهيونية حركة حداثية تقوم على المبادئ الحديثة للقومية والعلم والتقدم، بينما نُظر إلى العرب عموماً والفلسطينيين منهم بوصفهم جزءاً من الشعوب المتخلفة الغارقة في الأنظمة الماضوية والتقليد والدين. وقد انعكست تلك النظرة الأوروبية العنصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين في سياسات الدول الكبرى تجاه فلسطين (والعرب والعالم غير الغربي إجمالاً)، وتجسدت في السياسة الخارجية البريطانية والفرنسية والروسية والألمانية والأمريكية. وبينما تباينت هذه السياسات فيما بينها حول المصالح والأهداف والحصص في فلسطين وحولها، فإنها انطلقت جميعاً من قاعدة عنصرية مشتركة كانت تحتقر عرب فلسطين وتراهم أقل مرتبة وأهلية من اليهود الأوروبيين في فلسطين، ولا تلقي لهم بالاً. تَمثل ذلك بوضوح في اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة 1916، ووعد بلفور بعدها بعام، وخلال مراسلات حسين مكماهون في الفترة نفسها أيضاً. لم يخف اللورد بلفور نظرته العنصرية والدينية (المُناقضة لادّعاءات الحداثة السياسية التي يزعم تمثيلها) عندما تحدث عن أهل البلاد الأصليين في فلسطين، فقال مبرراً دعم المشروع الصهيوني في فلسطين:

في العقود السبعة التي تلت قيام إسرائيل تضخمت مركزية الدين في المشروع الصهيوني وفي الدولة العبرية نفسها، ودخلت الصهيونية في مسار تديُّن متصاعد، وبخاصة بعد حرب 1967 وبقي هذا المسار متواصلاً إلى يومنا هذا.

«في فلسطين لا نقترح حتى مجرد الاهتمام برغبات قاطني البلاد الحاليين. القوى الأربعة العظمى مُلتزمة بالصهيونية. الصهيونية، سواء أكانت مصيبة أم خاطئة، جيدة أم سيئة، متجذرة في الإرث القديم للماضي الطويل، ومتجذرة في ضرورات الحاضر، ومتجذرة في آمال المستقبل، وهو ما يفوق بأهميته رغبات وتوقعات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون تلك الأرض القديمة»[1]. لم تكن رؤية بلفور هذه خاصة به، بل عكست قناعة النخبة السياسية البريطانية إزاء فلسطين والصهيونية قبل وخلال حقبة الانتداب البريطاني، سواء من اليمين أو من اليسار[2]. وربما يمكن القول إن أحد ذرى تلك الرؤية العنصرية الحداثوية تمثلت بتصريح ونستون تشرتشل وزير المستعمرات البريطاني عام 1937 الذي يشرعن فيه ممارسات الاستعمار في إبادة وطرد السكان الأصليين، حيث يقول: «أنا لا أقر أن الكلب الذي يقيم في بيته (بيت الكلب) له الحق النهائي في ذلك البيت، حتى لو كان يعيش فيه لزمن طويل. أنا لا أقر، على سبيل المثال، بأن خطأ كبيراً قد وقع على الهنود الحمر في أمريكا، أو على الشعب الأسود في أستراليا. لا أعتقد أنه كان للهنود

(1) Sameh Habeeb and Pietro Stefanini, eds., *Giving Away Other People's Land* (London: Palestinian Return Centre, 2017), p. 45.

(2) حول هذا، انظر: Nu'man Abd al-Wahid, «Britain's Denial of Democracy and the Ethnic Cleansing of Palestine,» 20 June, 2011, <http://mondoweiss.net/2011/06/britain%E2%80%99s-denial-of-democracy-and-the-ethnic-cleansing-of-palestine/>.

الحمر الحق للقول بأن «القارة الأمريكية تعود لنا وأننا لن نقبل بقدوم المستعمرين الأوروبيين». لم يملكوا ذلك الحق ولا القوة. لا أقر بأي خطأ وقع في حق هذه الشعوب بسبب حقيقة أن جنساً أقوى، وأن جنساً أرقى منهم، أو على أي تقدير أن جنساً أكثر حكمة في معرفة العالم... جاء وأخذ مكانهم»[3]. في هذا النص الكاشف عن تجذُّر العقلية العنصرية الأوروبية ضد «الآخر» هناك افتراض بدهي يعتبر اليهود القادمين من أوروبا جزءاً من مشروعها «الحداثي» وبكونهم ينتمون إلى «جنس أرقى» و«أكثر حكمة».

هذه السياسة البريطانية الاستعمارية والاحتقارية لأهل فلسطين كانت جزءاً من كلٍ أعرض وهو المشروع الكولونيالي الكوني آنذاك الذي انطلق من أوروبا لاحتلال مناطق وشعوب العالم المتخلِّفة، وتحت مُسوِّغات متناقضة من الحق الديني، أو حق التنوير الحداثي، أو مسوِّغ التفوق العرقي، وهي المسوِّغات المُتناقضة نفسها التي استخدمتها الصهيونية أيضاً تجاه فلسطين وأهلها. فبرغم الادعاء بأن الاستعمار إن هو إلا مهمة «إنسانية» يتصدى لها «الرجل الأبيض» لإنقاذ الشعوب المتخلفة من تخلُّفها، إلا أن حقيقة وجوهر الكولونيالية الغربية وأختها الصهيونية كان مختلفاً تماماً ولا علاقة له بذلك الادعاء. لكن الكولونيالية الأوروبية سوّقت دعمها للصهيونية بوصف هذه الأخيرة حاملة مشروع «التنوير الغربي» في منطقة مُتخلفة ما زالت أسيرة حقب «ما قبل الحداثة». وقد احتضن هيرتزل ومنذ البدايات الأولى للصهيونية هذه الفكرة واعتقد أنها بالغة الفعالية في حشد التأييد الأوروبي لحركته، أي بوصفها امتداداً للحداثة والتقدم الأوروبيَّين.

وخلال العقود الثلاثة للاستعمار البريطاني في فلسطين عكست السياسة اليومية البريطانية في التعامل مع الفلسطينيين و«إدارتهم»، وفي مجالات التعليم والمأسسة وغيرها، نظرة الازدراء والإهمال، مقابل التقدير والاهتمام باليهود والصهيونية. اشتغل البريطانيون بجد، وعلى مستوى «البنية الصلبة»، على إعاقة قيام أي مؤسساتية كيانية فلسطينية، وطبقوا سياسة «فرِّق تسد» لتشتيت وتدمير القيادات الفلسطينية، مقابل المساعدة الكبيرة والدائمة لليهود لإقامة كيانية دولتية ومؤسسات وبنى تحتية. وعلى مستوى «البنية الناعمة» اتبع البريطانيون سياسات عنصرية تفضل اليهود في كل المجالات وتزيد مكنتهم وتأهيلهم وتعلي خبراتهم ومهاراتهم، في الوقت الذي أبقت فيه الفلسطينيين تعليمياً واقتصادياً وثقافياً في مستويات أدنى كثيراً. ولم تكن المناهج البريطانية، على سبيل المثال، في المدارس الفلسطينية تتضمن تعليم الموسيقى بينما كانت تقوم بتدريسها في المدارس اليهودية، بذريعة أن العرب ما زالوا في مرحلة لا تؤهلهم لفهم الموسيقى وتذوقها. وعلى مستوى سياسي أعلى أعاقت بريطانيا قيام أي نظام سياسي فعّال أو ديمقراطي في فلسطين يُترجم ادعاءاتها الحداثوية والتنويرية[4].

---

(3) Michael Makovsky, *Churchill's Promised Land: Zionism and Statecraft* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008), p. 156.

(4) لمزيد من التفاصيل حول هذا، انظر: Victor Kattan, «The Failure to Establish Democracy in Palestine: From the British Mandate to the Present Times,» Jadaliyya (2 April 2011), <http://www.jadaliyya.com/Details/23862/The-Failure-to-Establish-Democracy-in-Palestine-From-the-British-Mandate-to-the-Present-Times>.

ثانياً: الدين والحداثة السياسية في الحركة الصهيونية

تمثلت الصهيونية، بدورها، فكرة تمثيل «الحضارة الغربية» في الشرق المُتخلف واستبطنتها، وقدمت نفسها بوصفها تجسيداً للمشروع الحداثوي الغربي. لكن على الضد من هذه الحداثوية الإدعائية، فإن الصهيونية (سواء السياسية المُخاتلة، أم الدينية المباشرة) استندت في الجوهر إلى أركان ودعاوى رجعية دينية وغير حداثية بهدف «إثبات» حق اليهود في إقامة دولة في فلسطين. ولم تستطع ترجمة «القومية الحديثة» كما تفترضها الحداثة السياسية الغربية التي زعمت الانتماء إليها، وهي الفكرة التي تفترض أن الدولة القومية تقوم على ركائز الأرض المشتركة، والشعب المُتجانس، واللغة المشتركة. لم يمتلك يهود القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أياً من تلك الركائز، وكان على الصهيونية أن تشتغل على تخليقها ولو قسراً. فمن ناحية الأرض المشتركة لم يعش اليهود على أرض واحدة متوارثة كما هو معروف، كما أن التجمعات اليهودية في البلدان الأوروبية كانت تتحدث لغات تلك البلدان، وبعضها يتحدث اليديشية القديمة أو العبرية، ومن ناحية التجانس القومي كان هناك انتفاء كامل لهذه السمة بسبب قرون من العيش في مجتمعات مختلفة كما هي حال أتباع أي دين يعيشون في بلاد متباينة من العالم. وبسبب هذا التشتت «الحداثوي» في بناء «قومية حديثة» على الطراز الأوروبي عمدت الصهيونية إلى إعادة تعريف اليهود والدين اليهودي على أنهم «شعب» وليسوا فقط أتباع دين، وهو التعريف الذي صارت أوروبا «الحديثة والاستنارية» تتبناه وعلى أساسه تدعم المشروع الصهيوني. ثم استُتبع ذلك بفكرة هجرة اليهود إلى «أرض الميعاد» وهي فكرة خليط، وهو ما اعتقده ديفيد بن غوريون وتبعه آخرون[5]. ولم تلقَ فكرة الإبادة والطرد للفلسطينيين من وطنهم معارضة أوروبية، ذلك أنها تماشت عملياً مع النهج الاستعماري الأبيض إزاء شعوب البلدان المُستعمرة سواء أكانت مسوغاته «حداثية» أم «دينية». والنقطة المهمة في هذا النقاش أياً كانت اتجاهاته، هي الارتكاز على مقولات دينية صرفة في تسويغ امتلاك الأرض وطرد من عليها وإقامة دولة يهودية خالصة، ولا علاقة لمثل هذه السيرورة بأي سيرورات حداثية قومية كتلك التي تطورت في أوروبا. والسيرورة اليهودية الدينية التي مثلت العمود الفقري للصهيونية تقف عملياً على النقيض من الحداثة السياسية المُعلمنة افتراضاً، التي تحيِّد الدين أو على الأقصى تمنحه مرتبة ثانوية في التكوين القومي للأمم والمجتمعات.

المسألة الثانية التي اشتغل عليها الدين في قلب السيرورة الصهيونية وفي تناقض مباشر مع أي حداثة سياسية، هي الإيمان بتفوق اليهود كجنس مميز وبكونهم في مرتبة عرقية أعلى من الأجناس الأخرى، وأن بقية الأجناس (الأغيار) إنما خلقوا لخدمة اليهود. تباينت تمثلات هذه الفكرة على أرض الواقع وأخذت أشكالاً خفية بسبب عنصريتها الواضحة. لكن برغم ذلك كان ذلك الجوهر العرقي والاحتقاري لبقية البشر سبباً رئيساً من الأسباب التي أدت بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استصدار قرار بأغلبية كبيرة اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وثمة لائحة طويلة من السياسات والتصريحات والسلوكيات التي عبّر عنها قادة صهاينة تجاه الفلسطينيين تعكس

(5) Tzvi Misinai, «Do the Palestinians Have Jewish Roots?,» <https://shavei.org/palestinians-jewish-roots/>.

تلك العنصرية، منها اعتبار الفلسطينيين حيوانات وصراصير وأفاعيَ وغير ذلك؛ بل تحفل المناهج الإسرائيلية بأوصاف احتقارية وعنصرية ضد الفلسطينيين[6]. وتعدّت التصريحات العنصرية ضد الآخرين الفلسطينيين؛ فحديثاً وصف الحاخام الإسرائيلي الأكبر يتسحق يوسف السود الأمريكان بأنهم قرود[7]، كما أن المهاجرين السود في إسرائيل وصفوا على الدوام بأكثر الأوصاف عنصرية[8].

في الوقت الذي سارت الصهيونية ودولتها في اتجاه متسارع نحو أصولية دينية بعيدة من الحداثة السياسية، اتجهت الوطنية الفلسطينية نحو مسار قومي وطني أقرب إلى الحداثة السياسية.

المسألة الثالثة تتعلق بفكرة «المواطنة في دولة إسرائيل». وهنا وبحسب الادعاء الصهيوني المتكرر بأن «إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» فمن المُفترض «ديمقراطياً وحداثياً» أن تكون إسرائيل دولة كل مواطنيها. لكن هذا كما هو معروف غير مُتحقق عملياً على الإطلاق، بل مرفوض من ناحية نظرية أيضاً. فـ «الدولة الإسرائيلية» تنطوي على نوعين من المواطنة: مواطنة الدرجة الأولى وهي الخاصة باليهود، ومواطنة الدرجة الثانية وهي يندرج تحتها غير اليهود. والتجسيد لهذه العنصرية في المواطنة، وكما هو ماثل في سياسات وممارسات لا تُحصى تجاه فلسطينيي الداخل، لا يحتاج إلى كثير نقاش وإثبات نظراً إلى اتساعه وحضوره. لكن الجانب النظري الوقح لهذه العنصرية وسياساتها التمييزية صار يتبلور في خطاب رسمي لا يتردد في الإعلان عن قولبة تلك العنصرية في إطار «نموذج» نظري خاص بإسرائيل. وفي سياق هذه القولبة نفهم تصريح وزيرة العدل الإسرائيلية إيليت شيكد بأن «الصهيونية يجب أن لا تواصل، وأقول إنها لن تواصل، قبول نظام الحقوق الفردية كما هو مُعبر عنه بالمفهوم الكوني»[9]. وقبلها كان أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق واحد أعلام اليمين الإسرائيلي قد تحدث بإزدراء عن الديمقراطية في مقابلة مع صحيفة **يديعوت** قائلاً: «إن تعبيرات مثل «الديمقراطية» و«ديمقراطي» غائبة تماماً من إعلان الاستقلال (لإسرائيل)، وهذا ليس بصدفة. وليس هناك حاجة إلى القول إن الغاية من الصهيونية لم تكن جلب الديمقراطية. بل كانت، وحصرياً، مدفوعة بإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، تنتمي إلى كل الشعب اليهودي، وللشعب اليهودي فقط»[10]. تشير هذه الأمثلة من التصريحات

---

(6) انظر على سبيل المثال: Nurit Peled-Elhanan, *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education* (London: Tauris Academic Studies, 2012).

(7) «Israel's Chief Rabbi: African-American are Monkeys,» <http://www.palestinechronicle.com/israels-chief-rabbi-afro-american-monkeys/>.

(8) انظر على سبيل المثال: Lea R. Platkin «The Untold Story of Racism Against Israel's African Refugees,» <https://forward.com/scribe/392033/the-untold-story-of-racism-against-israels-african-refugees/>.

(9) Rogel Alpher, «Israeli Minister Shaked Takes After Mussolini,» *Haaretz*, 10/9/2017, <https://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.811399>.

(10) صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 1993/5/5.

إلى رؤية راسخة ترى في الليبرالية والديمقراطية خطراً على الصهيونية ونقاء الدولة، كما تُعبر عن بنية عقلية ما قبل حداثية قروسطية مُتجذرة عملياً في الفكرة الصهيونية منذ التأسيس. فما عبَّرت عنه الوزيرة المنوط بها تحقيق العدالة وما عبر عنه رئيس وزراء سابق له جذوره القديمة في قلب تيار الصهيونية التنقيحية التي كان زئيف جابوتنسكي من أهم رموزها، والتي لم تؤمن إلا بالقوة وجبروت النخبة. تكفي الإشارة هنا إلى آبا أحيمئير، اليهودي الصهيوني الروسي الذي ولد في روسيا القيصرية عام 1896 وتوفي عام 1962 في تل أبيب، وكان مُقرباً من جابوتنسكي ويُعد أحد المؤثرين الكبار في أفكار هذا التيار. وكان أحيمئير قد تأثر بأفكار نيتشه التي تقدس العظمة والقوة ولا تأبه للجماهير، وهاجم «التربية الليبرالية التي تقود حسب رأيه إلى الانتحار، ودعا إلى استبدال هذه التربية بأخرى استبدادية ... ورفض الديمقراطية والليبرالية باعتبارهما قوى آفلة، وهاجم المطالبة بحقوق زائدة للفرد»[11]. لم تكن أفكار أحيمئير، الذي كان يكتب مقالات في عشرينيات القرن الماضي تحت عنوان «يوميات فاشي»، هامشية بل أثرت كثيراً في مناحم بيغن وإسحق شامير اللذين أصبحا في أوقات لاحقة رئيسي وزراء. وتأكيداً لمركزيته و«تقديراً» لتاريخه وأفكاره فقد جرى تكريمه عبر إطلاق اسمه على شوارع وساحات في 13 مدينة إسرائيلية، وأقيم متحف يحمل اسمه، كما نُظمت فعاليات في الذكرى الخمسين لوفاته شارك فيها بنيامين نتنياهو ورئيس الكنيست رؤوبين ريفلين[12].

خلال العقود الثلاثة للاستعمار البريطاني في فلسطين عكست السياسة اليومية البريطانية في التعامل مع الفلسطينيين و«إدارتهم»، وفي مجالات التعليم والمأسسة وغيرها، نظرة الازدراء والإهمال، مقابل التقدير والاهتمام باليهود والصهيونية.

وربما من أهم الوثائق الأولية التي التقطت الجوهر الرجعي والمعادي للحداثة السياسية في الصهيونية المذكرة التي قدمها إدوين صامويل مونتاغ، الوزير اليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية والمسؤول عن شؤون الهند بين سنوات 1917 و1922، رافضاً تصريح بلفور وفكرة مساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. في خضم مناقشة تصريح بلفور في أروقة الحكومة البريطانية قدم مونتاغ مذكرة شهيرة للحكومة ورد فيها ما يلي: «... لا أعرف ماذا يتضمن هذا (الوطن القومي لليهود في فلسطين)، لكني أفترض أنه يتطلب من المحمديين (المسلمين) والمسيحيين التنحّي جانباً وفسح المجال لليهود الذين سوف يخلفونهم في كل المواقع ويتميزون بعلاقتهم في فلسطين كما يتميز الإنكليز في علاقتهم مع إنكلترا، أو الفرنسيين مع فرنسا، ويُعامل الأتراك والمحمديين الآخرين كأجانب في فلسطين بنفس الطريقة التي يعامل فيها اليهود في كل البلدان الأخرى ما عدا فلسطين. وربما سوف تُمنح المواطنة تبعاً لاعتبارات دينية. وإنني أشدد هنا على أربعة مبادئ:

(11) توم بيسح، «آبا أحيمئير،» مجلة **قضايا إسرائيلية**، العدد 69 (ربيع 2018)، ص 21 ـ 27.
(12) المصدر نفسه.

ـ أؤكد أنه ليس هناك شعب يهودي. لا يمكن القول بأن اليهودي الإنكليزي واليهودي الموريسيكي (الإسباني) ينتميان إلى نفس الشعب، إلا إذا قلنا إن المسيحي الإنكليزي والمسيحي الفرنسي ينتميان إلى الشعب نفسه.

ـ عندما يُقال لليهود إن فلسطين هي وطنهم القومي فإن كل بلد (في العالم) سوف يرغب على الفور في التخلص من مواطنيه اليهود، وسوف تجد في فلسطين مجموعة سكانية تطرد السكان الحاليين وتأخذ أفضل ما في البلد (فلسطين).

ـ إنني أنفي فكرة أن فلسطين مرتبطة اليوم باليهود أو اعتبارها المكان الملائم لهم للعيش فيها. صحيح أن الوصايا العشر تنزلت على اليهود في سيناء، وأن لفلسطين دوراً كبيراً في التاريخ اليهودي لكنها تؤدي الدور نفسه في التاريخ الحديث للمحمديين، وبعد زمن اليهود في فلسطين فإنها تؤدي في التاريخ المسيحي كما لا يؤديه أي بلد من البلدان.

ـ [يتحدث مونتاغ عن النجاح النسبي والتدريجي في اندماج اليهود في أوروبا كمواطنين في دولها ثم يتابع قائلاً] ... لكن عندما يمتلك اليهودي وطناً قومياً فإن ما يترتب على ذلك هو مبررات حرماننا (كيهود) من حقوق المواطنة البريطانية سوف تزيد، ففلسطين ستصبح الغيتو العالمي (لليهود). لماذا (مثلاً) يمنح الروسي اليهودي حقوقاً كاملة، ووطنه القومي هو فلسطين؟».

ثم يختم مونتاغ مذكرته بمناشدة الحكومة البريطانية عدم الخضوع لضغوط الحركة الصهيونية، ويقول: «إنني أشعر بأن الحكومة يُطلب منها أن تكون أداة لتنفيذ رغبات حركة صهيونية بل تدار عامة، وحسب معلوماتي، عبر رجال من أصول أو أماكن ميلاد معادية، وهذا يعني توجيه ضربة قوية إلى الحريات، والموقع، وفرص الخدمة لليهود الآخرين المواطنين في بلدانهم. إنني أقول للّورد روتشيلد إن الحكومة مستعدة للقيام بكل ما في طاقتها من أجل تأمين الحرية الكاملة لليهود للاستيطان والحياة في فلسطين على قدم المساواة مع سكان ذلك البلد الذين يتبعون أدياناً أخرى. ولكني أطلب من الحكومة أن لا تقوم بما هو أبعد من ذلك»[13].

ثالثاً: الدين والحداثة السياسية في الوطنية الفلسطينية

تطورت «الوطنية الفلسطينية» في مرحلتها الأولى ضمن سيرورة السياق التاريخي لتفكك وانهيار الحكم التركي، وما استتبعه من احتلال واستعمار بريطاني توازى معه صعود المشروع الصهيوني وتبلور أهدافه في فلسطين. ويمكن القول إن الوطنية الفلسطينية وفي توجهاتها العامة قد تبلورت ضمن ثلاث مراحل: **أولاها** امتدت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام إسرائيل عام 1948، و**الثانية** تشمل الفترة منذ قيام إسرائيل وصولاً إلى بروز حركة حماس 1987، و**الثالثة** يمكن رصدها من تاريخ ظهور حماس وحتى الآن. ومن المهم التوضيح هنا أن استخدام تاريخ نشوء حماس كمفصل زمني هنا سببه كون حماس التعبير الديني الأهم في تاريخ

(13) انظر نص المذكرة كاملة: On the Anti-Semitism of the Present Government – Memorandum submitted to the British Cabinet (August 1917), <http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/php/art.php?aid=5337>.

الوطنية الفلسطينية حيث قُدِّمت «الإسلاموية» إلى موقع مركزي وينافس «الوطنية» كما سيُناقش لاحقاً. ويمكن القول إنه خلال هذه المراحل الثلاث لم يؤدّ الدين دوراً مركزياً في تكوين هذه الوطنية، كما أداه في تكوين الفكرة الصهيونية، رغم بعض التمظهرات الدينية العامة التي برزت هنا وهناك، وبعض الاستثناءات التي سوف يُشار إليها، وأهمها تجربة حماس. كما أن وظيفة الدين في السياق الفلسطيني تمثلت، وعلى نحو شبه حصري، بالتعبئة والحشد من أجل مقاومة الاستعمار البريطاني والصهيونية ثم إسرائيل على حد سواء، ولم تتمثل تلك الوظيفة للدين في استخدامه لإثبات حق ملكية العرب والفلسطينيين بفلسطين. فقد كانت القناعة بهذا الحق متجذرة وراسخة وتُعَد تحصيل حاصل ولا تحتاج إلى اختراع مقولات دينية أو تدبيج مرافعات تاريخية أسطورية لتثبيته.

وبصورة أساسية برزت أفكار «الوطنية الفلسطينية» في المرحلة **الأولى** داخل أوساط النخب الفلسطينية الناقمة على الحكم التركي وسياسته الاستبدادية، وهي النخب التي حملت توجهات قومية عربية ونظرت إلى فلسطين كجزء من سورية الكبرى التي كانت الأحزاب الفلسطينية تطالب باستقلالها. وكما في الحركة القومية العربية الأعرض، فإن الدين لم يُعد المكوِّن الأساس للنظام السياسي الذي طمح إليه العرب بعد التخلص من الحكم التركي، وبخاصة أن الدين كان هو المسوِّغ المركزي الذي اعتمدت عليه الدولة العثمانية في حكمها للعرب وغيرهم من غير المسلمين غير الأتراك في طول الإمبراطورية وعرضها. على هذا فقد سيطر على النخب الفلسطينية فكرة الهروب من النمط السياسي التقليدي المتكلس الذي مثله الحكم التركي، بما في ذلك علاقة الدين بالسياسة وخضوعها له. وعوضاً من ذلك تبني أنواع حديثة من النظام السياسي. صحيح أن ثمة توتراً وغموضاً شاب توتر المقاربة بين هوية عربية جامعة وتوحيدية قائمة على تعريب عرب فلسطين بالمعنى السياسي، وهوية فلسطينية محلية قائمة على فلسطنة عرب فلسطين[14]، إلا أن «المكون الحداثي» في التوجّهين كان هو الجامع المشترك، القائم أساساً على مفهوم الدولة الوطنية والمواطنة المتساوية. كما يمكن فهم المقصود بـ «المكون الحداثي» على حساب المكوِّن الديني في المرحلة الأولى عبر التأمل في بعض الجوانب التي لها علاقة بطبيعة، وسياق تكوُّن الوطنية الفلسطينية، وبعض الاستثناءات لجهة استخدام الدين بوضوح.

الجانب **الأول**، المتعلق بطبيعة المكوِّن الحداثي لهذه الوطنية يتمثل ببروز أفكار الاستقلال والمفاهيم الدستورية كما عكستها برامج ومطالبات وآمال الأحزاب الفلسطينية الأهم في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته. ولم تتضمن برامج هذه الأحزاب أي تضمين للدين بكونه أحد آليات التأسيس أو الأرضية الفكرية والأيديولوجية لهذا الحزب أو ذلك. وكانت اللغة السائدة في أوساط القيادات والأحزاب الفلسطينية لغة حديثة تتكلم على الاستقلال والدولة والمواطنة وسوى ذلك. كما أن هذه الأحزاب لم تستخدم الدين لتثبيت شرعية أو ملكية فلسطين من جانب عرب فلسطين وسكانها. كانت تلك الملكية تحصيل حاصل، ولم تحتج إلى مسوغات دينية تاريخية غارقة في

(14) Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 145.

الماضي لإثابتها[15]. إضافة إلى ذلك ولا يقل عنه أهمية، هو الإشارات الدائمة في دساتير ومطالبات الأحزاب السياسية وقياداتها إلى «المواطنة» الكاملة للأفراد في دولة الاستقلال المنشودة، بغض النظر عن الدين والأصل والجنس[16]. وهذه المواطنة التي تقع في قلب الحداثة السياسية تتناقض مع المواطنة التمييزية التي تضمنتها الحركة الصهيونية التي كانت تدعي الحداثة منذ تأسيسها.

الجانب **الثاني** الذي يستحق التأمل في إطار نقاش «المكون الحداثي»، ضمن السياق الاستعماري، ومتعلق بتبلور الوطنية الفلسطينية في المرحلة الأولى هو السياسة والتوجهات المهادنة التي تبنتها الحركة الوطنية الفلسطينية تجاه الانتداب البريطاني، وبخاصة القيادات والأحزاب التي كانت قاعدتها مدينية. هنا يمكن فهم تلك التوجهات المُهادنة بكونها قامت على أساس «الثقة» في حكمة وإنصاف الحكومة البريطانية، وما تأملته قيادات فلسطينية عديدة في أن تتسم تلك الحكومة بالنزاهة والعدل، وما تفرضه عليها قيم الحداثة السياسية والديمقراطية. ومن المُهم هنا أن يُشار إلى نجاح البريطانيين في فلسطين والمنطقة عموماً في تمثل «دبلوماسية الجنتلمان» التي تُظهر احترامها للقادة المحليين وتتعامل معهم بتقدير، لكن من دون تقديم أي تنازلات لهم. وهذه الدبلوماسية الناعمة (لكن الخادعة) جاءت بعد الدبلوماسية الخشنة والاحتقارية التي كان الحكم التركي يتبناها تجاه القيادات نفسها، وهذا ساعد على نجاحها أيضاً. لكن في الحصيلة تسببت «دبلوماسية الجنتلمان» في توريط القيادات المحلية في علاقات مُهادنة قائمة على مظنة القدرة على التأثير في البريطانيين عبر استخدام منطق الحداثة السياسية والديمقراطية نفسه، لكن عملياً من دون تحقيق أي إنجازات وطنية على الأرض.

عملت منافسات القوى السياسية والعسكرية في الساحة الفلسطينية على تسريع سيرورة «قومنة» و«وطننة» حماس على حساب هويتها الدينية، على قاعدة أن أساس الشرعية السياسية الفلسطينية الشعبية يتأتى من مقاومة المشروع الصهيوني على أساس وطني.

الجانب **الثالث** الذي يجب أن يُتضمن في النقاش هنا هو الإشارة إلى بعض الاستثناءات البارزة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية احتل فيها الدين موقعاً مركزياً، وهي بروز حركة عز الدين القسام في النصف الأول من الثلاثينيات، والتأسيس المتأخر لفرع الإخوان المسلمين في فلسطين في النصف الثاني من الأربعينيات من القرن الماضي، وكذلك حالة الحاج أمين الحسيني. في حالة الحركة القسامية كان الدين لا يقل تأثيراً وأهمية عن الفكرة الوطنية. واعتمد الشيخ القسام على

(15) انظر برامج هذه الأحزاب في كتاب: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات الفلسطينية في فلسطين 1917 ـ 1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 27 ـ 38 و723 ـ 747.

(16) انظر على سبيل المثال: «مذكرة اللجنة العربية بشأن الكتاب الأبيض لسنة 1930، كانون الأول (ديسمبر) 1930،» في: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 ـ 1939: من أوراق أكرم زعيتر** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 333 ـ 353.

الخطاب الديني في تنظيم العناصر المُقاتلة وتجنيدها والمحافظة على انضباطها. لكن استخدام الدين والخطاب الديني العاطفي تبلور في صورته الأهم في مضمار الحشد والتعبئة والمقاومة ضد الاحتلال البريطاني والمنظمات الصهيونية، ولم تكن هناك طروح فكرية ودينية معمقة في إرث القسام تشير إلى استخدام الدين كما استخدم في الصهيونية لإثبات دعاوى تاريخية في امتلاك الأرض. ومرة أخرى كانت ملكية أرض فلسطين وشرعية الحق لسكانها لا تحتاج إلى أي إثبات من قبل القيادات والأحزاب حتى الدينية.

أما في حالة جماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة فقد كانت هامشية التأثير والوجود، لكن تتوجب الإشارة إليها كونها اعتمدت الدين كمحرك وهدف أساسي للجماعة. ومع ذلك فإن سيطرة الخطاب الوطني، وليس الديني، في الوسط الفلسطيني السياسي والنضالي دفع الجماعة إلى تبني خطاب خليط بين الإثنين كما برز في مقررات مؤتمر حيفا الذي عقدته فروع الجماعة في فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر 1947[17]. أما الحالة الثالثة، المتمثلة بالحاج أمين الحسيني، مفتي القدس وأحد أهم القيادات السياسية في تلك المرحلة، فإن الجانب الديني لا يتجاوز المظهر العام والموقع الشرفي، وفي ما عدا السمت العام فإن خطاب أمين الحسيني وتفكيره وسياساته كانت تدور حول أفكار الاستقلال الوطني، ولم يؤسس لمركزية دينية خلال كفاحه ضد البريطانيين أو الصهيونية. هذه الاستثناءات والإشارات المرافقة لها لا تعني نفياً تاماً لحضور الدين في السيرورة الفلسطينية، فقد بقيت الرموز الدينية حاضرة وبقوة في المشروع الوطني الفلسطيني، لكن مرة أخرى لم تكن في مقدمة المشروع ولم تهيمن عليه، ولم تمثل التسويغ المؤسس له. حتى في حركة القسام، وهي التعبير الديني الأقوى خلال تلك المرحلة، ظل استخدام الدين مقتصراً على الحشد والمقاومة.

تطورت حماس ضمن سيرورة وطنية وكولونيالية ضاغطة وتحت اشتراطات الأمر الواقع ودخلت في عملية «قومنة» [...] انتهت بها إلى تقديم الوطني بحدوده الوطنية على حساب الديني المتجاوز للحدود الوطنية.

في المرحلة الزمنية **الثانية** التي امتدت منذ قيام إسرائيل وحتى بروز حماس سنة 1987 سيطرت القوى والتنظيمات والأفكار التي تنتمي إلى أيديولوجيات القومية العربية أو الماركسية أو الوطنية الفلسطينية على الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي هذه المرحلة لم يكن هناك دور مركزي للدين في هذه الوطنية، واقتصر على الرمزية العامة التي كان يعكسها تحديداً ياسر عرفات بسمته الخاص وخطابه العمومي. بيد أن الذي تكرّس أكثر فأكثر في عقود هذه المرحلة كان الخطاب العلماني الوطني الذي يحوم حول التحرير ولاحقاً إقامة دولة فلسطينية على أساس حق تقرير المصير. وقد تبلور الخطاب العلماني الوطني وفي قلبه مفردات الحداثة السياسية في الحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته على التوازي، للمفارقة، مع نزوع الصهيونية نحو خطاب ديني متصاعد، وبخاصة بعد حرب 1967 التي عدَّتها الصهيونية

(17) الحوت، المصدر نفسه، ص 794.

الدينية تعبيراً عن تدخل إلهي لصالح إسرائيل. ولتعميق تلك المفارقة فإن نهاية الستينيات وبداية السبعينيات اللذين شهدا بدايات الانقلاب نحو المزيد من الصهيونية الدينية وما رافقها من مكونات مناقضة للحداثة السياسية ولفكرة المواطنة الليبرالية، شهدا أيضاً طرح الفلسطينيين لفكرة الدولة الديمقراطية العلمانية في كل أرض فلسطين التي يعيش فيها الجميع متساوي الحقوق، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وأصولهم.

المرحلة **الثالثة** في فهم تطور «الوطنية الفلسطينية» وعلاقتها بالدين تبدأ منذ بروز حركة حماس سنة 1987 وتمتد إلى الوقت الراهن. فحماس، وهي التحول الذاتي للإخوان المسلمين الفلسطينيين من حركة دعوية إلى حركة سياسية جهادية، هي الحالة الأبرز في السياق الفلسطيني «الديني» لجهة دفع وتقديم الدين إلى قلب الوطنية الفلسطينية. وتستحق السيروة الحماسية تأملاً خاصاً يرافق رحلة العقود الثلاثة من عمر الحركة التي شهدت فيها حماس الانتقال التدريجي من موقف «الديني الخالص» إلى موقف «الوطني الديني». من ناحية أولية تأسست حماس عشية الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987، بقرار من قيادة تنظيم الإخوان المسلمين في غزة، ثم امتدت الحركة إلى الضفة الغربية. لم يستطع الإخوان المسلمون آنذاك الانزواء وعدم الانخراط في التيار الجارف للانتفاضة والمقاومة المباشرة للاحتلال، من دون التعرض لخسارة شعبية فادحة تلقي بهم إلى هامش النشاط السياسي والكفاحي في فلسطين. وتأكد الإخوان المسلمون الفلسطينيون أن المقاومة والانخراط الوطني فيها هو الذي منحهم الوجود الحقيقي في فلسطين بعدما تحولوا إلى حماس، وانتقلوا إلى مربع المواجهة بعد عقود طويلة من الانزواء في برامج «الدعوة والأسلمة» الإخوانية التي تفادت مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وصولاً إلى الانتفاضة الأولى سنة 1987. وهكذا سوف يظل عنصر المقاومة هو العنصر الأهم في دفع حماس، المنظمة الإسلامية الفلسطينية الجديدة، إلى مربعات أكثر وطنية. وتكفلت السنون والأحداث المتعاقبة على مضاعفة ضغط الواقع التحرري الوطني الفلسطيني على حماس، كما عملت منافسات القوى السياسية والعسكرية في الساحة الفلسطينية على تسريع سيرورة «قومنة» و«وطننة» حماس على حساب هويتها الدينية، على قاعدة أن أساس الشرعية السياسية الفلسطينية الشعبية يتأتى من مقاومة المشروع الصهيوني على أساس وطني.

على ذلك فإن الفكرة الأساسية التي تجادل في شأنها هذه المقاربة إزاء فهم تحولات حماس تقول بأن الحركة شهدت فعلاً انتقالاً من مربع ديني صرف إلى مربع وطني وهو مربع التيار المُسيطر في الوطنية الفلسطينية. وقد حدث هذا الانتقال بالتوازي، للمفارقة، مع انتقال الصهيونية السياسية إلى مربع ديني، وهو المربع الذي يسيطر الآن على السياسة الإسرائيلية بعامة. في السياق الوطني الكفاحي الضاغط تسارع انتقال حماس من «لاحدودية الدين» إلى «حدود وجغرافية الوطن»، في ظل التحدي الصهيوني الذي استهدف فلسطين أرضاً وجغرافيا وأرادها «وطناً قومياً» لليهود. وتسارع إدراك حماس، أو جزء مهم منها، إزاء خطورة تعميمات الخطاب الإسلاموي حول الوحدة الإسلامية وعدم ضرورة الانتماء إلى كيانات قومية محددة، وبكونه يصبّ في مصلحة الخطاب الصهيوني. فهذا الخطاب كرر ويكرر دائماً مقولة أن فلسطين كـ «وطن قومي» للفلسطينيين لم يكن أبداً، وأن «الشعب الفلسطيني» شعب مختلق أساساً، وأن

السكان الذين وجدوا في فلسطين قبل قيام إسرائيل هم عرب وليس لهم هوية «فلسطينية»، وأكثر ما يمكن قوله هو أنهم جزء من سورية الكبرى. ومعنى ذلك أنه بإمكان هؤلاء السكان الانتقال إلى أجزاء أخرى من سورية الكبرى أو العالم العربي الشاسع وعدم منافسة اليهود في «وطنهم القومي». على ذلك بدا أن خطاب «الوحدة» الإسلامي أو العربي الذي يُماهي الفلسطينيين مع العرب والمسلمين بكل عموماته وسمته الفضفاضة يخدم الادعاءات الصهيونية مباشرة.

ثمة نقطة أخرى تستحق التأمل في السيرورة التي انخرطت فيها حماس. فبرغم انتماء الحركة الفكرية إلى تيار الإخوان المسلمين، ومع غموض أفكاره حول الحدود الوطنية، فإن حماس تطورت بصورة لافتة من ناحية النصوص النظرية وحاولت إعادة تعريف نفسها من حركة إسلامية دينية ذات بعد وطني تحرري إلى حركة تحررية وطنية بمرجعية دينية. وقد تجسد هذا التطور المتسارع مؤخراً في «وثيقة المبادئ والسياسات العامة» التي أصدرتها حماس في أيار/ مايو 2017 وفيها أعلنت حماس عن البعد الوطني على حساب الديني، من خلال التشديد اللافت على «الجغرافيا الفلسطينية» على حساب «التاريخية الدينية الفلسطينية»، ومن خلال التشديد المُتجدد على تحديد نشاط حماس وأهدافها وغاياتها ضمن هذه «الجغرافية الوطنية» فقط[18]. وهكذا، وبخلاف ما كان يركز عليه ميثاق حماس سنة 1988 من أن الحركة جناح الإخوان المسلمين في فلسطين، فإن «وثيقة المبادئ والسياسات العامة»، تؤكد أن حماس حركة مقاومة فلسطينية تحررية إسلامية، ومن دون الإشارة إلى أي انتماء ما بعد «حدودي». على الرغم من أهمية النصوص الصادرة عن حماس أخيراً ومواقفها، يبقى الاختبار الحقيقي هو ترجمة هذه النصوص على الأرض، وبخاصة لجهة «فلسطنة» حماس تماماً وتقديمها **الوطني** المحدد على **الديني** المعمم، وتجسده في العلاقات الوطنية البينية.

بكلمة أخرى، تطورت حماس ضمن سيرورة وطنية وكولونيالية ضاغطة وتحت اشتراطات الأمر الواقع ودخلت في عملية «قومنة» (Nationalization) انتهت بها إلى تقديم الوطني بحدوده الوطنية على حساب الديني المتجاوز للحدود الوطنية (Islamism). هذه السيرورة التي انخرطت فيها حماس خلال العقود الثلاثة الماضية يمكن القول إنها نفسها التي أعادت تكوين كثير من الحركات الإسلاموية ضمن سياقات وطنية ذات حدود جغرافية مُحددة، أيضاً بحكم الأمر الواقع وصلابة الحقيقة الجغراسياسية التي هي «الدولة الأمة». لكن في الحالة الحمساوية أضيف عامل المشروع الصهيوني الاحتلالي القائم على جغرافية فلسطين، الذي سرعّ من انتقال حماس من عموميات لاحدود الدين إلى خصوصيات حدود الوطن. وهكذا فإن السياق الوطني الضاغط سارع في انتقال حماس من «لاحدودية الدين» إلى «حدود وجغرافية الوطن»، وبخاصة في ظل التحدي الصهيوني الذي استهدف فلسطين أرضاً وجغرافيا وأرادها «وطناً قومياً» لليهود. وتسارع إدراك حماس خلال سنوات وجودها ونشاطها، أو جزء مهم منها، لخطورة تعميمات الخطاب الإسلاموي حول الوحدة الإسلامية وعدم ضرورة الانتماء إلى كيانات قومية محددة، وبكونه يصب في مصلحة الخطاب الصهيوني. فهذا الخطاب كرر ويكرر دائماً مقولة أن فلسطين لم تكن أبداً «وطناً قومياً»

(18) انظر تحليلاً مطولاً لهذه الوثيقة، في: خالد الحروب، «ميثاق حماس الجديد: «الفلسطنية» على حساب «الأسلمة»،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 467 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 52 ـ 67.

للفلسطينيين، وأن «الشعب الفلسطيني» شعب مُختلق أساساً، وأن السكان الذين وُجدوا في فلسطين قبل قيام إسرائيل هم عرب وليس لهم هوية «فلسطينية»، وأكثر ما يمكن قوله هو أنهم جزء من سورية الكبرى. ومعنى ذلك فإنه في إمكان هؤلاء السكان الانتقال إلى أجزاء أخرى من سورية الكبرى أو الوطن العربي الشاسع، وعدم منافسة اليهود في «وطنهم القومي». على ذلك بدا أن خطاب «الوحدة» الإسلامي أو العربي الذي يُماهي الفلسطينيين مع العرب والمسلمين بكل عمومايته وسمته الفضفاضة يخدم الادعاءات الصهيونية بوعي أم من دونه.

خلاصة

حاولت هذه الدراسة تقديم أطروحة تقول إن الحركة الصهيونية (بفرعيها السياسي والديني) انطوت على مكونين مُتناقضين جوهرياً، **الأول** الصورة الحداثية البرانية، و**الثاني** المكوِّن الديني المركزي الذي اعتمد على الدين كآلية تأسيسية وتبريرية للمشروع الصهيوني برُمَّته. وكان لهذا المكوِّن الديني وظيفة مركزية في تقديم «الادعاء القومي» الذي على أساسه قام المشروع الصهيوني، أي أسطورة «أرض الميعاد» وعودة اليهود إليها. ومع مرور الزمن، وعلى الرغم من كل الدعاوى الحداثية التي حاولت الصهيونية (السياسية) تمثلها بوصفها ممثلة عن التقدم الأوروبي الغربي في الشرق الأوسط (المُتخلف)، وتجسد قيم الحداثة السياسية كالليبرالية والعلمانية والديمقراطية والمواطنة، إلا أن كل هذه القيم بقيت قشرة هشَّة على السطح مقابل الصهيونية الدينية التي ظلت تنمو في سياق سيرروة سياق التوسع الإسرائيلي المُفسر بتدخلات إلهية. والمشهد السياسي الإسرائيلي يشير إلى سطوة وجبروت الصهيونية الدينية التي ابتلعت أي تمظهرات لأي شكل آخر من الصهيونية يحاول الإبقاء على مظهر خارجي حداثي ولو في الحد الأدنى. في المقابل، اتسمت الوطنية الفلسطينية ومنذ زمن تبلورها الأولي في نهايات القرن التاسع عشر وحتى الآن بتبنيها مكونات الحداثة السياسية من حيث اعتماد فكرة الاستقلال على المبادىء القومية الحديثة، الشعب، والأرض، والقيادة. وكانت مطالبات الأحزاب والقيادات الفلسطينية خلال حقبة الانتداب تدور حول الاستقلال وإقامة دولة فلسطينية تكون المواطنة فيها هي أساس الانتماء إلى الدولة، بغض النظر عن الدين أو الجنس، وتكون قائمة على مبدأ الانتخابات. ورغم المطالبات الحداثية تلك فإن بريطانيا، أم الديمقراطيات، وقفت ضد تطوير أي شكل ديمقراطي في فلسطين، لأن ذلك سوف يجعل الفلسطينيين الأغلبية في وطنهم. وقد واصلت الوطنية الفلسطينية تبنّيها لأوجه الحداثة السياسية في نضالاتها ومطالباتها. ورغم أن الخطاب الديني برز ولازم بعض الحقب لهذه الوطنية أو بعض تياراتها، إلا أنه لم يحتل مركزها ولم يكن في أي حقبة من الحقب عمودها الفقري كما هو الحال في السيرورة الصهيونية. وإذا كانت السيرورة الصهيونية اتسمت بمسار متسارع نحو المزيد من تديين السياسة، وصولاً إلى ما نراه الآن، فإن السيرورة الفلسطينية اتسمت بمسار مترسخ نحو المزيد من «وطننة الدين» كما أشارت حالة حماس التي شُرحت بالتفصيل □

إذا كانت السيرورة الصهيونية اتسمت بمسار متسارع نحو المزيد من تديين السياسة، وصولاً إلى ما نراه الآن، فإن السيرورة الفلسطينية اتسمت بمسار مترسخ نحو المزيد من «وطننة الدين».

الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية... إلى أين؟

عقل صلاح(*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

مقدمة

تبحث هذه الدراسة موضوع سياسة الإهمال الطبي المتعمد من جانب إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين المرضى، كما ستتطرق الدراسة إلى تقويم الدور الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي تجاه قضية الأسرى المرضى. ويعتمد الباحث في التحليل أولاً على المقابلات التي أجراها مع بعض قيادات الأسرى ومع وزير الأسرى السابق الأسير وصفي قبها في السجون الإسرائيلية. تمتد الدراسة من سنة 1967 وحتى منتصف سنة 2018 التي شهدت الكثير من الأحداث والاحتجاجات داخل السجون، حيث يتعرض الأسرى لشتى أنواع التعذيب الممنهج، فإدارة مصلحة السجون لا تكتفي بتعذيب الأسرى وإنما تتعمد حرمانهم أبسط الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية كافة وهي حقهم في العلاج[1].

وتنطلق إشكالية الدراسة من الإجابة عن سؤالها المحوري: ما هو هدف إسرائيل من وراء سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى المرضى؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- هل تقوم قيادة الحركة الأسيرة بدورها في التصدي لسياسة الإهمال الطبي المتعمد؟
- إلى أين وصلت حوارات ممثلي الحركة الأسيرة مع إدارة السجون فيما يتعلق بتقديم العلاج المناسب للأسرى المرضى؟

(*) البريد الإلكتروني: salah.nablus@yahoo.com.

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الأوضاع الصحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي،» 5 حزيران/يونيو 2018، <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4000>.

• ما الإدعاءات التي تتحجج بها إدارة مصلحة السجون لامتناعها عن تقديم العلاج المناسب للأسرى المرضى في سجونها؟

• ما الخطوات التي تقوم بها الحركة الأسيرة ضد إدارة السجون عندما يستشهد أسير مريض؟

• هل يُعَدّ مشفى سجن الرملة صالحاً لتقديم العلاج المناسب للأسرى المرضى؟

• ما دور هيئة شؤون الأسرى والمحررين تجاه متابعة ملف الأسرى المرضى؟

• هل تقوم السلطة الفلسطينية بواجبها على المستوى القانوني والدولي تجاه ملف الإهمال الطبي المتعمد الذي أدى إلى زيادة عدد الأسرى الشهداء؟

يمثّل موضوع الأسرى بوجه عام، والأسرى المرضى وشهداء الحركة الأسيرة بوجه خاص، منذ احتلال فلسطين، قضية رأي عام عند الشعب الفلسطيني نظراً إلى الحالة الاستثنائية والمأسوية التي يعيشها الأسرى وفي مقدمتهم الأسرى المرضى.

أولاً: سياسة مصلحة السجون الإسرائيلية

يمثّل موضوع الأسرى بوجه عام، والأسرى المرضى وشهداء الحركة الأسيرة بوجه خاص، منذ احتلال فلسطين، قضية رأي عام عند الشعب الفلسطيني نظراً إلى الحالة الاستثنائية والمأسوية التي يعيشها الأسرى وفي مقدمتهم الأسرى المرضى، الذين يعدُّون مشاريع شهادة بسبب سياسة الاهمال الطبي المتعمدة من قبل مصلحة السجون، ولما يمثله الأسرى من رمز الفداء والتضحية من أجل التحرر من الاحتلال.

1 ـ الإهمال الطبي

يهدف الاحتلال إلى معاقبة الأسير الفلسطيني على ممارسته حقه المشروع في المقاومة، هذا الحق الذي كفلته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، ونداء الواجب الوطني بضرورة التخلص من نير هذا الاحتلال؛ فالإهمال الطبي هو عقوبة إضافية تفرضها سلطات الاحتلال على الأسرى المرضى ليعيشوا المعاناة المركبة والحقيقية، فالأسير المريض يجتمع عليه ألم القيد، وألم الجسد معاً. وألم القيد أهون كثيراً من ألم الجسد داخل المعتقل الذي سببه الأول والأخير «الإهمال الطبي»[2]. وفي هذا الصدد، صرحت النائبة في الكنيست الإسرائيلي حنين زعبي أن معاناة الأسرى من جراء الإهمال الطبي تصل إلى حدود التنكيل[3].

(2) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير وزير شؤون الأسرى والمحررين السابق والقيادي البارز في حركة حماس وصفي قبها، في 14 تموز/يوليو 2018.

(3) حنين زعبي، «زعبي تتوجه للمستشار القانوني للحكومة بفتح تحقيق في قضية استشهاد الأسير عويسات،» **كل العرب** (30 أيار/مايو 2018)، <http://www.alarab.com/Article/859601>.

إن الرعاية الصحية للأسرى شكلية وشبه معدومة بدليل الشهادات التي يدلي بها الأسرى، وارتقاء الشهداء من بينهم، وازدياد عدد المرضى منهم؛ وهذا يعَدّ خرقاً لمواد اتفاقيتي جنيف الثالثة (المواد 29 و30 و31) والرابعة (المواد 91 و92)، التي أوجبت حق العلاج والرعاية الطبية، وتوفير الأدوية المناسبة للأسرى المرضى، وإجراء الفحوص الطبية الدورية لهم[4]، حيث كشفت إحصاءات هيئة شؤون الأسرى والمحررين في نهاية آذار/مارس 2018 أن عدد الأسرى المرضى قد وصل إلى 1800 أسير من أصل 6500 أسير، وأن من بين الأسرى المرضى هناك قرابة 700 أسير بحاجة إلى تدخل علاجي عاجل، من بينهم أسرى مصابون بالسرطان[5].

تهدف إدارة مصلحة السجون عبر إجراءاتها كسر إرادة المناضل الفلسطيني، وصولاً إلى تفريغه من مبادئه، وفي هذا السياق تنتهج إدارة السجون سياسة ممنهجة للإهمال الطبي، الذي يعني توفير مبالغ طائلة على دولة الاحتلال.

وفي هذا الخصوص، تبين أماني سراحنة، مسؤولة الإعلام في نادي الأسير، أن الإهمال الطبي سياسة متعمدة تنتهجها مصلحة السجون في حق الأسرى المرضى من خلال المماطلة في العلاج، والأخطاء الطبية، وظروف الاحتجاز[6]. وتقوم مصلحة إدارة السجون بتحويل الأسرى المرضى إلى إحدى العيادات الطبية التالية[7]:

ـ عيادة الرملة: وهي مقر إدارة السجون، ويطلق عليها المركز الطبي، حيث يتم إحضار الأسرى للمراجعة الطبية فيها، ويوجد في العيادة قسم للأسرى يضم 15 أسيراً يعانون أمراضاً مزمنة معزولين تماماً.

ـ عيادة سجن السبع أو أيشيل: حيث يتم إخراج الأسرى من سجون الجنوب لعيادة السجن وهناك أطباء مختصون للفحص، وإمكانيات هذه العيادة متواضعة.

ـ عيادة السجن: توجد في كل سجن عيادة وطبيب عام وآخر للأسنان تقدم خدمات طبية أولية، وتستقبل عدداً محدوداً من الأسرى يومياً، ولا تمتلك سوى الأدوات الطبية الأساسية.

---

(4) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الأوضاع الصحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي». مصدر سابق.

(5) تقارير إحصائية، هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريراً شاملاً في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى الفلسطينيين، 14 نيسان/أبريل 2018، <http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prison er-movement/2017-06-01-06-53-33/5376-2018-04-15-06-21-24>

(6) شبكة راية الإعلامية، «شهيد السجون عزيز عويسات.. 19 يوماً من العذاب،» 2 أيار/مايو 2018، <https://www.raya.ps/news/1042639.html>.

(7) كميل أبو حنيش ووائل الجاغوب، **التجربة الاعتقالية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منظمة فرع السجون 2006 ـ 2016** (رام الله: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطن، مركز حنظلة للأسرى والمحررين، 2018)، ص 161 ـ 162.

ـ المشافي الخارجية: وهي مشافٍ مدنية يُحوَّل بعض الأسرى إليها لإجراء العمليات فيها، مثل مشفى سوروكا وغيرها.

إن معدل الانتظار لإجراء عمليات مستعجلة للأسرى يتراوح ما بين سنة وسنتين. وفي ما يخص تلقي العلاج فإن بعض الأسرى ينتظرون أشهراً طويلة لتلقي العلاج أو للخضوع للفحوص الطبية[8]؛ فبعض الحالات الصحية تطلبت إجراء بتر للأعضاء نتيجة عدم توافر العلاج أو نتيجة للمماطلة في إجراء العمليات، إضافة إلى أن الأغلبية العظمى من الأسرى تخضع للفحوص بعد تدخل المحاكم، وتجرى العمليات بعد تقديم استئناف للمحكمة العليا؛ فمصلحة السجون لا تلتزم حتى بإجراء الفحوص الروتينية للأسرى والأسيرات، ومن ضمنها فحص سرطان الثدي [9].

في هذا الصدد، كشف الأسير المحرر توفيق أبو نعيم أن الكثير من الأسرى تطورت حالتهم الصحية من متوسطة إلى حرجة بسبب سياسية الإهمال الطبي المتعمد، محذراً من استشهاد أي أسير في أي لحظة[10]؛ فالاهمال الطبي لم يقتصر على الأسرى فقط وإنما امتد ليشمل الأسرى الأطفال؛ فالإهمال الطبي المتعمد للطفل حسان التميمي، أدى إلى فقدانه بصره، بعد اعتقاله لأكثر من 15 يوماً حيث لم يقدم الاحتلال إلى الطفل العلاج والغذاء والدواء الطبي الخاص الذي كان يتناوله، على الرغم من طلب المحكمة من إدارة السجن تقديم كل ما هو لازم لحالة الطفل لأنه يحتاج إلى غذاء من نوع خاص، إلا أن إدارة السجن لم تنفذ طلب المحكمة[11]. ولا يزال الطفل حسان فاقداً القدرة على الرؤية رغم استقرار وضعه الصحي ونقله من غرفة العناية المكثفة إلى غرف الأقسام العادية في مستشفى شعاري تسيدك الإسرائيلي[12].

إضافة إلى ذلك توجد مشكلة مهنية في العلاج المقدَّم؛ فحين يتم تقديم العلاج إلى مريض يعاني مشكلة صحية ما، يعود المريض بمشكلة صحية أكبر. فقد أصيب بعض الأسرى بفيروسات الكبد بعد إجراء فحص اعتيادي عند طبيب الأسنان، نتيجة استخدام أدوات طبية غير معقمة. وهناك من فقد القدرة على الحركة بسبب حقنة غير ملائمة [13]. وفي السياق نفسه تبين الأسيرة المحررة فاطمة الزق أن الاحتلال يتبع سياسة العلاج غير المعروف، والقتل البطيء بحق الأسرى[14].

---

(8) نواف رمضان، «معاناة الأسرى جراء الإهمال الطبي تصل إلى حدود التنكيل،» عرب 48 (24 شباط/فبراير2018)، <https://www.arab48.com>.

(9) المصدر نفسه.

(10) أسامة الكحلوت، ««الأسرى المرضى» شهداء مع وقف التنفيذ، <http://fedaa-team.com/Article.aspx?PageID=100#.Wxv6ONIzbIU>.

(11) قدورة فارس، «ما يقارب 120 أسيراً فلسطينياً يعانون أمراضاً مزمنة تهدد الحياة،» تلفزيون الغد، <https://www.youtube.com/watch?v=5S3BIWuJf58>.

(12) وكالة معاً الإخبارية، «جراء الإهمال الطبي ـ الأسير التميمي يفقد القدرة على استعادة الرؤية،» 3 حزيران/يونيو 2018، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=951318>.

(13) رمضان، «معاناة الأسرى جراء الإهمال الطبي تصل إلى حدود التنكيل» مصدر سابق.

(14) الكحلوت، المصدر نفسه.

2 ـ إدارة مصلحة السجون

أُسست مصلحة السجون الإسرائيلية (الشاباص)، سنة 1949، وهي تتبع لوزارة الداخلية الإسرائيلية وتمثل الذراع التنفيذية لإنفاذ القانون في إسرائيل. يقع مقرها الرئيسي في مدينة الرملة المحتلة، وهي مسؤولة عن إدارة كل السجون في إسرائيل[15]. تسعى مصلحة السجون الصهيونية لمضاعفة معاناة الأسرى وتحويل حياتهم إلى جحيم داخل الأسر ضمن سياسة العقاب الدائم والمتواصل للأسرى، ولا تنفك عن التخطيط والتفكير في ابتداع أساليب من شأنها قهر الأسرى ومضاعفة معاناتهم، ومن ضمن هذه الأساليب اتباع سياسة الإهمال الطبي المتعمد في حقهم[16].

تهدف إدارة مصلحة السجون عبر إجراءاتها كسر إرادة المناضل الفلسطيني، وصولاً إلى تفريغه من مبادئه، وفي هذا السياق تنتهج إدارة السجون سياسة ممنهجة للإهمال الطبي، الذي يعني توفير مبالغ طائلة على دولة الاحتلال. وقد سُجلت عدة حالات مرضية اشترط علاجها بالتعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية[17].

خلال فترة الأسر تُستخدم أدوية مجهولة المصدر في الأسير، بجعل أجساد الأسرى حقل تجارب لشركات الأدوية، وبإشراف مصلحة السجون التي تتقاضى مبالغ طائلة من شركات الأدوية؛ لسماحها بهذه التجارب الخطيرة.

لم تلتزم إدارة مصلحة السجون باتفاقها مع الأسرى في إضرابهم الأخير عن الطعام سنة 2017، الذي استمر 42 يوماً وكان من أبرز مطالبه تحسين الرعاية الطبية، ووقف سياسة الإهمال الطبي، والإفراج عن الأسرى المرضى، وإنما صعدت من سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى المرضى، ورفضت نقل العديد منهم إلى المستشفيات المدنية[18].

كشفت رئيسة الكنيست داليا إيتسك أن إدارة مصلحة السجون تسمح لشركات الأدوية الإسرائيلية بتجربة أدوية خطيرة تحت الاختبار الطبي سنوياً على الأسرى الفلسطينيين. وفي الإطار نفسه أكدت إمي لفتات رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية في جلسة أمام الكنيست ما كشفت عنه إيتسك، وبينت أن هناك زيادة سنوية في عدد التصريحات التي تصدرها الوزارة للقيام بمزيد

(15) زياد أبو زياد، «تأثر حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية 1993 ـ 2012،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2012)، ص 10.

(16) مقابلة أجراها الكاتب عبر الإنترنت مع الأسير القائد المحرر محمد التاج الذي تعرض أثناء فترة وجوده داخل الأسر إلى إهمال طبي أدى إلى حدوث تلف في الرئتين وعضلة القلب، في 24 حزيران/يونيو 2018.

(17) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير القائد حكمت عبد الجليل ممثل أسرى الجبهة الشعبية، سجن ريمون الصحراوي في 26 حزيران/يونيو 2018.

(18) محمد وتد، «التحذير من استشهاد أسرى مرضى بسبب الإهمال الطبي،» عرب 48 (12 آب/أغسطس 2017)، <https://www.arab48.com>.

من التجارب على الأسرى[19]. ويبين الأسير المحرر محمد التاج أنه تعرض أثناء فترة وجوده داخل الأسر لإهمالٍ طبي أدى إلى حدوث تلف في الرئتين وعضلة القلب، حيث صرح التاج أن الأسير يدخل سليماً، وخلال فترة الأسر تُستخدم أدوية مجهولة المصدر في الأسير، بجعل أجساد الأسرى حقل تجارب لشركات الأدوية، وبإشراف مصلحة السجون التي تتقاضى مبالغ طائلة من شركات الأدوية؛ لسماحها بهذه التجارب الخطيرة[20].

على هذا المنوال، تناول الأسير المحرر زياد شعيبات علاجاً مجهولاً لآلام الديسك في ظهره خلال وجوده في الأسر، وبعد يوم حذره الممرض من الآثار الجانبية لهذا الدواء بطريقة غير مباشرة. وبعد تحرره من السجن، بدأت الأورام تظهر في أنحاء جسده كافة، وقد عجز الأطباء عن مواصلة علاجه[21]. كما تُقدّم أدوية منتهية الصلاحية للأسرى، فقد أعطى أحد الأطباء رئيسَ المجلس التشريعي عزيز دويك، الذي يعاني أمراضاً مزمنة، دواء منتهي الصلاحية[22].

يهمنا في هذا السياق أن نشير إلى أن مصلحة السجون الإسرائيلية تتنكر لحقوق الأسرى في الرعاية الصحية والطبية، وبخاصة المواد الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة وعلى رأسها المادة 91 والمادة 92 اللتان تنصان على وجوب توفير عيادة مناسبة يشرف عليها طبيب مؤهل في كل معتقل، وأن يحصل الأسرى على حاجتهم من الرعاية الصحية، وذلك وفقاً لما صرّح به الباحث القانوني في مؤسسة الحق ناصر الريس[23].

لا تتوقف سياسات الاحتلال وانتهاكاته عند أي خصوصية لأي فلسطيني عند الاعتقال، حتى لو كان من ذوي الحاجات الخاصة. فقد بيَّن الأسير الضرير عز الدين عمارنة أن القيود تكون أشد في يديه وقدميه، ويضع الجنود عصبة على عينيه كي لا يرى، وخلال التفتيش الليلي لا يختلف وضعه عن أي أسير في المعاملة القاسية والسادية[24]. ويمكن تلخيص أهم الانتهاكات الصحية التي تمارسها إدارات مصلحة السجون تجاه الأسرى بالآتي[25]:

---

(19) أمينة عودة، «الأسرى الفلسطينيون حقل تجارب ومرض السرطان يتفشى في صفوفهم،» 4 نيسان/أبريل 2013، <http://www.wattan.tv/news/31127.html>.

(20) مكتب إعلام الأسرى، «زياد شعيبات: قصة أسيرٍ محرر زرع أطباء الاحتلال السرطان في جسده،» 27 آب/أغسطس 2017، <http://asramedia.ps/post/4657>.

(21) المصدر نفسه.

(22) تقرير خاص: جمعية نفحة للدفاع عن حقوق الأسرى والإنسان، معاناة الأسرى المرضى في سجون الاحتلال..إلى متى؟،» 20 آذار/مارس2007، <https://www.alqassam.net/arabic/news/details/472>.

(23) سراب عوض، «الأسرى المرضى في سجون الاحتلال.. حكاية موت معلن،» **العربي الجديد**، 23/12/2014، <https://www.alaraby.co.uk/investigations/2014/12/23/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%89>..

(24) مكتب إعلام الأسرى، «المحرر الكفيف عز الدين عمارنة: لا خصوصية في الاعتقال لذوي الاحتياجات الخاصة،» 9 أيار/مايو 2018، <http://asramedia.ps/post/6786/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D8%B1>.

(25) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الأوضاع الصحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي» مصدر سابق.

1 ـ عدم تقديم العلاج المناسب للأسرى المرضى، وتقديم أدوية منتهية الصلاحية لهم.

2 ـ عدم وجود أطباء مختصين داخل السجن، كأطباء العيون والأنف والأذن والحنجرة، وعدم وجود أطباء مناوبين ليلاً لمعالجة الحالات الطارئة.

3 ـ عدم توافر الأجهزة الطبية المساعدة لذوي الحاجات الخاصة، كالأطراف الصناعية لفاقدي الأطراف، والنظارات الطبية، وكذلك أجهزة التنفس والبخاخات لمرضى الربو، والتهابات القصبة الهوائية المزمنة.

4 ـ عدم تقديم وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى، تتمشى مع الأمراض المزمنة.

5 ـ عدم وجود غرف عزل للمرضى المصابين بأمراض معدية، كالتهابات الأمعاء الفيروسية الحادة والمعدية، والجرب.

6 ـ حرمان الأسرى ذوي الأمراض المزمنة من أدويتهم، كنوع من أنواع العقاب داخل السجن.

7 ـ تعاني الأسيرات عدم وجود اختصاصيين أو اختصاصيات في الأمراض النسائية، إذ لا يوجد سوى طبيب عام، وبخاصة أن من بين الأسيرات من اعتقلن وهن حوامل، وبحاجة إلى متابعة صحية، ولا سيَّما أثناء الحمل وعند الولادة، وإجبارهن على الولادة، وهن مقيَّدات الأيدي، من دون الاكتراث بمعاناتهن لآلام المخاض والولادة.

من جهة أخرى، تتذرع مصلحة السجون أحياناً بعدم وجود ميزانيات لبعض العمليات المكلفة، وفي مرحلة سابقة طلبت تحويل مبالغ مالية عالية من أجل إجراء عملية زراعة كلية للأسير أحمد التميمي الذي كان محكوماً بالمؤبد، وقد أصرت الحركة الأسيرة على رفض مبدأ الدفع حتى لا تكون سابقة وذريعة للاحتلال لتكون علاجات الأسرى المرضى على نفقتهم الخاصة، وعلى مدار أربع سنوات، عانى التميمي خلالها كثيراً قبل أن يتم استصدار أمر قضائي يلزم مصلحة السجون بإجراء العملية على نفقة مصلحة السجون، وبالفعل، تمكن التميمي من زراعة الكلية في آب/أغسطس 2008 بعد أن تبرع له أحد أقاربه بإحدى كليتيه[26].

يتوقع عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى، بسبب استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمَّدة ضد الأسرى، ارتقاء المزيد من الشهداء بصفوف الأسرى[27]. وهذا ما يؤكده قول الأسير المريض فؤاد الشوبكي، في 8 تموز/يوليو 2018، أن الاحتلال يريد أن أموت داخل السجن ولا يريد مني أن أرى الحرية[28].

---

(26) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير وزير شؤون الأسرى والمحررين السابق والقيادي البارز في حركة حماس وصفي قبها، في 14 تموز/يوليو 2018.

(27) فلسطين أون لاين، «قراقع يحذر: السجون ستشهد انفجاراً وشهداء جدد خلال العام،» 11 شباط/فبراير 2018، <http://felesteen.ps/article/qraq-yhdhr-alsjwn-stshhd-anfjara-wshhda-jdd-khlal-alam>.

(28) جريدة **القدس**، 8/7/2018، ص 2.

3 ـ مشفى سجن الرملة

لا يختلف مشفى سجن الرملة عن أي سجن آخر، فهو يفتقر إلى وجود أطباء مختصين وإلى وجود علاج حقيقي[29] فالأسرى الموجودون فيه هم من أصحاب الأمراض الخطيرة، كأمراض القلب والسرطان والشلل والكلى، ويحتاجون إلى عناية فائقة. لذلك يطلق الأسرى على هذا المشفى اسم مقبرة الأحياء[30]. صرح قراقع في 22 آب/أغسطس2015، أن القابعين في مستشفى الرملة، هم أشباه أموات من المشلولين والمصابين والمعاقين[31]. وقد بلغ عدد الأسرى المرضى في هذا المشفى في منتصف نيسان/أبريل من ذاك العام نحو 15 أسيراً مريضاً، مر على وجود بعضهم أكثر من 10 سنوات من دون أن يطرأ أي تغيير على سياسات إدارة السجون في حقهم[32].

ما يُطلق عليه «مشفى الرملة» لا يمكن تسميته ولا بأيٍّ حال من الأحوال «مشفى»، لأنه يفتقد أبسط متطلبات معايير المشفى، بل يمكن اعتباره كأي قسم من أقسام أيٍّ سجن.

وقد وصف التاج الذي قبع في سجن الرملة مدة طويلة بأنه أشبه بقسم عزل، وهو عبارة عن أربع غرف متقابلة يوجد فيها أكثر من 17 أسيراً مريضاً من ذوي الحالات الصعبة كأمراض السرطان والقلب والرئتين والكبد الوبائي وحالات متعددة من المقعدين وغيرها، وهم لا يتلقون سوى المسكنات لتخفيف آلامهم. وتماطل إدارة مصلحة السجون في نقلهم إلى المشافي الخارجية، وهذا ما يجعلهم ينتظرون تاريخ استشهادهم بصبر وثبات[33].

ويتحدث الأسير زيد بسيسي، ممثل أسرى الجهاد الإسلامي، الذي عاش فترات متقطعة ما بين السجن والمشفى، عن أن بعض الأسرَّة المخصصة للمرضى هي من أعطى لهذا المكان اسم مشفى. والطبيب الذي يعمل في المشفى هو ضابط برتبة رائد، وعندما يرتدي اللباس الأبيض الخاص بالطبيب تكون البدلة العسكرية الرسمية معلقة إما في العيادة بوضوح وإما في زنزانة العيادة[34]. وعلى المنوال نفسه يبين الوزير الأسير قبها، أن ما يُطلق عليه «مشفى الرملة» لا يمكن تسميته ولا بأيٍّ حال من الأحوال «مشفى»، لأنه يفتقد أبسط متطلبات معايير المشفى، بل يمكن اعتباره

(29) مكتب إعلام الأسرى، «مستشفى الرملة: مقبرةٌ للأسرى الأحياء... وإعدامٌ بطيءٌ ينتهك أرواحهم،» 4 تموز/يوليو 2017، <http://asramedia.ps/post/4240/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89>.

(30) المصدر نفسه.

(31) وكالة معا الإخبارية، «قراقع: الأسرى المرضى في خطر شديد وجزء منهم تحول إلى مشاريع شهداء،» 22 آب/أغسطس 2015، <http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=793844>.

(32) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الأوضاع الصحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي» مصدر سابق.

(33) مقابلة أجراها الكاتب عبر الإنترنت مع الأسير القائد المحرر محمد التاج (مصدر سابق).

(34) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير القائد زيد بسيسي الأمير العام للهيئة القيادية العليا لأسرى الجهاد الإسلامي في السجون الإسرائيلية، سجن ريمون الصحراوي في 26 حزيران/يونيو 2018.

كأي قسم من أقسام أيِّ سجن، فهو في حقيقة الأمر سجن تنطبق عليه شروط السجن الأمنية والإجراءات والمعاملة القاسية للمرضى مع الاختلاف النسبي بالمتابعة الطبية حيث يمر الطبيب يومياً مرتين ليسأل الأسير المريض القابع في هذا القسم «المراش» عن ما يشعر به ويعطيه الدواء الذي يجب أن يأخذه؛ هنا لا بد من التنويه بأنه لا يوجد قسم مشابه له خاص بالأسيرات[35].

4 ـ البوسطة ومعاناة الأسرى

تزداد معاناة الأسرى، وبالأخص المرضى منهم، عند نقلهم إلى السجون أو المحاكم أو المستشفيات في سيارة البوسطة التي تشرف عليها فرقة القمع «النحشون»، حيث تستمر رحلة النقل هذه نحو 8 ساعات يكون الأسير طول هذه المدة مقيداً على كرسي حديد ولا يسمح له بقضاء حاجته أو تناول الطعام. إضافة إلى أن عدداً من الأسرى يتم الإعتداء عليهم بطريقة وحشية ومهينة خلال عملية النقل[36]. فقضية البوسطة هي من أبرز القضايا التي ما زالت عالقة ولم تحسم بين ممثلي الأسرى[37]. فالأسير المسن الشوبكي المصاب بمرض السرطان من الشواهد الخطيرة على تعامل مصلحة السجون مع الأسرى المرضى، من خلال التنقل المستمر له في البوسطة بهدف العلاج، حيث يقول إنها في حقيقة الأمر تضر أكثر مما تنفع[38].

تصادر سلطات الاحتلال كل حقوق الأسرى التي كفلتها لهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتفرض عليهم داخل السجن حياةً لا تطاق في تحدٍّ صارخ للقانون الدولي.

تصف الأسيرة النائبة خالدة جرار رحلة البوسطة بالتعذيب، وتضيف أن الأمور تزداد خطورة، وبخاصة على الأسرى المرضى عندما ينقلون في البوسطة وليس في سيارات إسعاف. وتبين جرار أن عدداً من الأسيرات بدأن يتنازلن عن جلسات محاكمهن بسبب الظروف القاسية والمهينة خلال عمليات النقل[39]. وفي السياق نفسه، بيَّن بهاء المدهون وكيل مساعد وزارة الأسرى أن الأسرى المرضى يضطرون أحياناً إلى عدم الكشف عن أوجاعهم خوفاً من عملية النقل بالبوسطة[40].

---

(35) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(36) موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين، «نقل الأسرى في البوسطة... رحلة معاناة قاسية،» 7 حزيران/يونيو 2018، <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=498>.

(37) أبو حنيش والجاغوب، **التجربة الاعتقالية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منظمة فرع السجون 2006 ـ 2016**، ص 75 ـ 76.

(38) جريدة **القدس**، 2018/7/8، ص 2.

(39) موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين، «نقل الأسرى في البوسطة... رحلة معاناة قاسية،» مصدر سابق.

(40) موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين، ««البوسطة» رحلة الموت داخل الصندوق الحديدي،» 24 آذار/مارس 2016، <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=492>.

وعلى الرغم من التزام مصلحة السجون الصهيونية أمام المحكمة العليا في 2008 و2010 بتحسين ظروف نقل الأسرى من السجون إلى المستشفيات والمحاكم، إلا أن الأسرى ما زالوا يعانون ظروف النقل المزرية، وهو ما يدفع البعض منهم إلى التنازل عن العلاج. على سبيل المثال اضطر أسير يعاني البواسير إلى التنازل عن إجراء فحوصه الطبية بسبب العذاب الذي يعانيه خلال النقل[41]. فالأسرى يعتبرون البوسطة قبراً متحركاً[42]. وقد قام الأسرى المرضى بإرسال رسالة إلى مفوضية الشهداء والأسرى والجرحى بحركة فتح في القطاع جاء فيها أن عملية نقلهم في سيارة البوسطة الحديد هي جريمة أخرى تضاف إلى سلسلة الجرائم الإسرائيلية[43].

من المهم في هذا السياق الكشف أن مصلحة سجون الاحتلال توظف بعض مواقف الأسرى لتدعيم موقفها بعدم وجود إهمال طبي؛ فعلى سبيل المثال يتم تحديد موعد للأسير في عيادة خارجية تابعة لسجن الرملة أو سجن جلبوع، ولأن الأسير لديه قناعة بأنه لن يستفيد من الذهاب إلى العيادة المذكورة يرفض الخروج في البوسطة حيث عذابات ومشقة السفر، إذ يحسبها الأسير أنه في حال خروجه سيعود مريضاً وسيكون طريح الفراش لأسبوع، لذلك عندما يعتذر الأسير عن الخروج تدفعه إدارة السجن إلى توقيع ورقة بأنه لا يريد الخروج من تلقاء نفسه وبقراره المسبق. وقد وقع العشرات من الأسرى في هذه المصيدة، حيث تقوم مصلحة السجون بتجميع هذه الأوراق الموقّعة من جانب الأسرى الذين رفضوا الخروج في بوسطة لعيادة خارجية، وتضمِّنها في تقاريرها بأنها تحدد مواعيد للأسرى لمقابلة الأطباء، والأسرى يرفضون[44].

5 ـ القوانين والانتهاكات الإسرائيلية

تصادر سلطات الاحتلال كل حقوق الأسرى التي كفلتها لهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتفرض عليهم داخل السجن حياةً لا تطاق في تحدٍّ صارخ للقانون الدولي[45]. فقد شهدت سنة 2017 ومطلع سنة 2018 تصعيداً في تشريع القوانين العنصرية ضد الأسرى من جانب إسرائيل، ومن أبرز تلك القوانين[46]:

1 ـ مشروع قانون إعدام الأسرى.

2 ـ مشروع قانون منع زيارات أسرى منظمات فلسطينية تحتجز إسرائيليين.

---

(41) موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين، «المرضى يعانون من النقل والانتظار المزري،» 7 حزيران/يونيو 2018، <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=495>.

(42) مكتب إعلام الأسرى، «شادي عودة: أسيرٌ يتخلى عن حقه في العلاج تلافياً لآلام البوسطة،» 19 نيسان/أبريل 2018، <http://asramedia.ps/post/6641/%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8 % B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-:->.

(43) وكالة أنباء نبض، «تحذيرات من خطورة الأوضاع الصحية للأسرى المرضى،» 30 أيار/مايو 2018، <https://palnabd.com/2018/05/30/40031>.

(44) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(45) تقارير إحصائية، هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريراً شاملاً في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى، مصدر سابق.

(46) المصدر نفسه.

3 ـ مشروع قانون يسمح باحتجاز جثامين الشهداء.

4 ـ مشروع قانون يقضي بحظر الإفراج عن الأسرى، مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة.

5 ـ قانون إتاحة إطعام الأسرى المضربين عن الطعام قسراً، الذي أقرَّه الكنيست بالقراءة الأولى في 30 تموز/يوليو 2015. وأصدرت نقابة الأطباء العامة الإسرائيلية موقفاً رافضاً لهذا القانون، وقال رئيس النقابة، ليونيد إدلمان، إنه «لا يمكننا أن ندافع في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي عن أطباء يقومون بتغذية أسرى مضربين عن الطعام قسراً»[47]. وفي نيسان/أبريل 2017 أضرب أكثر من ألف أسير عن الطعام احتجاجاً على أوضاعهم الداخلية. وأرسل الأسرى المضربون بياناً أكدوا فيه أن «كل محاولة لتنفيذ جريمة التغذية القسرية لأي أسير مضرب ستعني بالنسبة لنا مشروعاً لإعدام الأسرى». يُذكر أن ثلاثة أسرى استشهدوا خلال محاولة تغذيتهم قسراً في الثمانينيات[48].

6 ـ قانون خصم مخصصات الشهداء والأسرى من مستحقات السلطة الفلسطينية، حيث صدقت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي في 11حزيران/يونيو2018 على قانون خصم فاتورة رواتب الأسرى والشهداء من أموال المقاصة[49]. وفي 27حزيران/يونيو2018 صدقت بالقراءة الثانية على القانون نفسه[50]. وأقرت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي القانون بصفة نهائية في 2تموز/يوليو2018[51].

أدانت الحكومة الفلسطينية هذا القانون وعدَّته تشريعاً علنياً سافراً لسرقة ونهب أموال الشعب الفلسطيني، واستهدافاً لرموز الدفاع عن الحرية والكرامة[52]. من جهة أخرى، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً في 24 حزيران/يونيو 2018 بتجميد مساعداتها للسلطة بصورة كاملة، وذلك من أجل إجبار السلطة على وقف دفع رواتب الأسرى، وعائلات الشهداء[53]. وقد صرح الرئيس محمود عباس في 8 تموز/يوليو 2018 «بأن المال الذي تعترض إسرائيل

---

(47) مدار، «الكنيست الـ 20: سِجل القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع الدورة الصيفية 2015 ـ الدورة الشتوية 2016،» 6 تموز/يونيو 2016، <https://www.madarcenter.org/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B5%D8%AF>.

(48) «تخوف من تغذية قسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين،» **الغد** (عمّان)، 7/5/2017، <http://216.245.211.4/articles/1596692>.

(49) صفا، «الكنيست يُقر قانون خصم رواتب الأسرى والشهداء من ضرائب السلطة،» 11 حزيران/يونيو 2018، <http://safa.ps/post/238191/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA>.

(50) وكالة معا الإخبارية، «قراقع يدعو إلى مقاضاة إسرائيل والتصدي لقوانينها العنصرية،» 12 حزيران/يونيو 2018، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=952063>.

(51) محمود مجادلة، «المصادقة على قانون لنهب مخصصات الشهداء والأسرى،» عرب 48، 2 تموز/يوليو 2018، <https://www.arab48.com>.

(52) جريدة **القدس**، 8/7/2018.

(53) جريدة **القدس**، 25/6/2018.

على دفعه لعائلات الشهداء والأسرى، لن نسمح لأحد بأن يتدخل به، هؤلاء شهداؤنا وجرحانا وأسرانا وسنستمر بالدفع لهم، ونحن بدأنا بهذا عام 1965»[54]. في بيان صادر عن الأسرى في 10 تموز/يوليو 2018، اعتبروا فيه أن هذه القوانين تستهدف المساس بشرعية كفاحهم ضد الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال، وثمَّن الأسرى موقف الرئيس عباس برفض هذا القانون، وعدم الخضوع لهذا الابتزاز[55]. وهذا ما أكده مجدداً محافظ نابلس أكرم رجوب في خطابه الذي ألقاه في محافظة نابلس في 17 تموز/يوليو 2018، قائلاً «إن السلطة ستواصل دفع مخصصات الشهداء والأسرى رغم الضغوط»[56].

لم يكن وضع الأسرى في السجون يوماً أسوأ مما هو هذه الأيام، حيث تستفرد إسرائيل بهم وذلك في ظل الانقسام الفلسطيني، وعدم وجود رد فعل حقيقي من القيادة والفصائل الفلسطينية لانتهاكات الاحتلال تجاه الأسرى.

جاء هذا القانون للضغط على السلطة الفلسطينية وإخضاعها وإهانتها، وإظهارها بأنها عاجزة عن تحمُّل مسؤوليتها تجاه الأسرى، وبالتالي هذه الخطوة هي من أجل تصفية حسابات دولة الاحتلال مع الأسرى، وتحطيم رمزيتهم ومكانتهم. وعليه، هل ستتوقف السلطة عن دفع مخصصات الأسرى، إلى هذا التاريخ أعلنت السلطة أنها لن تتوقف أبداً عن دفع رواتب الأسرى، ولكن هل تستمر السلطة في الصمود بوجه هذا القرار أم سترضخ تحت ضربات الحصار المالي شبه المطبق عليها مع تراجع الدعم المالي العربي والدولي، وقيام كل من أمريكا وأستراليا بتجميد مساعداتهما للسلطة للسبب نفسه مخافة أن تذهب الأموال المرسلة للسلطة إلى الأسرى والشهداء والجرحى.

7 ـ مشروع تشديد الإجراءات على الأسرى: طلب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد أردان في 13 حزيران/يونيو 2018، بتأليف لجنة لتقديم توصيات حول السبل الكفيلة بتشديد ظروف الاعتقال[57].

ومن ضمن الانتهاكات الإسرائيلية التي كشفت عنها صحيفة **هآرتس** العبرية في 14 آذار/مارس 2010 قيام أطباء إسرائيليين في مستشفى لنيادو بالمشاركة في تعذيب الأسير جهاد مغربي، الذي اعتقل في نيسان/أبريل 2008، حيث تلقى بعض العلاج على أيدي أطباء تلقوا تعليمات من محققي الاستخبارات بعدم إنزاله إلى المستشفى، وعليه، فقد أعادوه إلى الاستخبارات بعد ساعتين رغم حالته الخطرة، في ما يعد انتهاكاً لإعلان طوكيو لاتحاد الأطباء العالمي الذي

(54) جريدة **القدس**، 2018/7/9.

(55) جريدة **القدس**، 2018/7/10.

(56) هذه الرواية بناء على حضور الباحث الوقفة الاحتجاجية التي نظّمتها حركة فتح في نابلس، ضد صفقة القرن، في 17 تموز/يوليو 2018.

(57) مؤمن مقداد، «الاحتلال ينوي تشديد الإجراءات على الأسرى،» 13 حزيران/يونيو 2018، <http://alresalah.ps/ar/post/183951/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA>.

يحظر على الأطباء المشاركة في التحقيقات والتعذيب[58]. فحكومة الاحتلال تتعامل مع الأسرى كمجرمين بلا حقوق من خلال قوانينها الظالمة[59].

ثانياً: أعداد السجون والأسرى

1 ـ السجون والمعتقلات الإسرائيلية

بعد احتلال فلسطين تأسست حركات المقاومة من أجل التحرر، فعمدت إسرائيل إلى ملاحقة المقاومين وزجهم بالسجون من أجل إنهاء المقاومة. ومع ازدياد أعداد المقاومين الفلسطينيين من مختلف الفصائل والحركات وسَّع الاحتلال سجونه، كما أنشأ سجوناً جديدة حتى تستوعب أكبر عدد ممكن من الشباب المقاوم. ومن أهم السجون الإسرائيلية[60]:

ـ سجن بئر السبع: وهو سجن كبير يتضمن أربعة سجون كل واحد منها منفصل عن الآخر.

ـ سجن عسقلان: أنشئ في عهد الانتداب البريطاني.

ـ سجن الرملة: أنشئ إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وأنشئ مستشفى داخل السجن تابع لمديرية السجون الإسرائيلية بهدف معالجة الأسرى.

ـ معتقل المسكوبية: يقع في القدس، وأقيم في عهد سلطات الانتداب البريطاني، وهو مخصص للتوقيف والاعتقال والتحقيق العسكري، يطلق عليه «اسم المسلخ».

ـ سجن النقب الصحراوي: افتتح سنة 1988 وأُغلق عام 1995، ثم أعيد افتتاحه مع اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى سنة 2000، يتكوَّن السجن من ثلاثة أقسام كبيرة جداً.

ـ سجن عوفر: أنشئ في فترة الانتداب البريطاني في بيتونيا بالضفة، ويطلق عليه الأسرى اسم «غوانتانامو».

ـ سجن جلبوع: يقع في شمال فلسطين وافتتح سنة 2004، ويوصف بأنه السجن الأشد حراسة، ويحتجز الاحتلال فيه أسرى فلسطينيين متهمين بتنفيذ عمليات استشهادية.

ـ سجن نفحة: يعد هذا السجن من أشد السجون الإسرائيلية قسوة، وقد استُحدث هذا السجن خصيصاً للقيادات الفلسطينية بغرض عزلهم عن بقية السجون الأخرى.

ـ سجن أيالون: ويقع في منطقة وسط فلسطين، حيث يُعتقل فيه السجناء الأمنيون والجنائيون.

ـ معتقل الجلمة: يقع في شمال فلسطين، ويعد من مراكز التوقيف ذات الطبيعة الأمنية المشددة جداً، ويتم احتجاز الأسرى فيه حتى الانتهاء من التحقيق معهم.

---

(58) محمود فوزي، «اعتقال مطارد قسامي وتعذيب الأطفال وأسرى يعانون وحصار يشتد،» 14 آذار/مارس 2010، <http://ourmoqawama2.blogspot.com/2010/03/blog-post_14.html>.

(59) فلسطين أون لاين، «قراقع يحذر: السجون ستشهد انفجاراً وشهداء جدد خلال العام،» (مصدر سابق).

(60) موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، «السجون والمعتقلات الإسرائيلية،» 26 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement/2017-06-01-06-54-33/4778-2017-12-26-11-46-02>.

ـ مركز توقيف بتاح تكفا: يستخدم للتحقيق العسكري وفيه محكمة تمديد وتوقيف.
ـ مركز توقيف معسكر حوارة: وهو معسكر أقيم بالقرب من نابلس ينقل إليه أسرى المنطقة بصورة أولية للتحقيق معهم، قبل أن يتم نقلهم إلى مراكز تحقيق أخرى.
ـ مركز توقيف معسكر سالم: يقع بالقرب من مدينة أم الفحم، وفيه محكمة عسكرية.
ـ مركز تحقيق كفار عتصيون: وهو عبارة عن مركز تحقيق لسكان شمال الخليل.
ـ معتقل مجدو: يقع في منطقة مرج بن عامر.

ـ السجن السري 1391 ـ غوانتانامو الإسرائيلي: مكان السجن مجهول، وتنتهك في داخله القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية كافة بفظاعة، ولم يعرف عدد المحتجزين بداخله، ولم يسمح لأحد بزيارته، وأي شخص يدخل هذا السجن يختفي، ومن المحتمل للأبد، وقد يصبح في عداد المفقودين. وهو السجن الوحيد الذي لا يعرف المعتقلون فيه مكان احتجازهم، وخلال انتفاضة الأقصى نقل إليه عدد من الأسرى وتم التحقيق معهم. ترفض إسرائيل السماح لممثلي الصليب الأحمر بزيارته، وحتى أعضاء الكنيست الإسرائيلي لم يقوموا بزيارته مطلقاً ولم يسمح لهم بذلك[61].

لم يكن للفصائل الفلسطينية دور فعّال في دعم قضية الأسرى وتعزيز صمودهم في وجه مصلحة السجون، كما لم يكن هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تفعيل قضية الأسرى من خلال أي برامج.

2 ـ الأسرى والمعتقلون في السجون الإسرائيلية

بلغ عدد الأسرى في نهاية آذار/مارس 2018 نحو 6500 أسير؛ منهم 350 طفلاً، و62 أسيرة من بينهم ثمانية قاصرات، وستة نواب من المجلس التشريعي، و500 معتقل إداري، ونحو 1800 أسير مريض من بينهم 700 بحاجة إلى علاج عاجل، و48 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عقدين، و25 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن، و12 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثة عقود، و29 أسيراً معتقلين قبل أوسلو سنة 1993، وكان من المفترض إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة في آذار/مارس عام 2014، إلا أن إسرائيل تنصَّلت من الاتفاقيات وأبقتهم رهائن في سجونها[62]. وقد ارتفعت أعداد الأسرى المحكومين بالمؤبدات لتصل في 21 تموز/يوليو 2018 إلى 513 أسيراً، وحكم المؤبد هو حكم بالسجن مدى الحياة ويحدده الاحتلال بـ 99 سنة (مؤبد عسكري)[63].

(61) وفا، السجون والمعتقلات الإسرائيلية، 22 حزيران/يونيو 2018، <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3800>.

(62) تقارير إحصائية، هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريراً شاملاً في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى، المصدر نفسه.

(63) الرسالة نت، «ارتفاع أعداد الأسرى المحكومين بالمؤبد إلى 513،» 21 تموز/يوليو 2018، <http://alresalah.ps/ar/post/185643/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9>.

ثالثاً: الدور الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي تجاه قضية الأسرى المرضى

لم يكن وضع الأسرى في السجون يوماً أسوأ مما هو هذه الأيام، حيث تستفرد إسرائيل بهم وذلك في ظل الانقسام الفلسطيني، وعدم وجود رد فعل حقيقي من القيادة والفصائل الفلسطينية لانتهاكات الاحتلال تجاه الأسرى[64].

1 ـ دور التنظيمات الفلسطينية

هناك أربع دعائم أساسية اعتمدت عليها السياسة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية من أجل معالجة قضية الأسرى[65]:

الأولى، المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، حيث تتعامل السلطة مع ملف الأسرى ضمن القضايا المرتبطة بالحل النهائي، مثل الحدود والأمن واللاجئين. وعلى الرغم من أن هذه السياسة أدت إلى الإفراج عن عدد من الأسرى، إلا أن إسرائيل استخدمت هذه السياسة لحمل السلطة على تقديم تنازلات.

الثانية، تبادل الأسرى، حيث أجريت صفقات للتبادل أفرج بموجبها عن الآلاف من الأسرى، ولكنها أجريت وفقاً لشروط معينة فرضها الاحتلال، منها عدم الإفراج عمن شاركوا في عمليات قتل لجنود ومستوطنين، وإبعاد بعض الأسرى المحررين إلى خارج الوطن أو اشتراط إبعاد البعض من الضفة إلى القطاع[66]. وفي هذا الإطار، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في 14حزيران/يونيو 2018، أن الأسرى يمثلون إحدى ركائز المشروع والنضال الوطني، مضيفاً أن الفصائل الفلسطينية مصممة على تحرير الأسرى، وهذا الأمر على رأس أولوية الفصائل[67]. وبالمنطق نفسه، قال الناطق باسم حركة حماس، حازم قاسم، «إن الإفراج عن الأسرى أحد الأهداف الاستراتيجية للحركة»[68].

الثالثة، الإضراب عن الطعام: وهي وسيلة يلجأ إليها الأسرى لتحصيل حقوقهم ولتوفير حاجاتهم الأساسية. وظهر مؤخراً نمط الإضراب الفردي طويل الأمد في مواجهة انتهاكات الاحتلال لحقوق الأسرى، وبخاصة الاعتقال الإداري.

---

(64) «تقرير يفصل أحوال الأسرى ومعاناتهم داخل السجون،» **الرأي**، 17/4/2016، <http://alray.ps/ar/post/133979/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D9%81%D8%B5%D9%84>.

(65) صلاح عبد العاطي، «نحو استراتيجية وطنية داعمة لقضية الأسرى في سجون الاحتلال،» مسارات، 18 أيار/مايو 2017، <https://bit.ly/2CLLreb>.

(66) «52 محرراً من صفقة «وفاء الأحرار» خلف قضبان الاحتلال،» الرسالة نت، 19 حزيران/يونيو 2018، <https://bit.ly/2ToivhB>.

(67) صفا، «هنية يجدد مطالبته بترتيب البيت الفلسطيني ويشيد بحراك الضفة،» 14 حزيران/يونيو 2018، <https://bit.ly/2F6jZJG>.

(68) جريدة **القدس**، 8/7/2018.

الرابعة، تدويل قضية الأسرى قانونياً ودبلوماسياً: وذلك من خلال استخدام الآليات الدولية كافة لعزل إسرائيل ومقاطعتها ومحاسبتها. إلا أن هذه الركيزة لم تستخدم كما يجب من جانب القيادة الفلسطينية، وبخاصة في ضوء حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب.

هذه الركائز لم تستطع إنهاء ملف الأسرى، أو حتى إنهاء معاناة المرضى منهم؛ فقد جددت منظمة الجبهة الشعبية في السجون مطالبتها لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل العاجل على تدويل قضية الأسرى، من خلال التوجه إلى الجهات الدولية والقانونية[69]. وفي 17 نيسان/أبريل 2017 أكد أمناء سر الفصائل ضرورة تعرية سياسة دولة الاحتلال في تعاملها مع الأسرى وانتهاكها لحقوقهم المكفولة في القوانين الدولية[70].

حققت تضحيات الأسرى المستمرة ونضالاتهم ضد إدارة مصلحة السجون بعض الإنجازات داخل السجون. لكن هذا الأمر ليس كافياً، فالمطلوب من الحركة الأسيرة أن تتوحد على برنامج نضالي، من أجل مواجهة إدارة مصلحة السجون.

وفي سنة 2016 كشف تقرير لمركز أحرار لدراسات الأسرى، أن التعامل مع ملف الأسرى أصبح بطريقة موسمية، وليس ضمن خطة وطنية واستراتيجية ثابتة يشارك بها الكل الفلسطيني ترأسها هيئة شؤون الأسرى. فحتى التفاعل الموسمي ليس كما هو مطلوب من حيث الأعداد والمشاركة والحضور، كما غاب عن المشهد أي دور رسمي حقيقي للقيادة الفلسطينية في تفعيل قضية الأسرى، للفت انتباه العالم إلى الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى[71]. وعلى المنوال نفسه لم يكن للفصائل الفلسطينية دور فعّال في دعم قضية الأسرى وتعزيز صمودهم في وجه مصلحة السجون، كما لم يكن هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تفعيل قضية الأسرى من خلال أي برامج[72].

يعد الانقسام الفلسطيني الذي بدأ سنة 2007 أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش وإقصاء ملف الأسرى، فحركة فتح في الضفة تمنع حركة حماس من تنظيم فعاليات وطنية، وتقوم حماس في القطاع بتطبيق السياسة نفسها. وقد انعكس ذلك على أسرى الفصائل في السجون، حيث فُصل أسرى حماس عن أسرى حركة فتح، وهو ما سهل على مصلحة السجون الاستفراد بالأسرى. يقول الأسير القائد أحمد سعدات إن أقل شيء يجب أن تقدمه الفصائل لدعم الأسرى وتعزيز صمودهم هو استعادة وحدتها الوطنية[73].

(69) بيان رقم 6 صادر عن منظمة الجبهة الشعبية في السجون الإسرائيلية، في 8 تموز/يوليو 2016.

(70) «فصائل المنظمة: مساندة الأسرى واجب وطني وجزء من معركة التحرير،» دنيا الوطن (17 نيسان/أبريل 2017)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/04/17/1039815.html>.

(71) «تقرير يفصل أحوال الأسرى ومعاناتهم داخل السجون،» **الرأي**، مصدر سابق.

(72) المصدر نفسه.

(73) بيان صادر عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد أحمد سعدات، في 28 أيار/مايو 2017، <http://pflp.ps/ar/post/15322>.

دعت لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات العاملة للأسرى، في بيان لها في3 أيار/مايو 2017، الشعب الفلسطيني إلى التوحد خلف قضية الأسرى ومواصلة كل أوجه الدعم والمساندة الجماهيرية[74]. من جهة أخرى، حذر مفوض الشهداء والأسرى الجرحى في غزة، الأسير المحرر تيسير البرديني، من خطورة الأوضاع الصحية للأسرى المرضى، مطالباً بضرورة استنهاض كل الطاقات والجهود الفلسطينية والعربية والإنسانية لخدمة قضية الأسرى وفضح الجرائم الإسرائيلية[75].

تعقيباً على ما سبق، المطلوب من التنظيمات الفلسطينية أن تتبنى خطة عملية لتحرير الأسرى، وبالأخص المرضى منهم. وقد أثبتت التجربة تنصل الاحتلال من كل الاتفاقيات، فالاحتلال لا يفهم غير لغة القوة؛ فالتنظيمات أمام سؤال مهم وهو كيف يمكن تحرير الأسرى؟ والإجابة عنه واضحة، فتجربة أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط قد أجبرت الاحتلال على الإفراج عن أكثر من ألف أسير مقابل الإفراج عن شاليط، وغير ذلك يبقى في خانة المطالبة والشجب والاستنكار والدعاء بالفرج.

2 ـ دور ممثلي الأسرى في السجون

يؤكد وصفي قبها أن الحركة الأسيرة تضطلع بمهمات كثيرة وتقع على عاتقها مسؤوليات تنوء عن حملها الجبال، هذه المهمات والمسؤوليات على درجة عالية من الأهمية والخطورة معاً، بحيث يعتبر الإهمال الطبي أحد الملفات التي يتم التعامل معها في هذا السياق لأن الأمر يتعلق بأرواح الأسرى وحياتهم[76].

لقد حققت تضحيات الأسرى المستمرة ونضالاتهم ضد إدارة مصلحة السجون بعض الإنجازات داخل السجون. لكن هذا الأمر ليس كافياً، فالمطلوب من الحركة الأسيرة أن تتوحد على برنامج نضالي، من أجل مواجهة إدارة مصلحة السجون. ففي بيان صادر عن الأسير أحمد سعدات طالب فيه بإعادة بناء وتوحيد جسم الحركة الوطنية الأسيرة ومضاعفة دورها ومغادرة حالة التشرذم والانقسام.[77] ومن أهم الخطوات التي تقوم بها الحركة الأسيرة في سبيل تحسين أوضاع الأسرى المعيشية ما يلي[78]:

أ ـ الإضراب عن العمل: كانت قضية إلزام الأسرى بالعمل من أكثر أوجه التعامل القاسي مع الأسرى، وقد أوقف هذا الأمر لرفض الأسرى العمل به، وذلك بعد استشهاد الأسير عمر الشلبي.

---

(74) هاشم حمدان، «قادة حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية ينضمون لإضراب الأسرى،» 3 أيار/مايو 2017، <https://bit.ly/2H1B3TQ>.

(75) وكالة أنباء نبض، «تحذيرات من خطورة الأوضاع الصحية للأسرى المرضى» (مصدر سابق).

(76) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(77) بيان صادر عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد أحمد سعدات، المصدر نفسه.

(78) رأفت خليل حمدونة، «الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في الفترة ما بين 1985 إلى 2015،» (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015)، ص 62 ـ 72.

ب ـ الإضرابات عن زيارة الأهل: يضطر الأسرى إلى القيام بهذا النوع من الإضراب نتيجة لما يتعرضون له هم وذووهم من مضايقات خلال الزيارات، وبسبب التفتيشات الاستفزازية التي تُفرض عليهم أثناء دخول الأهالي بوابات السجون وغرف الزيارات وعلى الحواجز.

ج ـ الإضراب عن الطعام: وهو الخيار الأخير الذي يلجأ الأسرى إليه بعد فشل جميع الحوارات والوسائل مع إدارة مصلحة السجون.

على الهيئة أن تتحول إلى لجنة حقيقية لممارسة دورها في خدمة الأسرى وفضح ممارسات الاحتلال، وذلك من خلال مغادرة سياسة السلطة والتخلص من عبء وجودها داخل هذه المنظومة والتقيد بسياستها.

د ـ وسائل نضالية أخرى: إرجاع وجبات الطعام، ومقاطعة رجالات الإدارة[79]، وتهديد رجال الإدارة، والتكبير والطَّرق على الأبواب، ورفض الوقوف على العدد، ورفض التفتيشات والاقتحامات الليلية، وحرق الغرف، والتهديد بحل التنظيم.

يأتي في هذا السياق، تقديم اللجنة الاعتقالية للجبهة الشعبية المشروع الطبي الذي عُرض على كل الفصائل والذي ينص على مواجهة سياسة الإهمال الطبي المتعمَّد. ونص المشروع على نقل المسؤولية عبر الجهاز الطبي لإدارة السجون إلى وزارة الصحة، وقد تم التوافق على المشروع في سجن رامون سنة 2013، فأُلِّفت لجنة عامة لتطبيقه لكن تعطلت هذه الجهود بسبب تراجع القوى الرئيسية عنه[80].

وقد علق قبها في هذا الصدد، بأنه لا يمكن القول بأن الحركة الأسيرة قد توصلت إلى حلول جذرية مع إدارة مصلحة السجون حول ملف الإهمال الطبي، حيث تنكر مصلحة السجون أصلاً وجود إهمال طبي بل تدَّعي أنها تقدم أفضل الخدمات الطبية إلى الأسرى وفق حاجاتهم، وهذا بالطبع تفنده الوقائع والحالات والأمثلة الكثيرة[81]. لا يمكن اعتبار حوار ممثلي الحركة الأسيرة مع إدارة مصلحة السجون حواراً حقيقياً في هذا الملف، فهو يقتصر على العمل على توفير النقل في «بوسطة خاصة» لبعض الحالات الصعبة، وتحقيق إنجاز من خلال زيادة عدد العمليات الجراحية في السنة[82].

وفي هذا الصدد أيضاً أكد الأسير نائل البرغوثي، الذي أمضى 38 سنة في السجن، أن محاولات الاحتلال لقتل إنسانية الأسرى لن تزيدهم إلا إنسانية، ويجب أن تكون قضية الأسرى

(79) أبو حنيش والجاغوب، **التجربة الاعتقالية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطنين منظمة فرع السجون 2006 ـ 2016**، ص 165.

(80) المصدر نفسه، ص 70.

(81) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(82) مقابلة أجراها الكاتب مع الأسير القائد زيد بسيسي (مصدر سابق).

هي المفتاح لإتمام أي صفقة تبادل لتحريرهم. فالأسرى يحتاجون إلى دعم حقيقي، ولا سيّما ذوو الأحكام العالية، إضافة إلى مئات الأسرى المرضى[83].

3 ـ دور هيئة شؤون الأسرى والمحررين

تأسست وزارة شؤون الأسرى والمحررين بموجب مرسوم رئاسي صادر عن الشهيد ياسر عرفات عام 1998، وتحولت من وزارة إلى هيئة مستقلة إدارياً ومالياً تابعة لمنظمة التحرير بمرسوم رئاسي صادر عن الرئيس عباس في 29 أيار/مايو 2014. وفي 28 آب/أغسطس 2014 صدر مرسوم رئاسي بتكليف عيسى قراقع برئاسة الهيئة[84]. وقد أكدت الهيئة أنها ستوظف كل إمكانياتها وتبذل جهودها على جميع الصعد والمستويات، المحلية والإقليمية والدولية، دفاعاً عن حقوق الأسرى ودعماً لمطالبهم العادلة. كما ستقوم بتدويل قضية الأسرى وحشد الرأي العام العربي والدولي وفضح الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى أمام المحافل واللجان والمؤسسات الدولية[85].

وقد قدَّم قراقع في 29 حزيران/يونيو 2018 شهادته حول الوضع الصحي للأسرى، أمام اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة مايكل لينك، الذي يعمل على إعداد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين، سيقدم في الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2018، حيث طالب قراقع بما يلي[86]:

ـ توفير الحماية الدولية للأسرى وفتح الملف الطبي للأسرى من خلال العمل على الإفراج عن جميع الأسرى المرضى من ذوي الحالات الصحية الخطيرة.

ـ تأليف لجنة تقصّي حقائق من الدول الأطراف باتفاقية جنيف أو مجلس حقوق الإنسان، لزيارة السجون والاطلاع على معاملة إسرائيل للأسرى، ومدى تطبيقها للمعايير الدولية في تقديم الرعاية الصحية.

ـ تفعيل دور منظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولي في زيارة الأسرى المرضى ومتابعة أوضاعهم الصحية.

ـ مطالبة المحكمة الجنائية الدولية للإسراع بفتح تحقيق حول استشهاد أسرى بسبب الإهمال الطبي وعدم تقديم العلاجات اللازمة لهم، ومساءلة المسؤولين الإسرائيليين وأطباء السجون عن هذه الجرائم.

---

(83) جريدة **القدس**، 2018/6/19، ص 3.

(84) موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تعريف بهيئة شؤون الأسرى والمحررين، 3 كانون الثاني/يناير 2017، <http://cda.gov.ps/index.php/ar/alhayia/2017-05-24-11-46-52>.

(85) تقارير إحصائية، هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريراً شاملاً في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى، (مصدر سابق).

(86) «خلال لقائه في عمان بلجنة تحقيق دولية منع الاحتلال وصولها لرام الله،» **القدس العربي**، 2018/6/30، <http://www.alquds.co.uk/?p=964420>.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هيئة الأسرى في متابعة أوضاعهم، فهي لم ترتقِ حتى الآن إلى المستوى المطلوب. فعلى الهيئة أن تتحول إلى لجنة حقيقية لممارسة دورها في خدمة الأسرى وفضح ممارسات الاحتلال، وذلك من خلال مغادرة سياسة السلطة والتخلص من عبء وجودها داخل هذه المنظومة والتقيد بسياستها[87].

إن دور هيئة شؤون الأسرى والمحررين لا يتجاوز المتابعة القانونية وتقديم الالتماسات الفردية (لكل أسير على حدة) لدى محاكم الاحتلال للسماح لها بإدخال طبيب مختص على سبيل المثال لمعاينة الأسير المريض وإعداد تقرير طبي قد يساعد في جلسات محاكم تعقد خصيصاً للإفراج المبكر عن الأسير المريض نظراً إلى تردي حالته الصحية، أو السماح بإدخال أدوية محددة، أو أطراف صناعية، أو كراسي متحركة، أو طبيب أسنان وما إلى ذلك. كما أن الهيئة تقوم بإرسال محامين لزيارة الأسرى المرضى والاستماع إليهم وإلى معاناتهم وتوثيقها بكل التفاصيل، وقد تحصل على شهادات مشفوعة بالقسم لبعض الحالات حتى تتمكن هذه الهيئة من متابعة ذلك قانونياً[88].

ويهمنا في هذا السياق أن نشير إلى أن وزارة شؤون الأسرى تحولت إلى هيئة بعد تعرض السلطة والرئيس عباس لضغوط أمريكية وإسرائيلية متواصلة. ولأن السلطة تدفع مخصصات الأسرى من موازنتها، قامت أمريكا بتجميد مساعداتها للسلطة، واقتطعت إسرائيل المبالغ التي تدفع للأسرى من عائدات الضرائب، كل هذه الضغوط لحمل السلطة على التخلي عن مسؤوليتها الوطنية تجاه الأسرى وعائلاتهم.

4 ـ دور السلطة الفلسطينية في تفعيل ملف الأسرى دولياً

لقد دعت الحركة الأسيرة في السجون في بيان صادر عنها في 12 تموز/يوليو 2016 السلطة إلى العمل على نقل ملف الأسرى إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والأمم المتحدة بهدف تجريم الاحتلال، وفضح ممارساته وانتهاكاته اليومية بحقوق الأسرى[89]. وبهذا المعنى أكد قراقع أنه من الأهمية التوجه إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى حول المركز القانوني للأسرى وفق القانون الدولي والإنساني، وذلك لتحصين الصفة القانونية للأسرى كمحميين وفق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة[90]. وقد دعا قراقع القيادة الفلسطينية إلى الإسراع في التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية وإحالة قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بحق الأسرى[91].

---

(87) بيان رقم 5 صادر عن قيادة منظمة الجبهة الشعبية في السجون الإسرائيلية، في 30 حزيران/يونيو 2016.

(88) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(89) بيان صادر عن جميع فصائل الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية، في 12 تموز/يوليو 2016.

(90) وكالة معا الإخبارية، «قراقع يدعو إلى مقاضاة إسرائيل والتصدي لقوانينها العنصرية،» 12 حزيران/يونيو 2018، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=952063>.

(91) المصدر نفسه.

وقد وصف قبها السلطة الفلسطينية بأنها ظاهرة صوتية فقط حيث لا يوجد هناك تحرك فاعل على المستوى القانوني والدولي، وبخاصة أن ملف «الإهمال الطبي» قضية رابحة في إدانة الاحتلال، فالأصل أن تكون هناك لجان تشريح دولية عند استشهاد أي أسير نتيجة الإهمال الطبي تقف على حقيقة ما يجري. كما أن السلطة لم تقم بالدور المطلوب منها في تفعيل ومتابعة منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود، حتى يكون لهذه الجهات الدولية وقفة جادة في حماية الأسرى الفلسطينيين المرضى من جرائم الاحتلال، وإنقاذ حياتهم[92]. وفي هذا الصدد، أكد الأسير القيادي المقدسي شادي الشرفا أن نشاطات السلطة هي نشاطات دعائية مبنية على نشر معاناة الأسرى الطبية موسمياً، ولا توجد استراتيجيات توثيق منهجية للإهمال الطبي، ولا استراتيجية نحو التوجه للمحاكم الدولية بهذا الصدد ولا حتى للمحاكم الصهيونية[93].

المطلوب من الجهات الفلسطينية الرسمية القيام بواجبها تجاه الأسرى على جميع الصعد محلياً وإقليمياً ودولياً. وعلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدم الوقوف في طريق المقاومة التي تؤدي واجبها تجاه تحرير الأسرى.

والجدير بالذكر أن الأسرى في السجون الإسرائيلية نفذوا إضراباً سياسياً هو الأول في نوعه في حزيران/يونيو 1995، مطالبين السلطة بالاهتمام بملفهم وعدم نسيانهم، بعدما تم توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، الذي ترك قضية الأسرى لحسن النية الإسرائيلية. واليوم بعد قيام الرئيس عباس بفرض جملة من العقوبات على القطاع في نيسان/أبريل 2017، وكان من جملة العقوبات وقف منظمة التحرير صرف مخصصات الأسرى والشهداء والجرحى[94]، بدأ عدد من الأسرى في 18تموز/يوليو 2018 إضراباً عن الطعام رفضاً لقطع رواتب أسرى غزة من جانب السلطة[95].

وقد شرع قادة الحركة الأسيرة، في 25 تموز/يوليو 2018، في إضراب عن الطعام تضامناً مع الأسرى المقطوعة رواتبهم، وقالت الحركة الأسيرة، في بيان لها، إنه بعد شهور من الجهود المبذولة من أجل إعادة المستحقات المعتدى عليها لعوائل أسرى القطاع، وبعد أن يئسنا من تلقي إجابة ترفع الظلم الصارخ وتُعيد المستحقات للعوائل؛ فإننا وفي إطار خطواتنا التصاعدية التي كنا أعلناها، ومنها الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه الآن عدد من الأسرى، فإننا اليوم نعلن عن انضمام رؤساء ومسؤولي الحركة الأسيرة إلى الإضراب المفتوح عن الطعام، وهم: ناصر

(92) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(93) مقابلة بطريقة خاصة مع الأسير المقدسي الكاتب شادي الشرفا عضو قيادة منظمة فرع السجون، سجن ريمون الصحراوي في 26 حزيران/يونيو 2018.

(94) صفا، «الأسرى يعلنون إضراباً تصاعدياً حتى إعادة السلطة رواتبهم،» 18 تموز/يوليو2018، <http://safa.ps/post/240580/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%89>.

(95) «رفضاً لقطع رواتب أسرى غزة.. الحركة الأسيرة تُقرر الإضراب التدريجي عن الطعام،» دنيا الوطن، 18 تموز/يوليو 2018، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/07/18/1159512.html>.

عويس وماجد المصري عن حركة فتح، ومحمد عرمان عن حركة حماس، وزيد بسيسي عن حركة الجهاد، وكميل أبو حنيش عن الجبهة الشعبية، ومحمد الملّح عن الجبهة الديمقراطية[96].

بناءً على ما سبق، يتطلب من السلطة تحييد قضية الأسرى ورواتبهم ومخصصات عوائلهم عن الخلافات الفصائلية، فلا يمكن أن يدفع الأسير ثمن كونه من القطاع ومحاسبته على أساس الانقسام؛ فقضيتهم يجب أن تبقى بعيدة من الحسابات الحزبية الضيقة، بل يجب تكريم الأسرى وعائلاتهم وتقديم كل الخدمات لهم بدلاً من عقابهم ومحاسبتهم مرتين، مرة من جانب الاحتلال، ومرة من جانب السلطة الفلسطينية.

5 ـ دور مؤسسات حقوق الإنسان

يُعد دور المنظمات والمؤسسات الحقوقية والصحية، ومنها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود والمؤسسات الحقوقية الدولية كمؤسسة إمنستي انترناشونال وهيومان رايتس ووتش مهماً على صعيد تغيير الظروف الصحية للأسرى، بوصفها مؤسسات ضاغطة باتجاه تحقيق أدنى متطلبات الحياة وفق معايير حقوق الإنسان، حيث يتمثل دورها بالآتي[97]:

أ ـ الضغط على الاحتلال وتذكيره باتفاقية جنيف الرابعة حول توفير الرعاية الصحية الكاملة للأسرى والحفاظ على حياتهم.

ب ـ ابتعاث مندوبين طبيين لمتابعة الحالات المرضية الصعبة وعمل الإجراءات الطبية اللازمة.

ج ـ تنظيم بعثات طبية دائمة لتوثيق الحالات المرضية والأمراض بين الأسرى والتوصية بالإفراج عن الأسرى الذين يعانون أمراضاً سريرية ومزمنة.

د ـ توفير المستلزمات الطبية والعلاجات اللازمة بصورة دائمة وإدخالها للأسرى.

وفي هذا الصدد، ناشد محمد بشارات مدير جمعية نفحة، المؤسسات الدولية كافة التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التدخل العاجل لدى مصلحة السجون لإجبارها على تقديم العلاج إلى الأسرى، كما دعا إلى تشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف عن الحالات المرضية الحرجة، وتقديم العلاج العاجل لهم[98]. ووجه البرديني بدوره نداءً شديد اللهجة إلى المنظمات الدولية كافة التي تتغنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتدعو إلى الرفق بالحيوان للقيام بواجباتهم والتزاماتهم في حماية الأسرى من الجرائم والقوانين الإسرائيلية[99]. وفي الإطار نفسه، طالب مركز أسرى فلسطين للدراسات المؤسسات والهيئات الدولية كافة،

---

(96) أمد للإعلام، «قادة الحركة الأسيرة يشرعون بإضراب عن الطعام تضامناً مع الأسرى المقطوعة رواتبهم،» 25 تموز/يوليو 2018، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=248537>.

(97) «تقرير خاص: جمعية نفحة للدفاع عن حقوق الأسرى والإنسان» (مصدر سابق).

(98) المصدر نفسه.

(99) وكالة أنباء نبض، «تحذيرات من خطورة الأوضاع الصحية للأسرى المرضى» (مصدر سابق).

وبخاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود، بضرورة إرسال لجان طبية لزيارة السجون والاطلاع على حالات الأسرى المرضى، والتدخل العاجل لإنقاذ حياتهم[100].

ثالثاً: الأسرى الشهداء في السجون الإسرائيلية

لقد استُشهد مئات الأسرى داخل سجون الاحتلال أو بعد الإفراج عنهم بفترة وجيزة بسبب الإهمال الطبي المتعمد، وهذا يؤكد أن الاحتلال جعل من السجون مكاناً لنشر الأمراض التي تلاحق الأسرى بعد تحررهم وتسبب لهم الوفاة؛ فقد ارتقى 216 شهيداً منذ سنة 1967 وحتى أيار/مايو 2018 داخل سجون الاحتلال، إضافة إلى مئات الأسرى المحررين الذين ارتقوا شهداء بعد خروجهم من السجن بفترات وجيزة بسبب أمراض ورثوها من السجون[101].

وفي هذا الصدد يرى قبها أن عداد الشهداء لدى الحركة الأسيرة مرهون برد فعل الأسرى والمستوى الرسمي وغير الرسمي، ويضيف أن المشهد سيتكرر مجدداً وسنظل نستقبل أسرانا بأكياس سوداء إذا لم تكن هناك ردود فعل حقيقية ابتداء من الحركة الأسيرة[102]. وكانت قد توجهت النائبة زعبي إلى المستشار القانوني الإسرائيلي من أجل فتح تحقيق في قضية استشهاد الأسير عزيز عويسات؛ حيث كشف مدير نادي الأسير، قدورة فارس أن عويسات تعرَّض للضرب والتنكيل على مدى خمسة أيام متتالية مما أدى إلى مشاكل في القلب والرئتين قبل استشهاده[103].

كما وثق الباحثون في مؤسسة الضمير في سنة 2012 استشهاد أسيرين عقب الإفراج عنهما نتيجة تعمد مصلحة السجون الإهمال الطبي بحقهما، وهما الشهيدان زكريا داوود وزهير لبادة. وفي سنة 2013 استشهد أربعة أسرى، نتيجة الإهمال الطبي، ففي نيسان/أبريل استشهد الأسير ميسرة أبو حمدية المحكوم مدى الحياة، في مستشفى سوروكا، والأسير أشرف أبو ذريع الذي استشهد في كانون الثاني/يناير وكان قد فقد قدرته على المشي في سنوات اعتقاله الأولى بسبب عدم تقديم العلاج له، وعرفات جردات الذي استشهد في سجن مجدو في 23 شباط/فبراير نتيجة تعرضه للتعذيب الشديد بعد 6 أيام من اعتقاله، والأسير حسن الترابي الذي استشهد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر[104].

كشفت عائلة الأسير الشهيد معزوز دلال تفاصيل عملية تصفية ابنها من جانب الاحتلال داخل السجن، حيث شكا الشهيد لعائلته الإهمال الطبي الذي عاناه، فقد تلقى حقنة طبية أدت إلى

---

(100) دنيا الوطن، «مركز أسرى فلسطين للدراسات: 13 أسير فلسطيني مصابون بالسرطان داخل السجون الإسرائيلية،» 14 كانون الثاني/يناير 2013، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/350923.html>.

(101) مركز الأسرى للدراسات، «تصاعد الانتهاكات الطبية بحق الأسرى المرضى في معتقلات الاحتلال،» 26 شباط/فبراير 2018، <http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=32141>.

(102) مكتب إعلام الأسرى، «الشهيد الأسير عويسات .. شاهد على الجريمة والصمت،» 22 أيار/مايو 2018، <http://asramedia.ps/post/6861/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF>.

(103) شبكة راية الإعلامية، «شهيد السجون عزيز عويسات.. 19 يوماً من العذاب» (مصدر سابق).

(104) عوض، «الأسرى المرضى في سجون الاحتلال.. حكاية موت معلن» (مصدر سابق).

تدهور حالته الصحية وفقدان شهيته بالكامل، والتقيؤ باستمرار، وخلال عدة أشهر فقد صحته بالكامل[105]. وفي قضية مماثلة، طالبت وزارة الأسرى المؤسسات الدولية بفتح تحقيق جدي للتحقيق في ظروف وملابسات استشهاد الأسير رائد الصالحي (21 عاماً) الذي استشهد في 3 أيلول/سبتمبر 2017 في مستشفى هداسا من جراء إصابات خطيرة كان قد تعرض لها وبقي ملقى على الأرض لأكثر من ساعة ونصف الساعة قبل أن يُعتقل من جانب الاحتلال[106].

هناك عدة خطوات وفعاليات نضالية يقوم بها الأسرى في حال استشهاد أحد الأسرى، فما إن يتم سماع نبأ استشهاد أسير حتى يبدأ الأسرى بالضرب على الأبواب والتكبير، وتقوم مصلحة السجون قبل أن يتسرب نبأ استشهاد الأسير بنشر تعزيزات أمنية مكثفة حول السجن وأقسامه، وتدخل مصلحة السجون في حالة من الاستنفار العام حتى تحول دون سيطرة الأسرى على أبواب السجن. وقد تغض إدارة السجن النظر عمّا يجري داخل الأقسام من ضرب على الأبواب وإطلاق صيحات الله أكبر والهتافات وحرق بعض الفرشات لامتصاص النقمة وتنفيس الاحتقانات لدى الأسرى، ولكن قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة تتدخل وحدات القمع الصهيوينة وتبدأ برش الغاز والقنابل الصوتية وإخراج بعض الأسرى إلى زنازين العزل. وقد يتفق الأسرى على وضع برنامج نضالي تصعيدي يبدأ بإرجاع وجبة الطعام، ويتوَّج بإضراب مفتوح عن الطعام[107]. وربما يقاطع الأسرى العيادات ويرفضون تناول الدواء وما إلى ذلك من خطوات نضالية الهدف منها الضغط على إدارة السجون لإدخال بعض التحسينات[108].

اعتماداً على ما سبق، المطلوب من الجهات الفلسطينية الرسمية القيام بواجبها تجاه الأسرى على جميع الصعد محلياً وإقليمياً ودولياً. وعلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدم الوقوف في طريق المقاومة التي تؤدي واجبها تجاه تحرير الأسرى. فحكومة حماس في غزة حمت ظهر المقاومة خلال عملية خطف شاليط وما تلاها من عمليات خطف لجنود الاحتلال[109]. فالسلطة لغاية الآن لم تصل إلى قناعة بأن إسرائيل لن تفرج عن الأسرى إلا مقابل تبادل مع أسرى إسرائيليين. فإسرائيل غير معنية بحل ملف الأسرى، ولعل تملص إسرائيل من إطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة من أسرى ما قبل أوسلو، التي كان من المقرر الإفراج عنهم في 29 آذار/مارس 2014، أكبر دليل على ذلك. وإذا لم تقم المقاومة بتحرير الأسرى بطريقتها، سنفقد الأسرى شهيداً تلو شهيد، ويفقد الأسرى أعمارهم وشبابهم وهم ينتظرون أن يمنَّ عليهم الاحتلال بإطلاق سراحهم[110].

---

(105) مكتب إعلام الأسرى، «شهيد الإهمال الطبي معزوز دلال: في ذكراه الحقيقة الغائبة تطرق جدران الخزان،» 11 نيسان/أبريل 2018، <http://asramedia.ps/post/6572/%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF>

(106) موقع وزارة الأسرى والمحررين، ««الأسرى» تطالب بفتح تحقيق عاجل للتحقيق في ظروف استشهاد الأسير الصالحي، 4 أيلول/سبتمبر2017، <http://mod.gov.ps/wordpress/?p=1245>.

(107) مقابلة أجراها الكاتب مع وصفي قبها (مصدر سابق).

(108) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير القائد حكمت عبد الجليل (مصدر سابق).

(109) عقل صلاح، «الأسرى المرضى في سجون الاحتلال: شهيد تلو شهيد،» 29 أيلول/سبتمبر 2016، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/417428.html>.

(110) المصدر نفسه.

خاتمة

الأسرى هم رمز كرامة وعزة الشعب الفلسطيني وعنوان الصمود والتحرر، فقد أمضوا زهرة شبابهم في سجون الاحتلال دفاعاً عن قضيتهم العادلة. لذلك على السلطة الفلسطينية تدويل ملف الأسرى وبالتحديد المرضى منهم، والقيام بأوسع حملة قانونية ودبلوماسية وإعلامية دولية من أجل إطلاق سراحهم. وعلى المستوى المحلي على السلطة ممارسة الضغوط على إسرائيل من أجل تحسين ظروف اعتقال الأسرى وإعطائهم أبسط حقوقهم من خلال عدة طرائق، من ضمنها وقف التنسيق الأمني. والمطلوب من الكل الوطني الرسمي وغير الرسمي إبراز معاناة الأسرى وسياسة الإهمال الطبي المتعمدة التي وصلت إلى حد الجرائم التي تتطلب الملاحقة القانونية الدولية. كما يتوجب على الفصائل الفلسطينية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية والإسلامية والعمل بكل الوسائل المتاحة، وفي مقدمها أسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين، بعدما أثبتت التجربة أن إطلاق سراح الأسرى لا يأتي من بوابة حسن النية ولا من خلال المفاوضات التي غيَّبت الأسرى وأبقتهم رهن الاعتقال منذ أربعة عقود. أما على المستوى الشعبي، فالمطلوب من كل أبناء الشعب الفلسطيني الوقوف مع قضية الأسرى وإحياء الفعاليات والمناسبات والوقفات الاحتجاجية بالمستوى الذي يليق بتضحيات الأسرى □

صدر حديثاً

شركاء في الجريمة

الدور البريطاني في غزو العراق

لجنة التحقيق بشأن العراق

يقدم هذا الكتاب الترجمة العربية للملخّص التنفيذي لتقرير لجنة التحقيق في شأن العراق التي ألّفها رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون عام 2009 للتحقيق في التباسات مشاركة بريطانيا في غزو العراق واحتلاله عام 2003 في عهد رئيس الوزراء الأسبق توني بلير.

يساهم هذا الكتاب في تقديم تفاصيل مهمّة عن واحدة من أخطر الحروب التي خاضتها بريطانيا (إلى جانب الولايات المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى تدمير وشل قدرات واحد من أهم البلدان العربية اقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً وحضارياً وتهديداً لإسرائيل. ويعد الكتاب خلاصة عمل سبع سنوات للجنة التحقيق البريطانية التي وضعت عام 2016 تقريراً مؤلفاً من اثني عشر جزءاً تدين بصورة واضحة تورط الحكومة البريطانية في تلك الحرب.

190 صفحة

الثمن: 12 دولاراً أو ما يعادلها

السودان بين اللامركزية والفدرالية: كيف يتم الإصلاح في مختلف مستويات الحكم؟

حسن حامد مشيكة(*)

أستاذ مشارك في الإدارة العامة وتحليل السياسات العامة
قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.

مقدمة

منذ نهاية القرن العشرين ظلت الدول تتجه للأخذ في النظام الفدرالي كتنظيم إداري مناسب، وبما يتوافق مع بيئتها وثقافتها المجتمعية. ولعل هذه الدول تدرك ـ استناداً إلى فلسفة الفدرالية ـ أن النظام الفدرالي يوسع المشاركة السياسية، ويمكن الدولة من إحداث التوازن في توزيع المال بين الوحدات المكونة لها، فيساعد بقدر أكبر في تحقيق التوازن الخدمي والتنموي والنهضة الاقتصادية. وفي هذا السياق يعدّ السودان ثاني دولة في القارة الأفريقية تأخذ في النظام الفدرالي في ظل النظام الرئاسي منذ عام 1994 ـ وإن طرأ عليه تعديل ـ وذلك بعد نيجيريا التي طبقت الفدرالية كنظام للحكم في عام 1960. وقد تبع هاتين الدولتين في أفريقيا لتطبيق هذا النمط من الحكم على التوالي كلٌ من أثيوبيا (1995) التي لا تبدأ مقدمة دستورها بعبارة «نحن شعب إثيوبيا» وإنما جاءت بدايتها بعبارة «نحن مجتمعات وقوميات وشعوب أثيوبيا»[1]. وتأتي بعدها ترتيباً من حيث الزمن جنوب أفريقيا التي تبنت النظام الفدرالي كفلسفة للحكم (1996)[2].

واجهت التجربة السودانية خلال ربع قرن من الزمان (منذ تطبيق النظام الفدرالي) عدداً من المشكلات الإدارية والمالية على مستويات الحكم الثلاثة كافة، إلى حين توقيع اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير 2005، التي صارت جزءاً من دستور السودان المعدل في ذاك

(*) البريد الإلكتروني: ahmedmeshieka@yahoo.com.

(1) لمزيد من التفاصيل حول النظام الفيدرالي في إثيوبيا، انظر: The Federal Democratic Republic of Ethiopia, «We, the Nations, Nationalities and Peoples of Ethiopia,» Constitution of Ethiopia, 1995.

(2) Hassan Mushieka, «Federalism and Poverty Reduction in Nigeria and Sudan,» *International Journal of Business and Management Invention*, vol. 7, no. 3-ver. III (March 2018) p. 4.

العام، حيث يعرَف نظام الحكم في السودان بأنه نظام لامركزي، بل ما زال هذا الدستور (المعدل في كانون الثاني/يناير 2015) يصنف نظام الحكم في السودان بأنه نظام لامركزي. وإن كان الخلط بين مفهومَي الفدرالية واللامركزية ـ على واقع الممارسة ـ ما زال قائماً حالياً.

افتقدت الفدرالية منذ بداية تطبيقها في السودان الكثير من الشروط القبلية الواجب توافرها، مثل الدستور الجامد، والتعددية الديمقراطية، للأخذ فيها كنظام يتواءم ويتسق مع طبيعة الدولة السودانية وخصوصياتها.

وخلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بانفصال جنوب السودان في تموز/يوليو 2011، وفيما بعدها حتى تاريخ اليوم، ظل النظام اللامركزي مواجهاً بتحديات متعددة في واقع اقتصادي مرير، واتهام للنظام بسوء توزيع الموارد المالية، إضافة إلى ضعف أداء الكوادر القيادية والتنفيذية في معظم محليات السودان وولاياته، وعدم معرفة أغلبها بفلسفة وأهداف الحكم اللامركزي الأساسية. هذا الواقع أربك المشهد السياسي السوداني على صعيد الحكم والإدارة، وجعل تقديم الخدمات غير مرضٍ للمواطنين في أغلب ولايات السودان، بل صار هنالك اختلال وعدم توازن في تقديم تلك الخدمات الأساسية. إلى جانب ضعف التنمية بمفهومها العام التي تكاد أيضاً تنعدم في عدد من المحليات في السودان.

يقدم هذا المقال دراسة في التحول من النظام الفدرالي إلى النظام اللامركزي في السودان بمستوياته الثلاثة، وبتركيز أكثر على الوضع الراهن لنظام الحكم، وإن كان هذا النمط الثاني من الحكم يبدو في تراتيبه ومستويات الحكم فيه بمجالسها التشريعية أقرب كثيراً إلى الصيغة الفدرالية، فإنه يمكن أن يسمى نظاماً فدرالياً ناقصاً. كما يهدف المقال أيضاً إلى معرفة مكامن الخلل والتحديات التي تواجه النظام اللامركزي الحالي في جوانبه الإدارية والسياسية والمالية. ويسعى المقال لتقديم رؤى وأفكار جديدة بغرض إصلاح النظام اللامركزي في السودان بما يساعد على تقوية وشائج الوحدة الوطنية، وإشاعة التوازن التنموي بين ولايات السودان كافة لتحقيق قدرٍ أكبر من الرضا الجماهيري.

إن السؤال الجوهري الذي يحاول هذا المقال الإجابة عنه هو: كيف يمكن إصلاح النظام اللامركزي في السودان، وبخاصة في مستواه القاعدي (المحليات) بما يساعد على تفعيل النظام وتعزيز كفاءته وفعاليته لتحقيق التوازن التنموي على مستوى ولايات السودان كافة؟ وتتفرع من هذا السؤال الرئيسي ثلاثة أسئلة أخرى هي: هل المشكلة تكمن في الفلسفة والخلط بين المصطلحين (اللامركزية والفدرالية) وفي ضبابية الأهداف المرتجاة من تطبيق هذا النمط من الحكم الفدرالي الناقص؟ لماذا عجزت محليات كثيرة عن القيام بواجباتها والنهوض بمسؤولياتها تجاه مواطنيها؟ وكيف يمكن العمل من أجل اصلاح النظام الفدرالي، واستكمال نواقص بنيانه الإداري في غياب مجالس تشريعية منتخبة للمحليات، وعدم توافر الموارد المالية لتحقيق التنمية وتقديم البرامج الخدمية؟

يستخدم هذا المقال الأدوات البحثية التي من شأنها أن تساعد على التحليل العلمي للتحديات التي تواجه النظام اللامركزي في جوانبه السياسية والإدارية والمالية، وكيفية تجاوز تلك العقبات من أجل تحقيق الأهداف المرتجاة. يعتمد المقال على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن لإبراز التحديات الرئيسة والعمل لتحويلها إلى فرص للنجاح بعد التوصل إلى نتائج البحث. وبالتالي يهدف المقال إلى تقديم توصيات محددة من المؤمَّل أن تسهم في تقوية النظام الفدرالي، وبخاصة في مستواه القاعدي إذا ما أخذ فيها صناع القرار السياسي في البلاد وتم تطبيقها على أرض الواقع.

أولاً: مفهوم اللامركزية والفدرالية

اكتسب مصطلح «اللامركزية» أبعاداً شتى في الأدبيات الإدارية والسياسية خلال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم، نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم[3]. واللامركزية هي مصطلح يتداخل مع مصطلح الفدرالية، مثلما يتداخل مع وسائل نقل السلطة لممارستها لامركزياً. ويقول هنري ماديك إن اللامركزية قد تأخذ أحد النمطين: لامركزية التفويض، وهي تحويل سلطات لممثلي المركز تحويلاً إدارياً. ولامركزية التخويل، وهي تنازل عن سلطات وصلاحيات بحكم القانون إلى مجالس محلية تمثل المنطقة المحلية[4]. يميز الفكر الإداري الحديث بين ثلاثة أنماط من اللامركزية، وهي: اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية[5].

أما لجهة مفهوم الفدرالية فقد أشارت دائرة المعارف البريطانية إلى أن المصطلح دخل قاموس اللغة الإنكليزية من نافذة اللغة الفرنسية[6]. ولقد حدثت نقاشات كثيرة في الدوائر الأكاديمية حول استخدام أكثر من أسلوب وأكثر من منهج (في نسق يوازن بين جدية المعنى وسهولة العبارة) حول مصطلح الفدرالية ودلالته[7]. ويقول لاري دايموند إن «الفدرالية تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة بين حكومة مركزية وحكومات محلية وعلى نحو يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية»[8]. أما دونالد ل. واتس فيضيف إلى هذا التعريف بالقول «إن الفدرالية تقوم على أساس القيمة والصدقية المفترضة في

(3) Dennis A. Rondinelli and John R. Nellis, «Assessing Decentralization Polices: A Case for Carstious Optimism,» *Development Policy Review*, vol. 4, no. 1 (1986), p. 8.

(4) Johan-Mary Kuazya, United Nations, New York, 2007, p. 6.

(5) Rondinelli and Nellis, Ibid., p. 5.

(6) K. C. Wheare, *Federal Government*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1951), p. 3.

(7) عبد الرحمن البزاز، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية** (القاهرة: دار القلم، 1965)، ص 67.

(8) لاري دايموند، **الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها**، ترجمة فوزية ناجي جاسم الرفاعي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 2005)، ص 82.

الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجماً»[9].

لا يوجد نموذج واحد للنظام الفدرالي في العالم يمكن أن نطلق عليه نموذجاً مثالياً، بل هنالك عدة نماذج مختلفة[10]. وللفدرالية خصائص وشروط قبلية إذا لم تتوافر لا يمكن أن يصنف النظام الذي يعلن تبنّيه الفدرالية كنظام للحكم بأنه نظام فدرالي. من أهم هذه الشروط: وجود دستور جامد يوضح العلاقات الرأسية والأفقية تعريفاً قاطعاً يعزز السلطات والصلاحيات لمستويات الحكم المختلفة، والأخذ بالديمقراطية كنظام للحكم، وتعدد مستويات الحكم، وإعطاء الأقاليم سلطات وصلاحيات كافية استناداً إلى القانون من طريق التخويل[11]. وهذا ما لا يتوافر كلية في النظام اللامركزي.

يخلط عدد من الباحثين والكتّاب بين مصطلحي اللامركزية والفدرالية، ويتضح ذلك في أوساط المثقفين السودانيين، وهو يتجلى في عدم قدرتهم على التفريق الدقيق بين المفهومين فيحدث خلط كبير في استخدامهما. ولعل ذلك يعزى إلى عدم إشاعة ثقافة الفدرالية بين الحكام والمحكومين بقدر معقول، وعدم تبيان مقاصد الفدرالية كصيغة للحكم، وكذا عدم التركيز على توضيح أهدافها الرئيسة جلياً.

ثانياً: السودان ما بين الفدرالية واللامركزية

يتضح من نظرة أكثر شمولاً للمشكلات التي واجهت الحكم والإدارة في السودان أن المركزية امتدت لفترة أطول في البلاد مقارنة بالنظامين الآخرين اللذين اتبعهما السودان وهما اللامركزية والفدرالية، حيث إن المركزية أفرزت عدداً من السلبيات التي «نتج منها ظواهر إدارية كانت مكان تندُّر من قبل علماء الإدارة»[12].

وُلدت مرحلة تأسيس الحكم الفدرالي دستورياً في الرابع من شباط/فبراير 1991 بصدور المرسوم الدستوري الرابع، الذي قُسم السودان بموجبه إلى تسع ولايات، وتم تحديد سُلطات مشتركة بين المركز والولايات[13]. وفي تطور لاحق، ولأسباب الزيادة في المشاركة السياسية وقصر الظل الإداري، ومساحة السودان الشاسعة، أُلِّفت لجنة لإعادة تقسيم الولايات. وبعد إعداد

(9) Donal Watts, *Federalism in Practice and Theory* (New York: Praeger, 2014), p. 12.

(10) Dimitrios Karmis and Wayne Norman, eds., *Theories of Federalism*: *A Reader* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 7.

(11) Alain-G. Gagnon, «The Political Uses of Federalism,» in: Michael Burgess and Alain-G. Gagnon, eds., *Comparative Federalism and Federation* (Britain: Biddles Ltd., Guildford and King's Lynn,1993), p. 16.

(12) آدم الزين محمد، **اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد** (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2011)، ص 11.

(13) المصدر نفسه، ص 67 ـ 69.

الدراسة قدمت اللجنة توصيتها واقترحت أن يقسم السودان إلى ثماني عشرة ولاية. ولكن القرار السياسي عندئذ قضى بتوزيع السودان إلى 26 ولاية[14].

لازم التجربة الفدرالية في السودان منذ تطبيقها عام 1994 عدد من المشكلات، الأمر الذي أدى عجز الولايات (الأقاليم) عن القيام بدورها وفق اختصاصاتها وواجباتها، وبخاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية تجاه مواطنيها. وكان للحكومة المركزية دور في هذا التقصير من جانب الولايات بسبب السياسات غير الراشدة. بل حدث تدهور كبير في بعض الولايات ـ كولايتي غرب كردفان والنيل الأبيض ـ وانعدم فيها أبسط مقومات التنمية. وكذلك رغم استحداث الكثير من الآليات بغرض تحقيق التوازن التنموي ـ مثل الصندوق القومي (لدعم الولايات كما نص دستور 1998 في المادة (116) الفقرة (2) على قيامه) ـ فإن العجز المالي ـ وبعد مضي ربع قرن من الزمان ـ ما زال يلازم جل ولايات السودان إن لم يكن كلها[15]. ولكن النظام الفدرالي ظل مستمراً، استناداً إلى دستور 1998، بولاياته الـ 26، إلى أن جاء عام 2005 حيث ذوبت ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان، وأصبحت ولايات السودان 25 ولاية، وصار النظام ينحو إلى اللامركزية شكلاً وليس تطبيقاً[16].

إن المشكلات المزمنة في السودان منذ الاستقلال، مثل عدم صناعة دستور دائم للبلاد، والمشكلة الاقتصادية، والنزاعات القَبَلية، وعدم الانصهار القومي، قد تفاقمت أكثر بسبب فشل الحكومات المركزية.

لقد افتقدت الفدرالية منذ بداية تطبيقها في السودان الكثير من الشروط القبلية الواجب توافرها، مثل الدستور الجامد، والتعددية الديمقراطية، للأخذ فيها كنظام يتواءم ويتسق مع طبيعة الدولة السودانية وخصوصياتها. كما أن الأخطاء والنواقص في التجربة قد شملت مستويات الحكم الفدرالي الثلاثة بما فيها مستوى الحكم المحلي الذي أصابه الترهل الإداري، والعجز المالي، وضعف الأداء. وكان ذلك نتيجة ضعف السياسات العامة التي صنعتها الحكومة الفدرالية (المركزية)، وعدم التزام الولاة وقادة الحكم المحلي بإنفاذ الخطط والسياسات المجازة. وعلى الصعيد نفسه كان لفقدان استقلالية الحكم المحلي وتعدد قوانينه التي صُممت خلال فترة العهد الوطني، وبخاصة خلال العقدين الأخيرين، الأثر الأكبر في ضمور اختصاصات وسلطات المجالس المحلية. وربما زادت هذه القوانين المتعددة فرص التدخل والرقابة المركزية في الشؤون المحلية، فضعُف الحكم المحلي وأحدث نتائج سالبة متعددة، منها انحرافه عن أهدافه الأساسية.

---

(14) عوض السيد الكرسني، محرر، **دراسات في تجربة السودان الفيدرالية** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2001)، ص 7.

(15) دستور جمهورية السودان لسنة 1998، المادة 116/2.

(16) حسن حامد مشيكة، **الفدرالية في السودان: تحديات الاستقرار وعبر الاستمرار** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2014)، ص 60.

إن المشكلات المزمنة في السودان منذ الاستقلال، مثل عدم صناعة دستور دائم للبلاد، والمشكلة الاقتصادية، والنزاعات القَبَلية، وعدم الانصهار القومي، قد تفاقمت أكثر بسبب فشل الحكومات المركزية. وأدى ذلك الوضع إلى علو صوت القبلية والجهوية بحدة وخطورة عالية على وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه. وأثر هذا الوضع بدوره سلباً في الإدارة المدنية في الولايات المختلفة، وبخاصة في ظل موارد مالية محدودة، إذ كانت لها مردوداتها السلبية في أداء جميع مستويات الحكم الفدرالي. من جانب آخر، أدت سيطرة الولاة على العديد من المحليات إلى عجز الأخيرة عن القيام بدورها وفق منهج إداري سليم. ومع محدودية الموارد المالية، وغياب التخطيط، أو ضعفه، كانت النتائج على الدوام غير مرضية في أغلب ولايات السودان ومحلياته.

ثالثاً: وضع الولايات في السودان في ما بعد انفصال الجنوب

بعد أن أُجري الاستفتاء لأبناء جنوب السودان في عام 2011، كانت نتيجته أن اختاروا الانفصال عن الدولة الأم وتكوين دولة مستقلة. وبانفصال الجنوب عن الدولة فقد السودان عشر ولايات هي جميع ولايات الجنوب في السودان الكبير، كما فقد السودان بترول الجنوب الذي كان يمثل مورداً مهماً للخزينة العامة. وقد أثر هذا تأثيراً كبيراً في الموازنة المالية للبلاد، وانسحب التأثير السلبي على تقليل حجم التحويلات المخصصة وغير المخصصة من الإيرادات القومية للولايات كافة. هذا الواقع الجديد كان خصماً على تقديم الخدمات والتنمية البشرية، واختلال التنمية الشاملة بسبب عدم كفاية الموارد المالية. ولم يكن العجز المالي وحده هو الذي أثر سلباً في أداء الولايات، بل كان ضعف التخطيط كما أشير من قبل. أي عدم الالتزام بتنفيذ أولويات الخطط في أغلب الولايات، أدى إلى التكلس الإداري وضمور المشاريع التنموية وضبابية البرامج والأنشطة المجتمعية.

غلب على مؤسسات الحكم المحلي الضعف في التنظيم الإداري، ولم يعكس العمل الإداري في المحليات جودة الإدارة ومنهجيتها. ولعل ذلك إرثٌ توارثته الإدارات التي تعاقبت على حكم المجتمعات المحلية منذ عدة عقود.

أما على الصعيد السياسي، فقد تغيرت المعادلة في اختيار الولاة الذين كانوا قد تبوأوا مواقعهم القيادية في الولايات من طريق الانتخابات في عام 2010، بينما اختيروا بالتعيين في عام 2015. ربما كان المبرر لهذا التحول في طريقة الاختيار يتصل بالظرف الآني الذي يحيط بالسودان، والمتمثل ببعض التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، وعلوّ صوت القبلية والمناطقية أكثر فأكثر. لكن يضاف إلى ذلك ضرورات تلك المرحلة للمحافظة على إشاعة الأمن وتماسك كيان الدولة والمحافظة على وحدتها من التشرذم وانفصال أي ولاية من الدولة الأم. وما لا شك فيه أن الطريقة الفضلى هي اختيار الولاة من طريق الانتخاب المباشر، أي ديمقراطياً من طريق صناديق الاقتراع. على أن يكون الوالي من أبناء الولاية، وبشرط أن يكون مستقراً فيها لفترة متصلة لا تقل عن أربع سنوات قبيل

ترشُّحه؛ لأن في ذلك ميزة تجعل المرشح ملماً بمشكلات الولاية التي ينتمي إليها، وعلى معرفة تامة بأهمية القضايا التي يجب أن يركز عليها ويسعى لحلها إذا ما فاز بمنصب الوالي ديمقراطياً.

رابعاً: الحكم المحلي في النظام اللامركزي: الترهل الإداري إلى أين؟

مرت التجربة الفدرالية بعدة مراحل ما قبل توقيع اتفاق السلام الشامل في عام 2005 وفيما بعدها. فالحكم المحلي في مرحلة ما بعد السلام لم يولَ كثير اهتمام، في حين حوَت الاتفاقية أدق التفاصيل عن علاقة الحكومة القومية الفدرالية بالولايات وبالمستوى الإقليمي (أي حكومة جنوب السودان). و«يستطيع الباحث أن يقول ـ دون أن ينتقده ناقد ـ إنه لا مكان للحكم المحلي في الفدرالية السودانية كما وردت في اتفاقية السلام الشامل التي ضُمِّنت في الدستور الانتقالي»[17]. وحتى بعد تعديل الدستور في عام 2015، ظل وضع الحكم المحلي مهمشاً، وبخاصة في جهازه التشريعي الرقابي.

غلب على مؤسسات الحكم المحلي الضعف في التنظيم الإداري، ولم يعكس العمل الإداري في المحليات جودة الإدارة ومنهجيتها. ولعل ذلك إرثٌ توارثته الإدارات التي تعاقبت على حكم المجتمعات المحلية منذ عدة عقود من الزمان «وكانت منهجية الإدارة مبنية على الحفاظ على المؤسسات وتغيير مضمونها تغييراً جزئياً وفق ما يستجد من أحداث في المجتمع»[18]. وقد افتقر الحكم المحلي في كل بقاع السودان إلى الكوادر الإدارية المدربة؛ وذلك باستثناء المدن الكبرى. إذ فشلت القوى العاملة في العديد من المحليات في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وكذلك كان ضعف التنسيق فيما بين مختلف المشروعات التنموية له مردود سلبي كبير على الأداء. فلم تنشأ لجان فاعلة في المحليات لهذا الغرض، وغابت كذلك الرقابة فتفشى الفساد المالي وظهور المحسوبية[19].

من جانب آخر، كان لفقدان التدريب الداخلي والخارجي أثر كبير في سلحفائية تقديم العمل الخدمي وضعف التنمية في أغلب المحليات بالسودان. يضاف إلى ذلك أن عدم استخدام تقانة المعلومات والتكنولوجيا بقدر معقول لم يسهل العملية الإدارية ويوفر الوقت والجهد لحل المشكلات الإدارية التي ظلت تلازم الحكم المحلي في السودان ردحاً من الزمان. كما أن الترهل الإداري الذي حدث بسبب إنشاء محليات من أجل ترضيات سياسية عديدة والتباين في الهياكل التنظيمية، ولا سيما في ولايات دارفور، وجنوب وغرب كردفان، والقضارف، قد أحدث خللاً إدارياً كبيراً في بنية التنظيم الإداري للمحليات، وشكّل ضغطاً على ميزانية الولايات، بل وعلى الموازنة الاتحادية في جانب الإنفاق العام.

---

(17) مختار الأصم، **الحكم المحلي والعلاقات في دستور السودان الانتقالي 2005**، ص 16.

(18) جعفر بخيت، **الثورة الإدارية والحكم المحلي** (الخرطوم: وزارة الحكومة المحلية، مطبعة جامعة الخرطوم، 1971)، ص 16.

(19) حسن حامد مشيكة، «الحكم المحلي في السودان: المشكلات ومحاولات الإصلاح،» **مجلة إدارة التنمية** (2014)، ص 7.

خامساً: مالية الحكم المحلي في لا مركزية السودان ما بعد عام 2005

إن تحقيق الفدرالية المالية العامة يشكل ركيزة أساسية للنظام الفدرالي، وأن ذلك يقابله عدد من التحديات المتصلة بإدارة الإيرادات ويتطلب النهوض بالمسؤوليات قدراً ملائماً من العائدات على المستويات المحلية بغرض توزيع المخصصات اللازمة لتغطية المصروفات وتلبية الحاجات الولائية والمحلية، إذ إن هنالك عقبات تقف أمام تنفيذ الفدرالية المالية تنشأ من توزيع الحكومة الاتحادية لعائداتها غير الكافية على المستويات الأدنى من الحكومة (الولايات وربما المحليات) وعدم انتظام التحويلات المخصصة وغير المخصصة من الحكومة الاتحادية. علاوة على ذلك، فإن شدة التباين بين الولايات والمحليات داخل تلك الولايات تتطلب ضرورة معالجة إدارة الإنفاق العام بفعالية[20]. وكذلك إعداد تقارير الموازنة الوظيفية على نحو يراعي الشمولية والشفافية، ورصد الإنفاق الفعلي ونتائجه بغرض تعزيز المساءلة، وحساب تكاليف السياسات القطاعية والسياسات الشاملة بغرض زيادة درجة شفافية أولويات الموازنة، وتحسين صدقية الموازنة، والربط بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنموي وعملية إعداد الموازنة السنوية، والعمل بصفة عامة لزيادة استخدام وسائل تحليل الإنفاق في اتخاذ القرارات.

يرجع بعض خبراء الاقتصاد أسباب القصور المالي في المحليات، بل في السودان ككل، إلى عدة عوامل من أهمها:

1 ـ ضيق الأوعية الضرائبية وبخاصة في المناطق البعيدة والمهمشة التي تفتقد التعليم والتنمية.

2 ـ ضعف البنى التحتية للدولة السودانية، المتمثلة بالطرق التي تربط مناطق الإنتاج بعضها ببعض فتعرقل التحصيل وترفع تكاليفه.

3 ـ ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين وسوء استخدام موارد الدولة في المحليات وغيرها، وتوجيهها لأغراض شخصية وجهوية، الأمر الذي أدى إلى إحجام العديد من سكان المناطق عن دفع الضرائب والرسوم والعشور.

4 ـ التهرب الضريبي للكثير من الشركات والجهات الأخرى وضعف وسائل التحصيل الضريبي وضعف الكوادر العاملة في مجال الضرائب.

5 ـ ضعف روح الانتماء القومي وانتشار التعصب القبلي والجهوي بجانب الانطواء على الذات[21].

---

(20) للمزيد من المعلومات حول الفدرالية المالية، انظر: حسن حامد مشيكة وهشام محمد حسن، «الفدرالية المالية في السودان: التحديات الناشئة وفرص الإصلاح،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، ص 122.

(21) عثمان خيري، **السلطة الرقابية للحكومة الاتحادية بإشارة خاصة للرقابة المالية**، العدد 10 (الخرطوم: دار هايل للطباعة، ديوان الحكم الاتحادي، 2000)، ص 47.

كما أصبح عدد من الولايات والمحليات في السودان تعتمد على موارد مالية ذاتية، لذا اتسمت ميزانياتها بالضعف، لأن الإيرادات المحلية المخصصة لها لم تكن كافية. وفي الحقبة الأخيرة صار العديد من الولايات (مثل شمال كردفان والقضارف وغيرهما) تعتمد محلياتها على ما يخصص لها من إيرادات زراعية أكثر من اعتمادها على عقارات (مثلما يوجد في ولاية الخرطوم التي لديها فائض من إيرادات العقارات بخاصة). وتعتبر ولاية الخرطوم وحدها هي الولاية التي يوجد في محلياتها برنامج تنموي منظم دون العديد من محليات السودان الأخرى[22].

كما أن الحكومة المركزية هي القابضة للمال في ظل النظام الحالي، وأن ما يقدمه الحكم المحلي من خدمات وتنمية على المستويات المحلية ظل على الدوام دون الطموح، وإن لم يكن ضعيفاً جداً، وذلك بسبب ضعف ميزانيات الحكم المحلي ذاتها، إذ يقول مختار الأصم (أستاذ الإدارة العامة السابق بجامعة الخرطوم) «إن الحكم المحلي بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل أصبح رهينة لمزاج والي الولاية الذي حوَّل وحدات الحكم المحلي إلى وحدات جباية للضرائب بدلاً من أن يكون وحدات ميزانية لتقديم أنشطته المتعددة»[23]. وهذه قراءة فيها قدر كبير من الصحة لما آل إليه وضع الحكم المحلي في السودان، وما نتج من ذلك من إشكالات عديدة جعلته متكلساً وفي مرات كثيرة متناسلاً إدارياً باضطراد وغير قادر على القيام بمهامه التي أنشئ من أجلها.

أصبح عدد من الولايات والمحليات في السودان تعتمد على موارد مالية ذاتية، لذا اتسمت ميزانياتها بالضعف، لأن الإيرادات المحلية المخصصة لها لم تكن كافية.

ولتفعيل الحكم المحلي وإشاعة العدل والمساواة بين المحليات كافة «تظل الشراكة المجتمعية في السلطة والثروة والمسؤولية مطلوبة بشدة»[24]. وذلك من أجل تحقيق التوازن المالي، ولإعلاء المسؤولية الجماعية للنهوض بالحكم المحلي وتطويره في السودان.

سادساً: التحديات التي تواجه النظام اللامركزي في السودان

1 ـ على مستوى الحكومة الفدرالية

تواجه النظام اللامركزي في السودان تحديات حالت دون تحقيق النظام أهدافه المرسومة وبلوغ غاياته المنشودة، بما يقوي ويعزّز أواصر الوحدة الوطنية الهشة، وذلك لأسباب عديدة

(22) السر أحمد النقر، **الحكم اللامركزي والمحلي في السودان: المشاكل والحلول** ([د. م.: د. ن.]، [د. ت.])، ص 46.

(23) للمزيد من المعلومات حول مشكلات الحكم المحلي في السودان ورأي مختار الأصم في هذا الصدد، انظر: آدم الزين محمد، **اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان من منظور الحكم الراشد**، ص 95 ـ 96.

(24) محمد أحمد داني، **الحكم المحلي في السودان: قراءة جديدة** (الخرطوم: هيئة التربية للطباعة والنشر، 2006)، ص 44.

صاحبت التجربة الفدرالية عند التطبيق في البلاد، كأسلوب إداري أفضل للحكم. ومن أبرز تلك الأسباب، إلى جانب الأسباب السالفة الذكر، عدم استقرار الهياكل التنظيمية والوظيفية كأوعية للسلطة والمسؤولية وكأساس للمساءلة. أدى هذا الوضع إلى ضعف الموارد المادية والبشرية، وإحداث المزيد من الإشكالات والمعوقات أمام التنمية المتوازنة في ولايات البلاد المختلفة، وبخاصة الطرفية منها (أي تلك البعيدة من المركز) كما اتضح ذلك من التحليل أعلاه[25]. وخلال عقدين ونصف العقد من تطبيق النظام الفدرالي المنقوص في السودان أصبحت الحاجة إلى تعديل العلاقات المالية بين الحكومة الفدرالية والوحدات المكونة لها تتزايد باستمرار، وصارت الدعوات لإزالة العقبات أمام الاستثمار وتحسين القاعدة الضريبية من أهم دعوات الإصلاح لحل المشكلات المالية.

إن أبرز التحديات التي تواجه البلاد ـ كما سبقت الإشارة من قبل ـ هي عدم توزيع الموارد الخدمية والتنموية بعدالة بين محليات السودان وولاياته المختلفة. وبالتالي فإن تقاسم الإيرادات والتحويلات في السودان بين الحكومة الاتحادية والوحدات المكونة لها وفق معايير عادلة (إذا أمكن ذلك) سوف يعزز تنفيذ البرامج الخدمية والتنموية على كل المستويات. وإن تحويل الضرائب المحصَّلة، أو إجراء تحويلات من ميزانية الحكومة الاتحادية للولايات سوف يقلل الفوارق والتباينات بين تلك الولايات التي تختلف في كفاءتها الاقتصادية، ويعزز في الوقت نفسه أهداف السياسة العامة للحكومة. من هنا تأتي أهمية الترتيبات والآلية القانونية التي يجب أن تضطلع بها المفوضية القومية لمراقبة وتخصيص الإيرادات. وذلك من أجل ضبط عملية تقسيم تلك الإيرادات والتحويلات الحكومية البينية.

تواجه النظام اللامركزي في السودان تحديات حالت دون تحقيق النظام أهدافه المرسومة وبلوغ غاياته المنشودة، بما يقوي ويعزّز أواصر الوحدة الوطنية الهشة.

2 ـ على مستوى الولايات والمحليات

حدد قانون الحكم المحلي لسنة 1995 أكثر من ثماني وظائف أصيلة تؤديها المحلية، شملت خدمات كثيرة ومتنوعة، لم يكن في مقدور المحليات القيام بها في ظل ظروفها المالية الضعيفة[26]. واستمر الحال على ما هو عليه رغم التحسن الطفيف في بعض المواضع. غير أن قانون 1998 جعل ذلك الدور أكبر وأشمل من أجل تحقيق المشاركة الشعبية وإحداث التنمية الشاملة، بينما حال الضعف المالي في خاتمة المطاف دون الوصول إلى تلك الأهداف بيسر، وبخاصة تحقيق التنمية المتوازنة. وفي قانون 2003 تقرر أن يكون إنشاء المحليات بمرسوم

(25) محمد أحمد داني، «النظام الفيدرالي في السودان: التحديات والمعوقات وفرص النجاح،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي في السودان، فندق كورنثيا، الخرطوم، 23 ـ 24 أيلول/سبتمبر 2013، ص 225.

(26) جمهورية السودان، رئاسة الجمهورية، قانون الحكم المحلي لسنة 1995.

يصدره رئيس الجمهورية بعد التشاور مع حكومة الولاية[27]. وكان القانون يمثل تطوراً في مرحلة من مراحل الحكم المحلي وفي بنائه الإداري من خلال الربط ما بين المركز والولايات.

ثم جاء قانون الحكم المحلي لسنة 2007، كقانون إطاري يسمح لكل ولاية أن تنشئ قوانين للمحلية خاصة بها على أن لا يتعارض ذلك مع القانون الإطاري[28]. وكان نتاج هذا القانون الذي صنعته الحكومة المركزية، إنشاء العديد من المحليات من غير مراعاة المعايير الموضوعية، فترهلت الإدارة في العديد من ولايات البلاد. وفي عام 2017 أجيز قانون جديد للحكم المحلي (وهو أيضاً قانون إطاري جعل أمر إنشاء المحلية يتم بموافقة المركز والولاية معاً)[29]. وكان أهم ما تضمنه هذا القانون استحداث وزارة جديدة باسم وزارة الحكم المحلي في كل ولاية من ولايات السودان. وهذا بلا لا شك يمثل خطوة متقدمة تساعد في إنشاء المحليات الجديدة وفقاً لمعايير تُزاوج بين رغبة الولاية وحاكمية المركز، منعاً لإنشاء محليات جديدة دون توافر شروط معقولة، وتلافياً لحدوث ترهل إداري على المستوى القاعدي للحكم في كل ولاية. لكن يظل التحدي قائماً في إنفاذ القانون كاملاً على أرض الواقع لإنجاز الإصلاح المنشود.

سابعاً: فرص إصلاح الحكم اللامركزي في السودان

1 ـ تقليص الولايات في السودان خيار مهم

في الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة السودانية نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليها منذ عام 1997 ـ أي نحو عقدين من الزمان ـ ونتيجة بعض الأخطاء في رسم السياسات الاقتصادية الكلية وتبنّيها، فإن التفكير الجاد في تقليص عدد الولايات السودانية يظل واحداً من الخيارات المهمة، لتقليل الصرف والإنفاق العام، وإعادة التوازن في الولايات بما يتسق والكفاية الاقتصادية. إن الإعلان عن تقليص عدد الولايات يمثل تحدياً كبيراً لصنّاع القرار السياسي على المستوى الاتحادي، ولكنه في ذات الوقت يمكن أن يكون سهلاً وميسوراً إذا ما أوكل الأمر إلى الخبراء المختصين في قضايا الحكم والإدارة، والاقتصاديين، وذلك من خلال إعداد الدراسات وتقييم الوضع الراهن بالمنهج العلمي الصارم، وإجراء البحوث المتعمقة برؤية نقدية تقارن بين الواقع والمثال، ولا تُغفل الاستهداء بتجارب مشابهة وناجحة. وفي هذا الخصوص ـ وبالنظر إلى الولايات القائمة في السودان ـ فإن تقديم دفوعات ومبررات كافية لفوائد التقليص من ناحية خفض التكلفة المالية وتطوير الإدارة الرشيدة، وإنشاء بناء تنظيمي أفضل، من شأنه أن يساعد على تحقيق التوازن الخدمي التنموي بين ولايات السودان الجديدة كافة.

---

(27) جمهورية السودان، رئاسة الجمهورية، قانون الحكم المحلي لسنة 2003.

(28) للمزيد من المعلومات حول أسباب زيادة المحليات في السودان بوتيرة متسارعة، انظر: قانون الحكم المحلي لسنة 2007، ديوان الحكم الاتحادي.

(29) جمهورية السودان، رئاسة الجمهورية، ديوان الحكم الاتحادي، قانون الحكم المحلي لسنة 2017.

2 ـ دمج وتقليص المحليات في ولايات السودان

إن معالجة ازدواجية القرار بين الحكومة الفدرالية والولايات والمحليات، والعمل من أجل إصلاح الاختلالات منعاً لتمدد واتساع السلطات على مختلف مستويات الحكم الثلاثة، من الأفضل أن يعالج جذرياً. ولا بد من إحكام التنسيق في إطار العلاقات البينية، وبخاصة في مستوى الحكم المحلي الذي يمثل قاعدة البناء الفدرالي. ورغم أن القانون الإطاري للحكم المحلي الإطاري لسنة 2017 قد عالج مسألة إنشاء المحليات الجديدة ـ كما ذكر من قبل ـ فإن المحليات القائمة ذاتها يجب أن يعاد النظر فيها من حيث العدد[30]. وتقتضي المعالجة في هذه الحالة أن يتم تقليص عدد المحليات القائمة حالياً إلي أقل عدد ممكن، بحيث لا يتجاوز عددها مئة وعشرين محلية بدلاً من مئة وتسع وثمانين محلية، بواقع خمس إلى سبع محليات في كل ولاية. إن هذا التقليص المقترح من شأنه أن يوفر الكفاية الاقتصادية للمحلية، ويقلل من الصرف على أجهزة الحكم المحلي، ويمكّن المحليات من تقديم الخدمات الأساسية بقدر معقول ومرضٍ للمواطنين، في الرقعة التي تمثلها المحلية. الهدف من التقليص ينبغي أن لا يكون هو تقليل العدد فحسب، وإن كان هذا مطلوباً وبشدة. وإنما الهدف منه ينبغي أيضاً أن يكون رفد قيادة المحلية بكوادر ذات خبرة ومهارات وقدرات جيدة، وذلك لإنفاذ الخطط المجازة من المجالس المحلية بما يحقق الأهداف المرسومة بأكبر قدر ممكن، وبما يؤدي إلى رضا المواطنين في المحليات بمستوى الخدمة المقدمة لهم والتنمية المحققة في محلياتهم.

في الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة السودانية نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليها منذ عام 1997 [...] ونتيجة بعض الأخطاء في رسم السياسات الاقتصادية الكلية وتبنّيها، فإن التفكير الجاد في تقليص عدد الولايات السودانية يظل واحداً من الخيارات المهمة.

3 ـ إصلاح العلاقات المالية الرأسية والأفقية بين أنظمة الحكم

لقد اهتمت الأدبيات الأولية لدراسة الفدرالية المالية بالتركيز على مفهوم التحويلات المالية الداخلية (من الحكومة الاتحادية إلى الحكومات الولائية)، بينما تهتم الأدبيات الحديثة بمفهوم السياسات المالية المتعلقة بالتغيرات المؤسسية. والتنوع المطلوب في السلطات الممنوحة للولايات من قبل الحكومة الاتحادية، وبخاصة في البلدان النامية كما هو الحال في السودان.

من هنا تأتي أهمية إصلاح المالية العامة في السودان لاحتواء التصاعد في عجز الموازنة العامة في البلاد، وذلك من طريق خفض الإنفاق الحكومي من خلال إجراءات عديدة أمثل، من أهمها إزالة الدعم عن السلع تدريجياً واستبداله بنظام الدعم المباشر. يضاف إلى هذا إعادة هيكلة

(30) للمزيد من المعلومات، انظر: قانون الحكم المحلي الإطاري لسنة 2017، رئاسة الجمهورية، ديوان الحكم الاتحادي.

الدولة في كل مستوياتها الاتحادية والولائية والمحلية، لخفض التكلفة الإدارية ومراجعة تحويلات الولايات، وإعادة جدولة المديونيات الداخلية والخارجية وهيكلة الإنفاق، إلى جانب ترشيد الصرف والالتزام بأولويات الموازنة، ومنع الصرف خارج الموازنة.

إن مستقبل الفدرالية المالية في السودان مرهون بإيجاد معايير وأوزان جديدة، تهتم بموضوع قسمة الموارد المالية بين الحكومة الاتحادية والولايات. وذلك من خلال نظرة شاملة تركز على أهمية بقاء الدولة السودانية والحفاظ على وحدة التراب السوداني. وفي الوقت الحاضر فإن الفدرالية المالية لا تجد رضا اجتماعياً عن إنجازاتها، وبالأخص في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد تمثل هذا الشعور بتداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في هذه الولايات. لذا فإن إصلاح العلاقات الرأسية بين الحكومة الاتحادية والولايات يجب أن يتنزل حتى مستوى المحليات، وذلك باعتبار المحلية قاعدة البناء للحكم اللامركزي في السودان، على أن تكون القسمة للموارد المالية عادلة، تستند إلى معايير وأوزان تراعي النسب التي توزع بها كما في تجارب الدول التي أخذت بالنظام الفدرالي، سواءٌ المتقدمة أم النامية. وفي الوقت نفسه، فإن الإصلاح المالي يقتضي أيضاً إعادة النظر في العلاقات الأفقية على مستوى الولايات، أي بين المحليات داخل الولاية الواحدة من أجل إحداث التوازن في توزيع الموارد المالية بين المحليات المختلفة، وفق معايير تراعي حاجة المحلية ومراعاة حالة كونها مكتفية ذاتياً أو فقيرة تعتمد على الولاية والمركز بالكامل[31].

4 ـ الديمقراطية وإصلاح الحكم اللامركزي

أصبح الأخذ في النظام الديمقراطي في عالم اليوم من المسائل الحتمية لأي نظام سياسي يتطلع إلى الاعتراف به إقليمياً ودولياً، وإلى التعاون مع دول الإقليم والعالم بأسره، بما تمليه قوانين المنظمات والاتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية. «إن التحول الديمقراطي يحتاج إلى جهد كبير، وإرادة قوية، ورغبة من القادة السياسيين الحاكمين والمعارضين في الدولة الواحدة على حد سواء»[32]. وفي حالة السودان فإن الإصلاح المعني بالحكم اللامركزي يتجلى في تعزيز الديمقراطية، وتقوية الرقابة البرلمانية (في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية والمحلية). وذلك من أجل ضبط تجاوزات وفساد الأجهزة

أصبح الأخذ في النظام الديمقراطي في عالم اليوم من المسائل الحتمية لأي نظام سياسي يتطلع إلى الاعتراف به إقليمياً ودولياً، وإلى التعاون مع دول الإقليم والعالم بأسره، بما تمليه قوانين المنظمات والاتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية.

(31) للمزيد من المعلومات، انظر كمثال: جورج أندرسون، **الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة** (مونتريال: منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2009)، ص 2.

(32) حسن حامد مشيكة، «التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 415 (أيلول/سبتمبر 2013)، ص 28.

التنفيذية المركزية في العاصمة، وكذا في الولايات والمحليات بأسرها، والاستمرار في تقديم المختلسين للعدالة الناجزة، بما يحقق حفظ المال العام ويعزز الارتكاز على مبدأ المساءلة كأحد الأبعاد الستة للحوكمة الرشيدة (أي المشاركة، وحكم القانون، والعدالة، والشفافية، والمحاسبة، والاستجابة). من جانب آخر، فإن تطبيق السودان الصيغة الفدرالية في بيئة ديمقراطية مكتملة، ومنح الولايات والمحليات قدراً من الحكم الذاتي مع تقوية سلطات الحكومة الفدرالية (المركز)، سوف يمنع الولاية من التفكير والإقدام على الانفصال عن الدولة الأم. فالنظام الفدرالي الذي يستند إلى القانون واحترام حقوق الأقليات أكثر قابلية للنجاح من النظام الشكلي، لأنه كذلك يجمع ما بين الوحدة والتعددية ويعزز الاتحاد السياسي ضمن وحدة أكبر حجماً[33].

خواتيم وتوصيات

يحتاج السودان إلى مراجعة تجربته في الحكم اللامركزي شكلاً وتقييمها في محتواها، والعدول عنها إلى نمط فدرالي جديد يعتمد على مناهج مبتكرة لتطبيق فكرة الفدرالية بما يساعد على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، ويقنن المشاركة السياسية. ومن الأهمية أن يدرك متخذو القرار السياسي في الوقت نفسه أن الفدرالية يمكن أن تتعرض للفشل إذا لم تطبق بشروطها القبلية التي أشرنا إليها في متن المقال.

ولا يخفى على الكثيرين أن هنالك رؤى مختلفة للفدرالية حاول أصحابها إسقاطها وتهميشها وإعاقة تطبيقها في البلاد، فحالوا دون قطف ثمار الفدرالية في السودان. من هنا تتبدى أهمية الاستهداء بالتجارب الفدرالية الناجحة في الحكم على المستوى الإقليمي والعالمي. كما أن هنالك ضرورة ملحة إلى البحث عن دستور جديد يتضمن تعريفاً واضحاً لنظام الحكم بأنه نظام (اتحادي) فدرالي وليس لامركزي، على أن يطبق في نظام رئاسي مكتمل الأركان. وفي الوقت نفسه جعل المستوى الثالث للحكم (المحليات) مستوىً أصيلاً بنص الدستور مع تحديد نصيبه من الإيرادات القومية كنسبة في الدستور القادم.

إن الاهتمام بالجوانب الإدارية واختيار العناصر المقتدرة والمدربة أمر تقتضيه المرحلة الراهنة في السودان، لأن العنصر البشري هو أساس نجاح العملية الفدرالية. وقد خلص المقال إلى أن المحليات تحتاج إلى تقليص من خلال الدمج، وتفعيل عملها بما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات وتحقيق التنمية للمواطنين بصورة أفضل. وهنالك أهمية قصوى لاختيار أعضاء مجالس الحكم المحلي من طريق الانتخابات في الدورة المقبلة لعام 2020، ذلك لأن الحكم المحلي يمثل قاعدة البناء الفدرالي. وفي هذا الصدد فإن الديمقراطية هي أحد أهم مقومات نجاح الفدرالية، ويجب أن يؤخذ فيها في جميع مستويات الحكم ـ لأن في ذلك إشاعة للحريات وتوسيعاً للمشاركة السياسية على مستويات الحكم كافة، ولا سيَّما المشاركة القاعدية. إن الوعي السياسي الجمعي للسودانيين يجب أن يحسم نهائياً لصالح الديمقراطية والشورى قيماً وسلوكاً، لتحقيق الهدف المنشود في بناء نظام حكم فدرالي ديمقراطي يحمي المواطن ويحفظ له حقوقه وحرياته.

(33) المصدر نفسه، ص 28.

فالديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة، وتعد عاملاً رئيساً ومهماً في تقليل الفساد الإداري.

من أهم التوصيات

1 ـ الإبقاء على النظام الفدرالي في النظام الرئاسي كصيغة فضلى لحكم السودان، مع التأكيد أن الفدرالية لا تتعايش إلا مع الديمقراطية، التي يجب أن تترسخ أكثر في جميع مستويات الحكم الفدرالي.

2 ـ تقوية الرقابة البرلمانية (في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية وإقامة المجالس المحلية) من أجل ضبط تجاوزات وفساد الأجهزة التنفيذية المركزية والولائية والمحلية، وتقديم المختلسين للعدالة الناجزة.

إن تطبيق السودان الصيغة الفدرالية في بيئة ديمقراطية مكتملة، ومنح الولايات والمحليات قدراً من الحكم الذاتي مع تقوية سلطات الحكومة الفدرالية (المركز)، سوف يمنع الولاية من التفكير والإقدام على الانفصال عن الدولة الأم.

3 ـ إعادة النظر في تقليص عدد المحليات القائمة الآن في السودان إلى أقل عدد ممكن، لأن ذلك من شأنه أن يوفر الكفاية الاقتصادية للمحلية، ويقلل المصروفات على أجهزة الحكم المحلي، ويمكّن المحليات من تقديم الخدمات الأساسية بقدر معقول.

4 ـ إصلاح المالية العامة لاحتواء التصاعد في عجز الموازنة العامة في البلاد من طريق خفض الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال إعادة هيكلة الدولة في كل مستوياتها الاتحادية والولائية والمحلية لخفض التكلفة الإدارية.

5 ـ أهمية قيام المجالس المحلية كجهاز رقابي يساعد على ضبط عمل المعتمد بالمحلية وفق الخطة التي يجيزها المجلس، والتركيز على أولويات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية والتنمية.

6 ـ معالجة ازدواجية القرار بين الحكومة الفدرالية والولايات والمحليات، والعمل على إصلاح تمدد واتساع السلطات على مختلف مستويات الحكم الثلاثة، إلى جانب إحكام التنسيق في إطار العلاقات البينية وبخاصة في مستوى الحكم المحلي □

السيادة في المغرب: بين الشرعية الملكية والشرعية الديمقراطية

محمد فؤاد العشوري(*)

أستاذ باحث في كلية الحقوق، مكناس ـ المغرب.

تمهيد

تُعد السيادة من بين أهم المبادئ التي ابتكرها الفكر السياسي على الإطلاق. لقد عمل الفقهاء والفلاسفة في القرن الثامن عشر على تغيير وظيفتها ونقلها من مبدأ يتجسد في شخص الملك[1]، إلى مبدأ يدخل في المجال الخاص بالشعب[2] يوظفه على النحو الذي يجعله يتحكم في القرار السياسي، على اعتبار أن الدولة هي شأن من شؤون الشعب دون سواه. غير أن هذا الأخير لا يمكنه أن يتكلم أو يدبر شؤونه إلا من طريق ممثليه[3]، الذين لا يقتصر دورهم على التعبير عن إرادة الأمة بل يعتبرون بمنزلة الجهاز الذي تتبلور من خلاله تلك الإرادة[4].

(*) البريد الإلكتروني: fouadelachouri@gmail.com.

(1) يُعد المفكر الفرنسي جان بودا (Jean Boudin) أول من ابتكر فكرة السيادة. لقد أعطاها هذا المفكر معنى خاصاً يتجسد في شخص الملك الذي أصبح بمقتضاها بمثابة إمبراطور في مملكته.

(2) يجب التمييز في هذا الاتجاه بين سيادة الأمة التي كان مونتيسكيو (Montesquieu) وإيمانويل جوزيف سييس (Sieyès) من كبار منظريها اللذين أثرا بشكل ملحوظ في ثوار 1789 وسيادة الشعب التي جاء بها جان جاك روسو الذي كان من المدافعين الأشداء عنها لقيامها على مبدأ الاقتراع العام والشامل الذي يتجاوز الطابع الإقصائي، الذي كانت تقوم عليه نظرية سيادة الأمة، مكونة بذلك النواة الأولى لتجسيد الثقافة الديمقراطية.

(3) بهذا المعنى يقول جورج فيدال: «La Nation (…) est muette et c’est l’assemblée qui s’exprime à travers elle»,

ورد في: Dominique Chagnollaud, *Droit constitutionnel contemporain*, tome1, *théorie générale, les régimes étrangers histoire*, 6ème éd. (Paris: Dalloz, 2009), p. 206.

(4) Philippe Blachèr, *Droit constitutionnel* (Paris: Hachette, 2007), p. 44.

إن مفهوم التمثيلية في النسق السياسي المغربي يختلف تماماً عن مدلولها في الأنظمة الديمقراطية. من هذا المنطلق، تتخذ السيادة (على غرار المبادئ والآليات الأخرى من فصل سلطات، وتناوب، وحزب سياسي ودستور واستفتاء... إلخ) مفهوماً محلياً يتماشى ومفهوم السلطة في النظام السياسي المغربي التي تجمع بين مصدرين مختلفين للشرعية: شرعية ملكية، ذات المصادر المتعددة (دينية، تاريخية، وراثية، شريفية، دستورية... إلخ) وشرعية ديمقراطية منبثقة من صناديق الاقتراع.

الدستور الجديد بارتقائه بالملك من ممثل أسمى للأمة إلى ممثل أسمى للدولة يؤكد بقوة أكبر سمو المؤسسة الملكية على حساب المؤسسات التمثيلية.

من هنا سيعالج المطلب الأول مفهوم السيادة في دستور 2011؛ والمطلب الثاني ممارسة السيادة من خلاله.

أولاً: الثقافة الإجماعية وأثرها في مفهوم السيادة بالمغرب

يعد الانتخاب الوسيلة الأساسية التي يمارس المواطن من خلالها حقه في السيادة. يعبر دستور 2011 بصورة جلية عن التلازم الموجود بين السيادة والانتخاب كآلية لتفويض السلطة السياسية وممارستها من طريق المؤسسات التمثيلية، حيث ينص: «السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها. تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالانتخاب الحر والنزيه والمنتظم»[5].

في حين ينص الفصل 24 من دستور 2011 على اعتبار: أن «الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى...». إذا كانت المؤسسات المنتخبة تعمل على تمثيل الأمة على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالملك هو الممثل الأسمى للدولة[6] التي تعتبر الأمة أحد مكوناتها ليس إلا. بذلك يكون الدستور الجديد بارتقائه بالملك من ممثل أسمى للأمة إلى ممثل أسمى للدولة يؤكد بقوة أكبر سمو المؤسسة الملكية على حساب المؤسسات التمثيلية (الأحزاب السياسية، البرلمان، الحكومة) التي تبقى في مرتبة دونية بالمقارنة مع التمثيلية السياسية العالية للمؤسسة الملكية.

من هذا الباب يعطي النص الدستوري، في تقديرنا الشخصي، للسيادة معنى مزدوجاً يتماشى ونوْعَي الشرعية المميزتان للخصوصية المغربية في مجال ممارسة السلطة السياسية: الشرعية الديمقراطية والشرعية الملكية اللتان تتعايشان مبدئياً في انسجام تام، لكن بتراتبية مختلفة وجد ملحوظة.

(5) الفصل 2 من دستور 2011.

(6) الفصل 24 من دستور 2011.

1 ـ الشرعية الديمقراطية

تتنافس الأحزاب السياسية على السلطة السياسية من خلال برامج انتخابية تعبِّر عن تطلعات وأماني المواطنين في ظرفية زمنية معينة. وعليه تعبِّر المؤسسات التمثيلية المنبثقة من صناديق الاقتراع والمتمتعة بالشرعية الديمقراطية، عن حاجات المواطن المغربي في ظرفية محددة، مرتبطة بالحاضر على المستوى الزمني.

إن مفهوم السلطة السياسية في النظام السياسي المغربي، القائم على إقصاء الوسطاء بين الملك والشعب (الراعي والرعية)، يجعل المؤسسات المنتخبة تضطلع بوظيفة تمثيلية ثانوية مقارنة بالتمثيلية السامية والمتعالية للمؤسسة الملكية.

إن المؤسسات المنتخبة تمارس سيادة محدودة بموازاة المهام والوظائف الموكولة لها من طريق الانتخاب الذي ما هو إلا تفويض للسلطة مقيد بطبيعته بقيود قانونية وأخرى زمنية. إن ممثلي الشعب هم بمثابة وكلاء. لكن كلا الوكالتين، الآمرة والتمثيلية، تشوبهما مجموعة من النواقص. **الأولى** تقيد من سلطة الوكيل بحيث تلزمه بتوجهات موكله، و**الثانية** تعطيه الحرية المطلقة في الانفراد باتخاذ القرار دون الاكتراث بآرائهم[7]. الأمر الذي يعطل سير المؤسسات في الحالة الأولى ويحول دون الاستجابة للحاجات الحقيقية للمواطن في الحالة الثانية.

إن مفهوم السلطة السياسية في النظام السياسي المغربي، القائم على إقصاء الوسطاء بين الملك والشعب (الراعي والرعية)، يجعل المؤسسات المنتخبة تضطلع بوظيفة تمثيلية ثانوية مقارنة بالتمثيلية السامية والمتعالية للمؤسسة الملكية.

يختار الشعب ممثيله من طريق الاقتراع العام والشامل، وبالتالي يختار من يرتضيه لتدبير الشأن العام الذي تحدد التوجيهات السامية للملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى معالمه الكبرى. بمعنى آخر، إن هذه المؤسسات المنتخبة تتمتع باختصاصات مقيدة، على مختلف مناحيها، بالسلطة الملكية التي تنفرد بسلطة القرار السياسي الاستراتيجي. وهو وضع يجعلها في خضوع تام لتوجيهات الملك وتنفيذ قراراته وأوامره، وهي كلها خصائص مميزة للوكالة الآمرة. هذه الأخيرة فقط لا تمارس من قبل الشعب[8] بل من قبل الملك الممثل الأسمى للدولة والساهر على «صيانة الاختيار الديمقراطي»[9].

---

(7) Le Marquis Marie de Condorcet, après son élection à la constituante en 1791, confirmait cette exigence: «mandataire du peuple, je ferais ce qui je croirai le plus conforme à ses intérêts, Il m'a envoyé pour exposer mes idées, non les siennes»;

ورد في: Patrick Fraisseix, *Droit constitutionnel* (Paris: Vuibert, 2013), p. 42.

(8) للتميز بين الشعب، كهيئة ناخبة والأمة انظر: François Borella, *Eléments de droit constitutionnel* (Paris: Presses de Sciences Po, 2008), p. 168.

(9) الفصل 42 من الدستور 2011.

إن المؤسسات المنتخبة، إلى جانب تمتعها بسلطات محدودة وغير ذات قيمة على مستوى اتخاذ القرار السياسي الاستراتيجي من جهة وخضوعها للمحاسبة من جهة ثانية، فهي لا تتمتع بحرية كاملة في ممارسة الوظائف والمهام الموكولة إليها بحيث تبقى مقيدة على مستويات متعددة:

إن تقييد إرادة الحكومة، كمؤسسة منبثقة من صناديق الاقتراع، في مجال الالتزام بتطبيق برنامجها، بالإرادة الملكية، يمس، بصورة ملحوظة، بجوهر التعاقد الموجود بين الناخبين وممثليهم.

أ ـ يخول الدستور للملك بوصفه سلطة تمثيلية سامية، حق مخاطبة الأمة والبرلمان[10]. يعتبر الخطاب الملكي بمنزلة برنامج سياسي حقيقي يحتوي على إجراءات تشريعية يكون النواب مدعوين إلى الامتثال إليها والالتزام بها[11]. بل أكثر من ذلك، نجد بعض مشاريع القوانين المحالة على البرلمان تتضمن فقرات من الخطب الملكية[12]. هذا ويتمتع الملك بحق طلب قراءة جديدة لكل مشروع أو اقتراح صوَّت عليه البرلمان، بهدف إيقافه ومنعه[13]. وبالتالي فهو اعتراض ملكي على الاقتراحات والمشاريع القانونية. فضلاً عن حقه في إصدار الأمر بتنفيذ القانون[14]، والانفراد بمبادرة التشريع في المجال الديني بموجب الفصل 41 من الدستور وعرض مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور على البرلمان بمقتضى ظهير[15].

ب ـ إن نمط الاقتراع النسبي من طريق أكبر البقايا المعمول به منذ عام 2002[16]، لا يمكنه بأي حال من الأحوال إفراز أغلبية واضحة مؤهلة لتأليف حكومة منسجمة قادرة على تدبير الشأن

(10) تنص المادة 52 من دستور 2011 على ما يلي: «للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما».

(11) انظر في هذا الموضوع: مصطفى قلوش، «قراءة جديدة لاختصاصات وصلاحيات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العددان 54 ـ 55 (2004)، ص 31، ومحمد أشركي، **الظهير الشريف في القانون العام المغربي** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1983)، ص 68.

(12) الحبيب الدقاق، **العمل التشريعي للبرلمان، أية حكامة؟ (مقاربة نقدية في القانون البرلماني والممارسة التشريعية بالمغرب)** (الدار البيضاء: مطبعة الأمنية، 2009)، ص 44.

(13) إن النصوص الدستورية لا تبيِّن الأسباب التي من أجلها يطلب الملك هذه القراءة الجديدة، الأمر الذي يخوله صلاحيات واسعة جداً في تكييف الأسباب التي تحدو به لاتخاذ هذا الإجراء.

(14) الفصل 50 من دستور 2011.

(15) الفقرة الثالثة من الفصل 174 من دستور 2011.

(16) إن تمثيل أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية داخل قبة البرلمان فيه انسجام كبير والفلسفة الوحدوية التي تعمل المؤسسة الملكية جاهدة على ترسيخها من خلال ثقافة الإجماع.

العام[17]. إنه يوسع تمثيلية الأحزاب السياسية داخل قبة البرلمان، بهدف تمثيل أكبر عدد من الشرائح الاجتماعية ونقل مطالبها داخل هذه المؤسسات التمثيلية الدونية، لبلورتها وصياغتها في قالب إجماعي وحدوي يتماشى وتوجيهات، وأحياناً أخرى أوامر، الملك، الممثل الأسمى للدولة ورمز وحدتها[18]. هكذا تصبح الأحزاب السياسية غير فاعلة وبالتالي عاجزة عن القيام بالمهام الدستورية والسياسية الموكولة لها.

ج ـ يُعد مجلس الحكومة، كمؤسسة منبثقة من صناديق الاقتراع، من بين أهم المستجدات التي جاء بها دستور 2011. غير أن هذا الأخير جعل من هذا المجلس مؤسسة تشتغل في ظل المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك[19] والذي ينزل فيه العاهل المغربي بكل ثقله الرمزي والديني والدستوري. في هذا الاتجاه ينص الفصل 92 من الدستور على ما يلي: «يتداول مجلس الحكومة [...] في [...] السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري».

إن تقييد إرادة الحكومة، كمؤسسة منبثقة من صناديق الاقتراع، في مجال الالتزام بتطبيق برنامجها، بالإرادة الملكية، يمس، بصورة ملحوظة، بجوهر التعاقد الموجود بين الناخبين وممثليهم.

د ـ إن المؤسسات التمثيلية، بالرغم من الشرعية الديمقراطية التي تتمتع بها، تمارس مهامها من طريق التفويض الذي يمكن أن ينتزع منها في أي لحظة بمقتضى ما يتمتع به الملك من سلطات فعلية من خلال الفصلين 47[20] و51[21] من الدستور المتعلقين، على التوالي، بإعفاء أعضاء الحكومة[22] وحل مجلسَي البرلمان.

---

(17) إن نمط الاقتراع النسبي عن طريق أكبر البقايا، يعد أكثر الأنماط ديمقراطية لضرب الديمقراطية. إنه يجعل المؤسسات التمثيلية غير فاعلة لصعوبة انسجام مكوناتها، وبالتالي عدم تمكينها من القيام بمهامها الدستورية والتشريعية والسياسية. مهام تضطلع بها المؤسسة الملكية كراعية لثقافة الإجماع. انظر في هذا الاتجاه: محمد فؤاد العشوري، «معوقات الديمقراطية والتمثيلية بالمغرب،» مداخلة ألقيت بمناسبة اليوم الدراسي الذي نظّمته كلية الحقوق في 8 كانون الأول/ديسمبر 2006 حول موضوع «الديمقراطية والتمثيلية».

(18) الفصل 42 من دستور 2011.

(19) محمد الساسي، «الملك يقدم الدستور: قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي لـ 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد،» في: مجموعة من المؤلفين، **الدستور الجديد ووهم التغيير** (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2011)، ص 16.

(20) ينص الفصل 47 من الدستور على ما يلي: «للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة أن يعفي عضواً أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم».

(21) ينص الفصل 51 من الدستور على ما يلي: «للملك حق حل مجلسي البرلمان أو إحدهما بظهير، طبق الشروط المبينة في الفصول 96 و97 و98».

(22) قام العاهل المغربي يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وتفعيلاً لأحكام الفصل الأول من الدستور، وخاصة الفقرة الثانية منه، المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة ؛ باتخاذ مجموعة من التدابير والعقوبات، في حق عدد من الوزراء والمسؤولين السامين.

2 ـ الشرعية الملكية

إن تعدد مصادر الشرعية التي تنفرد بها المؤسسة الملكية دون غيرها، تجعلها تنشر بظلالها لتغطية كل فضاءات النسق السياسي المغربي (ديني ـ دنيوي، عصري ـ تقليدي، حضري ـ قروي ... إلخ) ممتدة بذلك بعيداً إلى الماضي (14 قرناً) متطلعة إلى المستقبل مروراً بالحاضر.

هذا التصور، المتحكم في الثقافة السياسية المغربية، يجعل المؤسسة الملكية هي الوحيدة المؤهلة لتجسيد سيادة الأمة، التي تعرف من الناحية القانونية بكونها «جماعة سياسية» وليست «جماعة اجتماعية». إن الأمة في رأي «سييس» تمكن الجماعة البشرية، أي الشعب، من التحرر من مظاهر الاختلاف والتنوع (عرقية، لغوية، دينية...) التي تميز كل مكوناتها[23]، متطلعة إلى تحقيق وحدة الجماعة البشرية التي تمثلها، والتي يعتبر الملك، في هذه الحالة، رمزاً لوحدتها.

إن تعدد مصادر الشرعية التي تنفرد بها المؤسسة الملكية، جعلت الدستور المغربي، عبر مختلف أبوابه، يمنح الملك مكانة سامية تجعله يتمتع بحرية مطلقة في اتخاذ القرار الاستراتيجي على كل المستويات.

من هذا الباب، ليست المؤسسة الملكية محدودة بالزمن، بل تتزامن والزمن. لعل التعبير السائد في الملكيات: «مات الملك، عاش الملك» يزكي هذا الطرح . بمعنى أن الملك يموت والمؤسسة تبقى دائمة ومستمرة لأن دوامها من دوام الدولة. هذا ما يؤكده الفصل 42 من الدستور؛ «الملك، رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها...»

هذا التصور فيه انسجام تام ومفهوم الأمة التي لا تقتصر على الحاضر، بل تتجاوزه إلى الماضي والمستقبل في ذات الوقت من جهة، ومفهوم المحاسبة الذي نص عليه الدستور من جهة ثانية. بحيث إن المؤسسات المنبثقة عن صناديق الاقتراع، والمتمتعة بتفويض السلطة، تحاسب عن أدائها، الأمر الذي يجعل المواطن سيد القرار إما بإعادة التصويت عليها أو معاقبتها بالتصويت على أغلبية أخرى. بينما تبقى المؤسسة الملكية، غير معنية بالمحاسبة، بالرغم من كونها تنفرد لوحدها باحتكار القرار السياسي الاستراتيجي.

إن النظام الرقمي ـ الأغلبي، الذي تقوم عليه الشرعية الديمقراطية، يحدث شرخاً في الجسد المغربي، وبالتالي يقوض مرتكزات الثقافة الاجماعية التي تعتبر الملكية راعية لها.

من هذا الباب تُعدّ الانتخابات كآلية لتفويض السلطة السياسية بمثابة مرحلة أولية لوضع صورة يتم من خلالها رسم مختلف توجهات المواطن المغربي وتحديدها، كتعبير عن مظاهر الاختلاف والتعدد المميزة للمجتمع المغربي في حقبة زمنية معينة، لتبلورها في مرحلة ثانية في قالب إجماعي ـ وحدوي، يتجاوز الطابع الرقمي ـ الإقصائي الذي تنمحي في إطاره أماني الأقلية لصالح الأغلبية.

---

(23) لقراءة في هذا المعنى، انظر: Blachèr, *Droit constitutionnel*, p. 42.

لقد أعطى الدستور المغربي للمؤسسة الملكية، كمؤسسة سامية وعالية، مقوّمات تفعيل مبدأ الإجماع، لتجاوز مظاهر الإعوجاج والنواقص[24] التي قد تشوب الشرعية الديمقراطية التي قد تنحو نحو دكتاتورية الأغلبية[25] والتي قد تحدث شرخاً في الجسد المغربي، يقوض وحدة الأمة التي يعتبر الملك رمزاً لها. الأمر الذي يجعل الدستور المغربي يعطي للديمقراطية مفهوماً لا يتوقف عند مصدرها (العنصر الرقمي) بل يتجاوزه إلى مضمونها كما أكد ذلك أندريه فيليب (André Philippe) أمام لجنة الدستور الفرنسية، حيث طالب حينها بوجوب احترام القيم الأخلاقية المميزة «لحضارة جماعة وطنية معينة»[26] باعتبارها روح الديمقراطية.

إن تعدد مصادر الشرعية التي تنفرد بها المؤسسة الملكية، جعلت الدستور المغربي، عبر مختلف أبوابه، يمنح الملك مكانة سامية تجعله يتمتع بحرية مطلقة في اتخاذ القرار الاستراتيجي على كل المستويات، سواء منها تلك الدينية أو الدنيوية، الأمر الذي يجعله يخترق كل مجالات النظام السياسي المغربي، ليحضر كفاعل أصيل يجسد وحدة السلطة السياسية، متجاوزاً مبدأ فصل السلط بمستوييه الأفقي (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية) والعمودي (الحقل الديني والحقل السياسي)[27] الذي يعتبر خاصية أساسية لأهم مستجد جاء به دستور 2011، وهو اعتبار نظام الحكم في المغرب: ملكية برلمانية[28].

يتمشى هذا التصور ومفهوم الوكالة التمثيلية التي هي بطبيعتها وكالة غير محدودة[29]. لعل الدستور المغربي، بالرغم من التعديلات التي جاء بها، صيغ، عبر مختلف أبوابه، بشكل يحقق هذا المبتغى: حرية المؤسسة الملكية في التنقل بين الحقلين الديني (إمارة المؤمنين) والدنيوي (الملكية الدستورية) وبالتالي التحكم في اتخاذ القرار بكل أشكاله.

خاصية تؤكد مدى سمو المؤسسة الملكية على المؤسسات المنتخبة، موضوع المحاسبة، التي تحظى بتمثيلية دونية مقارنة بالتمثيلية السامية والمتعالية للملك، الذي يعتبر، بامتياز، مؤسسة المؤسسات.

---

(24) ينص الفصل 42 من الدستور على ما يلي: «الملك [...] رمز وحدة الأمة [...]».

(25) لقراءة في هذا المعنى، انظر: Philippe Ardant, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, 14ème éd. (Paris: LG.D.J., 2002), p. 169.

(26) لقراءة في نفس المعنى لخطاب فيليب أندريه أمام لجنة الدستور في عام 1946، ورد في: Charles Débbache et Jean-Marie Pontier, *Introduction à la politique*, 4ème éd. (Paris: Dalloz, 1995), p. 104.

(27) بحيث لا يمكن لرجال الدين (العلماء) أن يتدخلوا في الحقل السياسي ولا يمكن، في المقابل، لرجال السياسة أن يتدخلوا في الحقل الديني. في حين يحق للملك أمير المؤمنين أن يتنقل، بحرية مطلقة، بين الحقلين الديني والدنيوي لضمان احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية وصيانة حقوق وحريات المواطنين والمواطنات من أي انحراف محتمل. انظر في هذا الاتجاه: العشوري، «معوقات الديمقراطية والتمثيلية بالمغرب».

(28) للمزيد من المعلومات، انظر في هذا الاتجاه: محمد فؤاد العشوري، «مفهوم الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي من خلال دستور2011،» في: عبد العزيز غوردو [وآخرون]، **دستور 2011 بالمغرب: مقاربات متعددة** (الرباط: منشورات مجلة الحقوق، 2012).

(29) Chagnollaud, *Droit constitutionnel contemporain*, tome1, *théorie générale, les régimes étrangers histoire*, p. 207.

إن مظاهر السمو هذه، التي تنفرد بها المؤسسة الملكية دون تلك المنبثقة من صناديق الاقتراع، تجعل منها المجسد الفعلي والحقيقي لسيادة الأمة. هذا ما يتأكد من خلال العنوان الموالي.

ثانياً: السيادة بين سمو الشرعية الملكية ودونية الشرعية الديمقراطية

حرصت كل الدساتير المغربية منذ عام 1960 حتى التعديل الدستوري الأخير على تمكين المؤسسة الملكية من التحكم في كل مظاهر ممارسة السلطة التأسيسية وآلياتها.

لقد جاء الدستور الجديد بشكل ينسجم والثقافة السياسية السائدة في النظام السياسي المغربي التي تجعل من المؤسسة الملكية، كراعية لثقافة الإجماع، حجر زاوية النظام السياسي المغربي والمحور الذي تدور في فلكه باقي المؤسسات على اختلاف مصادرها ومراتبها. إنها تتمتع بوظائف سيادية وتحكيمية، تجعلها تتحكم في كل وسائل القرار الاستراتيجي. وهذا يجعل مصير هذه المؤسسات المنتخبة رهين إرادة المؤسسة الملكية[30].

لعل امتلاك سلطة التعيين من جهة والتحكم في السلطة التأسيسية من جهة ثانية يُعدان أهم مظاهر تجسيد السيادة في شخص المؤسسة الملكية، بحيث يؤكدان مدى سمو هذه الأخيرة مقارنة بالمؤسسات المنبثقة عن صناديق الاقتراع.

1 ـ سلطة التعيين

يتمتع الملك بسلطات واسعة في مجالي تعيين الوزراء، وكبار موظفي الدولة.

أ ـ تعيين وإعفاء الوزراء

على خلاف دستور 1996 الذي كان يعطي الحرية المطلقة للملك في مجال تعيين الوزير الأول، قيد دستور 2011 من سلطته في هذا الباب. تنص الفقرة الأولى من الفصل 47 من الدستور على ما يلي: «يعيّن الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدَّر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها» .

في الاتجاه نفسه تضيف الفقرة الثانية من نفس الفصل: «**ويعين [الملك] أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها**».

---

(30) انظر في هذا الاتجاه، حسن طارق، **الربيع والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب، تونس، ومصر**، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية؛ رقم 105 (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014)، ص 120 ـ 136.

من خلال ما سبق يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين:

(1) الملك رمز سيادة الأمة يتولى تعيين رئيس أسمى مؤسسة تمثيلية منبثقة من صناديق الاقتراع وباقي أعضائها باقتراح منه (رئيس الحكومة)؛ الأمر الذي يؤكد التدخل الفعلي للمؤسسة الملكية في مجال السلطة التنفيذية[31] وسموِّها الجلي على المؤسسات المنتخبة[32].

(2) بالرغم من أهمية التضييق الذي شاب سلطة الملك، فإنه في المقابل، يتمتع بحرية مطلقة في مجال اختيار الشخصية السياسية التي يرتضيها لتولّي رئاسة الحكومة من بين قيادات الحزب الفائز بالانتخابات والتي ربما لا تكون بالضرورة الأمين العام للحزب.

في المقابل نلاحظ أن دور رئيس الحكومة ينحصر فقط في اقتراح لائحة الأشخاص المرشحين للتوزّر ليس إلا. في حين يبقى للملك الصلاحية المطلقة لرفض أو قبول الاقتراح الذي تقدم به رئيس الحكومة وبالتالي تبقى صلاحية تعيين الوزراء من المجالات المحفوظة للملك، الأمر الذي يجعل الفصل 47 من الدستور يؤكد، بامتياز، الطابع التنفيذي للملكية المغربية.

إن علاقة المؤسسة الملكية بأعضاء الحكومة تتجاوز تعيينهم لتمتد إلى إعفائهم دون أي قيد ما عدا استشارة رئيس الحكومة[33]، وهو إجراء شكلي ليس له أي تأثير في سلطة الملك[34]. أما سلطة رئيس الحكومة، في هذا المجال، فهي مقيدة بتقديم طلب إلى الملك الذي له الصلاحية المطلقة، كما هو الحال بالنسبة إلى اقتراح التوزير، في قبوله أو رفضه.

إن تعيين وإعفاء الوزراء من قبل الملك واستنبات وزراء السيادة يجعلنا أمام ثنائية رئاسية تختلف من حيث تراتبيتها، تدفع أعضاء الحكومة إلى التسليم بأن مصيرهم السياسي مرهون بالملك[35]. مبررات تضعف من سلطة رئيس الحكومة أمام أعضاء حكومته من جهة، وتحول دون تمكينه من تنفيذ البرنامج الحكومي باستقلالية تامة من جهة ثانية.

عوامل تزيد من تعميق إحساس المواطن بسمو المؤسسة الملكية على حساب المؤسسات التمثيلية، على اعتبار أن السلطة موجودة بين يدي الملك دون الحكومة. في حين يقتصر دور الأحزاب، بالرغم من التعديلات التي كانت موضوعاً لها، على الترشيح للانتخابات دون التطلع

---

(31) المصدر نفسه، ص 133.

(32) انظر في هذا الاتجاه، أحمد بوز، «الاختيار الديمقراطي في الدستور المغربي الجديد،» ورقة قدمت إلى: **الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة: أعمال ندوة 18 ـ 19 نيسان/أبريل 2013**، تنسيق عمرو بندورو [وآخرون]، (الرباط: مجموعة البحث في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2014)، ص 113 ـ 114.

(33) انظر في هذا الاتجاه الفقرة الثالثة من الفصل 47.

(34) انظر في هذا الاتجاه، عمر بندورو، «العلاقات بين السلط: فصل أم خلط في السلط؟،» **دفاتر وجهة نظر**، العدد 24 (2011)، ص 121.

(35) انظر في هذا الاتجاه: عبد العلي حامي الدين، «السلطة التنفيذية في مشروع 2011: من هيمنة المؤسسة الملكية إلى ضرورة تعايش مع رئيس الحكومة،» **أخبار اليوم**، العدد 480، ص 18.

إلى وظيفتها الأساسية والأصلية: ممارسة السلطة السياسية[36]. هذا ما يزيد من إضعاف الأحزاب السياسية وتقزيمها وبالتالي فقدان المواطنين الثقة فيها وفي باقي المؤسسات التمثيلية الأخرى.

ب ـ التعيين في الوظائف المدنية السامية

كما هو معلوم، حتى يتمكن الفريق الحكومي من ضمان تنفيذ برنامجه بالشكل المرغوب فيه وإنجاح سياساته القطاعية في مختلف المجالات، يجب أن يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال تعيين الأشخاص الذين يرى أنهم يؤمنون ببرنامجه وأهدافه من جهة، ومؤهلون لتدبير الشأن العام بمهنية ومسؤولية من جهة ثانية.

تحقيقاً لهذا الغرض، أعطى الدستور الجديد صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة، في هذا المجال، لتمكينه من تدبير الشأن العام والإشراف على الإدارة العمومية والقطاعات الحيوية في البلاد. في هذا الاتجاه ينص الفصل 91 من الدستور على ما يلي: «يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية، في الإدارات العمومية وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية».

أكيد أن دستور 2011 قلّص اختصاصات الملك في مجال التعيين في المناصب السامية، بتمكينه رئيس الحكومة من سلطات مهمة في هذا الباب، لكنه قيدها في الوقت نفسه بمقتضيات الفصل 49 على مستويين:

أولاً، استثناء بعض الوظائف الحيوية والحساسة وإخراجها من مجالات سلطة رئيس الحكومة[37]. في هذا الاتجاه ينص الفصل 49: «يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص التالية: [...] التعيين باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية لوالي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية».

ثانياً، بخلاف الفصل 91 الذي يتحدث عن «المؤسسات والمقاولات العمومية» يتحدث الفصل 49 عن «المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية التي سيحدد قانون تنظيمي لائحتها»[38]. وهذا ما يطرح إشكالاً كبيراً يتعلق بتحديد المعايير التي قد تجعل من مؤسسة أو مقاولة عمومية معينة تكتسي طابعاً استراتيجياً دون غيرها وبالتالي إدخالها ضمن المجال الخاص بالملك دون رئيس الحكومة[39].

---

(36) انظر في هذا الاتجاه: عبد الله حريف، «معارضو دستور محمد السادس»، **الحياة** (الرباط) (23 حزيران/يونيو 2011)، ص 9 .

(37) يرى بعض الباحثين المغاربة أنه بالرغم من تنصيص الفصل 49 على هذه المناصب فإنها تدخل في المجال الخاص برئيس الحكومة وبالتالي يجب التعيين فيها بمقتضى مرسوم وليس بظهير.

(38) انظر الفصل 49 من الدستور.

(39) انظر في هذا الاتجاه، عبد العالي حامي الدين، «التأويل الديمقراطي للدستور»، جريدة **هسبريس** الإلكترونية المغربية، 2 آذار/مارس 2012.

لقد كان تأويل هذين النصين موضوع خلاف كبير بين الباحثين المغاربة؛ ولعل ذلك يرجع إلى كون الخلاف في شأن هذين الموضوعين هو مظهر من مظاهر الخلاف حول جوهر السلطة السياسية بالمغرب وصراع حول من له أحقية ملكية القرار السياسي الاستراتيجي: هل المؤسسات المنتخبة أم المؤسسة الملكية؟ بمعنى آخر إن الصراع حول هذين الموضوعين يحيل ضمنياً على الصراع حول المؤسسة التي تستحق تجسيد السيادة.

إن المشرع المغربي لم يشر إلى القطاعات الواردة في الفصل 49 بشكل عرضي أو عفوي بل تم انتقاء هذه القطاعات لأهميتها الحيوية بالنسبة إلى سيادة البلاد: الأمن، الخارجية...، فضلاً عن أن إدراجها في الباب الخاص بالملكية له أكثر من معنى بحيث يدخل في المجال الحصري للمؤسسة الملكية التي تنفرد بتجسيد السيادة دون غيرها من المؤسسات الدستورية الأخرى أياً كان مصدر شرعيتها. لو لم يكن الأمر بهذه الأهمية لما تم اللجوء إلى استخلاصها من سلطة رئيس الحكومة، الذي بالرغم من كونه مؤسسة منبثقة من صناديق الاقتراع وبالتالي مظهراً للتعبير عن الإرادة الشعبية كحال من أحوال تجسيد سيادة الشعب، فهو يمثل سيادة محدودة من الناحية الزمنية وبالتالي وجوده في مرتبة أدنى من تلك التي يجسدها الملك: أي سيادة الأمة التي يعد الاستقرار روح استمرارها ودوامها، الأمر الذي يقتضي التحكم في وسائل القرار الاستراتيجي بمعنييه الاقتصادي والسياسي، اللازمين لضمان الاستقرار السياسي للبلاد[40].

هذا من جهة. ومن جهة ثانية، حتى إذا ما افترضنا عرضاً أن سلطة الملك في هذا الباب تتوقف عند التداول بدل التعيين، فإن رئاسة الملك للمجلس الوزاري ليست رئاسة شرفية أو فخرية بقدر ما هي رئاسة فعلية[41]، والتداول بشأن القضايا المطروحة عليه، تعطي للملك، الممثل الأسمى للدولة، السلطة المطلقة في قبول أو رفض أي اقتراح. بحيث لا أحد يلزمه بقبول الاقتراح موضوع التداول، لكن رأيه ملزم لكل أعضاء المجلس الوزاري.

2 ـ السلطة التأسيسية الفرعية

تكتسي السلطة التأسيسية، بنوعيها الأصلية والفرعية، أهمية بالغة. إن السلطة التي تمتلك السلطة التأسيسية هي التي تتحكم في مصير كل السلطة[42] السياسية ومترتباتها. لهذا الاعتبار، كانت موضوع صراع حاد بين الأحزاب المنبثقة من الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية[43]. صراع انتهى في آخر المطاف لصالح هذه الأخيرة لاعتبارات عدة نذكر من بينها: تمتع المؤسسة الملكية

---

(40) انظر في هذا المعنى: Fahd Iraqi, «Partage des pouvoir, la grande désillusion,» *Telquel* (25 février 2012), p. 23,

ورد في: طارق، **الربيع والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب، تونس، ومصر**، ص 117.

(41) انظر في هذا الاتجاه: الساسي، «الملك يقدم الدستور: قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي لـ 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد،» ص 17.

(42) رقية المصدق، «وهم التغيير في مشروع الدستور الجديد،» في: مجموعة من المؤلفين، **الدستور الجديد ووهم التغيير**، ص 65.

(43) نظراً إلى حساسية المهام الموكولة إلى السلطة التأسيسية وحيويتها عمدت الأنظمة الديمقراطية إلى انتخابها من قبل الشعب حتى تعكس مطالب وتوجهات الرأي العام.

بمشروعية تاريخية، ضاربة في القِدم، تتجاوز تلك التي تتمتع بها الأحزاب الوطنية من جهة، وانفرادها بالمشروعية الدينية التي تجعل من الملك ـ أمير المؤمنين، راعياً، باسم عقد البيعة، لأمور الرعية (الأمة) من جهة ثانية. في هذا الاتجاه يقول الحسن الثاني: «هذا الدستور [...] هو قبل كل شيء تجديد للبيعة المقدسة التي جمعت دائماً بين الشعب والملك»[44].

يتحكم الملك بمفرده في جميع السبل المؤدية إلى تعديل الدستور. لقد أصبح الملك هو المتحكم الوحيد في السلطة التأسيسية الفرعية، أياً كان مصدرها، بعد أن كان غير معني بها في دستور 1962.

لقد جاء دستور 1970 بتعديلات جوهرية في مجال السلطة التأسيسية، قيَّدت على نحوٍ ملحوظ سلطة البرلمان وأقصت الوزير الأول عن أي مبادرة في هذا المجال. وهو وضع، جعل الأحزاب السياسية تعي مدى استحالة إمكان قيامها بأي مبادرة من داخل قبة البرلمان، لتلجأ إلى أسلوب المذكرات كوسيلة جديدة للمطالبة بالإصلاحات الدستورية. وهو سلوك يفسر بمنزلة اعتراف ضمني بانفراد المؤسسة الملكية باختصاص السلطة التأسيسية.

حرصت كل الدساتير المغربية منذ عام 1970 حتى التعديل الدستوري الأخير على تمكين المؤسسة الملكية من التحكم في كل مظاهر ممارسة السلطة التأسيسية وآلياتها[45]. في هذا الاتجاه يقول الملك: «[...] قررنا تعديل دستوري شامل يستند على سبعة مرتكزات أساسية»[46].

انسجاماً مع روح القواعد التي أرساها دستور 2011 والتي تتمحور حول ترسيخ وتأكيد هيمنة المؤسسة الملكية، كمؤسسة تنفيذية فاعلة وحاكمة، على باقي المؤسسات الدستورية الأخرى، عضد المشرع المغربي جانب المؤسسة الملكية بصلاحيات حيوية جديدة في مجال السلطة التأسيسية الفرعية على حساب المؤسسات التمثيلية[47]. إن توسع صلاحيات المؤسسة الملكية في مجال السلطة التأسيسية جاء في انسجام تام والارتقاء بالملك من ممثل أسمى للأمة إلى ممثل أسمى للدولة[48].

---

(44) الملك الحسن الثاني، خطاب 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1962.

(45) ينص «خطاب مارس 2011» على ما يلي: «عملاً بما **رسخناه** من انتهاج المقاربة التشاركية في الإصلاحات الكبرى، فقد **قررنا** تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، **راعينا في اختيار** أعضائها الكفاءة والتجرد والنزاهة [...] وتلقي تصورات في هذا الشأن على أن **ترفع إلى نظرنا السامي** نتائج أعمالها في غضون شهر يونيو المقبل».

(46) للمزيد من التفصيل في هذا الباب انظر «خطاب 9 مارس 2011».

(47) على خلاف التوجه الملحوظ في «خطاب 9 مارس 2011»، بشأن الارتقاء بالمؤسسات المنتخبة ومنحها الوسائل التي تجعل منها مؤسسة فاعلة وفعالة، وسع دستور 2011 من صلاحيات المؤسسة الملكية على حساب المؤسسات المنتخبة في مجال السلطة التأسيسية.

(48) تعني الدولة معنيَين مختلفين لكن متكاملين:

ـ معنى واسع: الإقليم، الجماعة البشرية، السلطة السياسية. =

إلى جانب صلاحيته التقليدية المتمثلة بعرضه مشروع تعديل دستوري مباشرة على الاستفتاء الشعبي[49] يمكن للملك «أن يعرض بظهير على البرلمان، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور»[50] ولا يقيد من مبادرته في هذا الاتجاه إلا إجراء شكلي يتوقف عند استشارة رئيس المحكمة الدستورية. تضيف الفقرة الرابعة من الفصل نفسه: «ويصادق البرلمان، المنعقد، باستدعاء من الملك، في اجتماع مشترك لمجلسيه، على مشروع هذه المراجعة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتكون منهم». وهو ما يفيد أن اختصاص الملك لا يقتصر على عرض المشروع على البرلمان، بل يمتد إلى مرحلة المصادقة التي لن تتم إلا باستدعاء الملك للبرلمان بالاجتماع المشترك لمجلسيه، وذلك ما يمكن من ضبط الأمور ومعالجتها حتى تكون مواتية للوصول إلى الهدف المرجو.

إن هذه المسطرة الجديدة تعد بمنزلة تأمين مزدوج للصلاحية الملكية على حد قول رقية المصدق، «إنها أولاً تؤمن الملك من اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي الذي لم تعد نتائجه مضمونة وبالتالي قد يتحول إلى مجازفة خطيرة العواقب، إنها تجنب الملك المجازفة بإعادة النظر في بعض الانفلاتات التي قد تتخلل مضمون الدستور ويضطر إلى تداركها...»[51]. إنها بمنزلة سلاح احتياطي « تقويم بعض الاختلالات الموجودة في الدستور»[52].

أما الاقتراح الذي يتقدم به رئيس الحكومة في هذا المجال، لا بد له أن يعرض «على المجلس الوزاري بعد التداول بشأنه في مجلس الحكومة»[53]. أي وجوب المصادقة الملكية عليه قبل عرضه على الاستفتاء بظهير.

أما في ما يتعلق بالمبادرة التي يتقدم بها عضو أو أكثر من بين أعضاء أحد مجلسَي البرلمان، فلا تتم الموافقة عليها إلا بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منه المجلس[54].

= ـ معنى ضيق: السلطة السياسية المالكة لوسائل الإكراه المادي، أي الحكام دون المحكومين. إنها بذلك شخص معنوي، متمتع بالسيادة لكن محدودة بالقانون (بالقاعدة القانونية).

إن الجماعة البشرية (الأمة) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقليم، أي المجال الذي يمارس الحكام سلطتهم السياسية في نطاقه وبالتالي فهي ترتبط بالسيادة. إن الدولة، كما يقول موريس هوريو (Maurice Hauriou)، «ظاهرة مجالية بالأساس»، بمعنى قد توجد أمة من دون إقليم، لكن لا يمكن تصور وجود دولة دون إقليم. إن الدولة بمعناها المجالي هي ذلك الوعاء الذي توجد به الأمة، التي هي عنصر أساسي في تكوينها من الناحية القانونية. من هذا المنطلق نعتبر أن دستور 2011، على خلاف ما يراه عدد من الباحثين المغاربة، باستعماله عبارة الممثل الأسمى للدولة بدل الممثل الأسمى للأمة، ارتقى بالعاهل المغربي إلى مستوى أعلى، وليس العكس.

(49) ينص الفصل 172 على ما يلي: «للملك أن يعرض مباشرة على الاستفتاء المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه».

(50) الفقرة الثالثة من الفصل 174 من الدستور.

(51) المصدق، «وهم التغيير في مشروع الدستور الجديد،» ص 66.

(52) الساسي، «الملك يقدم الدستور: قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي لـ 17 يونيو 2011 ونص الدستور الجديد،» ص 11.

(53) الفقرة الثالثة من الفصل 173 من الدستور.

(54) نظراً إلى طبيعة نمط الاقتراع المعمول به حالياً (التمثيل النسبي من طريق أكبر البقايا)، الذي يحول دون تمكين أي حزب من الحصول على الأغلبية، يكون تحقيق نصاب الثلثين من الشروط التعجيزية التي يستحيل استقاؤها.

من هذا المنطلق نلاحظ أنه ليس هناك توزيع عادل للسلطة التأسيسة الفرعية، بقدر ما يتأكد شبه احتكار لهذه السلطة من جانب الملك ـ رئيس الدولة، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور إجراء أي تعديل لمقتضيات الدستور من دون مباركته، ما دام هو الوحيد الذي يملك صلاحية عرض أي مشروع أو مقترح لتعديل الدستور على الشعب من أجل الاستفتاء بمقتضى ظهير، حتى لو لم يكن هو من اتخذ المبادرة بإجراء التعديل. من هذا الباب، يتحكم الملك بمفرده في جميع السبل المؤدية إلى تعديل الدستور. لقد أصبح الملك هو المتحكم الوحيد في السلطة التأسيسية الفرعية، أياً كان مصدرها، بعد أن كان غير معني بها في دستور 1962.

خاتمة

يتبين من خلال ما سبق، أن هذا التصور، الذي يجسده الفصلان 2 و42 من الدستور المغربي، يعطي للسيادة مفهوماً ينفصل فيه مبدأ التمثيل عن مؤسسة الانتخاب. فـ«النيابة لا تستند إلى اختيار تصويتي، وإنما الأصل فيها هو امتياز دستوري»[55]. بمعنى آخر، إذا كان البرلمان هو ممثل **الأمة**، فالملك هو الممثل الأسمى للدولة، بكل مكوناتها وعناصرها، الذي يتمتع بحق الاتصال المباشر بها وبالتعبير عن حاجاتها متجاوزاً بذلك المؤسسات الوسيطة والمنتخبة حتى لا تغدو حجاباً يحول دون التواصل بين الراعي والرعية[56]. وهذا يجعل المؤسسات المنتخبة تابعة للمؤسسة الملكية وجزءاً لا يتجزأ منها كونها مصدر كل السلط ومنبعها.

أمام هذا الوضع لا يمكننا إلا أن نتساءل حول وظيفة الأحزاب السياسية والانتخابات في النظام السياسي المغربي، وبخاصة أن دستور 2011 أقر باعتبار المغرب ملكية برلمانية.

إن الأحزاب السياسية، على اختلاف أنواعها وأيديولوجياتها، لا تمثل أفراد الشعب داخل المؤسسة التشريعية[57]، بل تعمل على ترجمة ثقافة الاختلاف التي تميز المجتمع المغربي على المستوى المؤسسي من أجل تأطير الاختلاف وصياغته في قالب إجماعي يحقق وحدة الأمة المغربية حول المؤسسة الملكية، وبالتالي الانسجام بين الراعي والرعية[58]. وهذا ما يفرغ

---

(55) محمد الطوزي، «حقوقيو النظام: رد الاعتبار للمكانة السامية لمؤسسة أمير المؤمنين (إمارة المؤمنين بين الفهم الأصيل والتأويل الدخيل)،» **ألوان مغربية**، العدد 3 (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر 2004)، ص 15.

(56) يمثل هذا المبدأ (إقصاء الوسطاء) روح الثقافة الإجماعية التي رسخها الملك الراحل حسن الثاني في الثقافة السياسية المغربية القائمة على تركيز السلطة وتوحيدها في شخصه. في هذا الاتجاه يقول الحسن الثاني: «إن الصعوبة الرئيسية تكمن في تطبيق مقتضيات الدستور ومبادئ الملكية الدستورية دون أن تصبح المؤسسات الدستورية مثل البرلمان أو الجهاز التنفيذي بمثابة حجاب بين الملك والشعب [...] فما دام لا يوجد رابط بين الملك وشعبه، فإن التيار لن يمر حينئذ...». انظر: **انبعاث أمة**، العدد 26، عام 1981، ص 364.

(57) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية، 1962 ـ 1991** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1992)، ص 122.

(58) يرى محمد ضريف أن مهام الملك ـ أمير المؤمنين، تتحدد في وظيفتين مركزيتين هما: **وظيفة سياسية** تتمثل بإدارة الاختلاف السياسي، وهذه الوظيفة تستوجب السماح بالتعددية الحزبية؛ و**وظيفة دينية** تتجسد في «حفظ الوحدة الدينية للأمة...»، انظر: محمد ضريف، **المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد** =

المؤسسة التشريعية من مدلوليها الدستوري والسياسي في التعبير عن إرادة الأمة وتجريدها من ممارسة السلطة السياسية، كونها مجرد مؤسسة تعين الممثل الأسمى للدولة (إلى جانب الوزراء) على حمل أعباء الدولة ليس إلا. هذا التصور يفرغ الانتخابات، كآلية للتداول على السلطة السياسية، من مضمونها لتتخذ معنى يتمشى وخصوصية الثقافة السياسية بالمغرب، الذي يجعل مفهوم السلطة السياسية يتنافى مع أي ممارسة سياسية تتطلع إلى السلطة السياسية[59] □

صدر حديثاً

التسلُّح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي 2018

يستمر مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 2003، بالاتفاق مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ـ سيبري، وبدعم من المعهد السويدي بالإسكندرية للعام الثاني على التوالي، في إصدار الطبعة العربية من كتاب سيبري السنوي حول التسلّح ونزح السلاح والأمن الدولي. وهو كتاب مرجعي يغطي كعادته أبرز التطورات على الساحة العالمية في ما يخص قضايا التسلُّح والنزاعات المسلحة وعوامل التوتر وفقدان الأمن، فضلاً عن عمليات السلام واتفاقات الحد من التسلُّح في العالم.

يغطي الكتاب، من جملة ما يغطيه من تطورات عالمية وإقليمية على هذه الصعد، تطورات التسلُّح والنزاعات المسلَّحة في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أي المنطقة العربية وجوارها، نظراً إلى ما تحتله هذه المنطقة من مكانة محورية على صعيد التسلّح والإنفاق العسكري والحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب، وهشاشة الأمن، وانكشاف الدول والمجتمعات فيها على التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، وعلى التغيرات البيئية والمناخية وما تتركه من آثار في الأمن المائي والغذائي وبالتالي في مستوى التنمية في أماكن مختلفة من هذه المنطقة. وهي كلها ملفات عرف عام 2017 تطورات فيها ولو باتجاهات مختلفة.

639 صفحة

الثمن: 20 دولاراً أو ما يعادلها

= **السياسي** (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1996)، ص 71 ـ 72، الأمر الذي يجعل «التعددية الحزبية في المغرب ليست إلا واجهات متعددة لتوجه سياسي واحد» (ص 9).

(59) أقنوش زكريا، «قراءة في المهمة المرغوبة من الأحزاب السياسية في النسق السياسي المغربي،» ضمن ملف: «تجديد السلطوية بالقواعد الديمقراطية: قراءة في انتخابات شتنبر 2007،» **وجهة نظر**، العددان 33 ـ 34 (صيف ـ خريف 2007)، ص 31.

الميراث الاستعماري في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية منذ عام 1962

سليم حميداني(*)

أستاذ محاضر (ب)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ـ الجزائر.

مقدمة

تمثل المرحلة الاستعمارية في الجزائر حقبة من المعاناة ونضال الجزائريين في سبيل تحقيق حريتهم والحفاظ على قيمهم وثوابتهم إزاء الرغبة الفرنسية في تغييرها وطمسها، وكذا كفاحاً من أجل إنهاء السيطرة الخارجية على ثروات البلاد ومواردها. وقد شكّل الاستقلال الوطني فرصة لإخراج دولة تسعى إلى تعزيز السيادة واستقلال القرار الوطني عن التأثير الخارجي ـ وبخاصة الفرنسي منه ـ بأبعد قدر ممكن، وذلك في خضم محيط دولي يعكس حالة من التجاذب الأيديولوجي، والعداءات المتبادلة بين مستعمري الأمس والدول المستقلة، عداءات تجد صداها في ما خسرته الأطراف من تضحيات، وفي ما أفضت إليه من رسم لنمط متميز من العلاقات الثنائية الفرنسية ـ الجزائرية، يشوبه شيء من الحنين إلى الماضي من الجانب الفرنسي، ونضال من أجل إثبات الندية من الطرف الجزائري.

لقد عكست العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر، حساً شعبياً معادياً ـ إلى حد ما ـ لفرنسا الاستعمارية، وهو الحس الذي حاول الساسة الجزائريون استثماره في إدارة العلاقات بين الدولتين، والحصول على قدر من المكاسب باللعب على وتر الماضي في الخطاب الداخلي ورغبة في تجاوز ذلك الماضي في بناء العلاقات مع فرنسا. ومع دخول الجزائر دائرة التأزم الأمني والتراجع الاقتصادي، ظهر للعيان ما يوحي بقدرة النظام الفرنسي على ممارسة تأثير فعلي على الوضع الجزائري، ومن وراء هذا التأثير إمكان توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، بما يتمشى والمصالح الفرنسية وطموحاتها في أفريقيا والوطن العربي. وأوحى هذا الاستنتاج لعدد من

(*) البريد الإلكتروني: hamidani.salim@univ-guelma.dz.

المتتبعين بوقوع النخبة الجزائرية المسؤولة عن صنع القرار تحت تأثير النفوذ الفرنسي. كما أن هذه النخبة لم تستطع ـ وهي تتعامل مع عدد من القضايا الإقليمية خاصة ـ أن تثبت تحررها الكامل في اتخاذها لقرارات السياسة الخارجية، سواء بحكم ماضيها وتكوينها، أو بسبب شبكة العلاقات الجديدة التي تم بناؤها بين النظامين الجزائري والفرنسي.

يطرح هذا الواقع المتجذر في صلب منظومة صنع السياسة الخارجية الجزائرية، التساؤل في شأن قدرة الوحدة القرارية الجزائرية على التصرف متحررة من الميراث الاستعماري وإرادة النظام الفرنسي، تساؤل يمكن بلورته على النحو التالي:

كيف ساهمت الخلفيات التاريخية والارتباطات المتصلة بالنفوذ الفرنسي في الجزائر، في تحديد نمط العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، وتحديد أجندة السياسيين في كلا البلدين أحدهما تجاه الآخر؟

أولاً: الميراث الفرنسي في بنية النظام السياسي الجزائري

تشكّل النظام السياسي الجزائري عقب ثورة تحريرية ضد المستعمر الفرنسي، وتجاذبته صراعات الجناحين العسكري والمدني، وبدأت معالمه تبرز إلى الوجود مع مؤتمر الصومام أثناء الثورة التحريرية، ثم تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1958، ثم تحييد أغلب الآباء المؤسسين للحراك المسلح تباعاً؛ إما بالتصفية الداخلية بسبب التنافس على المسؤوليات الثورية، وإما بسبب الخيانة والاستهداف الفرنسي لهم، أو القبض عليهم، لتشهد الفترة التي تلت وقف إطلاق النار في آذار/مارس 1962، تبلور نظام يستند إلى القوة العسكرية لجيش الحدود بما حواه من ضباط الجيش الفرنسي، تكمله إدارة مدنية كان للطرف الفرنسي دور كبير في تأطيرها.

1 ـ الدور الفرنسي في تشكيل الإدارة الجزائرية

خلال الفترة الاستعمارية كانت فرنسا دوماً بحاجة إلى من يستطيع التواصل مع الأهالي، وينظم معاملاتهم اليومية، ويشرف على التحكم في جمع الضرائب وتنفيذ الأحكام القضائية، وتوثيق الحالة المدنية للجزائريين، وازدادت هذه الحاجة أكثر مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 بالجزائر، وظهور مؤشرات تتصل بالخروج الحتمي للاستعمار من الجزائر. لذا بدأ الرهان نحو فترة ما بعد الاستقلال الجزائري، والواقع أنّ الإدارة الاستعمارية قد نجحت في أن تكوّن نخبة من الإداريين والتكنوقراط الجزائريين من أصحاب النزعة التغريبية والتوجه الفرانكوفوني المعادي للقيم الاسلامية واللسان العربي، حتى بعد عقود من خروجها من الجزائر[1]، وفي هذا

(1) حرصت فرنسا على الاهتمام بالمدافعين عن ثقافتها، وقامت بتكريم الكثير منهم، ففي مقر السفارة الفرنسية بالجزائر منح الرسام الكاريكاتوري علي ديلام، وسام فارس الفنون والآداب باسم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في حضور سفير فرنسا بالجزائر، وقالت الوزيرة الفرنسية السابقة نوال لونوار (Noëlle Lenoir)، التي قلّدت ديلام الوسام: إن فرنسا قد اختارت علي ديلام لتتويجه بهذا الوسام العالي عرفاناً له بكل ما قدمه لفرنسا وللجزائر على حد سواء، ولما قدمه من أجل القيم الإنسانية وقيم الحرية وحرية التعبير. انظر: حدة حزام، «هنيئاً لعلي ديلام!،» جريدة **الفجر** (الجزائر)، 2010/10/11.

الشأن يتم دائماً التطرق في معرض الحديث عن هذه النخبة إلى ما يطلق عليه «دفعة لاكوست» (Promotion Lacoste) التي ضمت أبناء «القياد» و«الباشغوات» وعدد من المتعاونين مع الجيش الفرنسي، وذلك نسبة إلى الحاكم العام للجزائر (1956 ـ 1958) روبير لاكوست (1898 ـ 1989)، إذ بعدما أيقنت فرنسا أن الجزائر في طريقها إلى الاستقلال، فقد عمل الجنرال جاك سوستيل (1912 ـ 1990) على خلق حالة من العداء بين الجزائريين من خلال الاستعانة في قتال الثوار بأفراد ما عرف بـ «قوات القوم»[2] التي منحها إطاراً قانونياً، وأطلق عليها اسم الفرق المتنقلة للشرطة الريفية (Les Groupes mobiles de police rurale) التي تعرف اختصاراً بـ «G.M.P.R»، وهي تتكون أساساً من عناصر مسلمة، حيث تشكلت 37 فرقة من هذه القوات عبر مناطق الثورة سنة 1955[3].

أنشأ سوستيل مركز التكوين الإداري سنة 1955، بهدف التكوين السريع للإطارات الجزائرية، بما يخدم الإدارة الفرنسية، وركّز على إدخال المتعاونين مع الاستعمار إلى التوظيف العمومي، وفتح أمامهم المسابقات للحصول على مناصب شغل في القطاعات العمومية، كما اهتم بفتح المدارس الفرنسية أمام أبناء هؤلاء المتعاونين، الذين استفادوا من هذه التسهيلات، وكانوا آلافاً ممن وصفوا بـ «الحركى» وأبنائهم[4]، وعدد من هؤلاء قد صاروا أهم الإطارات المدنية والقيادات العسكرية، بعد أن التحقوا بجبهة التحرير الوطني وبخاصة سنة 1961. ومع مرور الوقت أصبح هؤلاء بمنزلة النخبة العسكرية والإدارية التي سيطرت على البلاد، ويصفهم رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق بأنهم ناتج خالص للتكوين الفرنسي، ويحبون بشدة فرنسا، رغم أن بلعيد نفسه لا ينكر حبه الشديد لها أيضاً، وكان يلجأ إلى الخزينة الفرنسية للتحقق من الأرقام

لقد عكست العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر، حساً شعبياً معادياً ـ إلى حد ما ـ لفرنسا الاستعمارية، وهو الحس الذي حاول الساسة الجزائريون استثماره في إدارة العلاقات بين الدولتين، والحصول على قدر من المكاسب.

(2) تم تعديل الاسم في المنطوق الشعبي الجزائري إلى لفظ القومية والقومي مع إبدال حرف القاف بـ Ga كما تنطق في اللفظ الفرنسي، وأصل الكلمة يعود إلى عهد الإدارة العثمانية في الجزائر، حيث كان السكان خارج المدن ينتظمون في أعراش وقبائل، وتقسم القبيلة إلى فرق، والفرقة إلى دواوير، لتسهيل ضبط الأمن وجمع الضرائب، وكان يشار إلى فرسان القبيلة الذين يقومون بذلك بلفظ القوم، وهؤلاء أدنى سلم الفرق العسكرية العثمانية في الجزائر، التي كانت تشمل الإنكشارية، الصبايحية، فرسان المخزن، القوم. انظر: صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي** (قسنطينة، الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 453 و477.

(3) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص 270.

(4) نايت قاسي إلياس وأعراب مراد، «جاك سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر،» **مجلة الباحث** (المدرسة العلية للأساتذة بوزريعة، الجزائر)، السنة 5، العدد 10 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 307 ـ 335.

التي قدمها ـ أي بلعيد ـ في تصريحاته لوسائل الإعلام، وكان يقضي عطله في فرنسا حتى تلك التي لا تتجاوز 48 ساعة[5].

شهدت العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية إرادة معلنة في ترقيتها من الجانبين، إلا أن تلك العلاقات، بعيداً من الخطاب الدبلوماسي والتناول الإعلامي، اقترنت بإثارة جملة من الأحقاد التاريخية وحالات التصعيد.

لم يقتصر السعي لتكوين إطارات المستقبل في الإدارة الجزائرية على الرجال فقط، فقد كانت هناك محاولة لجلب تعاطف وولاء العنصر النسوي في الجزائر لفرنسا، إذ يمكن الإشارة هنا إلى تأثير السيدة سوزان ماسو في عدد كبير من الجزائريات، حيث عكفت ابتداء من سنة 1957 على استقطاب الشباب ضمن مؤسسة «Association Jeunesse»، ثم استطاعت سنة 1960 تجميع قرابة 60,000 امرأة وفتاة ضمن ما أطلق عليه «حركة التضامن المرأة» (Mouvement de Solidarité Féminine)[6]. من الراجح جداً أن هذا العدد الضخم سيشكل في ما بعد نواة الارتباط بالثقافة الفرنسية لدى مئات الألوف من الأفراد، وسيخرج من هؤلاء المنتميات لهذا المركز نساء تبنَّين فكراً فرنسياً خالصاً، ودافعن عنه بشدة، حين هيمن فيما بعد على قطاعات التعليم والصحة والإعلام، وتبوأن المناصب القيادية في التنظيمات الجماهيرية، وعلى رأسها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

ترسخ في الوعي الجمعي الجزائري أن فرنسا استمرت مهيمنة على القرار الجزائري وعلى السياسة العامة للدول، وتأطر هذا الاعتقاد بما كان يوصف بحزب فرنسا. ويشير كتاب الوزير الأول السابق عبد الحميد الإبراهيمي المعنون **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 ـ 1999** إلى وجود ما يصفه حزب فرنسا[7]، وبتعبير بلعيد عبد السلام في مذكراته، الاندماجيون الجدد، وكل النفوذ

(5) بلعيد عبد السلام، «الرد على مزاعم تواتي،» **الشروق اليومي**، 20/7/2007.

(6) Henry d'Humières, *L'Armée française et la jeunesse musulmane: Algérie 1956-1961* (Paris: Godefroy de Bouillon Edition Publication, 2002), pp. 149 - 166.

(7) يتحدث عبد الحميد براهيمي في كتابه مثلاً عن مشروعين ضخمين أوكل إنجازهما إلى شركات فرنسية هما مجمع الأسمدة الآزوتية بأرزيو ومجمع الأسمدة الفوسفاتية بعنابة، الأول ورغم التحفظات التي أبداها تقنيو سوناطراك منحت صفقة إنجازه لشركتين فرنسيتين (TECHNIP) و(CREUSOT LOIRE)، وأنجز سنة 1969 لكنه تعرض لعدة مشاكل تقنية، فأحياناً كان اختيار المعدات غير مناسب، وبعض التجهيزات كان قياسها أصغر من المطلوب، ما أعاق اشتغال المجمع الذي لم تتجاوز طاقته الإنتاجية 15 بالمئة فقط، وتم توقيف وحدة الأمونياك كلياً عام 1976، وجرى إدخال تعديلات مكلفة جداً لتجديد المصنع أعوام: 1977، 1978، 1984، 1986، وبقيت وحدة الأمونياك في المجمع مغلقة، ولم تعد للاشتغال إلا سنة 1989، أي بعد 20 سنة من إنجاز المجمع، وهذا بفضل الأشغال التي قامت بها شركة يوغسلافية سنة 1986، أما مجمع الأسمدة الفوسفاتية بعنابة فكلفت بإنجازه الشركة الفرنسية (KREBS)، وكان العقد ينص على إتمام الأشغال في آذار/مارس 1979، لكن المجمع لم يدخل العمل إلا عام 1987 أي بتأخير دام أكثر من سبع سنوات! انظر: عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، 1958 ـ 1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 112.

الذي يتمتعون به، يعطي صورة سلبية عن الدور الذي تولاه هؤلاء الموالون للنظام الاستعماري، حتى وإن لم يكن ذلك في بعض الأحيان بالعمد، وإنما انعكاساً لتكوينهم الاستعماري، وسوف يتضاعف مستوى ارتباطهم بالساسة الفرنسيين في خضم الانهيار الشامل الذي مسّ مختلف القطاعات، السياسية منها والاقتصادية، وهو الانهيار الذي ضرب صميم الأنسجة المجتمعية، وشبكة العلاقات المدنية والعسكرية في الجزائر، مع إفراز ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري في مقدمها صعود المال السياسي وتكون قطاع عريض من الفساد والمفسدين، الذين لم يجدوا حرجاً في استثمار الأموال المنهوبة في قطاع العقار وباقي الأنشطة الاستثمارية في فرنسا نفسها، ويدعم عددٌ من القضايا التي وصل بعضها إلى أروقة المحاكم هذه الرؤية.

2 ـ ضباط الجيش الفرنسي الجزائريون في الجيش الجزائري

خلال الثورة التحريرية التحق عدد من الضباط وصفّ الضباط والجنود الذين كانوا منتمين إلى الجيش الفرنسي، بوحدات جيش التحرير، ولأن التحاقهم كان من طريق الفرار من وحداتهم الفرنسية، فقد عرفوا أول الأمر بالفارّين من الجيش الفرنسي الذين أطلق عليهم اختصاراً «DAF»، بينما يرى العقيد الطاهر زبيري في مذكراته أنهم تقسموا إلى ثلاث فئات هي[8]:

ـ فئة ضباط أدّوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.

ـ فئة الضباط الذين التحقوا بالثورة في بدايتها بين سنتي 1955 و1957.

ـ فئة الضباط الفارّين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بالثورة على الحدود وأتوا من خارج البلاد منذ 1958.

ـ المارسيون (نسبة إلى شهر آذار/مارس)؛ وهم كل من التحق بجيش التحرير بعد إعلان وقف إطلاق النار في 18 آذار/مارس 1962.

رغم أن العقيد الزبيري يصرّ على أن عددهم بجميع رتبهم نحو 200 ضابط وصف ضابط[9]، إلا أنه اتضح بعد عقود من الاستقلال؛ أنّ عدد هؤلاء كبير جداً، على نحوٍ يخالف كل التصريحات التي كانت تتحدث عن عشرات أو مئات من هؤلاء، بل إنّ المتصفح لقائمة الجزائريين المتقاعدين من صندوق المعاشات للجيش الفرنسي يجدهم بالآلاف، ويدعم هذا الرأي شهادة أحد هؤلاء وهو وزير الدفاع الأسبق خالد نزار الذي يتحدث عن 15000 فرد من هؤلاء الفارين[10].

كانت الرغبة في استبعاد هؤلاء الضباط من المراكز القيادية أحد أسباب الصدام أثناء الثورة التحريرية والفترة التي أعقبت الاستقلال، وكان أول من نبّه إلى خطر هؤلاء على الثورة الجزائرية هو المجاهد علي منجلي في اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في سنة 1960، وأثيرت المسألة مجدداً في أزمة صيف 1962، ثم في تمرد ثم إعدام العقيد شعباني

---

(8) الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011)، ص ص 168 ـ 171.

(9) المصدر نفسه، ص 172.

(10) لقاء حواري مع الجنرال خالد نزار، على قناة النهار (الجزائر)، 12 تموز/يوليو 2012.

الذي كان مناوئاً لوجود هؤلاء في صفوف الجيش الوطني الشعبي. ولقد دعّم بومدين سلطته بضباط الجيش الفرنسي، واستند أعوانه إلى هؤلاء. ويورد الرائد لخضر بورقعة أحد قادة ثورة التحرير مجموعة من الحقائق في هذا الإطار، ومن بينها أن العقيد أحمد بن شريف القائد العام لقوات الدرك الوطني نصّب شقيقه عبد القادر الذي كان في الجيش الفرنسي ولم يغادره إلى غاية الاستقلال، ضابطاً في القيادة العامة للدرك الوطني بالعاصمة[11]. كما أن الجنرال العربي بلخير الذي يعد أبرز الضباط الفارّين من الجيش الفرنسي، والرجل النافذ في الحكم وصانع الرؤساء، وبخاصة منذ مجيء الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، ظل دوماً محسوب الولاء على فرنسا، وخصوصاً أنّه ابن أحد «القياد» الجزائريين الذين منحتهم السلطات الاستعمارية الفرنسية مكانة مهمة ليقوموا بالوساطة بينها وبين الشعب الجزائري. كما كان للجنرال بلخير شقيق ظل يعمل كضابط في الجيش الفرنسي حتى تقاعده عام 1992[12].

استمر صعود هذه الفئة من الضباط عبر العقود التي تلت الاستقلال، مستفيدة في ذلك من التأهيل العسكري والمستوى التعليمي الذي حظيت به، كما أن هذه الفئة لم تكن مبالية بالدفاع عن الانتماء الحزبي لجبهة التحرير الوطني، وإنما تصرف أفرادها بوصفهم تنفيذيين حيث لا ولاء حزبي لهم، وإنما كانوا ينفذون الأوامر فقط. ولقد أوعز بومدين ـ حسب الرائد بورقعة ـ إلى رجاله المقرَّبين من ضباط الجيش الفرنسي إلى التضييق على المجاهدين الحقيقيين الذين كان يتوجس منهم، وكان هذا أحد أسباب تمرد العقيد الزبيري ومحاولته الانقلابية في 11 كانون الأول/ديسمبر 1967[13]. ويقول الرائد عمار ملاح، إنه حضر اجتماعاً للضباط مع العقيد هواري بومدين وإن عبد المجيد شريف طرح الموضوع من جديد، إلا أن ردّ بومدين كان واضحاً: «لو أسمع واحداً يتحدث عن ضباط فرنسا سأرمي حجراً في فمه».

وكان رأيه أنّ الذين أدوا الخدمة العسكرية في صفوف القوات الفرنسية هم الأكثر كفاءة، لكن للأسف اتضح أنه مجرد تمويه وكلام فراغ ـ بحسب تعبير الرائد عمار ملاح ـ حيث وزعت عليهم الرتب مع أن مستوياتهم كانت بسيطة جداً[14].

شكّلت فترة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد ذروة صعود هؤلاء الضباط، وذلك من خلال سلسلة من الترقيات السريعة لهم، ووصولهم إلى شغل المناصب القيادية في الجيش. وبعد انتفاضة 5 تشرين الأول/أكتوبر، صار خالد نزار وزيراً للدفاع، وهو ما أدى إلى سلسلة من

---

(11) لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة**، تحرير الصادق بخوش (الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990)، ص 145.

(12) كانت للرئيس ميتران زيارات غير رسمية كثيرة للجزائر، ولقاءات مطوّلة مع الرئيس الشاذلي، وقام بزيارات سياحية برفقته إلى الجنوب الجزائري ومناطق أخرى كانت تستغرق أحياناً أسبوعاً كاملاً. انظر: ميلود بن عمار، «لخضر بن سعيد يكشف: دفعة «لاكوست» استولت على الدولة ودبرت مؤامرة أكتوبر 1988،» **الشروق اليومي**، 2013/10/04.

(13) بورقعة، المصدر نفسه، ص 152.

(14) عمار ملاح، **مذكرات الرائد عمار ملاح، ج 2: حركة 14 ديسمبر 1967 لضابط الجيش الوطني الشعبي** (عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2004)، ص 93 ـ 42.

الاستقالات في قيادة الجيش احتجاجاً على ذلك؛ كان أبرزها استقالة الجنرال محمد عطايلية كمفتش عام في الجيش، الذي انتقد تولي ضباط فارّين من الجيش الفرنسي زمام المؤسسة العسكرية والدخول فيها في مواجهات سياسية[15]، وهو ما سيتضح فعلياً عام 1992 مع قرار وقف المسار الانتخابي وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن الجزائر التي استعادت سيادتها سنة 1962، وجدت نفسها منخرطة في بناء الدولة والاقتصاد وتحقيق متطلبات الزيادة السكانية المتصاعدة، وبذلك فإنها لم تثر على نحو حازم قضية تجريم الاستعمار الفرنسي لها.

وقد تمكن نزّار بحكم منصبه، وبمساعدة زملائه من هذه الفئة، من إزاحة الرئيس الشاذلي بن جديد وتشكيل مجلس أعلى للدولة، سيؤسس لهيمنة القطاع العسكري على الحياة السياسية للجزائر، إلى غاية استقدام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999.

تراجع عدد ضباط الجيش الفرنسي ونفوذهم؛ بمقتل عدد منهم في حقبة المواجهة مع الإرهاب، وبتقاعد أبرز رموز هذه الفئة، وهو خالد نزار، منتصف تسعينيات القرن الماضي، ثم نهاية الخدمة والوفاة المتوالية لعناصر هذه الفئة تباعاً أثناء حكم الرئيس بوتفليقة، وفي مقدمهم الرجل النافذ العربي بلخير الذي يوصف بالكاردينال سنة 2010، وكذا قائد أركان الجيش الشعبي الوطني السابق محمد العماري سنة 2012، ليتضاءل ظهور تأثير هؤلاء الضباط باستثناء الإسهامات الصحافية أو الرد على الاتهامات، وكتابة المذكرات، وكذا حضور الجنائز الرسمية، ولم يبق في مصاف المسؤولية منهم سوى شخصيتين بارزتين، هما الجنرال محمد تواتي بوصفه مستشاراً للرئيس، واللواء عبد المالك قنايزية الذي استمر وزيراً منتدباً لدى وزير الدفاع الوطني إلى غاية سنة 2013.

ثانياً: العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية بين المطالبات المتبادلة وأوراق الابتزاز

شهدت العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية إرادة معلنة في ترقيتها من الجانبين، إلا أن تلك العلاقات، بعيداً من الخطاب الدبلوماسي والتناول الإعلامي، اقترنت بإثارة جملة من الأحقاد التاريخية وحالات التصعيد، كما أن عدداً من الملفات المقترنة بالحقبة الاستعمارية ظلت تحول دون تفاهم ثنائي دائم، وجرى توظيفها أكثر من مرة كشكل من أشكال الابتزاز، الذي اقتضى أن تتحرك الماكنة القانونية ومن ورائها وسائل الإعلام في تجييش حالة من الركون إلى الماضي، وفتح ملفات التعذيب والحركى والتعويضات، وممتلكات المعمرين وقوانين التأميم. ورغم مرور عقود ما زال واضحاً أن كثيراً من تلك الملفات هي في صلب جمود وتوتر العلاقات الثنائية.

---

(15) «وساطة لتطويق الخلاف بين خالد نزار وعلي كافي وبوتفليقة أكبر المستفيدين من صراع الأجنحة في الجزائر،» **الحياة** (لندن)، 22/3/2000، ص 6.

1 ـ مطالبات الأقدام السود في صميم تشنج العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية

نصت «اتفاقيات إيفيان» (Les accords d'Évian) لإنهاء الاحتلال الفرنسي الموقعة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية في 18 آذار/مارس 1962، على توضيح لوضع الأقدام السود بعد إقرار الاستقلال. وفي هذا الإطار يشير رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق، وعضو الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقيات إيفيان في شهادة له؛ أن في هذه الاتفاقيات الموقعة في 1962/3/18 وافقت الجزائر على بند يقضي بتمتع العناصر الأوروبية كافة بحقوق الرعايا الأجانب المكفولة قانوناً، على غرار ما حصل مع الرعايا الفرنسيين الذين فضلوا البقاء في تونس والمغرب مع حفاظهم على الجنسية الفرنسية، بعد حصول هذين البلدين على استقلالهما عام 1956، بل أكّد رضا مالك أن 16 من الرعايا الفرنسيين، تمكنوا من حجز مقاعد لهم في المجلس التأسيسي الذي انتُخب بعد الاستقلال، وأنه جرى الاتفاق على أن للمعمرين الاختيار في غضون ثلاثة أعوام، بين ممتلكاتهم ونيل الجنسية الجزائرية مع الاحتفاظ بالفرنسية، أو مغادرة الجزائر وبالتالي فقدان حقهم في ذلك بعد تجاوز هذه المدة[16].

ظلت فرنسا الرسمية من مسؤولين مدنيين وعسكريين، تسمح بترويج الطرح القائل إنّه كان بالإمكان الحفاظ على انتماء الجزائر إلى فرنسا، وإنّ الشعب الجزائري إنّما تم جره للمواجهة مع القوات الفرنسية.

غادر الأقدام السود الجزائر غداة الاستقلال، تاركين ـ ما اعتبروه ـ ممتلكاتهم من عقارات ومنقولات، وكان خيارهم اللجوء إلى السلطات الفرنسية لتحصل لهم من الجزائر على تعويضات بقيمة تلك الممتلكات. ولقد حاول بعض هؤلاء الحصول على تعويضات من الحكومة الجزائرية، لكن السلطات الجزائرية رفضت ذلك، بدعوى أن الجزائر لم تطردهم وأنّ رحيلهم كان طوعياً، حيث بلغ عدد هؤلاء الذين فروا من الجزائر بين عامي 1962 و1964 مثلاً قرابة مليون شخص[17]، ولقد رسخ في المزاج العام الجزائري أن كل الأملاك التي تركها هؤلاء هي أملاك شرعية للجزائريين، يجب الاستيلاء عليها وضمها إلى ممتلكات الدولة الجزائرية.

في هذا الإطار أصدر الرئيس أحمد بن بلة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1963 مرسوماً خاصاً بتأميم ممتلكات المستعمرين، وجاء هذا القرار في خطاب أمام آلاف الجزائريين، قال فيه: ... من هذه اللحظة لن يبقى هكتار واحد ملكاً لمعمر فرنسي[18].

---

(16) محمد مسلم، «رضا مالك يرد على اتهامات الفرنسيين: اتفاقيات إيفيان قننت حقوق الفرنسيين والجزائر لم ترتكب تجاوزات ضد الأقدام السوداء،» **الشروق**، 2012/3/18.

(17) Martin Meredith, *The Fate of Africa: A History of Fifty Years of Independence* (New York: Public Affairs, 2006), p. 74.

(18) Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine, dirs., *Le Maghreb* et *l'indépendance de l'Algérie* (Paris: Karthala, 2012) pp. 203-204.

بعد انقلاب 1965/6/19 الذي قاده وزير الدفاع آنذاك، تعرضت المصالح والممتلكات التي يحوزها المعمرون لسلسلة من عمليات التأميم، بوصفها أملاكاً شاغرة تعود ملكيتها للدولة الجزائرية، وفي 20 أيار/مايو 1968 أصدرت الحكومة الجزائرية سلسلة قرارات وفق التسلسل من 137/68 إلى 168/68، يقضي بتأميم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والفوائد والحقوق للشركات أو الشركات التابعة لها، أو المؤسسات التي تخصص عدداً من عائلات «الأقدام السود» الذين غادروا الجزائر واعتبارها ملكاً للدولة، وكان من أبرزها القرارات هو الأمر الرقم (160/68) المتعلق بتأميم الشركة المدنية للمنقول والعقار ألتيراك (Scimi altairac) وكل ما تعلق بأصولها العقارية والمالية، المنقولة وغير المنقولة[19].

في فرنسا ظلت قضايا الأقدام السود والأمور المالية المتعلقة بالوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر في صلب الحياة السياسية الفرنسية، وصدرت ثلاثة قوانين لتعويض الأقدام السوداء، القانون **الأول** خلال عام 1970 في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو؛ و**الثاني** خلال عام 1974 في عهد فاليري جيسكار ديستان ؛ و**الثالث** خلال عام 1987 في عهد الرئيس فرنسوا ميتران[20].

تابعت السلطات الفرنسية هذا الموضوع على امتداد عقود، وظل اليسار الفرنسي، وبالضبط الرئيس ميتران، من أشد المدافعين عن الأقدام السود، وقد التزم بإعادة إدماجهم وتسوية أوضاعهم، ورغم أن هؤلاء قد حظوا بتعويضات أقرتها القوانين المشار آنفاً، غير أن القانون الفرنسي المؤرخ في 15 تموز/يوليو 1970 الذي نص على أن ما قدمته الحكومة الفرنسية لهؤلاء من أموال هو مجرد «استباق» على الحساب لما يحق لهم، أبقى على شرعية مطالباتهم من الناحية القانونية في فرنسا[21].

تعززت مطالبات التعويض واسترداد الممتلكات الخاصة بالأقدام السود مع تعمّق العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، وساهم في إظهار هذه المطالب أن الأقدام السود شغلوا في فرنسا مناصب

---

(19) يتضمن نص الأمر: «تأميم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية شركة ألتيراك إخوان وشركائهم، التي يوجد مركزها الرئيس بمدينة الجزائر، 6 نهج أوجين ديزايس». ويوجب التأميم على الدولة تعويض من له حقوق في الشركة المؤممة، كما جاء في المادة الثالثة من الأمر: «يترتب على التأميم الحاصل بموجب هذا الأمر، حق في التعويض تتحمله الدولة، ويتعين تحديده عند الاقتضاء بموجب مرسوم». انظر: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، السنة 5، العدد 41 (21 أيار/مايو 1968)، ص 632 ـ 652.

بعد أكثر من أربعة عقود من هذا التأميم، سيثار الخلاف القضائي مجدداً بشأن هذه الشركة، بعد أن اتضح أن ورثة الشركة استمروا في تقاضي مبالغ إيجار لممتلكاتهم بتواطؤ مسؤولين جزائريين، انظر: عبد اللطيف بلقايم، «عقود إيجار لعقار مؤمم ذهبت أمواله في جيب رعية فرنسية... ماذا يحدث في «نفطال»؟!،» **الجزائر نيوز**، 2013/5/12.

(20) Michèle Baussant, *Du vrai au juste: La Mémoire, l'histoire et l'oubli* (Québec: Edition CELAT, Presses de l'Université Laval, 2006), p. 191.

(21) Loi no. 70-632 du 15 juillet 1970 «Relative à une contribution nationale à l'indemnisation des Français dépossédés de biens situés dans un territoire antérieurement placé sous la souveraineté, le protectorat ou la tutelle de la France,» *Journal officiel française* (17 juillet 1970), p. 6651.

سامية، كما أنهم حققوا نجاحات كبيرة على الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية، بحيث اندمجوا في المجتمع الفرنسي وانقلبوا إلى «لوبي قوي» مؤثر في كل موعد انتخابي، واستطاعوا الدفع بممثليهم في البرلمان إلى التشديد على مطالبهم في رسم العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، حتى إن عدد الأسئلة المتعلقة بالجزائر مثلاً التي وجهها برلمانيون فرنسيون إلى حكومة بلادهم قد وصل إلى أكثر من 150 سؤالاً بين شفوي وكتابي، في الفترة الممتدة من تموز/يوليو 2015 إلى أيار/مايو 2016، ومنها أسئلة تتعلق بمطالب جمعيات «الحركى» و«الأقدام السود»، التي تدعو الحكومة الفرنسية إلى التدخل لتعويضها عما تسميه طرد هذه الفئات من قبل السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، وهو ما دفع بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى إبداء تعاطفه مع هذه المطالب[22].

جاء لجوء هذه الفئة للجنة الأممية لحقوق الإنسان سلبياً، وذلك نتيجة لقبول اللجنة بردود الحكومة الجزائرية، مستندة إلى كل من مذكرة السلطات الجزائرية الجوابية وكذا أحكام المادتين 01 و93 الفقرة 03 من النظام الداخلي للهيئة، التي قضت بأن الأفعال المنسوبة إلى الجمهورية الجزائرية قد وقعت سنة 1962، أي قبل انضمام الجزائر إلى العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ودخوله حيز النفاذ بالنسبة إليها في 16 أيار/مايو 1989[23].

لقد قدمت الهيئات التي تنشط من أجل الدفاع عن مصالح الأقدام السود 600 ملف إلى اللجنة الأممية المعنية، بهدف إرغام الجزائر على دفع تعويضات عن ممتلكاتهم المتروكة فيها بعد إعلان الاستقلال، ولكن القرار الصادر في أول تشرين الثاني/نوفمبر 2006 عن اللجنة، وذلك في سياق فصلها في قضية رفعها معمّر سابق من مدينة وهران ضد الحكومة الجزائرية، قد تم حسمه كونه يشكّل سابقة سوف تطبق على كل الحالات المماثلة بوصفه اجتهاداً قضائياً جديداً[24].

حسم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أمر استرجاع السلطات لممتلكات تركها فرنسيون غادروا البلاد بعد الاستقلال عام 1962، ناظراً إليها بوصفها «أمراً مشروعاً»، آمراً بتصنيفها ضمن أملاك الدولة، وأوضح بوتفليقة أن إجراء ضم ممتلكات «الأقدام السود»، الذين غادروا البلاد عام 1962، ضمن أملاك الدولة، جاء في سياق «ما فعله المستعمر الغاشم، في الأربعينيات من القرن الماضي بممتلكات أبناء بلادنا... [في إشارة منه إلى عمليات نهب من الاستعمار الفرنسي لأملاك الجزائريين في تلك الفترة] هو إجراء أصبح جزءاً لا رجعة فيه من تشريع دولتنا المعاصرة»[25].

---

(22) أحمد عزيز، ««الأقدام السوداء»: هل يعود المستعمر الفرنسي ليطأ الجزائر من جديد؟»، نون بوست، 9 تموز/يوليو 2016، <http://www.noonpost.org/content/12732>.

(23) القرار النهائي الذي أصدرته، بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المحافظة السامية لحقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة (المحتوى باللغة الفرنسية): «Décision du comite des droits de l'homme en vertu du protocole facultatif se rapportant au pacte international relatif aux droits civils et politiques, Quatre-vingt-huitième session, réuni le 1 novembre 2006,» <https://droit.mjustice.dz/decis_comit_dr_hom.pdf>.

(24) المصدر نفسه.

(25) المصدر نفسه.

2 ـ الاستعمار الفرنسي للجزائر بين التمجيد والتجريم بدلالة التعامل مع الحركى

ظلت الفترة الاستعمارية في الجزائر واجهة لتحديد نمط العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر، ونتيجة اليأس من إمكان استعادة الجزائر كمقاطعة فرنسية من جانب الفرنسيين، والفشل من جانب الجزائريين في استصدار اعتراف بمساوئ الاستعمار وتحصيل تعويضات عنه، فقد اضطر الجانبان إلى السعي لتجاوز الماضي، حيث حدث تحول في الخطاب الرسمي الفرنسي تجاه النظرة الرسمية إلى الماضي المشترك بين البلدين على مدار أكثر من نصف قرن، واتجهت فرنسا في تسعينيات القرن العشرين ـ وبخاصة بعد رحيل أغلب رموز العهد الاستعماري ـ إلى الدفع أكثر نحو تصحيح المنظور الفرنسي الشعبي والأكاديمي لما حدث في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 1954 وآذار/مارس 1962، وتمّ الإقرار أن الأمر يتعدى التوصيف الرسمي لعقود على أنها مجرد أحداث، حيث تم الاصطلاح عليها بأنها «حرب الجزائر»، بل إنهم اكتفوا بوصف الحرب بالاصطلاح عليها على أنها «عمليات لحفظ الأمن وإنفاذ القانون في الجزائر 1954 ـ 1962»[26]، في رفض تام في شأن توصيف ما حدث أنه ثورة تحريرية وإرادة شعب في التحرر من الاستعمار.

إن الجزائر التي استعادت سيادتها سنة 1962، وجدت نفسها منخرطة في بناء الدولة والاقتصاد وتحقيق متطلبات الزيادة السكانية المتصاعدة، وبذلك فإنها لم تثر على نحوٍ حازم قضية تجريم الاستعمار الفرنسي لها، على مدار 132 سنة، ولم يشهد خطابها الرسمي محاولات جادة في ذلك تتصل بالملاحقة القانونية والاحتكام إلى المؤسسات القضائية الدولية، كما لم تشهد تشريعاتها الداخلية إلقاء الضوء على المرحلة الاستعمارية، إلا أن تشنج العلاقات الثنائية بين البلدين ظل دوماً يثير مسألة الفترة الاستعمارية بين التمجيد والتجريم، وبخاصة في ظل صعود اليمين المعادي للجزائريين بزعامة رئيس الجبهة الوطنية الذي طالما رأى في الجزائر مجالاً جيوسياسياً وأرضاً وشعباً وثروات ونفوذاً، وعنصر سيادة وعظمة لفرنسا.

قبل أن يؤسس جان ماري لوبان حزبه (الجبهة الوطنية) كان في بداية الستينيات قد أسس «الجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية»[27]، وهي فرع لـ «جبهة الجزائر الفرنسية» التي أُسِّست في 16 حزيران/يونيو 1960 من طرف الباشا آغا سعيد بو علام (1906 ـ 1982)، بعدد أعضاء لتلك الحركة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1960 وصل إلى مليون منتسب، كان من بينهم 40 بالمئة من الجزائريين، وبعد هروبه إلى فرنسا تزعَّم ما سميّ «الجبهة الوطنية للمرحّلين الفرنسيين للطائفة المسلمة»، ليتم تعيينه بعد ذلك في اللجنة الوطنية المكلفة دراسة مشاكل «الفرنسيين المسلمين» عام 1979. ومع مرور الوقت صار سعيد بوعلام رمزاً لقضية الحركى ومدافعاً بشدة عن خدماتهم لفرنسا التي ظل يؤمن بانتمائه إليها إلى غاية وفاته، ولعلّ من أشهر

---

(26) Jean-Charles Jauffret, *Soldats en Algérie, 1954-1962: Expériences contrastées des hommes du contingent* (Paris: Editions Autrement, 2000), p. 333.

(27) سامي كليب، «جون ماري لوبان: زعيم الجبهة الوطنية في فرنسا»، في برنامج «زيارة خاصة» على قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ الحلقة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1999.

إسهاماته الفكرية ما جاء في كتابه **بلدي فرنسا!** (*Mon pays la France*)[28]، الذي دافع فيه بشدة عما يعتقده ولاء الجزائريين للبلد الذي استعمرهم، وتقديراً لخدماته ومساعدته للاستعمار الفرنسي فقد أطلقت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على مدار السنوات السابقة اسمه على 22 مرفقاً ومكاناً في فرنسا، ومنها مقار رسمية وشوارع وحدائق عامة[29].

تتقاطع المعلومات المتصلة بتعظيم فئة من المجتمع الجزائري لحقبة الاستعمار، مع حقيقة أن فرنسا استطاعت أن تصمد لمدة سنوات بفعل قدرتها على كسب جزء كبير من الشعب الجزائري. ولعله من المفيد في هذا الشأن الاستناد إلى شهادة المجاهد لخضر بورقعة في معرض حديثه عن تجنيد فرنسا الاستعمارية آلاف الجزائريين في حربها ضد جيش التحرير الجزائري، حيث يقول:

«ما كان متواتراً لدينا أنهم في حدود 250 ألف فرد، لكن عمليّاً أظن أن الرقم أكبر كثيراً، لكن حتى لو اقتصرنا على رقم 250 ألف مهيكل في الجيش الفرنسي، فلا يمكن أن ننسى أن كل واحد منهم له تأثير في 4 إلى 5 أفراد من عائلته، وبالتالي هم في المجموع يتجاوزون مليون جزائري»[30].

ظلت فرنسا الرسمية من مسؤولين مدنيين وعسكريين، تسمح بترويج الطرح القائل إنّه كان بالإمكان الحفاظ على انتماء الجزائر إلى فرنسا، وإنّ الشعب الجزائري إنّما تم جره للمواجهة مع القوات الفرنسية، ولا يجد عدد من القادة العسكريين الفرنسيين حرجاً في الدفاع عن أداء الجيش الفرنسي، وتمجيد فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث قال الجنرال بول أوساريس (1918 ـ 2013) في معرض سؤاله عن قبوله مقاتلة الذين كانوا يناضلون من أجل تحرير بلادهم في الجزائر: «مع أني أتفهم قيام حركة تحرير في الجزائر، فإني على يقين من أن ذلك من عمل أقلية من غير أصدقائنا»[31].

كان هذا القول صادراً عن أحد أعمدة السلطة الفرنسية أثناء الثورة التحريرية، الذي مارس صنوف التعذيب والقمع التي كانت رمزاً للحقبة الاستعمارية، وما حملته هذه الأخيرة من معاناة وألم أصاب الجزائريين في كفاحهم من أجل تحرير بلادهم. وقوله هذا يكشف صراحة عن الاعتقاد بعمق ارتباط فئات عريضة من المجتمع الجزائري بالإدارة الفرنسية، سواء من خلال الامتيازات التي حازوها، أو من خلال عمق الطروحات الإدماجية التي استهدفت الجزائريين عبر قطاع التعليم، وهيئات الإدارة، وجعلت منهم من يوصفون في التداول العام والموروث الشعبي الجزائري

---

(28) Claire Eldridge, *From Empire to Exile: History and Memory within the Pied-noir and Harki Communities, 1962-2012* (Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 86-89.

(29) رياض شتوح، «الباشاغا بوعلام... من بطل فرنسي خلال الثورة إلى منبوذ بعد الاستقلال،» **الشروق**، 2013/11/30.

(30) عبد الحميد عثماني، «المجاهد بورقعة لـ «الشروق» عدد الحركى غداة استقلال الجزائر تجاوز مليون خائن ـ الجزء الأول،» **الشروق**، 2013/12/14.

(31) سامي كليب، «الجنرال أوساريس» برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ البث 13 حزيران/يونيو 2003.

والتناول الرسمي الفرنسي بالحركى، وقد اعتمدت فرنسا رسمياً قضية الحركى كورقة ضغط تشهرها بين الحين والآخر، واحتضنت مطالبهم جنباً إلى جانب مع مطالب الأقدام السود.

بمجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم كان هناك سعي لبناء شراكة جيدة بين البلدين، وضمن هذا السياق اتجهت الخارجية الفرنسية إلى إرساء منظور جديد للعلاقات الثنائية بين البلدين، يتجه إلى طي الماضي، وساد الاعتقاد بتجذر الميل إلى الإقرار بأن فرنسا الاستعمارية أضرَّت بصورة فرنسا الحضارية، وخصوصاً مع تصريح الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ـ الذي تم أخذه في معرض تبرير رغبة فرنسا استيعاب المطالب المتزايدة بالاعتذار ـ «كل الدول تكبر حين تعترف بمآسيها وأخطائها» [32]؛ والواقع أن مقولته تلك خصّ بها ما عرف بمجازر الأرمن إبان الحرب العالمية الأولى بين عامي 1915 و1917، والمتهمة بالمسؤولية عنها الدولة العثمانية التي ورثتها تركيا الحديثة.

إن ضعف الأداء المقترن بوحدات صنع القرار الجزائري، الخارجي بخاصة، يعكس عجزاً متزايداً عن مسايرة الأحداث الإقليمية والدولية، وهو العجز الذي لا يمكن أن ينتهي إلا بإحداث تغيير جذري في أساسيات التكوين والتعيين، وفي الفكر الاستراتيجي للنخبة الحاكمة.

في تجاوز كبير لمأساة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وابتزاز الأتراك حول جرائم الإبادة الجماعية من دون الإسقاط على حقبة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حرص نيكولا ساركوزي منذ مجيئه إلى السلطة على الدفع بقوة لإثارة ما يعتبره مأساة الأرمن، وتعرضهم لمحاولات الإبادة من قبل الأتراك. وكان باتريك أولييه الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قد دافع عن قانون تجريم إنكار إبادة الأرمن، قائلاً إنّ من ينسى ماضيه سيعيشه مرة ثانية، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن نفرق بين قانون إبادة اليهود وقانون إبادة الأرمن[33].

إن هذه الازدواجية تعبر عن سياسة براغماتية ضمن استراتيجية انتخابية لربح أصوات الأرمن ـ زهاء 500 ألف شخص في فرنسا ـ وكسبهم في دعم سياسته المناوئة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بإثارة مشاعر الرفض المقترنة بما يوصف بجريمة الإبادة، بينما يمتنع

(32) وكالة يونايتد برس، «بلخادم يدعو فرنسا للاعتراف بجرائمها في الجزائر قبل أن تطالب تركيا بالاعتراف بإبادة الأرمن،» جريدة **الأنباء** (الكويت)، 10/10/2011.

(33) تم إقرار قانون تجريم إنكار إبادة الأرمن في الجمعية الوطنيَّة الفرنسية في عام 2006 على مشروع القانون، إلا أنه أسقط من التداول قبل وصوله إلى مجلس الشيوخ في عام 2007، ثم تم إقراره مجدداً في غرفتي البرلمان الفرنسي في كانون الأول/ديسمبر2011 وفي شباط/فبراير 2012، إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي أعلن عدم دستورية القانون في 24 شباط/فبراير 2012. انظر: قناة فرنسا 24، «المجلس الدستوري في فرنسا يرفض قانون تجريم إنكار إبادة الأرمن»، 28 شباط/فبراير 2012.

الرئيس الفرنسي نفسه عن الاعتراف بجرائم بلاده الاستعمارية ضد الجزائريين بين عامي 1830 و1962، ويبرر ذلك بأن «الأبناء لا يعتذرون عما فعله الأب»[34].

تعززت ازدواجية الخطاب الفرنسي تجاه الجزائر، بحالة من غموض التوجه المتصالح مع الماضي الاستعماري، الذي أمل الجزائريون من ورائه كسب الاعتذار الفرنسي كأقل المكاسب المرجوة، إلا أن صدور قانون 158 ـ 2005 في 23 شباط/فبراير 2005 شكل ضربة في صميم تلك التطلعات نحو تحسين العلاقات الثنائية. وهذا القانون أصدرته الأغلبية المحافظة في البرلمان الفرنسي الممثلة لحزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» لنشر ما تراه القيم الإيجابية التي حملها الاستعمار الفرنسي؛ وبخاصة في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، وفرض على المدارس الثانوية الفرنسية ضرورة تدريس تلك القيم والمعاني الإيجابية للطلاب[35]، وكرد آلي على ذلك رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة توقيع «معاهدة الصداقة» مع فرنسا بسبب هذا القانون موضحاً أن القانون يرمي لتزييف الحقائق التاريخية وإنكار الجرائم الشنعاء للمستعمر الفرنسي في القرن الماضي.

استمر توجه الحزب الحاكم في فرنسا في مسار الضغط على الطرف الجزائري، بتوظيف الإرث التاريخي المشترك، حيث إنه في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2010 كان الموعد الرسمي لإعلان ميلاد مؤسسة ذاكرة حروب التحرير في الجزائر والمغرب وتونس، وهي المؤسسة التي نص عليها قانون 158 ـ 2005 الصادر في 23 شباط/فبراير 2005، في مادته الثالثة الخاص بتمجيد الاستعمار وذكر فضائله على الشعوب والبلدان التي خضعت له[36]، وكرد فعل على تلك الخطوة الجريئة من الجانب الفرنسي، قرر بعض الأحزاب والناشطين الجزائريين الرد بشدة، وقد تجسدت الفكرة من خلال مشروع قانون تقدم به نواب في حزب جبهة التحرير الوطني وبعض الأحزاب الأخرى، ينص في جوهره على تجريم الاستعمار، والسعي لمطالبة الفرنسيين بتعويض الجزائريين على ما وصف بجرائم فظيعة ارتكبها الفرنسيون ضد المدنيين، على مدى أزيد من قرن من وجود قوات الاحتلال الفرنسي على الأراضي الجزائرية[37]، ولم تكن تنقص مشروع قانون تجريم الاستعمار الجزائري أي شرعية، فقد أعده النواب وقدموه إلى رئيس مجلس الشعب عبد العزيز زياري وفق ما تنص عليه صلاحياتهم الدستورية.

استفز هذا التحرك الجانب الفرنسي، حيث استنكرت فرنسا هذا الإجراء، بالرغم من أنه حق سيادي للدولة الجزائرية، وقال وزير الهجرة والهوية الوطنية إريك بيسون «أنا اشعر بالأسف لهذا

---

(34) جاءت هذه العبارة في خطاب ألقاه ساركوزي في جامعة قسنطينة سنة 2007، أثناء زيارته الرسمية للجزائر. انظر: بشير ريبوح، «ساركوزي يدعو إلى طي صفحة الماضي والتطلع إلى المستقبل،» **صدى الكليات** (قسنطينة)، العدد 15 (كانون الثاني/يناير 2008)، ص 4.

(35) Pierre Boilley, «Loi du 23 février 2005, colonisation, indigènes, victimisations,» *Politique africaine*, no. 98 (2005), pp. 131-140.

(36) خضير بوقايلة، «الجزائر وفرنسا.. علاقة زوجية على أحسن ما يرام!،» **القدس العربي**، 2010/10/20، ص 19.

(37) Fabrice Nguiabama-Makaya, *Colonisation et colonisés au Gabon* (Paris: Editions L'Harmattan, 2007), p. 20.

الاقتراح»، مشدداً من جديد على أن الأمر يتعلق بـ «مسألة حساسة»، وأنه «لا تزال إلى اليوم جروح وآثار»، داعياً في هذا الإطار إلى تجاوز الماضي وعدم نسيانه حيث أردف بالقول «يجب علينا ألا ننسى فترة الاستعمار وما بعد الاستعمار»، إلا أنه يجب «تجاوز» هذه المسألة[38].

في الجزائر ومنذ البداية؛ خرج رئيس الحكومة ـ الوزير الأول بالتعبير الرسمي الجديد ـ أحمد أويحيى ليقول إن اقتراح النواب لمشروع القانون لا يعدو أن يكون مزايدة سياسية، وهي أول رسالة إلى فرنسا وإلى النواب؛ في أنه لا مكان لمثل هذا القانون، ومع إصرار بعض النواب على فرض مشروعهم على الحكومة لدراسته في مجلس الوزراء ثم إعادته إلى البرلمان للمصادقة عليه، أبدت الحكومة نوعاً من التراخي والليونة حتى مرور الأجل القانوني الذي يمنحه الدستور للحكومة للرد على النواب، وقد جاء الرد الحاسم والنهائي للنواب على لسان رئيس الغرفة السفلى عبد العزيز زياري، الذي أكد أن هناك مقترحات وردت في مشروع القانون ـ بحسب تعبيره ـ تم رفضها، ولن تُقبل لا اليوم ولا غداً، بسبب سياقاتها غير المناسبة وتصادمها مع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحدد السياسة الخارجية، كما أن الاعتبارات الدبلوماسية والقضائية وعلاقات الدولة ومصالحها تتعارض مع طرحها[39].

مضت فرنسا في تطبيق نصوص قانون تمجيد الاستعمار من دون أن تبالي بالسخط الشعبي الجزائري. وفي هذا الإطار حثّ وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنار كوشنير، في المقابل، الجزائريين على التوجه إلى المستقبل، حتى لا يبقوا حبيسي التاريخ والماضي وعقده، وقال بصريح العبارة «إن العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تعود سوية وطبيعية، ما لم يرحل جيل الثورة من الحكم في الجزائر»[40].

ضمن التوجه نفسه أكدت وزيرة العدل الفرنسية ميشيل آليو ماري ـ بمناسبة زيارة عمل للجزائر ـ ذلك في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2010، ورأت أن العلاقات الثنائية التي تربط فرنسا والجزائر أشبه بعلاقة زوج وزوجة تعارفا منذ زمن طويل، بحيث لم يعد بإمكان أي طرف الاستغناء عن الآخر، مهما تأرجحت العلاقات بينهما[41].

في 20 شباط/فبراير 2012؛ صادق البرلمان الفرنسي بالإجماع على مشروع قانون قدمه حزب الرئيس نيكولا ساركوزي، ينص على معاقبة القذف أو التشهير بالمقاتلين الجزائريين إلى

---

(38) هيام. ل.، «فرنسا تتفنن في تلغيم علاقاتها مع الجزائر،» **يومية الحوار**، 19/4/2010.

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه.

(41) لا يخل الخطاب الدبلوماسي الفرنسي عند التعامل مع دول شمال أفريقيا من توظيف الكلمات الجارحة والعبارات المهينة، ويتشابه أسلوب التحقير الذي تستعمله الخارجية الفرنسية مع كل من المغرب والجزائر، ففي تصريحات نشرتها صحيفة **لوموند** الفرنسية للممثل الإسباني خافيير باردیم، جاء فيها أن سفيراً فرنسياً ـ من المرجح أن يكون جيرار آرو ـ قال له: «إن المغرب مثل العشيقة التي نضاجعها كل ليلة، رغم أننا لسنا بالضرورة مغرمين بها، لكننا ملزمون بالدفاع عنها». انظر: رأي القدس، «فرنسا والمغرب: معركة العشيقة ومدير المخابرات!،» **القدس العربي**، 27/2/2014.

جانب فرنسا إبان الثورة التحريرية (الحركى)[42]، وقد صوتت جميع الكتل لمصلحة المشروع، باستثناء جبهة اليسار الذي لم يشارك في هذا التصويت. أتت هذه الخطوة من البرلمان الفرنسي بعد يومين من تصريحات الوزير الأول أحمد أويحيى التي أطلقها من وهران خلال الاحتفال بالذكرى 15 لتأسيس حزبه حول الموضوع نفسه، حيث قال إن «قانون تكريم الحركى مجرد محاولة من فرنسا لخلق استعمار حضاري، لا يمكنه أن يمحو حجم الهمجية التي خلفت الملايين من الضحايا الجزائريين» مضيفاً بقوله «لنا شهداؤنا ولكم خونتكم» [43].

يمكن القول والجزائر تطوي أكثر من نصف قرن من استقلالها، إن السجال سيستمر في شأن بنية الارتباط في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، بالاعتماد على ملفات الماضي، وممارسة قدر كبير من الابتزاز في ذلك، وللأسف فإن الجزائر تجد نفسها الطرف الأضعف في هذه الثنائية على الأقل في الوقت الراهن.

خاتمة

تتيح دراسة تأثير الميراث الاستعماري على بناء العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية إمكان الوصول إلى جملة من الحقائق، المتصلة بخلفية التكوين لجزء مهم من أعضاء الوحدة القرارية في الجزائر وما يتصل بالعلاقات الثنائية من البلدين، وهو تكوين لا ينفصل عن الخلفية الفرنكوفونية، وتأصل الاعتقاد بتطابق المصالح الجزائرية والفرنسية، وفي ظل نظام سياسي مغلق ينتهج أساليب الولاء، ويعاني عقدة الشرعية على نحو عميق، فإنه من السهل جداً على الطرف الفرنسي ممارسة نفوذ قوي عليه، وتكريس النظرة التي طالما شرحت نمط العلاقات بين الجانبين، في حقيقة أنه لا يمكن فهم توجهات السياسة الداخلية والخارجية الجزائرية بمعزل عن السياسة العامة الفرنسية، ودون الإلمام بشبكة العلاقات التي ظلت تتعقد بين الساسة الفرنسيين ونظرائهم الجزائريين، وهي الشبكة التي امتزجت بنفوذ جماعات المصالح المالية والعسكرية.

إن ضعف الأداء المقترن بوحدات صنع القرار الجزائري، الخارجي بخاصة، يعكس عجزاً متزايداً عن مسايرة الأحداث الإقليمية والدولية، وهو العجز الذي لا يمكن أن ينتهي إلا بإحداث تغيير جذري في أساسيات التكوين والتعيين، وفي الفكر الاستراتيجي للنخبة الحاكمة في الجزائر □

---

(42) Assemblée nationale française: Proposition de loi, adoptée par le Sénat, no. 4194 rect.; Rapport de M. Elie Aboud, au nom de la commission des lois, no. 4331; Discussion et adoption le 20 février 2012 (TA no. 858), LOI no. 2012-326 du 7 mars 2012 relative aux formations supplétives des forces armées, JORF no. 58 (8 mars 2012), p. 4317.

(43) «البرلمان الفرنسي يصادق بالأغلبية على قانون تجريم من يشتم الحركى،» موقع وقت الجزائر، <http://www.algeriatimes.net/algerianews20149.html>.

النزول الأمريكي في البلدان المغاربية وانعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال القرن العشرين

محمد الصافي(*)

أستاذ باحث في التاريخ، أكاديمية جهة كلميم واد نون ـ المغرب.

تقديم

عندما احتل الاستعمار الفرنسي الجزائر سنة 1830 ومن ثم تونس سنة 1881 والمغرب سنة 1912، غيَّر البنى الاقتصادية التقليدية في البلدان المغاربية، وقد أدّى الاستيطان دوراً جوهرياً في هذا التغيير الذي أوصل إلى التأثير المباشر والجوهري في المجتمع ووضعه الديمغرافي وتشكيله الطبقي. وعندما نقارن أوضاع المنطقة في ظل السيطرة الغربية بالعهد السابق عليها نرى أن الأتراك الذين كانوا يسيطرون على المغارب قبل الاستعمار الغربي أبقوا على البنية الاجتماعية المحلية من دون أن يمسّوها، بل استخدموها واستفادوا منها، حيث كانوا يستمدون منها دخلهم وقوتهم، أما الاستعمار الغربي فلم يستطع استغلال المنطقة إلا بتحطيم الأسس الذاتية للسكان من طريق الاستيطان بالدرجة الأولى[1].

لقد أتاح الاستيطان مجالاً خصباً لاستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الغربية في بلدان المغارب من طريق تنمية رأسمالها وتنويع استثماراتها وربط اقتصاد تلك البلدان بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، فأدى ذلك إلى نمو الرأسمالية الغربية في المغارب كامتداد للوضع الاقتصادي في الغرب، ولم تكن تهدف إلى تنمية المنطقة أو تتيح للسكان الأصليين ممارسة حقهم في اقتصاد يلبّي حاجة المواطنين للمواد الأساسية ويعمل على تنميتها، بل تهدف إلى سد حاجة السوق في الدول الغربية وتلبية سياسات دولها في كل الظروف.

(*) البريد الإلكتروني: essafi_10@hotmail.com.

(1) عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي (دراسة تاريخية مقارنة)**، عالم المعرفة؛ العدد 71 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص 15.

فمن منطلق تأكيد حصول انتقال بوعي النخب السياسية القائدة للحركات الوطنية المغاربية تحديداً مع مستهل الأربعينيات، نعتقد أن المحدد الاقتصادي وحده غير كافٍ لمقاربة وضع المغارب خلال الحقبة الاستعمارية[2]، وأن اعتماد البعدَين الاجتماعي (حجم التأثير الاستعماري) والأيديولوجي (أوجه ردود الفعل الوطنية وطبيعتها) هو الكفيل نسبياً[3]، بالسماح بمثل هذه المقاربة.

لقد برزت مع نهاية الحرب الباردة عوامل سياسية إقليمية جديدة في الاستراتيجية الدولية الأمريكية، تمثلت بالرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية. وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي يولون أهمية خاصة للمنطقة المغاربية، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين.

أتاح الاستيطان مجالاً خصباً لاستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الغربية في بلدان المغارب من طريق تنمية رأسمالها وتنويع استثماراتها وربط اقتصاد تلك البلدان بالاقتصاد الرأسمالي الغربي.

جاء هذا المنظور الأمريكي الجديد للمنطقة منسجماً مع التحولات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تراجع فيها محرك العامل الأيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، ولا سيّما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجموعات الآسيوية وما تمثله الشركات وأصحاب رؤوس الأموال للضغط على صناع القرار الأمريكي، وتأثيرها في توجه السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة.

تُرى كيف أثر النزول الأمريكي في هاته البلدان؟ وبماذا تميزت اقتصادات بلدان المغارب في تلك الفترة؟ وما التغيرات التي مست بناها الاقتصادية والاجتماعية؟ وما تداعيات التدخل الأمريكي بالمنطقة مع نهاية القرن العشرين؟

أولاً: السياق التاريخي للنزول الأمريكي بالمنطقة

لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب رسمياً وعملياً إلا بعدما رأت أن اكتساح القوات الألمانية لكثير من الأقطار وتهديدها القوي للقضاء على الحلفاء وأخيراً انضمام اليابان إليها، وإقامتهم قواعد حربية في وسط وشمال الفيتنام ثم تسلل الأسطول الياباني إلى جزر هاواي وهجوم طائراته على الأسطول الأمريكي الذي كان راسياً في بيرل هاربور، وقتله نحو ثلاثة آلاف أمريكي، إلى آخر ما وقع بعد ذلك؛ إزاء كل هذا قررت أمريكا الدخول إلى الحرب إلى جانب

(2) Abdallah Laroui, *L'histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspero, 1976), tome 2, pp. 120-121.

(3) ولو أن العروي لا يلبث أن يبدي تحفظات حتى بالنسبة إلى هذين البعدين: الاجتماعي ـ الأيديولوجي.

حلفائها وخصوصاً إنكلترا. لقد كانت الولايات المتحدة تظهر الحياد والانعزال، وإن كانت ميالة إلى تأييد الحلفاء، تمدهم بالأسلحة والعتاد، ولكنها رأت أن سياسة الانعزال لا تجلب لها هي نفسها إلا الدمار، فقررت عندئذ الدخول في الحرب عملياً وإقناع الرأي الأمريكي بهذا الدخول. وبدخول أمريكا الحرب صارت كفة الحلفاء تتقوى على ألمانيا، وصارت القوات الألمانية تتراجع شيئاً فشيئاً إلى الوراء[4].

كان دخول أمريكا الحرب أواخر سنة 1941 أي بعد مضي أكثر من عامين على اشتعالها، وقبل ذلك بقليل حصل لقاء خطير جداً بين الرئيس روزفلت والوزير الأول البريطاني تشرشل على متن السفينة الحربية «بوتوماك»[5] التي كانت راسية في المياه الكندية، وفي هذا اللقاء وضعت وثيقة ما سمي «الميثاق الأطلسي»، ووقعها الرئيسان، وفيها حددت المبادئ التي يجب أن يعمل الحلفاء على تطبيقها لمصلحة الشعوب، بعد انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء.

لقد كانت سنة 1942 سنة تحوُّل في الحرب الطاحنة الدائرة في العالم، فرغم أن النازيين وحلفاءهم سيطروا على أوروبا وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ورغم الانتصارات التي كان يحققها «رومل» في كثير من المواقع، فإن الحلفاء صاروا يردّون الهجوم ويسترجعون بعض المواقع، سواء بقيادة «مونتغمري» الذي رد الألمان على أعقابهم خاسرين في معركة «العلمين» أو بقيادة الجنرال إيزنهاور الذي أخذ القيادة العليا، وقرر طرد الألمان من شمال أفريقيا، وتطويق قوات رومل والإيطاليين في المراكز التي كانوا يحتلونها. وهكذا وصلت القوات الأمريكية إلى البلدان المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس)، لتطرد النازيين والبيتانيين الفرنسيين، وتقضي القضاء المبرم على ما كان يسميه الألمان «الجبهة الأفريقية»[6]. تطورت إذن ظروف الحرب وجاءت سنة 1942 لتقرر القوات الأمريكية النزول على شواطئ أفريقيا الشمالية ومنها الشواطئ المغربية.

1 ـ النزول الأمريكي في المغرب

كانت الليلة 7 ـ 8 تشرين الثاني/نوفمبر دامسة الظلام، ووصلت البواخر الأمريكية إلى آسفي في الساعة الحادية عشرة ليلاً والدقيقة الخامسة والأربعين، وإلى المحمدية في الحادية عشرة والثالثة والخمسين، وإلى المهدية في الثانية عشرة ليلاً عند مصب نهر سبو، وكان الأميرال هيويت على ظهر الطرادة أوكوستا ومعه الجنرال جورج باتن الابن القائد العام للقوات الأمريكية التي أنزلت في المغرب، وكان أمام آسفي الجنرال إيرنيست هارمون ومعه 6500 رجل[7]، وكان يجهل في الساعة الثالثة والدقيقة العشرين صباحاً أن حالة الطوارئ قد أُعلنت في صفوف الجيش

(4) أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية**، 6 ج (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1992 ـ 2007)، ج 2: **من 1941 إلى 1945**، ص 141.

(5) المصدر نفسه، ص 142.

(6) المصدر نفسه ص 144.

(7) العربي الصقلي، مشرف، **مذكرات من التراث المغربي**، 8 ج (الرباط: مطابع الشمال، 1986)، ج 6: **كفاح الملك والشعب، 1933 ـ 1955**، ص 99.

الفرنسي بآسفي استعداداً لما قد يدهم المدينة من جهة البحر، وكانت الليلة حالكة حتى تعسرت عملية إنزال قوارب العبور إلى اليابسة، فأجّل إنزال القوات إلى الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحاً، وبعد سبع دقائق وصل أول جندي أمريكي إلى ميناء آسفي، وفي اليوم التالي أي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر انطلقت المصفحات الأمريكية في الطرق متجهة إلى الدار البيضاء، أما المطار فقد استولى عليه الأمريكيون في مساء 10 تشرين الثاني/نوفمبر بعد توقف القتال الرسمي[8].

أما عملية إنزال القوات شمالاً فكانت ببوقنادل (شاطئ الأمم)، فقد وصلت إلى مصب نهر سبو على بعد 5 كلم من الشاطئ، وفي الساعة الثانية عشرة ليلاً، البارجة العتيقة «تيكساس» والطرادة الخفيفة «سافانا» واثنتان من حاملات الطائرات وثلاث مدمرات وأربع خافرات وثماني ناقلات جنود، على ظهرها 9000 رجل، وكان الجنود والبحارة يبصرون أنوار مدينة المهدية تتلألأ، غير أن التيارات البحرية دفعت بالبواخر فبددتها، فأجلت عملية الإنزال إلى الساعة الرابعة والنصف، وكان الجنرال بتوار قد أمر مدافع الشاطئ بعدم إطلاق النار[9]، غير أن هذا الأمر بطل لما تأخر نزول الأمريكيين، وما لبثوا أن أمدوا بما يقرب من خمسين سيارة مصفحة قدمت من الرباط، ودمرت الطائرات الأمريكية عدداً من الطائرات الفرنسية وهي لا تزال جاثمة على الأرض، واستمر القتال ثلاثة أيام فكانت الخسائر جسيمة عند الفريقين: 88 جندياً أمريكيا وخسارات لها بال في صفوف الرماة المغاربة.

أما في المحمدية فقد ألقت الطرادة «أوكوستا» وكذلك البارجة «بروكلين» وأربع مدمرات وإحدى عشرة خافرة وخمس عشرة ناقلة مراسيها على بعد 14 ميلاً من المدينة، وكان الجنرال بيتوار قد أخبر قائد الجيش الفرنسي بالمحمدية بعملية النزول، إذ كانت مقررة في الساعة الثانية، ولما طال انتظاره ولم ينزل أحد رد رجاله إلى ثكناتهم، فكانت عملية الإنزال هذه أسهل من غيرها، لكنها فشلت أكثر من غيرها، فأخذ الجنود يتذمرون ويرفضون النزول بواسطة الشباك الممدودة على جوانب البواخر، وكان كثير منهم قد نشبوا في عيون الشباك، فأجلت ساعة الإنزال، ثم عادت سفن الريادة التي كانت بعثت من قبل لاستكشاف المنطقة، غير أنها اختفت لما وصلت قوارب الإنزال الأولى، وأخذت القوارب تنزل الجنود في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة من البواخر إلى الشاطئ كل ربع ساعة.

كان النزول الأمريكي بالمغرب مفاجئاً لنوكيس، فقرر أن تقوم الجيوش التي تحت إمرته بمقاومتها، وكان موقف السلطان محمد بن يوسف الرفض القاطع لمقاومة الجيوش الأمريكية[10]، فرفض بالتالي أن ينقل عاصمة ملكه إلى فاس عندما طلب منه نوكيس ذلك، ولم يوافق على مقاومة هاته الجيوش النازلة بالشواطئ، مؤكداً للمقيم العام الفرنسي أن المغرب غير مستهدف لأخطار، ونزول الجيوش الأمريكية ليس نزول احتلال ولا هو حرب ضده، بل إن هذا النزول يتمشى

---

(8) Abdelmalek Lahlou, *Casablanca à l'heure de l'opération torches et de la conférence d'Anfa 1907-1956*, 2ème éd. (Casablanca: Imprimerie Najah el Jadida, 1993), p. 73.

(9) الصقلي، مشرف، المصدر نفسه، ص 101.

(10) القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية**، ص 144.

مع الخط الذي ارتضاه لنفسه، عندما أعلن هو الحرب نفسه ضد ألمانيا، وكل موقف آخر يعتبر تنكراً لما ارتضاه لنفسه، ثم خاطب المقيم العام الفرنسي قائلاً: «إن الدم الفرنسي ودم الجنود المغاربة ودماء المدنيين تراق، وقد أعلن الرئيس روزفلت والجنرال أيزنهاور أن القوات الحليفة أتت إلى المغرب كقوات صديقة، وأنت تعرف أكثر مني أن هذه القوات لا تغلب، فعليك إذاً أن توقف القتال، أما بالنسبة لي كملك للأمة المغربية فإن أول واجب علي هو حقن الدماء»[11].

كان موقف نوكيس غير متجاوب مع السلطان، لذلك كان مصراً على مقاومة نزول الجيوش الحليفة منفذاً للأوامر التي يتلقاها من الجنرال دارلان الذي كان مقيماً بالجزائر، والذي كان وافقه على المقاومة ورفض الإنذار الأمريكي، وهكذا دخلت الجيوش الواقعة تحت إمرة نوكيس في حرب مع الجيوش الأمريكية، الأمر الذي لم يرتضه السلطان ولم يوافق عليه.

بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي يولون أهمية خاصة للمنطقة المغاربية، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين.

لم تدم مقاومة نوكيس إلا ثلاثة أيام، 8 و9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر، ثم توقفت بعد ذلك بأمر من الجنرال دارلان نفسه، واستسلمت للجنرال إيزنهاور، وانتهى الأمر بعزل الجنرال نوكيس من منصبه كمقيم عام ثم فراره إلى البرتغال.

2 ـ النزول الأمريكي في الجزائر

نزلت القوات الأمريكية في الجزائر في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1942[12]، ورحب الجميع بهذا النزول على أساس أنه يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادئ الميثاق الأطلسي، وكلا الطرفين (المحور والحلفاء) كشف عن ضعف القوة الاستعمارية في نظر الشعوب المضطهدة، وساهم في يقظتها وتمسكها بحقها ومصيرها.

ورغم الدعاية السابقة فإن موقف أمريكا الرسمي من الجزائر وشمال أفريقيا منذ ربيع 1942، أي قبل نزول الحلفاء بعدة أشهر، كان يقوم على احترام السيادة الفرنسية على شمال أفريقيا، ومن ثم عدم الاعتراف بالحركة الوطنية. ومهما يكن الأمر فقد اجتمع ممثلو الحلفاء في شرشال يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1942 وخططوا لعمليات نزول الجنود. وقد حضر عن الجانب الفرنسي الجنرال جيرو وبعض أنصار ديغول والجمهوريين والملكيين وغيرهم ممن كانوا يمثلون قطاع المقاومة الفرنسية للاحتلال الفاشي، وحضر من الجانب الأمريكي الدبلوماسي روبرت مورفي والجنرال كلارك وضباط آخرون، كما حضر هارولد ماكميلان وبعض الضباط عن بريطانيا.

---

(11) المصدر نفسه، ص 145.

(12) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1930 ـ 1945** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ج 3، ص 194.

أما موقف الشعب الجزائري وزعماء الحركة الوطنية فلم يكن في الحسبان[13]، وكان الحلفاء في ما يبدو مطمئنين لولاء السكان، لأن دعايتهم السابقة قد جعلت منهم أبطالاً محررين يهدفون إلى تخليص الشعوب من الظلم والاضطهاد. وكانت التقارير الأمريكية تشير إلى أن السكان المسلمين قد برهنوا على صداقتهم وولائهم للحلفاء. ولعل ذلك هو السبب في عدم أخذ السكان في الحسبان يوم الاجتماع الذي وقع فيه وضع الاستراتيجية لنزول قوات الحلفاء، إضافة إلى أن قيادة الحركة الوطنية كانت شبه مفقودة في هذه الأثناء[14].

وقبل عملية الإنزال قام الأمريكيون بحملة دعاية إعلامية ونفسية لكسب الفرنسيين إلى جانبهم، من ذلك أن الرئيس روزفلت أخبر الفرنسيين بأن أمريكا تنوي النزول في شمال أفريقيا قبل أن يفعل ذلك المحور، وأن هدف أمريكا من ذلك هو منع المحور من احتلالها (شمال أفريقيا)، والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر، وفي الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 1942 أمر روزفلت ممثله الشخصي مورفي بأن يتصل بواسطة مساعديه في الحرب المعنوية بأولئك المواطنين الفرنسيين الذين يعدُّهم جديرين بالثقة، وأن يخبر هؤلاء بأن هدف الجنود الأمريكان سيكون منع المحور من احتلال الجزائر والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر[15]، وأن ليس هناك تغيير سيحدث في الإدارة المدنية الفرنسية الموجودة من جانب الولايات المتحدة.

وعشية نزول الحلفاء أذاعوا منشوراً وزعوه بالطائرات على فرنسا وعلى شمال أفريقيا، وكان إيزنهاور الذي أذاع المنشور قد أعلن أن هدفهم هو إيقاع الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917، وهذا واضح في أن مبادئ الميثاق الأطلسي غير واردة بالنسبة إلى الشعب المستعمر.

يمكن تلخيص أهداف الحلفاء في الجزائر، إضافة إلى المحافظة على السيادة الفرنسية، في ما يلي[16]:

- إيجاد إدارة مستقرة ناجحة.
- إعادة الحياة الاقتصادية المخربة.
- إعادة قرار كريميو إلى اليهود.

هذه الأهداف إذاً تعمل لمصلحة الفرنسيين واليهود بتأييد من الحلفاء، أما بقية السكان فللحلفاء رأي آخر فيهم.

وقد شجعت هذه الوعود والتحركات بعض الجزائريين على أن كسب الحرب إلى جانب الحلفاء سيحقق رغبتهم في الحرية والاستقلال الذاتي، إضافة إلى أن نهاية سنة 1942 قد شهدت الحرية

---

(13) المصدر نفسه، ص 197.

(14) حلمي إسماعيل محروس، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003)، ج 2، ص 642.

(15) سعد الله، المصدر نفسه، ص 198.

(16) المصدر نفسه، ص 199.

للحزب الشيوعي الجزائري، لكن أعضاء حزب الشعب ظلوا في السجون رغم نزول الحلفاء، وهذا يبرهن على أن الإدارة الفرنسية كانت هي المسيطرة على الوضع الداخلي، كما يبرهن على خشية الحلفاء من الوطنيين الاستقلاليين، ولا يمكن أن نفهم لماذا يطلق الحلفاء سراح الشيوعيين ويبقون على الوطنيين في السجن[17]، في الوقت الذي كانوا يطالبون فيه الجزائريين بتأييدهم لكسب الحرب ضد النازية. أليس موقف الحلفاء من الوطنيين الاستقلاليين هو إذاً موقف حكومات فرنسا الاستعمارية وموقف حكومة فيشي؟ لقد وقف الحلفاء إلى جانب إعادة قرار كريميو إلى اليهود تحت ضغط يهود أمريكا، وإلى جانب إطلاق سراح الشيوعيين تحت ضغط موسكو، ولكنهم لم يقفوا إلى جانب الوطنيين الاستقلاليين لأنه لا أحد يضغط عليهم سوى المبادئ التي أعلنوها باسم الحرية والديمقراطية وتقرير المصير.

ربما لا يكفي في البحث في تطور الحركات الوطنية المغاربية ومقاومتها الاستعمار وأساليبه أن نقتصر على الجوانب السياسية والنضالية دون سواها، بل يفترض علمياً أن نتناول المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لعمق الصلات التي ربطت الظاهرة الاستعمارية بالاقتصاد.

عندما نزل الحلفاء مدينة الجزائر كان ممثل السلطة العسكرية فيها هو الأدميرال دارلان، وممثل السلطة المدنية هو السيد شاتيل، ولم يجد الحلفاء مقاومة تذكر في مدينة الجزائر ولكنهم واجهوا مقاومة شديدة رغم أنها كانت مؤقتة، في إقليمي وهران وقسنطينة[18].

3 ـ النزول الأمريكي في تونس

نزلت جيوش المحور في تونس يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، فقد نزلت الجيوش الألمانية فيها بالاتفاق مع حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان[19].

وفي هذه الأثناء بذل الباي محمد المنصف جهوده لإطلاق سراح الزعماء المعتقلين، ولم تلبث جيوش الحلفاء أن نزلت في تونس في أيار/مايو 1943، حتى اضطرت القوات الألمانية إلى الانسحاب منها.

لم تستطع السلطات الفرنسية الجديدة الصبر على السياسة الوطنية التي اتبعها الباي محمد المنصف، لذلك اتهمته بالتآمر مع دول المحور وقت وجودها في البلاد، ثم قررت عزله ونفيه إلى خارج البلاد.

---

(17) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990)، ج 3، ص 166.

(18) المصدر نفسه، ص 167.

(19) محمد المهدي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط 3 (تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص 126 ـ 127.

طلب الجنرال جوان إلى الباي أن يتنازل عن العرش، ولكنه رفض وتمسك بحقه الشرعي، وعندئذ اقتحم الجنرال جيرو، قائد القوات الفرنسية، القصرَ وحمل الباي عنوة في طائرة خاصة إلى المنفى بجنوب الجزائر، كما أرغم الباي محمد المنصف على التنازل للعرش لابن عمه الأمين، وهو آخر بايات تونس. إضافة إلى ذلك أصدرت السلطات الفرنسية على مئات الوطنيين أحكاماً قاسية بالإعدام والسجن لمدد طويلة[20]، كما شكلت حكومة لإدارة البلاد كان أغلب أعضائها من الفرنسيين، وكان لذلك رد فعل عنيف بين مجموع الشعب.

ثانياً: الآثار السياسية للنزول الأمريكي في المنطقة

مهما يكن من أمر فإن النزول الأمريكي بالبلدان المغاربية الثلاثة قد خلف مجموعة من الآثار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة من التحولات أثرت في مستوى وعي المجتمعات المغاربية في تلك الفترة.

تغيرت الأوضاع السياسية بالبلدان المغاربية بعد نزول القوات الأمريكية فيها، فلم يبقَ النفوذ المطلق للقوات الفرنسية الخاضعة لسيطرة بيتان، وخلف هذا النزول بالتالي عدة آثار على جميع المستويات داخل هذه البلدان، لعل أهمها الحدث التاريخي المتمثل بمؤتمر أنفا؛ فبعدما صارت كفة الحلفاء ترجح، أخذت الاجتماعات تتوالى لتقرير مصير الحرب وتوحيد الأفكار وتمتين علاقات المنتصرين، ووضع استراتيجية موحدة عسكرية وسياسية لضمان الانتصار وتثبيت مواقع الحلفاء. هكذا انعقد مؤتمر في الدار البيضاء بين 14 و24 كانون الثاني/يناير 1943، حضره بالخصوص الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ومساعدوهما وأعوانهما من الضباط الكبار والمدنيين المسؤولين، إضافة إلى السلطان محمد بن يوسف. وكان من المفروض أن يحضره أيضاً الرئيس السوفياتي ستالين والرئيس الصيني تشان كاي تشيك، ولكنهما اعتذرا عن الحضور نظراً إلى الظروف الحربية التي كانت تلزمهما بالبقاء ببلديهما، للإشراف بنفسهما على العمليات العسكرية التي كانت تجري[21].

وافق حلول الرئيس الأمريكي روزفلت والوزير الأول الإنكليزي تشرشل منعطفاً معتبَراً في مجرى الحرب العالمية الثانية، ذلك أن العالم الحر أصبح ينظم مسيرته إلى النصر، إذ في أنفا صرح الرئيس روزفلت باسم الحلفاء عزم هؤلاء على الاستمرار في الحرب إلى أن تستسلم دول المحور من دون شرط، وبذلك بعث مؤتمر أنفا آمالاً عريضة من جديد في نفوس سكان أوروبا.

اتخذ المؤتمر في الميدان العسكري قرارات سرية أعدتها هيئة أركان الحرب الأمريكية والإنكليزية وهي[22]:

- غزو صقلية في أجل قريب.

---

(20) محروس، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية**، ص 597.

(21) القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية**، ص 147.

(22) الصقلي، مشرف، **مذكرات من التراث المغربي**، ص 95.

ـ غزو أوروبا في ربيع سنة 1944، وقد حددت الشواطئ التي تنزل فيها الجنود في منطقة نورماندیا.

ـ التزام روزفلت كتابة بمد شمال أفريقيا بالسلاح والعتاد اللازم لتجهيز ثلاث فرق مصفحة وثماني فرق محمولة و500 طائرة مطاردة، و300 طائرة مقنبلة و200 طائرة للنقل، وقد سلمت بعد ذلك في شهر نيسان/أبريل 1943 تجهيزات فوجين اثنين مصفحين وثلاثة أفواج للاستطلاع وثلاث فرق محمولة وثلاث كتائب من مطاردات الدبابات.

أما في الميدان الدبلوماسي فكان لقاء سلطان المغرب محمد بن يوسف بروزفلت وتشرشل حدثاً تاريخياً، إذ أخذ يحقق بوضوح فكرة ميثاق المحيط الأطلسي، وأخذت تبدو آمال المسيرة نحو استقلال المغرب[23].

كما صرح روزفلت باليوم الذي سيصل فيه المغرب إلى الاستقلال وفقاً لمبادئ الحلف الأطلسي، وعلى أنه بعد انتهاء الحرب ستصبح إعادة التنظيم السياسي الاقتصادي للمجتمعات الإنسانية ضرورة ملحة.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للنزول الأمريكي في المنطقة

ربما لا يكفي في البحث في تطور الحركات الوطنية المغاربية ومقاومتها الاستعمار وأساليبه أن نقتصر على الجوانب السياسية والنضالية دون سواها، بل يفترض علمياً أن نتناول المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لعمق الصلات التي ربطت الظاهرة الاستعمارية بالاقتصاد ولوزن هذا الأخير وفعاليته، في حقل توسع الاحتلال وانتشاره واستقرار النظام المنتمي إليه.

خلاصة مركزية سنعتمدها عند تحليل نتائج الإدماج ومضاعفاته على المديين المتوسط والبعيد[24]، وهي أن الاقتصاد المغاربي قد تعرض لاختلالات بنيوية غيّرت أولوياته ووظائف قطاعاته، بصورة تستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، الذي يعد إحدى أدواته الأساسية[25].

ثلاثة قطاعات كفيلة بإعطائنا نظرة دقيقة وشاملة عن عمق الإدماج وتفكك الاقتصاد المغاربي وهي: الزراعة، الصناعة، ثم التجارة الخارجية.

1 ـ الزراعة

شكل استيطان مجالات الزراعة واستثمار منتوجاتها هدفاً حيوياً في استراتيجية فرنسا الاستعمارية، فقد تعرضت بفعل الإدماج لتغييرات عميقة، أعادت هيكلة بناها الإنتاجية على أساس

---

(23) محروس، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية**، ص 614.

(24) نقصد بالمدى البعيد التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.

(25) وهو التقسيم الذي جعل البلدان المغاربية كباقي الدول المستعمرة وقتئذ مختصاً في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام واليد العاملة.

مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية، كما أعاقت تطور الإمكانات المحلية، وقللت فرص استعادتها مكانتها الطبيعية.

هذا ونعتقد مع سمير أمين أن «الاستعمار الذي استولى على الجزائر فتونس فالمغرب، وبين البلد والآخر ما يقرب من ثلاثين عاماً، قد طور بالتأكيد الطرائق الزراعية في مناطق كانت بقيت أحياناً حتى ذلك الوقت قفراً، لكن بما أن هذه الثروة الزراعية تركزت في أراضي الاستعمار وحدها تقريباً، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الإجمال، تراوحت بين 1 و2,5 بالمئة في العام حسب الفترات المختلفة...»[26]، الحقيقة التي يمكن معاينتها بنوعية المنتوجات وتمركزها بالدول الثلاث.

إن الظاهرة الاستعمارية كونها حصيلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي، لم تستهدف الاقتصاد وحده، بل سعت بكل إصرار إلى المساس بالمجتمع في مكوناته وعناصر توازنه، وفي قيمه الفكرية ونظمه الثقافية.

فإنتاج الحبوب مثلاً ظل متقارباً من حيث نسبه المئوية، وضعيفاً من حيث مواكبته النمو الديمغرافي بأقطار المغارب، فهكذا لم يتجاوز تطور إنتاج هذه المادة بالجزائر وعلى امتداد الفترة الفاصلة بين عامي 1930 و1945 أكثر من 1,7 بالمئة، متراوحاً ما بين 5,2 و18,8 قنطار سنوياً، وهي النسبة التي شهدتها تونس (1,7 بالمئة بين عامي 1910 و1955) وإلى حد ما المغرب[27].

لكن بالموازاة مع ضعف هذا المنتوج الذي يُعد نموه ضرورة أساسية بالنسبة إلى حاجات المجتمعات المغاربية ومتطلباتها اليومية، أدخلت أنواع زراعية جديدة وتطورت إمكاناتها، وذلك لاستجابتها للأسواق الرأسمالية، ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، نعني بذلك الحوامض والبواكير والصيد البحري؛ ففي الجزائر مثلاً شهدت زراعة الكروم نمواً ضخماً مع بداية الحرب العالمية الثانية، فمن 180.414 هكتاراً من المساحات الزراعية عام 1939، انتقلت إلى 353.337 هكتاراً سنة 1942، و339.512 هكتاراً سنة 1945، لتبلغ 410.131 هكتاراً خلال 1949، وهي أرقام مكنت المعمرين الفرنسيين بالجزائر من تحقيق نسب مرتفعة من إنتاج أنواع الخمور تجاوزت 18.371.100 هكتولتر في 1941 ـ 1945، الأمر الذي لم يقتصر على إشباع حاجات السوق الفرنسي وحسب، بل خلق أزمة تنافسية حادة فرضت على البرلمان التدخل لصياغة حلول قانونية في شأنها[28]. وعلى حساب الحبوب أيضاً اهتم المعمرون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير. وقد

(26) سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت، دار الحداثة، 1978)، ص 27.

(27) حيث شهد أعلى نسبة إنتاج بالمغارب تراوحت ما بين 20 مليون قنطار سنة 1930، و30 مليوناً مع نهاية الاستعمار.

(28) وهو القانون الصادر بتاريخ 4 تموز/يوليو 1931 الذي بمقتضاه أصبح محظوراً على المعمرين الذين يملكون أكثر من 10 هكتارات من حقول الكروم، إقامة مزارع جديدة.

تطور منتوجها من الحوامض من 700.000 قنطار سنة 1931 إلى 2.716.000 قنطار سنة 1950، وأصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات[29]. ولمصلحة الكروم والحوامض قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز وكذلك الأمر في شمال شرق الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية والفول والعدس وغيرها.

وإذا كانت مغارس الكروم والحوامض قد أنشئت على حساب زراعة القمح والشعير، فإن اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدها المستعمر عند الغزو، وعدم التفاتهم إلى الجنوب حيث تتكاثر المياه الجوفية، قد أدّيا بسبب ارتفاع عدد السكان وبالتالي تزايد الحاجات إلى تحويل الجزائر من بلد مزدهر إلى مستعمرة لا يستفيد منها سوى المعمرين الذين اجتمعت بين أيديهم زهاء ثلاثة ملايين هكتار من أخصب الأراضي[30].

وفي المغرب حيث استحوذ الاستعمار على ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الفلاحية[31]، انصب الاهتمام على المنتوجات الأكثر إقبالاً من لدن الجالية الفرنسية والأوروبية، فهكذا ستغطي مساحات زراعة الكروم 41.000 هكتاراً من الأراضي الخصبة، موزعة على المدن والمناطق النافعة بتقدير الاستعمار كمكناس والدار البيضاء والرباط، وبعض الضيعات بوجدة[32]، والأمر نفسه يقال بالنسبة إلى الحوامض التي تطورت ابتداء من سنة 1941، بفعل أساليب العصرنة التي أدخلها المعمرون، ونافسوا بل دمروا بها الإمكانات المحلية، ولا سيَّما أن الزراعات المخصصة لإنتاج الخمور تتناقض والمعتقدات الدينية للمغاربة، الأمر الذي حرم هؤلاء من أراضٍ شاسعة كان من الممكن أن تشغل لمنتوجات هم بحاجة ماسة إليها.

أما في تونس فقد عرقلت الحرب العالمية الثانية تقدم الاستعمار الزراعي بها، ذلك أن الافتقار إلى الوقود والآلات الزراعية والأسمدة وغير ذلك، قد تسبب في حدوث مشاكل عويصة للزراعة التونسية، كما أن الحرب التي دارت بعض فصولها بالتراب التونسي (1942 ـ 1943) قد أفضت إلى تدمير عدد مهم من الآلات والمنشآت الزراعية بشمال البلاد؛ وأخيراً فإن الجفاف الحاصل في السنتين المواليتين لانتهاء الحرب (1946 و1947) قد كانت له آثار قاسية في الزراعة الاستعمارية[33].

تسببت حاجات السوق الفرنسية غداة الحرب في إعطاء دفع جديد إلى منتوج الحبوب في البلاد التونسية، وبقي نصيب الأوروبيين دائماً هو الأوفر، وذلك بفضل اتساع رقعة المساحات

---

(29) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة**، 2 ج (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ج 1، ص 18.

(30) المصدر نفسه، ص 19.

(31) ألبير عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1985)، ص 181 ـ 182.

(32) المصدر نفسه، ص 184.

(33) أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر، 1881 ـ 1956**، تعريب حمادي الساحلي (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986)، ص 158.

المزروعة من دون انقطاع وارتفاع المحاصيل بمعدل متراوح بين 11 و14 قنطاراً من القمح في الهكتار الواحد (مقابل إنتاج متراوح بين 2 و3 بالنسبة للمزارعين التونسيين).

كما لوحظ غداة الحرب العالمية الثانية تقهقر إنتاج القمح اللين الذي مكن عدداً من المعمرين بين سنة 1930 وسنة 1945 من تكوين ثروات حقيقية، في حين شهد القمح الصلب تقدماً كبيراً وفاقت قيمته التجارية في السوق الفرنسية قيمة القمح اللين[34]. ففي سنة 1941 بلغ معدل منتوج القمح اللين 23 قنطاراً في الهكتار، ونزل إلى 16 قنطاراً في الهكتار في سنة 1952 بوادي مجردة الوسطى حيث أنهك التربة الاستعمال المفرط للآلات الزراعية. تمثل رد فعل المعمرين بمحاولة التسرب بجميع السبل إلى مناطق زراعة الحبوب بالتل حيث ما زالت الملكية الإسلامية سائدة، فاستولوا على الأراضي الخصبة بالكريب والسرس وتبرسق والكاف وتاجروين، وهي المناطق التي تحتل فيها زراعة الحبوب التونسية مكانة مرموقة.

أما زراعة الكروم فقد بقيت الزراعة الأوروبية المثالية، فالخمور التي تنتجها معدّة أولاً وبالذات للسوق الفرنسية، حيث إن السكان الأوروبيين بالبلاد التونسية يستهلكون أقل من ثلث الإنتاج التونسي، ولكن الخمور التونسية تتعرض للمنافسة القوية من جانب الخمور الجزائرية، كما أن المنتجين الفرنسيين لم يوافقوا أبداً على دخول الخمور التونسية لفرنسا؛ فرغم الاتحاد الجمركي المبرم بين تونس وفرنسا تركت السلطات الفرنسية نفسها مضطرة إلى مراعاة مصالح المنتجين الفرنسيين والجزائريين.

وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية وانتشار داء الفيلوكسيرا في التنقيص من المساحات المزروعة والكميات المنتجة. وتبعاً لذلك فإن الكروم التونسية التي كانت تمتد إلى 51.000 هكتار تقريباً لم تعد تغطي إلا 30.000 هكتار في سنة 1944[35].

وحصلت غداة الحرب العالمية الثانية انطلاقة جديدة واضحة، وذلك بالارتباط مع طلبات السوق الفرنسية، فشجعت سلطات الحماية مزارع الكروم عندئذ على إعادة غرس الكروم التي أتلفها الفيلوكسيرا وذلك بالاعتماد على الشتائل الأمريكية، وأسندت إليهم القروض، كما منحت الاعتمادات اللازمة لـ«التجمع الإجباري لمزارعي الكروم وغارسي الأشجار المثمرة» لإنشاء مشاتل الكروم الأمريكية والمحطات التجريبية وتم تدعيم المنظمات التعاونية، من ذلك أن «تجمع تعاونيات مخازن الخمور» الذي أنشئ غداة الحرب قد وفر للمنخرطين فيه الوسائل اللازمة لتحسين أساليب الإنتاج الفنية وحتى للزيادة في حجم الصادرات، كما مكنهم من الحصول على القروض اللازمة لإعادة غرس كرومهم وشراء الآلات وتجهيز المخازن.

من المعلوم أن إنتاج الخمور لم يصل إلى المستوى الذي عرفه قبل الحرب، ولكن الكميات المنتجة منذ سنة 1949 تبرهن على الانطلاقة الجديدة، ففي سنة 1949 بلغ إنتاج الخمور 880.000 هكتولتر (430.000 في سنة 1944) بالنسبة إلى مساحة تبلغ 40.000 هكتار[36]،

(34) المصدر نفسه، ص 162.

(35) المصدر نفسه، ص 169.

(36) القصاب، **تاريخ تونس المعاصر، 1881 ـ 1956**، ص 170.

وقد كانت الزيادة في الإنتاج مرتبطة أساساً بتحسين المحاصيل التي بلغت ـ بل تجاوزت ـ كمية تتراوح بين 70 و80 هكتولتراً في الهكتار، وإلى جانب إعادة تنظيم الإنتاج والزيادة فيه لوحظ منذ الحرب العالمية الثانية تطور في هياكل زراعة الكروم وتوزيعها الجغرافي، هذا علاوة على الحوامض والبواكير والصيد، وهي تُعد قطاعاً مهماً من حيث طاقاته الإنتاجية كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب.

2 ـ الصناعة

تعرض قطاع المعادن بدوره للمضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المواد المستخرجة أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية. فلكي يظل الاستعمار الفرنسي منطقياً مع ضرورات أسواقه الداخلية، ومنسجماً مع مقتضيات التقسيم الدولي للعمل، عمد إلى تركيز استثماراته المادية ونشاطاته الاقتصادية ببعض القطاعات، التي قُدر أنها أكثر استراتيجية لحركته التصنيعية. وهكذا حظي استخراج الحديد الجزائري باهتمام متزايد وذلك لمكانته الخاصة ببنية الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات بكل من تونس والمغرب[37].

بلغت كمية استخراج الحديد الجزائري مليون طن سنة 1941 و2,2 مليون طن سنة 1945، لتبلغ 3,4 مليون طن كحد أقصى، وهي نسبة مهمة قياساً على ما لهذا المنتوج من وزن وفعالية في عملية تنشيط الصناعات وبخاصة الثقيلة منها[38]، من دون إغفال معادن أخرى لها أهميتها الخاصة، مثل الفوسفات بنسبة 900.000 طن سنة 1943 والفحم الحجري بنسبة 300.000 طن سنة 1955.

كما أن مادة الفوسفات في تونس قد حققت إنتاجاً تجاوز 3,3 مليون طن سنة 1941، محتلة بذلك الدرجة الثانية في سلم الإنتاج العالمي[39]، النسبة التي سيضاعفها المغرب بفعل عمليات التحديث والعصرنة التي شملت هذا القطاع محققاً ما قدر بـ 4.700.000 طن سنة 1951، و4 ملايين طن سنة 1952، و4.200.000 طن سنة 1953 و5 ملايين طن سنة 1954، هذا من دون أن نغفل مادة الفحم الحجري التي اكتشفت بكميات هائلة ابتداءً من سنة 1928، لتصل نسبة إنتاجه إلى 560.000 طن سنة 1953.

ترتب على هذا التقسيم (تخصص بلدان المغارب في تصدير المواد الأولية) نتائج عميقة، بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية، فهكذا ستتوسع الصناعات الاستخراجية بالدول الثلاث، كما ستتطور بدرجات متفاوتة الصناعات الخفيفة المرتبطة بحاجات السوق

---

(37) نشير إلى أن المكتب الشريف للفوسفات قد أنشئ سنة 1920، وأن الاستغلالات الأولى بدأت سنة 1922.

(38) امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 20 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 332 ـ 337.

(39) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص 47.

الفرنسية، ومتطلبات الجالية الأوروبية المقيمة بالبلدان المغاربية، مثل التغذية والبناء وورش الإصلاح[40].

وبالموازاة مع ذلك شهد قطاع الخدمات نمواً متزايداً مقارنة بالزراعة والصناعة، وفرض الاستعمار على بلدان المغارب التخصص الذي بمقتضاه تأكد إدماج المنطقة، عبر إعادة هيكلة اقتصادها في اتجاه تصدير المواد الأولية واستيراد المنتوجات المصنعة، الواقع الذي نلمسه أكثر ببنية الاستثمارات في المغرب، إذ علاوة على ضعف الاستثمارات بالقطاع الصناعي مقارنة بنظيره في البلدان المتقدمة، وكذلك تزايد حجم الاستثمارات غير المنتجة من استهلاك وخدمات، فإن رؤوس الأموال ـ التي واكبت حركة الهجرة والاستيطان في البلدان المغاربية في بداية الاحتلال أولاً وبعد الحرب العالمية الثانية بصورة أساسية[41] ـ لم تحدث تراكمات تسمح ببناء اقتصادات متوازنة ومستقلة، بل رسخت طابعها الاقتصادي التابع والمستجيب لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية.

فبالعودة إلى الفلسفة التي حكمت حركة الاستثمارات في المغارب، وحددت المستفيدين منها ما، تتأكد صحة هذا الحكم ومفعوله على اقتصادات المغارب، ذلك أن القطاعات التي حظيت بامتيازات خاصة لدى الاستعمار، وبالتالي استوعبت أعلى نسب الاستثمار، هي التي تخدم توسع الاقتصاد الاستعماري، وزيادة عائداته وضمان استقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (الطرق، سكك الحديد، الموانئ، السدود،...)، والأنشطة الموجهة إلى التصدير (المناجم، المنتوجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية)، وخدمات القطاعات غير المنتجة (التسويق، الاستهلاك، البناء، العقارات، المنقولات).

وبموازاة ذلك، أهمل الاستعمار قطاعات تعد روافد ضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية، فقد همش الاقتصاد التقليدي وفكك نسيجه الاجتماعي، كما أعدم إمكانات بناء صناعة ثقيلة، وفي مستوى ثالث أبعد التكوين الثقافي والفني القادر على تهيئة الإنسان المغاربي المحور المركزي لكل مشروع يروم النماء والتقدم والاستقلالية[42].

3 ـ التجارة الخارجية

إن التشديد على الطابع الاستغلالي لحركة الاستثمارات بالبلدان المغاربية، قد يجد تفسيره المنطقي والواقعي في فحص قائمة المستفيدين من مجمل المشاريع المنجزة في البلدان الثلاثة

(40) ولو أن الاستعمار قد حاول القيام بعدة مشاريع صناعية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، سواء بالجزائر أو بتونس والمغرب.

(41) هكذا مثلاً سيتضاعف حجم الاستثمارات العامة والخاصة بالمغرب خلال سنوات 1949 ـ 1957 بما يقارب أربع مرات لما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الثانية، وتسع مرات خلالها، فالاستثمارات لم تتعدَ 5,5 مليارات فرنك فرنسي ما بين 1939 ـ 1945، لتصل إلى 20 ملياراً ما بين 1945 ـ 1948. انظر: مالكي، المصدر نفسه، ص 339.

(42) يمكن ملاحظة ذلك في ضعف تطور الصناعة التقليدية بالنسبة إلى النمو الديمغرافي للمغاربة، وتقلص حجم الماشية، وعدم فعالية القرض الفلاحي وتدخل الدولة.

(المغرب، الجزائر، تونس)، وعلى درجات متفاوتة[43]، كما توضحه أيضاً وضعية التجارة الخارجية خلال فترة الاحتلال. يكثف قطاع التجارة الخارجية مجمل الخصائص التي طبعت الاقتصاد الاستعماري في المغارب، فحتى حدود سنة 1955 شهدت الدول الثلاث اختلالات في موازينها التجارية، وذلك على الرغم من التفاوت النسبي في معدلات نمو المبادلات الخارجية من بلد إلى آخر، ومن وضع إلى آخر[44].

ظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية منذ نيل هذه الدول استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتنافس بين موسكو وواشنطن في فترة الحرب الباردة لاستمالة العواصم المغاربية إلى أحد المحورين الشرقي الشيوعي أو الغربي الرأسمالي.

وهكذا، لم تتمكن صادرات كل من الجزائر وتونس من تغطية أكثر من 70 بالمئة من الواردات، مقابل 65 بالمئة بالنسبة إلى المغرب، الأمر الذي يتعذر تفسيره بتزايد حجم الواردات مقارنة بالصادرات وحسب، بل قد يرد أيضاً، وهذا هو الأساس، إلى التبادل غير المتكافئ الذي يحكم أثمان الصادرات المغاربية بوارداتها (أسعار المواد الأولية مقابل المنتوجات المصنعة)، ففي المغرب مثلاً، وخلال سنة 1940، فاق «ثمن الطن المستورد أربع مرات ثمن الطن المصدر، وفي سنة 1952 كان يفوقه بخمس مرات، وفي سنة 1954 بست مرات أكثر...»[45]، الواقع الذي تعكسه نسبياً قيمة الواردات العامة التي وصلت سنة 1952 إلى 180 مليار فرنك من أصل 275 ملياراً من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الصادرات 95 مليار فرنك[46]، عنصر آخر من شأنه أن يساعد على ملامسة الطابع الاقتصادي للبلدان المغاربية، ونعني به تمحوُر الصادرات المغربية حول السوق الفرنسية أساساً، وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف مهول للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة: المغرب، الجزائر، تونس، وغياب شبه مطلق تجاه بلدان المشرق العربي.

عرفت سنة 1943 أدنى قيمة للصادرات التونسية منذ انتصاب الحماية: 93 مليون فرنك مقابل 484 مليوناً بالنسبة إلى الواردات، حيث إن البلاد التونسية التي دارت فيها رحى الحرب بين قوات الحلفاء وقوات المحور قد انعزلت تماماً عن بقية العالم. أما بعد الحرب فإن حاجات إعادة التعمير والتجهيز واستهلاك المدن التي تضخَّم عدد سكانها بكثافة، قد تسببت في ارتفاع الواردات ارتفاعاً استثنائياً، حيث بلغت قيمتها 59.268.000 فرنك في سنة 1954 بعدما كانت هذه القيمة في حدود 3.580.000 فرنك في سنة 1945 (وذلك مقابل 44.477.000 فرنك بالنسبة إلى الصادرات). وما يثير الانتباه أن البلاد التونسية قد أخذت في

(43) عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص 145 ـ 169.

(44) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص 56 ـ 57.

(45) عياش، المصدر نفسه، ص 233.

(46) المصدر نفسه، ص 234.

توريد المواد الغذائية كالقهوة والشاي والتبغ والسكر وخصوصاً الحبوب التي بلغ نصيبها من الواردات نسبة تتراوح ما بين 53 و55 بالمئة من المجموع[47]، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذه الظاهرة ليست مرتبطة بتعاقب سنوات الجفاف (من سنة 1945 إلى سنة 1947) فحسب، بل خصوصاً بتزايد السكان، ولا سيَّما سكان المدن. من ناحية أخرى أصبحت تونس منذ سنة 1946 تستورد المواد الغذائية أكثر فأكثر. على أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات تتغير بحسب حجم الإنتاج الزراعي السنوي وبحسب طلبات الأسواق العالمية للمواد الأولية، وقد بلغت هذه النسبة 65 بالمئة في سنة 1949، و77 في سنة 1950، و25 في سنة 1951، و75 في سنة 1954[48].

وخلال سنة 1952 مثلاً، بلغت تجارة المغرب مع فرنسا وحدها ما قدر بـ63 بالمئة، أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز سنة 1928 نسبة 36,5 بالمئة، وهذا تطور يؤشر بما فيه الكفاية إلى عمق الارتباط مع دولة المتروبول[49]، كما يبرز الخطورة المستقبلية لعدم تنويع أسواق التجارة الخارجية للمغرب ولباقي دول المنطقة، وبالتالي استمراريتها بحمل خصائص التقسيم الدولي للعمل مستجيبة لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية.

تلك إذاً مظاهر لبعض التغييرات التي طرأت على صعيد اقتصادات المغارب، التي مسّت كلاً من قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية؛ فالتأخر التاريخي لم تقتصر نتائجه الأولية على تعميق تفكك وحدة البلدان المغاربية، وتعريض سيادته للاختراق، بل وفرت شروط إدماج المنطقة بالمنظومة الرأسمالية، وإخضاعها لمتطلبات الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية.

رابعاً: الآثار الاجتماعية للنزول الأمريكي في المنطقة

إن الظاهرة الاستعمارية كونها حصيلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي، لم تستهدف الاقتصاد وحده، بل سعت بكل إصرار إلى المساس بالمجتمع في مكوناته وعناصر توازنه، وفي قيمه الفكرية ونظمه الثقافية، وبذلك شهدت البلدان المغاربية تغيرات عميقة كان لها الوقع البالغ على نسيجه الاجتماعي والحضاري.

ديناميتان جديرتان بالتحليل لإدراك طبيعة التحولات التي مسّت المجتمعات المغاربية، وكيفت علاقات مكوناتها الاثنية والثقافية، على نحوٍ يواكب ويستجيب لمقتضيات النمو الاقتصادي التابع للمنظومة الرأسمالية العالمية وهي: البنية الديمغرافية، والتعليم.

---

(47) القصاب، **تاريخ تونس المعاصر، 1881 ـ 1956**، ص 261.

(48) المصدر نفسه، ص 262.

(49) مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ص 340.

1 ـ البنية الديمغرافية

أولى هذه الديناميات تلك المتعلقة بالبنية الديمغرافية، من حيث معدلات نموها وتكوينها الإثني، وتشكلها المهني، وتمركزها الحضري، وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية عن التغير الذي مس الجوانب البشرية في تحول المجتمعات المغاربية[50].

تخضع التصورات الأمريكية منذ السبعينيات من القرن العشرين للمنطقة المغاربية بصورة مرجعية لرؤية وزير الخارجية الأسبق «هنري كيسنجر» الذي وضع تقسيماً إدارياً لمناطق العالم، ألحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الصعوبات التي طرحتها النسب والأرقام الإحصائية المستخلصة خلال الفترة الاستعمارية، لعل أهمها عدم تطور علم الإحصاء وضعف استعمال معطياته، إضافة إلى بقاء مناطق من البلدان المغاربية الثلاث خارجة عن عمليات الإحصاء التي قامت بها السلطات الفرنسية، وخصوصاً بالبادية والمناطق المتمردة، علاوة على تردد السكان في الإدلاء بحقائق عن أوضاعهم الديمغرافية، فإن الموجود منها لا يؤشر إلى حصول آثار للاستعمار في النمو الديمغرافي في المغارب، كما لا يدعو إلى الاعتقاد بتحقق تزايد بفعل تحسن الأوضاع الصحية للسكان؛ فمعدلات النمو ظلت متواضعة، وبنسب تراوح بين 1,2 بالمئة و1,7 بالمئة بالنسبة إلى الدول الثلاث[51]، وحتى في إثر التزايد الذي شهدته المنطقة ما بعد 1945، فإن المعدل السنوي لم يتجاوز 2,5 بالمئة.

ما يستلفت الانتباه أكثر عند تحليل البنية الديمغرافية للمجتمعات المغاربية هو التشكل المهني للسكان، وحركات الهجرة الداخلية والتمدن، فبالرغم من تواضع النمو الديمغرافي الذي ظل مع ذلك مرتفعاً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي، فإن موجات متعددة من الهجرات نحو السهول الفلاحية والأراضي الخصبة وأحزمة المدن الكبرى قد عمت سكان الدول الثلاث، تارة من أجل الكسب والنشاط التجاري، وطوراً بغرض البحث عن فرص الشغل بقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات. وبالفعل، ترتب على موجات الاستيطان الزراعي التي شهدتها بلدان المغارب وتوسع قطاع الصناعات الاستخراجية، بروز علاقات اجتماعية من طبيعة رأسمالية، بكل ما تحمله هذه الصفة من قابلية للجدل والتباين والاختلاف.

ففي الجزائر وتونس كما في المغرب، أفرز مسلسل إدماج الاقتصاد المغاربي بالمنظومة الرأسمالية مظاهر اجتماعية عميقة، تراوحت بين التفقير المتزايد لقطاعات عريضة من سكان

(50) المصدر نفسه، ص 341.

(51) قد يرجع ذلك إلى ضحايا الحروب والثورات التي شهدتها دول المنطقة منذ احتلال الجزائر (ثورات 1830، 1847، 1871 بالجزائر، و1912، 1921، 1926، 1934 بالمغرب)، إضافة إلى المجاعات والأمراض التي فتكت بالآلاف من المواطنين (مجاعات 1870، 1935، 1945، 1947).

الأرياف العاملين بالزراعة، وبلترة الشرائح الأخرى المدينية أو تلك النازحة من البوادي تجاه المدن[52].

ولقد تقلصت نسبياً (15,1 بالمئة) أعداد العاملين بالزراعة لمصلحة قطاع المناجم والصناعات الاستخراجية والحرفية (زيادة 10,6 بالمئة)، ومن جهة ثانية ارتفعت نسبة المشتغلين بالخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية[53].

تتعزز ملامسة هذا التغير وإدراك دلالاته أكثر بتحليل الدينامية الاجتماعية المترتبة على الإدماج الذي تعرضت له اقتصادات المغارب، وذلك من خلال عناصر: الدخل القومي وكيفيات توزيعه، ونظام الأجور وتطورها أيضاً، والتراتب الاجتماعي ومستويات العيش الناجمة عنه.

يخلص سمير أمين في تحليله للتكوين التاريخي للمجتمع الكولونيالي إلى الإقرار بأن «نتيجة هذا النموذج من التطور هي الركود النسبي، لا بل أحياناً نقص الدخل بالرأس على مستوى السكان المسلمين. كل شيء يحصل كما لو أن النمو الاقتصادي الذي لا جدال فيه لم يعد بالفائدة عملياً إلا على الأوروبيين الذين يسمح لهم، أولاً وعلى وجه الخصوص بنمو عددي كبير، وبالتالي بتحسين الدخل بالرأس...»[54].

وفعلاً، حين ننظر إلى حالة كل قطر على انفراد، نعاين ما يؤكد صحة هذه الخلاصة ويبرر أهميتها، فمتوسط الدخل السنوي الفردي لم يتجاوز حتى حدود سنة 1955 أكثر من 300.000 فرنك بالنسبة إلى السكان المغاربة، في الوقت الذي وصلت فيه معدلات مداخيل الجالية الفرنسية أساساً والأوروبية بوجه عام إلى 47 بالمئة من الدخل الإجمالي بالجزائر، و43 بالمئة بتونس، و33 بالمئة بالمغرب، وذلك على قلتها وضعف حجمها مقارنة مع المواطنين الأصليين[55].

وفي المغرب شهدت الأجور انخفاضاً متزايداً من عام 1927 وحتى أواسط الأربعينيات (1943)، في الوقت الذي تصاعدت فيه مستويات العيش وارتفعت الأسعار، الأمر الذي يعكسه واقع السكان الذين مسَّهم الفقر والبؤس، وانعدام الإمكانات الدنيا للبقاء والاستمرارية. هذا وبالرغم من الزيادات التي وافقت عليها السلطات الفرنسية (1943، 1952، 1953، 1955) تحت ضغط الحركة العمالية، فإن أجرة ساعة عمل بالدار البيضاء مثلاً لم تكن تتجاوز أكثر من 56,90 فرنك (نيسان/أبريل 1955)[56]، وهو معدل يقل عن معدلات باقي عواصم دول المغارب (تونس

(52) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص 94 ـ 106.

(53) تراوح هذه النسبة بحسب تقدير ألبير عياش ما بين 80 و90 ألف شخص، أما بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمستخدمين بالقطاعات المراقبة من لدن السلطات الفرنسية، فقد وصل إلى 460.000 حسب إحصاء 1952.

(54) أمين، المصدر نفسه، ص 107 ـ 108.

(55) يشير ألبير عياش استناداً إلى دراسة أندريه باجي عن الاقتصاد المغربي، إلى أن حصة الاستعمار من الدخل الوطني للبلاد تعادل إن لم تفق حصة 7.700.000 من المغاربة.

(56) مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ص 346.

61 فرنكاً، الجزائر 77 فرنكاً)، وضعيف إلى حد بعيد بالمقارنة بما كان مطبقاً بفرنسا (باريس 110 فرنكات)[57].

لقد تطور نظام الأجور في كل من الجزائر وتونس بالوتيرة نفسها بالمغرب، الأمر الذي كانت له المضاعفات ذاتها على أوضاع السكان وظروفهم المعيشية. هكذا كانت الأجور الفلاحية كما يؤكد عبد السلام بن حميدة، «أكثر انخفاضاً، ففي سنة 1944 كان العمال الفلاحيون يتقاضون ما بين 35 و40 فرنكاً في اليوم، أي ما يعادل ثمن 5 خبزات...»، ليضيف: «ولا ننسى أن هؤلاء لا يعملون في الغالب إلا ثلاثة أشهر تقريباً، بالإضافة إلى أن مرسوم 29 أبريل 1937 يسمح للإدارة بأن تفرض الأجور الدنيا، ومرسوم 23 فبراير 1950 يرى حرية تحديد المكافآت الخاصة بالعمال الفلاحين بالاتفاق بين الأطراف المهنية وهذا ما يعطي لكبار المعمرين حرية تفقير العمال بصفة شرعية...»[58].

تساؤل مركزي تخلل العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية المغاربية، سواء من حيث الأشكال النضالية للعمل الوطني والأيديولوجيا المؤطرة له، أو من حيث العلاقات الأفقية بين مختلف مكونات المجتمعات المغاربية، أو على صعيد الظاهرة الاستعمارية ومضاعفاتها العامة (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) على حاضر ومستقبل الأقطار المغاربية، إنه التساؤل الرامي إلى استبعاد التحليل العمودي الذي يقصر التمييز بين الاستعمار والحركات الوطنية فقط، وفي المقابل يشدد على أن يحظى التحليل الأفقي هو الآخر بقدر كاف من الدقة والعمق، قصد تحديد المكونات الفعلية للمجتمعات المغاربية، وفهم الآليات الناظمة لنشاطها الوطني، وبالضرورة إدراك المشروع أو المشروعات المجتمعية، إن وجدت، الرامية إلى إنجازها حالاً واستقبالاً.

يبقى أن نشير إلى عدم الجزم بحصول تباين طبقي بالمغارب خلال الحقبة الاستعمارية، وصعوبة استبعاد الإقرار ببروز ملامح فرز اجتماعي بالدول الثلاث، فرز لا يوصل إلى وجود طبقات مهيكلة من الناحيتين التنظيمية والسياسية، ولكن لا يعدم إمكان القول بحضور عناصر مجتمعية قادرة على التحول مع التطور إلى طبقات فعلية متناقضة ومتصارعة.

ففي الجزائر وعند استعراضنا للتركيب الطبقي لهذا المجتمع في ظل الاستعمار، نجد أن الزراعة التقليدية مستمرة ويعمل بها أغلبية السكان[59]، فحجم ومستوى معيشة الطبقة المتوسطة هما اللذان يحددان مدى التوازن البشري والمادي في المجتمع، كما نجد الطبقة المتوسطة الأوروبية في الجزائر تفوق الطبقة المتوسطة المحلية بخمس مرات تقريباً، وهذا يفسر ضعف الطبقة المتوسطة المحلية، لذا كان دورها في الاقتصاد محدوداً جداً وليس مؤثراً.

---

(57) عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص 341.

(58) مالكي، المصدر نفسه، ص 347.

(59) التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي (دراسة تاريخية مقارنة)**، ص 33.

أما الطبقة الرأسمالية الأوروبية في الجزائر فليس لها مقابل محلي آنذاك، وهي التي تستحوذ أساساً على الاقتصاد، كما أن دخلها مرتفع جداً قياساً على دخل أفراد الطبقات الأخرى، الأمر الذي يؤكد هيمنتها وتحكمها في الاقتصاد الجزائري وحرمان الشعب حقه في أرضه وموارده.

2 ـ مجال التعليم

إن التغير الحاصل بفعل الارتباط بالمنظومة الرأسمالية على المستويين الديمغرافي والاجتماعي، قد امتد إلى حقل شكَّل على الدوام مجالاً حيوياً في استراتيجية الاحتلال، كما مثل سلاحاً أكثر شحذاً للوعي الوطني، وأعمق إثارة لحماسة نخبه السياسية، ونعني بذلك التعليم ونظمه التربوية والثقافية.

لقد كانت حصيلة الاستعمار سلبية جداً في مجال التعليم، سواء من حيث الانتشار والتوسع، أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدم مناهجها التربوية والعلمية، الواقع الذي تؤكده معدلات التمدرس ونسب الأمية، وأعداد الخريجين الجامعيين في البلدان المغاربية[60].

ففي الجزائر، حيث أصر الاستعمار على اعتماد سياسة التجهيل، بلغ معدل الأمية 85 بالمئة، كما أن إحصاء 1954 يبين أن «هناك 3.020.000 طفل في سن الدراسة يوجد من بينهم 1.900.000 طفل فقط في المدارس، أما في المعاهد الثانوية فنجد 6260 تلميذاً، بينما لا يتجاوز عدد الطلبة 1700 طالب منهم 589 في جامعة الجزائر، وفيما كانت نسبة الطلبة بين الأوروبيين 1 لكل 127 ساكناً، فإنها بالنسبة للجزائريين لا تتجاوز 1 لكل 15.341 ساكناً...»[61].

تنص الإحصاءات الرسمية بكل بساطة على أن الجزائر كانت سنة 1944 تشتمل على 6500 قسم مدرسي في الابتدائي، نصيب المسلمين منها نحو 1000 لاستقبال 108.000 تلميذ أي بمعدل 108 تلاميذ للقسم الواحد. وفي المقابل فإن عدد التلاميذ الأوروبيين قد بلغ في السنة نفسها 118.000 موزعة على 5500 قسم أي بمعدل 22 مدرسة للقسم الواحد.

أما في التعليم الثانوي فإن عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951 لم يكن يمثل سوى 6 و11 بالمئة من مجموع المسجلين في الثانويات. وفي التعليم العالي كان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد على 6 طلاب من بين ما يقرب من 600 طالب أوروبي[62].

هذا وتتأكد الحصيلة السلبية للتعليم في الجزائر، حين ينظر إلى نتائجها المباشرة على مكونات المجتمع، وواقع لغته وقيمه الثقافية والفكرية، إذ علاوة على تحطيم النظام التربوي الجزائري القديم، سعى الاستعمار إلى خلق وترسيخ ثنائية متعارضة على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها، وذلك بواسطة البرامج التعليمية والإمكانات المادية

---

(60) مالكي، المصدر نفسه، ص 348.

(61) محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1988)، ص 95.

(62) الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة**، ص 22.

المرصودة لها[63]، وكذلك من خلال آفاق الشغل وحظوظ الاندماج بمؤسسات الاحتلال ودواليب إدارته.

إن إلحاق المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والاستراتيجية الحادثة في منطقة الشرق الأوسط سبباً مباشراً في التأثير في المنطقة المغاربية.

إنها الحصيلة التي لم يتمكن المغرب وتونس من التخلص من سلبيتها وامتداد نتائجها، سواء على مستوى ضعف النظام التربوي وفقر إمكاناته، أو على صعيد ثنائية النخبة المثقفة وأوروبا جزء منها. ففي المغرب، وبالرغم من تقدير الاستعمار لمكانته العلمية ودعوته إلى المحافظة على مؤسساته التعليمية التقليدية، فإن حصيلة منجزاته كانت أبعد مما ادّعته السوسيولوجيا الكولونيالية ودافعت عن إيجابياته، إذ علاوة على خفض الإمكانات المادية المخصصة للتعليم الإسلامي ومراقبة برامجه، عبر التقليل من أهمية اللغة العربية وخطر تدريس المواد المرتبطة بتاريخ المغرب ومجالات انتمائه العربي الإسلامي[64]، فإن الأرقام المتاحة تعكس نمواً بطيئاً في معدلات مختلف أطوار التمدرس[65]، وذلك بالرغم من الدعوات المتتالية للحركة الوطنية، للاعتناء بالتعليم الإسلامي، عبر تطوير مؤسساته وتحديث مناهجه وبرامجه.

هكذا، ومع حلول سنة 1955 وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعداً في التعليم العمومي إلى قرابة مليونين، وهو رقم يفوق كثيراً ما كان حاصلاً سنتي 1938 (1.200.000) و1945 (1.500.000)، وحتى الذين أسعفتهم ظروف الاستعمار على ولوج مؤسسات التعليم لم يتجاوز عددهم حتى حدود 1952 ما نسبته 163.170 تلميذاً[66]. وأهم خلاصة يمكن استنتاجها هي وجود نسبة ضعيفة للمتمدرسين ممن هم في سن التعليم، إذ لا تتعدى النسبة 10 بالمئة من العدد الإجمالي.

لقد كان منطقياً أن تشهد بلدان المغارب تغيرات عميقة مسَّت مجتمعاتها سلوكاً وتعليماً وثقافة، وأدت إلى نتائج وخيمة على مستوى بنيتها الديمغرافية ومستواها التعليمي، الأمر الذي تؤكده الإحصاءات والمؤشرات في هذا المجال، وهذا ما نلمسه أيضاً في طبيعة السياسة

(63) المعنى هنا التعليم الأوروبي وليس الإسلامي، ذلك أن الإمكانات المتاحة لهذا الأخير ظلت ضعيفة جداً، مقارنة مع نظيره الفرنسي العصري، إذ لم يتجاوز متوسط معدل نصيبها من الميزانية الخاصة بهذا القطاع أكثر من 19.6 بالمئة.

(64) عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص 367.

(65) جورج أوفيد، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية، 1905 ـ 1955**، ترجمة محمد الشركي؛ مراجعة عبد اللطيف المنوني وعبد الجليل ناظم (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ج 2، ص 302.

(66) مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ص 349.

الاستعمارية في المنطقة، والقاضية بالإجهاز على كل ما له صلة بهويات المجتمعات المستعمرة، ومقومات شخصيتها التاريخية.

خامساً: تداعيات التدخل الأمريكي في المنطقة المغاربية حتى نهاية القرن العشرين

1 ـ البلدان المغاربية ضمن التصورات الأمريكية

ظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية منذ نيل هذه الدول استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتنافس بين موسكو وواشنطن في فترة الحرب الباردة لاستمالة العواصم المغاربية إلى أحد المحورين الشرقي الشيوعي أو الغربي الرأسمالي، وتوجت هذه السياسة بنجاح واشنطن في استمالة المغرب وتونس في مقابل ميل ليبيا والجزائر نحو الاتحاد السوفياتي، ثم تطور هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي عبر المقترح الأمريكي لمشروع الشراكة مع المنطقة المغاربية، الذي أطلق عليه مشروع «إيزنستات» المنافس للمشروع الأوروبي للشراكة.

كانت السياسة الأمريكية واضحة في دعوة الدول المغاربية إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي، والانخراط في حركة الاقتصاد العالمي، وركزت واشنطن على ضمان استمرار تطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع المغرب، إلى أن توجت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

تخضع التصورات الأمريكية منذ السبعينيات من القرن العشرين للمنطقة المغاربية بصورة مرجعية لرؤية وزير الخارجية الأسبق «هنري كيسنجر» الذي وضع تقسيماً إدارياً لمناطق العالم، ألحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط، وبقيت في إثره درجة الاهتمام نفسها بالمنطقة المغاربية إلى عهد الرئيس السابق باراك أوباما. ويتأكد هذا التقسيم من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في إطار سياسة الرئيس السابق جورج بوش الابن لفرض الإصلاح السياسي على دول العالم الإسلامي، إذ شملت تلك الخطة دول شمال أفريقيا التي انخرطت فعلياً في الحرب العالمية على الإرهاب، من أجل كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية واستغلال التعاون الأمني لتحسين مستوى العلاقات معها.

إن إلحاق المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والاستراتيجية الحادثة في منطقة الشرق الأوسط سبباً مباشراً في التأثير في المنطقة المغاربية، التي تشترك في كثير من خصائصها السوسيولوجية والدينية مع الدول العربية الشرق الأوسطية، إذ تتأثر الشعوب المغاربية بالسياسات الأمريكية حيال فلسطين من جهة، والحرب الأمريكية على الإرهاب من جهة ثانية.

وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً أن الوجود الأوروبي في المنطقة المغاربية له جذور تاريخية عميقة، وأن تخطيها أو منافستها أمر لا يخلو من صعوبة، إلا أن

الولايات المتحدة وجدت أن فرصة تفردها بالمنطقة المغاربية أصبحت مواتية مع توافر مجموعة من المعطيات في إطار رهانها على منافسة أوروبا على المنطقة المغاربية منها[67]:

ـ التناقضات التي تحملها السياسة الأوروبية تجاه الدول المغاربية، وذلك لتعدد مراكز القوى الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكان ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوروبي الواسع.

ـ طغيان الهاجس الأمني على العلاقات الأوروبية ـ المغاربية المتمحور حول الهجرة غير الشرعية والتطرف الديني والمخدرات، الوضع الذي بلغ بضفتي المتوسط حالات من الشد والتوتر إلى درجة تصبح فيها اتفاقية الشراكة مجرد نصوص ميتة، وهذا أدى إلى تزايد مصادر الاختناقات الخارجية للاقتصادات المغاربية، وبالتالي ضرورة البحث عن مخرج ينتشلها من أوضاعها المتردية، وهذا ما حاولت تقديمه الشراكة المغاربية الأمريكية.

ـ الخلافات المغاربية البينية ولا سيَّما بين المغرب والجزائر، فالخلاف في إطاره السياسي أحرج القوى الأوروبية وبخاصة فرنسا، إذ إن أي خطوة تخطوها فرنسا تجاه دولة منهما تحسبها الأخرى خطوة ضدها.

ـ استطاعت الولايات المتحدة التحكم في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الأمني والصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، وخصوصاً التيارات الإسلامية، إلى جانب التدهور في الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المديونية.

2 ـ الشراكة المغاربية ـ الأمريكية مدخل للتدخل الاقتصادي في المنطقة

حاولت أمريكا دعم نفوذها في البلدان المغاربية غداة الحرب العالمية الثانية وارتبطت خطتها آنذاك بظروف الحرب الباردة، أما الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقد كان يقتصر على نشاط بعض الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط في كل من الجزائر وليبيا، أما التخطيط لشراكة أمريكية ـ مغاربية تشمل في المرحلة الأولى بعض الدول المغاربية تم تمتد إلى بقية دول المنطقة فتعود إلى أواخر القرن الماضي[68]، وهو ما عرف آنذاك بمبادرة «إيزنستات» نسبة إلى وكيل التجارة الأمريكي «ستيوارت إيزنستات» في عهد الرئيس كلينتون.

شكلت مبادرة «إيزنستات» التي طرحت في حزيران/يونيو 1998 الخطوة الأولى في اتجاه إقامة الشراكة التي اقتصرت على ثلاث دول وهي: المغرب، الجزائر وتونس، قبل أن تنضم إليها ليبيا وموريتانيا بصفة ملاحظ في سنة 1999. تهدف هذه الشراكة إلى تنمية دور القطاع

---

(67) أمينة الرباحي، «التكتلات الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي الجديد: دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والنافتا،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999)، ص 274.

(68) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983)، ص 143.

الخاص والدفع بمسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحسين المحيط القانوني للأعمال، وتشجيع التبادل التجاري وتسريع الاندماج الجهوي والرفع من حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

ترتكز هذه الشراكة على أربع دعائم أساسية وهي: الديمقراطية، تطوير التعليم، حقوق المرأة ودعم التنمية والاقتصاد والاستثمار؛ وتتميز عن الشراكات الأخرى بكونها موجهة منذ البداية إلى إقامة شراكة خصوصية مع بلدان المغرب الأوسط، أي تونس والجزائر والمغرب، وفي إطار تبادل حر يتم إنجازه إلى غاية 2013.

بقدر ما أكدت المبادرة الأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء من المغارب فقد أثارت تساؤلات حول مدى أهدافها ومردوديتها، ومدى التأثير السلبي لهشاشة وتعثر مسلسل الاندماج المغاربي في التجاوب مع مثل هذه الشراكات. تختلف مبادرة «إيزنستات» عن الشراكة الأورو ـ متوسطية كونها تفضل الشأن الاقتصادي على السياسي، فهي لا تحسب الإصلاح السياسي شرطاً من شروط الشراكة، وهذا ما زاد من تشجيع الدول المغاربية في المضي قدماً نحو هذه الشراكة.

مع مطلع سنة 2000 طورت أمريكا المبادرة إلى مشروع شراكة مع شمال أفريقيا بمناسبة زيارة وزير التجارة الأمريكي روبرت ماليت عواصم المنطقة، وتبلورت بعد ذلك صيغة اللقاءات السنوية (3+1) بدءاً من نيسان/أبريل 2000، وتوسعت في ما بعد إلى (4+1) بإضافة موريتانيا، وأنشأت لها سكرتارية دائمة مؤلفة من سفراء البلدان المغاربية واشنطن.

ونظراً إلى ارتباط المبادلات التجارية المغاربية بالاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 70 بالمئة تصديراً واستيراداً، فقد رصدت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 مبلغ 5 مليارات دولار لتمويل مشاريع مع شمال أفريقيا كجزء من تنفيذ مبادرة «إيزنستات»، ساعية بذلك إلى غزو السوق المغاربية والحلول محل الدول الأوروبية[69].

إذا كانت المفاوضات قد أرادتها أمريكا جماعية فإنها سرعان ما غيرت طريقة عملها. فالخلافات بين المنطقة أكبر من مشروع تجاري وأوسع من نقاط تعلن هذه الدول الخلاف حولها. ولأن أمريكا انشغلت في قضايا بعيدة من القارة الأفريقية، ولأنها غيرت تكتيكاتها في مد النفوذ الأمريكي عبر التعامل المباشر مع الدول بدلاً من التكتلات، فقد اختارت اتفاقيات التبادل الحر مع كل دولة على حدة حين تكون أوضاعها جاهزة لتوقيع الاتفاقية.

إن انعدام خطة تنسيقية بين الأقطار المغاربية في مجال التعاون الاقتصادي يكمن وراءه بصفة أساسية عدم وجود خطة تنسيقية في المجال السياسي، حيث تشكو من خلافات حول ملفات أساسية معقدة تحول دون هذا التنسيق، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر في تقييم القضايا الإقليمية والدولية ومسألة التطبيع مع إسرائيل. وبالتالي فقد تأكد أن البلدان المغاربية غير قادرة على تبني مبدأ واحد من المبادئ التي شددت عليها معاهدة مراكش، كما أنها لم تنسق جهودها للتفاوض من مركز قوة مع الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من الآثار السلبية للشراكات التي عُرضت عليها.

---

(69) صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية: 1989 ـ 2007** (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 314 ـ 316.

خاتمة

تلك مظاهر من التغيرات التي شملت اقتصاد البلدان المغاربية ومجتمعها وثقافتها. فهي وإن تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر ومن ظرفية إلى أخرى فإنها قد توحدت حول الحصيلة وأبعادها: تكسير الوحدة الوطنية للمغارب وتفكيك نسيجه الاقتصادي والاجتماعي، وبالضرورة إعادة هيكلته على نحوٍ يتمشى ومتطلبات ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية.

لذا كانت الحصيلة مع الأربعينيات والسنوات الأولى من الخمسينيات محاكمة فعلية لجوهر الظاهرة الاستعمارية ومدلولها التاريخي؛ فهكذا لم يعد الوعي الوطني بالظاهرة مبطناً بالقانون، مراهناً على إمكان التطور ضمن بنيتها، بل غدا منتقداً لها وداعياً إلى إلغائها ومطالباً باسترداد السيادة وإعادة بناء الدولة الوطنية.

وما يؤشر إلى هذا الانتقال في تمثل الظاهرة الاستعمارية والوعي بخطورتها، ذلك الاندفاع والحماسة الوطنيان اللذان شهدهما المغارب مع مستهل الأربعينيات، وكذلك تلك الأطروحات التي تخللت تفكير النخب السياسية القائدة للحركات الوطنية، في شأن مقاومة الاستعمار واستشراف آفاق تجاوزه، وهو انتقال لم يكن من السهل أن يحصل بمعزل عن التغيرات السالفة الذكر.

هذا وتبرز تداعيات التدخل الأمريكي في المنطقة المغاربية إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين لملء الفراغ السياسي الذي خلّفه تراجع الوجود الأوروبي في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ استخدمت الولايات المتحدة جميع الوسائل المتاحة لديها من ضغط سياسي واقتصادي وعسكري وبناء القواعد وعقد الأحلاف والمعاهدات، واحتكار دور حماية القانون الدولي وتأكيد شرعية الأمم المتحدة خدمة لمصالحها.

فقد أدركت الولايات المتحدة أن في الشمال الأفريقي دولاً ذات مواقع جيوستراتيجية كالمغرب تجعلها مؤهلة لجذب الأطراف الدولية الفاعلة، وتمكنها من أن تكون في موقع مؤثر في العلاقات مع القوى الكبرى؛ فالأمن الأمريكي طالما ارتبط بأمن إقليمي وعالمي، والدول الأفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي تعد ذات إمكانات استراتيجية عظيمة، والمنطقة المغاربية بالأخص تمثل لصانعي القرار في واشنطن من الناحية الجيوسياسية الجناح الغربي للشرق الأوسط الكبير والمنفذ الرئيس للقارة الأفريقية □

الحرية في فكر أديب إسحق بين ثقافته الغربية وسياقه الثقافي

علياء سرايا(*)

أستاذة مساعدة، قسم العلوم السياسية،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمة

تعَدّ الحرية من القضايا التي انشغل بها الفكر السياسي منذ العصور القديمة والتي تبلورت في شأنها رؤى مختلفة في سياقات متعددة. كما شهد الفكر السياسي الغربي، الذي تأثر به المفكرون السياسيون في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، تطوراً ملحوظاً في مضمون الحرية من العصور القديمة إلى العصور الحديثة. في هذا الصدد، رصد المفكر الليبرالي الفرنسي بنجامين كونستان (Benjamin Constant) في القرن التاسع عشر في عمله «عن الحرية عند القدامى مقارنة بالحرية عند المحدثين» (De la liberté des Anciens comparée à celle des Modernes) السمة الأساسية التي ميَّزت الرؤية للحرية في الغرب في كل من العصور القديمة والحديثة. فالحرية عند القدامى، وفقاً له، هي بالأساس الحرية السياسية؛ وتتعلق بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، بينما تعَدّ عند المحدثين بالأساس حرية فردية وتتعلق بإيجاد ضمان لتمتع كل فرد بالمتع الخاصة[1]. يتضح إذاً الاختلاف الجوهري، الذي شدّد عليه بنجامين كونستان، بين رؤية القدامى للحرية التي لا يتمتع ـ بالتالي ـ بها كل الأفراد[2] وبين رؤية المحدثين لها التي ارتبطت بتشديدهم على استقلال الفرد[3]. كما تجدر الإشارة إلى أن الفكر

(*) البريد الإلكتروني: aliaa.saraya@feps.edu.eg.

(1) Jean Baudouin, «Liberté et libéralisme,» *Cahiers français*, no. 354 (janvier- février 2010), p. 13.

(2) Fred McMahon and Alan Dowd, «Human Freedom from Pericles to Measurement,» *The Independent Review*, vol. 19, no. 1 (Summer 2014), p. 68.

(3) Pierre Henri Tavoillot, «Le Droit à la vie privée: Une notion dépassée?,» *Cahiers français*, no. 354 (janvier- février 2010), p. 60.

السياسي الغربي انشغل بالحرية في القرن الثامن عشر، أي في عصر التنوير أو العقل، كما تُعرَّف فلسفة التنوير أيضاً على أنها «فلسفة الحرية» وذلك مع تأكيدها أهمية العقل والسعي إلى تحقيق السعادة[4].

حظيت قضية الحرية أيضاً باهتمام المفكرين السياسيين في الوطن العربي في القرن التاسع عشر في ظل الدولة العثمانية، الذين شغلتهم مسألة تحقيق النهضة العربية في ظل انفتاحهم على النهضة الأوروبية. لقد اتفق هؤلاء المفكرون السياسيون، بالرغم من الاختلافات بينهم، في تشديدهم على أهمية الحرية التي عدُّوها بمثابة مبدأ يسمح بتفسير مجموعة من المقولات والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية من ناحية، وركيزة أساسية في الإصلاح السياسي والاجتماعي والقيمي من ناحية أخرى[5]. هذه النظرة عكست التطور الذي لحق بتطرق رواد الفكر السياسي العربي للحرية في العصور الحديثة الذي اتضح في اهتمامهم الكبير بالمعاني الاجتماعية والسياسية للحرية مقارنة بسابقيهم[6]. كما بلور المفكرون السياسيون العرب في القرن التاسع عشر رؤيتهم للحرية في ظل السياق الذي عاشوا فيه وانطلاقاً من ثلاثة محاور، هي التحرر من التبعية، والتحرر من الاستبداد، والتحرر من الجمود في فهم النص[7]. من هنا تطرق هؤلاء المفكرون السياسيون للحرية، باعتبارها أساساً للتقدم المتمثّل بالغرب، في مقابل الاستبداد باعتباره سبباً للتأخر المتمثّل بالشرق[8].

انطلاقاً من ذلك، تركز هذه الدراسة على تحليل رؤية أحد أهم رواد الفكر السياسي العربي في القرن التاسع عشر للحرية، وهو المفكر أديب إسحق الذي انشغل بها كقضية على مدى حياته وخصص لها جزءاً من كتاباته.

ولد أديب إسحق في سنة 1856[9] في دمشق في عائلة كاثوليكية وتلقى تعليمه في مدرسة الآباء العازاريين في دمشق ثم عند اليسوعيين في بيروت وتميز بثقافته الفرنسية. كما عمل في الصحافة والترجمة والتأليف وتنقل بين لبنان ومصر وفرنسا. وقد كان رئيس تحرير جريدة **مصر**

---

(4) Michel Delon, dans: *Nouvelle histoire des idées politiques,* sous la direction de Pascal Ory; postface de René Rémond (Paris: Hachette, 1987), pp. 77 et 82-83.

(5) ماهر هناندة، «مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة 25، العدد 284 (تشرين الأول/أكتوبر 2002)، ص 114.

(6) المصدر نفسه، ص 115.

(7) عبد الأمير الأعسم، «إشكالية الحرية: مقاربة بين فلسفة الحرية وحرية الفلسفة في فكرنا المعاصر،» ورقة قدمت إلى: **فلسفة الحرية: أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظّمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 51.

(8) هناندة، المصدر نفسه، ص 117.

(9) اعتمدنا في التعريف بأديب إسحق على: عزت قرني، **تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (1834 ـ 1914)** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 159 ـ 162؛ نبيل فرج، **الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 68 ـ 70، وAlbert Hourani, *La Pensée arabe et l'occident*, traduit de l'anglais par Sylvie Besse Ricord (Paris: Naufal Europe Saral, 1991), pp. 202-203.

التي أصدرها في مصر عام 1877، والتي علقتها السلطات المصرية نتيجة انتقادها لرئيس الوزراء في ذلك الوقت، ولكنها صدرت بعد ذلك في باريس في أواخر سنة 1879 وأوائل سنة 1880 تحت عنوان **القاهرة** ثم **مصر ـ القاهرة**. كما حرص أخوه عوني إسحق، بعد وفاته في سنة 1885، وبالتعاون مع الأديب جرجس ميخائيل نحاس، على جمع مؤلفاته في كتاب بعنوان **الدرر** استهله بمقدمة عن حياته الشخصية، وذلك للحفاظ على إنتاجه الفكري القيِّم ونشره بين الناس.

ستعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المقالات التي تطرق فيها أديب إسحق إلى الحرية نظرياً والمجمَّعة في كتاب **الدرر**[10]، وذلك بصرف النظر عن ظهور المفهوم في عنوانها ومع الأخذ في الاعتبار إشارته إلى واقع الحرية.

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيساً يتمثل بالكيفية التي بلور بها المفكر أديب إسحق رؤيته للحرية في ظل انفتاحه على الثقافة الغربية وتأثره بها والسياق الذي نشأ وعاش فيه. كما تطرح تساؤلات فرعية تتمثل بمعنى الحرية وأنواعها وسماتها ومداها في فكر أديب إسحق، والقيم والمفاهيم التي ربطها بالحرية، وأبرز المفكرين السياسيين الغربيين الذين تأثر بهم، ومدى تشابهه أو اختلافه مع معاصريه من المفكرين السياسيين العرب في تناوله للحرية.

يمكن التمييز بين رؤية كل من الليبراليين والتحرريين والاشتراكيين للحرية عند التطرق إلى الإطار النظري للدراسة. تعَدّ الحرية بالنسبة إلى الليبراليين أهم قيمة أخلاقية وسياسية، وهي شعار الكرامة الإنسانية، وتعتبر من أسس السعادة[11] وذلك مع تأكيدهم أهمية الحقوق الأساسية وضرورة قيام الدولة بحمايتها[12]. بينما اعتبر التحرريون الحرية بمثابة حالة أو وضعية وأكدوا أن «المجتمع الحر» هو المجتمع الذي يتمتع أفراده بنظام واسع من الحقوق وذلك حتى يستطيعوا القيام بما يرغبون فيه[13]. أما الاشتراكيون، فقد اعتبروا الحرية بمنزلة قوة أو قدرة فاعلة، وأكدوا ضرورة توفير «المجتمع الحر» الموارد لكل أعضائه[14].

يتمثل المفهوم الرئيسي للدراسة بالحرية التي تأخذ تعريفات مختلفة. في هذا الصدد، وضح عبد الله العروي أن الحرية في اللغة العربية لها أربعة معانٍ متميزة لكنها تدور حول الفرد وتعكس علاقته بغيره[15]. يتعلق معناها الأول، وهو المعنى الخلقي، بالأصل الكريم بينما يشير معناها الثاني، أي القانوني، إلى أنها مضادة للعبودية. كما يتعلق المعنى الثالث للحرية، أي معناها الاجتماعي، بالمعفي من الضريبة. ويشير معناها الرابع، أي معناها الصوفي، إلى «الخروج

---

(10) أديب إسحق، **الدرر**، جمعها من آثاره المطبوعة والمخطوطة شقيقه عوني إسحق (بيروت: المطبعة الأدبية، 1909).

(11) طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ وميغان موريس، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 564 ـ 565.

(12) Baudouin, «Liberté et libéralisme,» p. 14.

(13) بينيت، غروسبيرغ وموريس، المصدر نفسه، ص 292.

(14) المصدر نفسه.

(15) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1988)، ص 13 ـ 14.

عن رق الكائنات وقطع جميع العلائق والأغيار». ويلاحظ أن الحرية في استخدامها الاعتيادي تشير إلى «غياب القيود والتحديات» وبالتالي يعَدّ الفرد حراً عندما لا يتم توقيفه عن تحقيق أهدافه أو القيام بما يرغب فيه[16].

كما عرَّف التقليد الفلسفي بصفة عامة الحرية على أنها «اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره أو استطاعة اختيار ضده»[17]. يمكن أيضاً التمييز بين تعريف كل من الليبراليين والجمهوريين للحرية. فهذه الأخيرة تعني بالنسبة إلى الليبراليين «غياب العقبات الخارجية التي تحول دون تحقيق خيارات الأفراد» بينما تتمثل وفقاً للجمهوريين بـ«غياب السيطرة التي يمكن تحقيقها عن طريق خضوع الأفراد على نحوٍ متساوٍ للقانون»[18].

تتبنى الدراسة تعريف التقليد الفلسفي للحرية الذي يجعل الاختيار جوهرها. كما تنقسم في تحليلها لرؤية المفكر أديب إسحق لها إلى ثلاثة أقسام. تناقش هذه الأخيرة بالتوالي معنى الحرية وأنواعها عند أديب إسحق، سمات الحرية وحدودها في فكره وتصوره لعلاقة الحرية بكل من الإصلاح والثورة.

أولاً: معنى الحرية وأنواعها

يمكن القول إن أديب إسحق اهتم، في إطار سعيه لبلورة رؤيته للحرية ومن خلال مقالاته المختلفة، بطرح تعريفه للحرية وبالتمييز بين أنواعها بوضوح، وذلك انطلاقاً من تعدد تعريفاتها وبعد عرضه النقدي لبعضها. فقد حرص بداية على التطرق إلى تعريف لها حظي باتفاق بين كثير من النقاد في مقابل تعريف «أهل السلطة الاستبدادية» لها والتعليق عليهما[19]. فالحرية، وفقاً لهؤلاء النقاد، تعني «مقدرة المرء على فعل ما لا يضر بغيره من الناس». يرى المفكر أن هذا التعريف يتسق مع القانون الروماني في ما يتعلق بحدّ الحرية، ولكنه ينتقده موضحاً أن حدّ الأضرار مرتبط بالخلل الموجود في الأحكام الموضوعة من ناحية، وأنه لا يتطرق إلى الإضرار بالذات مما يخالف طبيعة الأشياء من ناحية أخرى. أما «أهل السلطة الاستبدادية» فقد عرّفوا الحرية بأنها «الطاعة العمياء» وهذا يعدّ وفقاً للمفكر افتراء عليها.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين: في المقام **الأول**، يتمثل جوهر التعريف الأول للحرية الذي عرضه أديب إسحق بعلاقة الفرد بغيره، أي أن الفرد يتمتع بالحرية في مواجهة الآخرين. لذلك شدد هذا التعريف على عدم الإضرار بهم، ولم يتطرق بالتالي إلى منفعة الفرد أو ضرره لنفسه، لأنه هو الذي يختار الفعل الذي يريد القيام به ويتحمل بالتالي نتائجه. في المقام **الثاني**، يعَدّ التعريف الثاني للحرية الذي عرضه المفكر مستمداً من المعنى الذي أعطاه للاستبداد كما لمسه في عصره ويعَدّ بالتالي نتيجة منطقية له. فالاستبداد كما عرّفه أديب إسحق هو «تصرفُ

(16) بينيت، غروسبيرغ وموريس، المصدر نفسه، ص 291.

(17) زكريا إبراهيم، **مشكلة الحرية** (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 2010)، ص 22.

(18) Philippe Raynaud, «Liberté et égalité,» *Cahiers français*, no. 354 (janvier-février 2010), p. 5.

(19) إسحق، **الدرر**، ص 43.

واحدٍ من الجماعة بدمائهم، وأموالهم، ومذاهبهم، بما يوجبه هواه، وما يقضي به رأيه، سواء ما كان يجريه مخالفاً لمصلحتهم أو موافقاً لها»[20].

حرص أديب إسحق، استناداً إلى رؤيته النقدية للتعريفين السابقين للحرية، على وصفها؛ ثم طرح تعريفاً لها. إن الحرية، وفقاً للمفكر، لها مكانة متميزة ويتطلع إليها الناس في أحوالهم المختلفة. فقد رأى أن الحرية يتمسك بها أنصارها من دون منعها عن الذين يسعون إليها كما أنها «المورد يراه الظمآن، والمأمن يجده الخائف، والسبيل يلقاه التائه، بل مقصد الساعي يناله بعد اليأس، وكلمة العفو يسمعها من كان على النطع، بل هي فوق ما يصف الواصفون وينعت العارفون»[21]. من هنا يمكن القول إن الحرية التي وصفها المفكر بهذا الشكل تتمثل دائماً بالخير الذي يأتي للإنسان أياً كان الموقف الصعب الذي يمر به. هذا وقد عرف أديب إسحق الحرية على أنها «حق القيام بالواجبات ليس إلا» مؤكداً أنه «كلما تعدى ذلك منها فهو عسف واستبداد»[22]. يلاحظ إذاً أن الحرية بالنسبة إلى المفكر لا تقتصر على هذا الخير، إنما تعَدّ بمنزلة حق ينبغي التمتع به، ويصعب أن ينتج من ممارسته ضرر للآخرين نتيجة تضمُّنه واجبات، أي ممارسات إيجابية تجاههم. من هنا يمكن القول إن أديب إسحق لم يتفق فقط بصراحة مع معاصريه من المفكرين السياسيين العرب في وضعه على هذا النحو للحرية في مقابل الاستبداد، إنما أيضاً مع النقاد السابقين، وحتى لو كان ذلك ضمنياً، في مسألة عدم الإضرار بالآخرين.

ميّز أديب إسحق بين أنواع مختلفة للحرية بناء على رؤيته لكل من معناها وللمراحل المختلفة للوجود الإنسانى التي أشار إليها. فقد تصور أن الوجود الإنساني يمر بثلاث مراحل متتالية وهي الفطرية والمدنية والسياسية[23]. كما أكد أن الإنسان في مرحلة الفطرة يتسم بالسذاجة والبحث عن الغذاء والمسكن وسائر حاجاته الطبيعية؛ لكنه يسعى إلى الحفاظ على النوع نتيجة حرصه على ذاته، وإلى طلب المساعدة نتيجة كثرة الحاجات. يؤدي ذلك إلى تجمع الإنسان مع الآخرين ودخوله بالتالي في مرحلة المدنية. إضافة إلى ذلك، شدد المفكر على أن الإنسان الذي يعيش في مرحلة المدنية عندما ينظر في شؤونه ويهتم بأحوال الآخرين ينتقل إلى المرحلة السياسية فيصفه إسحق بأنه «إنسان مدني كامل الحقوق والواجبات» حسب تعبيره.

من هنا يمكن القول إن رؤية أديب إسحق للمراحل المختلفة للوجود الإنساني وبالتالي لأنواع الحرية تأثرت جزئياً بنظريات العقد الاجتماعي التي برزت في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد ميَّز كل من هوبز (Hobbes) ولوك (Locke) وروسو (Rousseau) بين حالة الطبيعة الأولى والحالة المدنية أو السياسية، ولكنهم اختلفوا في رؤيتهم لطبيعة كل منهما وللحرية في ظلهما[24]. كما أكدوا أن الناس يتفقون على إبرام عقد اجتماعي للخروج من حالة الطبيعة الأولى

---

(20) المصدر نفسه، ص 132 ـ 133.

(21) المصدر نفسه، ص 187.

(22) المصدر نفسه، ص 248.

(23) المصدر نفسه، ص 445.

(24) انظر في هذا الصدد: Antoine Hatzenberger (textes choisis et présentés par), *La Liberté* (Paris: Flammarion, 1999), pp. 13-134; 177-183 et 193-200; Bronislaw Baczko, dans: *Nouvelle histoire* =

والعيش في إطار الدولة. لقد أكد أديب إسحق فكرة انتقال الناس من العيش في حالة الطبيعة الأولى إلى العيش في إطار الدولة واختلاف طبيعة الحرية في كل منهما، وذلك كما فعل منظّرو العقد الاجتماعي ومن دون الإشارة صراحة إليهم. لكنه ميَّز بين حالتين لاحقتين على حالة الطبيعة الأولى وبالتالي بين نوعين آخرين للحرية على عكس منظّري العقد الاجتماعي.

هناك إذاً ثلاثة أنواع من الحرية وفقاً لأديب إسحق، وهي الحرية الطبيعية والحرية المدنية والحرية السياسية. فقد أكد أن الحرية «ثالوث موحد الذات، متلازم الصفات، يكون بمظهر الوجود فيقال له الحرية الطبيعية، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية، وبمظهر العلائق الجامعة فيسمى الحرية السياسية»[25]. جدير بالإشارة أن المفكر لم يركز بدرجة كبيرة على مضمون كل نوع من أنواع الحرية إنما اكتفى بالتأكيد أن شكلها يختلف وفقاً لاختلاف مراحل الوجود الإنساني. كما يلاحظ في هذا الصدد أن أديب إسحق أشار فقط إلى تعريف مونتسكيو لكل من الحرية المدنية والحرية السياسية، موضحاً أن **الأولى** تشير إلى عدم إجبار الإنسان على ما لا توجبه القوانين، وأن **الثانية** تتعلق بفعل كل ما تسمح به القوانين[26]. لكنه لم يتطرق إلى تمييز مونتسكيو بين كل من الحرية السياسية التي تتضمن «التمتع بالأمان أو على الأقل الاعتقاد في التمتع به» والحرية الفلسفية التي تعني «ممارسة الإرادة أو على الأقل الاعتقاد في ممارستها»[27].

ثانياً: سمات الحرية وحدودها

تتضمن رؤية أديب إسحق للحرية، إضافة إلى معناها وأنواعها، إشارته إلى بعض سماتها ومناقشته لحدودها. يمكن في الواقع استخلاص تصوره للسمات المميزة للحرية عن غيرها من القيم، التي تظهر في مواضع متفرقة من مقالاته من دون أن يشير صراحة إلى سعيه إلى حصرها، وذلك على عكس تطرقه إلى تعريف الحرية وأنواعها. كما يلاحظ أنه لم يركز فقط على حدود الحرية بوجه عام، إنما أيضاً على حدود بعض الحقوق ـ الحريات المرتبطة بالحياة السياسية.

يمكن القول إن الحرية كما تصورها أديب إسحق تتسم بثلاث سمات أساسية: ففي المقام **الأول**، ترتبط الحرية ارتباطاً وثيقاً بالوطن، فهي لصيقة به ويصعب وجوده من دونها. إن الوطن في اللغة، كما وضح المفكر، هو «محل الإنسان مطلقاً فهو السكن» وعند «أهل السياسة» يعني المكان الذي ينسب إليه الإنسان ويُحفظ حقه فيه ويُعلم حقه عليه ويأمن فيه على نفسه وآله وماله[28]. بهذا المعنى، شدد أديب إسحق على اتفاق الكثير من الكتّاب على أنه «لا وطن إلا مع الحرية»، ودافع عن هذا الرأي مع الإشارة بصفة خاصة إلى الكاتب لابروير (La Bruyère) ثم إلى

---

des idées politiques, pp. 112-113; Marie Gaille (textes choisis et présentés par), *Le Citoyen*, (Paris: Flammarion, 1998), pp. 85-94, et Raynaud, «Liberté et égalité,» p. 5. =

(25) إسحق، المصدر نفسه، ص 43.

(26) المصدر نفسه.

(27) Hatzenberger, *La Liberté*, p. 192.

(28) إسحق، المصدر نفسه، ص 453.

الرومان القدامى[29]. فقد وضّح المفكر أن تأكيد الكاتب لابروير أنه «لا وطن في حالة الاستبداد» لا يتناقض مع تصور الرومان القدامى للوطن بوصفه المكان الذي يتمتع فيه الإنسان بالحقوق والواجبات السياسية. هذا وقد انطلق أديب إسحق من تعريفه للحرية، أي حق القيام بالواجبات، ليؤكد أن غياب الحرية يعني غياب الوطن نظراً إلى أنه يتم في إطاره التمتع بنوع معين من الحقوق والواجبات. يلاحظ في هذا الصدد اتفاق أديب إسحق مع المفكرين السياسيين العرب في العصر الحديث، وبصفة خاصة رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي، في تأكيد علاقة الحرية الوثيقة بالوطن[30].

في المقام **الثاني**، تعَدّ الحرية، وفقاً لأديب إسحق، «غاية الحياة السياسية والكمال المدني»[31]. فالبلاد الحرة، كما أكد المفكر، يُسمح فيها بعدة أمور مثل الاجتماع والخطابة والكتابة، ولكن من الضروري أن يتلازم ذلك مع التمسك بالفضيلة حتى لا تأتي بعواقب سيئة مثل الخلل والفساد وانتهاك الحقوق وتحول الحرية إلى استبداد. من هنا ربط المفكر بين السياسة والأخلاق وشدد على أن «السياسة لا تصح إلا إذا بنيت على الحرية، والحرية لا تحصل إلا بالفضيلة (والفضيلة غاية علم الأخلاق)»[32]. كما رأى أديب إسحق، الذي عارض الاستبداد بوجه عام، أن استبداد الحكام وضعف نفوس الناس يعدّان من الأسباب الرئيسية لتأخر الشرقيين[33]. ويلاحَظ أن المفكر اهتم بإبراز اختلاف حال صحيفته باختلاف السياق الذي تنشر فيه أي المصري والفرنسي. فقد أكد في هذا الصدد أن «صحيفة **مصر** طواها الاستبداد فماتت شهيدة، ثم أحيتها الحرية فعاشت سعيدة»[34].

في المقام **الثالث**، تؤدي الحرية، وفقاً لأديب إسحق، إلى التمتع بالمساواة، أي أن المساواة هي نتيجة للحرية. في هذا الصدد، أشار المفكر إلى اتفاق النقاد على تلازم كل من الحرية والمساواة[35]. كما استند إلى هذا الاتفاق ليؤكد أن المساواة، بالنسبة إليه، ليست مبدأ الحرية إنما تنتج من وجودها[36]. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك من عدّ هوبز رائداً في بروز رؤية جديدة للعلاقة بين الحرية والمساواة في الفكر السياسي الغربي تختلف عن رؤية القدامى لها حيث أكد أنهما طبيعيتان ومتلازمتان[37].

---

(29) المصدر نفسه.

(30) إسماعيل زروخي، «الحرية في الفكر العربي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 359 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 151 ـ 155.

(31) إسحق، المصدر نفسه، ص 460.

(32) المصدر نفسه.

(33) قرني، **تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (1834 ـ 1914)**، ص 177.

(34) إسحق، المصدر نفسه، ص 143.

(35) المصدر نفسه، ص 48 ـ 49.

(36) المصدر نفسه، ص 49.

(37) Raynaud, «Liberté et égalité,» pp. 3-5.

يرى أديب إسحق أن الحرية، التي تتسم بهذه السمات الثلاث، ليست مطلقة. من هنا اهتم المفكر في مواضع مختلفة من مقالاته بتوضيح ثلاثة حدود لها. يتمثل الحد **الأول** للحرية، وفقاً للمفكر، في «القانون الحق» أو «قانون العدل والحق»، أي القانون الذي يحرص على حقوق الجميع ويحفظ حق الفرد[38]. من هنا يتضح تأثر أديب إسحق بعامةٍ بالمفكرين السياسيين الغربيين في العصور الحديثة الذين تطرقوا إلى علاقة الحرية بالقانون، مثل منظّري العقد الاجتماعي ومونتسكيو، وبخاصة بتعريف هذا الأخير للحرية عموماً[39] على أنها «الحق في عمل كل ما تسمح به القوانين»[40]. لكن أديب إسحق اشترط العدل والحق في القانون الذي يحد الحرية. كما يلاحظ في هذا الصدد أن أديب إسحق أشار صراحة إلى روسو فقط بأنه جعل الإرادة العامة حدّاً للحرية التي يتم التمتع بها في إطار الدولة[41]. أما الحد **الثاني** للحرية، فيتمثل بـ «الحق العمومي» وفقاً لتعبير أديب إسحق. في هذا الصدد، أعطى المفكر التعليم مثالاً وركز عليه في مقالاته مؤكداً أن إلزام التعليم واجب على الحكومة مما يقيد حرية الآباء في ما يتعلق بأمور أولادهم[42]. إضافة إلى ذلك، يعَدّ العدل، وفقاً للمفكر، الحد **الثالث** للحرية. فقد أكد أديب إسحق تلازم الحقوق والواجبات بوجه عام، وأن «حق الحرية ملزم بواجب العدل»[43]. كما شدَّد على أن الدولة ينبغي أن تسعى إلى تحقيق العدل الذي يتلازم مع حرية الأمة[44]. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اتفاق أديب إسحق مع المفكرين السياسيين المصريين في العصر الحديث في اهتمامهم بكل من الحرية والعدل أو العدالة. فهؤلاء المفكرون، مثل محمد عبده وقاسم أمين، اختلفوا في تصوراتهم لكل من الحرية والعدل أو العدالة لكنهم عدّوهما أساسيين للنظام الاجتماعي المرغوب فيه[45].

لم يكتفِ أديب إسحق بتأكيد هذه الحدود الثلاثة للحرية إنما تطرق أيضاً إلى حدود ثلاثة أنواع من الحقوق ـ الحريات مرتبطة بالحياة السياسية. فقد شدد المفكر على أن حد حرية الرأي هو القياس والحكمة والصواب، وأن حد حرية القول هو «أن يراد به الخير ولا يجاوز فيه حد المنفعة والملايمة، ولا يمس شرفاً مصوناً، ولا يضرّ بريئاً أميناً، ولا ينشر عن غير علم يقين»، وأن حد حرية الانتخاب هو مصلحة الوطن[46]. كما رأى أن انتهاك هذه الحدود يجعل الحرية أسوأ من كل من القيد والعبودية[47]. هذا ويلاحظ أن أديب إسحق اهتم أيضاً بحرية الصحافة أو حرية الجرائد المرتبطة بكل من حرية الرأي وحرية القول. في هذا الصدد، وضح المفكر اختلاف مواقف الدول منها بصفة عامة وقارن بالتالي حالها في بعض الدول. من هنا شدد على أن حرية

---

(38) إسحق، المصدر نفسه، ص 46 ـ 47 و166.

(39) زروخي، «الحرية في الفكر العربي الحديث،» ص 154.

(40) Hatzenberger, *La Liberté*, p. 190.

(41) إسحق، المصدر نفسه، ص 48.

(42) المصدر نفسه، ص 248 ـ 249 و257.

(43) المصدر نفسه، ص 276 ـ 277 و439 ـ 441.

(44) المصدر نفسه، ص 461.

(45) قرني، **تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (1834 ـ 1914)**، ص 22 ـ 23.

(46) إسحق، المصدر نفسه، ص 448 ـ 449.

(47) المصدر نفسه.

الصحافة أو حرية الجرائد لا يحدّها في بعض الدول إلا القانون العام بينما يحدّها في البعض الآخر أحكام معينة «تكون قريبة من الرفق أو بعيدة عنه بمقدار بُعد القوم عن الحرية المدنية والسياسية وقربهم منها»[48]. كما وضح اختلاف حال حرية الصحافة أو حرية الجرائد باختلاف الدول الغربية من ناحية، وعدم تمتع «بعض صحائفنا» بالحرية، بل اتبعها «مسلك أهل الرق والعبودية»[49] من ناحية أخرى. من هنا يمكن القول إن أديب إسحق لم ينظر إلى الحرية في مقابل الاستبداد فقط وإنما في مقابل العبودية أيضاً.

ثالثاً: الحرية بين الإصلاح والثورة

إذا كان أديب إسحق قد تطرَّق في إطار معالجته لسمات الحرية وحدودها لعلاقتها ببعض القيم، وخصوصاً المساواة والعدل وببعض المفاهيم وبالأخص الوطن والقانون، فإنه ركز أيضاً على علاقتها بكل من مفهومَي الإصلاح والثورة بصفة عامة. تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بهذين المفهومين أو المفاضلة بينهما يعَدّ سمة مشتركة بين المفكرين السياسيين العرب الذين انشغلوا على نحوٍ مختلف بالحرية في العصر الحديث[50]. كما يلاحظ أن أديب إسحق شبَّه حدة الحرية بحدة السلطة مؤكداً أن الخلاف في كليهما يؤدي إلى الغضب وأن الصعوبة في كليهما تؤدي إلى العداوة[51]. من هنا يمكن القول إن أديب إسحق بنى ضمنياً وجزئياً على هذا التشبيه تصوُّره لعلاقة الحرية بكل من الإصلاح والثورة، وذلك لأنه يمكن تصور أن الخلاف بين الناس حول مدى التمتع بالحرية ربما يؤدي إلى عدم رضا قد يصل إلى الغضب الذي يصاحب الثورة بدرجة أكبر من الإصلاح.

إن الإصلاح[52]، وفقاً لأديب إسحق، مطلق بمعنى أنه لا ينتهي عند تعريف معيَّن وعند حد معيَّن. فمقدار كلية الإصلاح وعموميته، كما أكد المفكر، يتناسب مع مقدار كلية الخلل وعموم الحاجة. يلاحظ أن أديب إسحق لم يقم بالتالي بتعريف مفهوم الإصلاح ولكنه فضَّل توضيح الشروط التي ينبغي أن تتوافر فيه حتى يأتي بثماره. فقد تصور أن هذه الشروط، تتمثل بالأخذ من الأصل والتمكين والتدريج. هذا وقد لفت المفكر الانتباه إلى وجود آفة لكل شرط من هذه الشروط الثلاثة تتمثل بالتوالي في الرضا بالظاهر المموَّه في الباطن المشوَّه، وأنصاف الوسائل، والتهوُّر في ما لا تلائمه أحوال المكان ولا يناسبه استعداد السكان. كما تصور المفكر أن الإصلاح المطلق يتعلق بثلاثة مجالات، أي السياسي، والمدني، والاقتصادي ـ الاجتماعي، وتطرق إلى أسس كل منها.

---

(48) المصدر نفسه، ص 417.

(49) المصدر نفسه، ص 417 ـ 419.

(50) انظر في هذا الصدد: قرني، المصدر نفسه، ص 21 ـ 22، وهيثم مناع، «الحرية في الفكر التنويري العربي،» **رواق عربي**، العدد 4 (تشرين الأول/أكتوبر 1996)، ص 13 ـ 18.

(51) إسحق، **الدرر**، ص 48.

(52) المصدر نفسه، ص 331 ـ 338.

في هذا الإطار، ناقش أديب إسحق علاقة الحرية بالإصلاح[53]؛ فقد رأى أن التمتع بالحرية هو أحد أسس الإصلاح المدني، وليس السياسي، الذي يقوم أيضاً على عموم المعارف وتحقق المساواة. كما أكد المفكر في هذا الصدد أن حرية الفرد لا تقتصر على تحريك أعضائه كما يشاء إنما تشمل فكره أيضاً. إضافة إلى ذلك، شدد المفكر على أن الفرد الذي يُمنع من إظهار ما يراه لا يعدُّ حراً بل عبداً، وأن إكراه الفرد على القول بخلاف ما يعتقده يعَدّ قتلاً للحقيقة. من هنا يمكن القول إن أديب إسحق نظر إلى الحرية كأحد أسس الإصلاح المدني في مقابل العبودية وليس الاستبداد. كما يمكن الاستنتاج أن أديب إسحق يعني أن وقوع انتهاكات على الحرية يتطلب السعي إلى إصلاح مدني من أجل وقفها ومعالجة الضرر الناتج منها، بل العمل على توفير مناخ مواتٍ للتمتع بالحرية. كما تجدر الإشارة إلى أن المفكر رأى أن الإصلاح السياسي يقوم على انتظام المالية، وحسن الإدارة واستقامة القضاء، بينما يقوم الإصلاح السياسي على الأمن ووقاية الأعمال وتوزيع الأشغال.

أما بالنسبة إلى الثورة، فقد اهتم أديب إسحق بوضع تعريف لها وتوضيح أهميتها مع التأكيد في هذا الإطار أن علاقتها وثيقة بالحرية. فقد بدأ المفكر بوصف مجموعة من الأفعال والتعليق عليها لينتهي بالتأكيد إلى أنها متعلقة بالثورة. في هذا الصدد، يوضح المفكر أنه تصور الثوار فرقاً يتدافعون في الطرق صائحين، يصدّون هجوم الجند بما قطعوا من الأشجار وبالأحجار، يزحفون ورأسهم مكشوفة وصدورهم مفتوحة، لا يخشون الموت ويصيحون «ليفنى الظلم» و«لتحيى الحرية»[54]. من هنا طرح المفكر تساؤلاً حول سبب إراقة الدماء وقتل الرؤساء والإفساد في الأرض؛ وتمثلت الإجابة عنه بـ «حجب الدماء، ودفع الغلبة، وجلب الصلاح»[55]. فهذه الأفعال، كما وضّح المفكر، هي الثورة أو هي «الدواء، بالتي كانت هي الداء»[56]. من هنا يمكن القول إن الثورة كما تصورها أديب إسحق يقوم بها مجموعة كبيرة من الأفراد وتتضمن أعمال عنف كما تنبع أهميتها من هدفها، أي القضاء على الظلم وتحقيق الحرية. هذا المعنى يقترب من تعريف الثورة على أنها «حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبِّر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب وتهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم جذرياً وإقامة نظام جديد يعبِّر عن الإرادة الشعبية لجموع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقة للثورة»[57].

لكن يلاحظ أن تعريف أديب إسحق للثورة يتسم بتأكيده صراحة للحرية كقيمة تستحق النضال من أجلها. كما أن الثورة بالنسبة إليه، ليست هدفاً في حد ذاتها إنما هي وسيلة للقضاء على الظلم وتحقيق الحرية. كما يمكن الاستنتاج أن غياب الحرية وليس مجرد انتهاكها، وفقاً للمفكر، من أسباب قيام الثورة وأن هذه الأخيرة تسعى إلى استعادة الحرية المفقودة. بهذا المعنى، ترتبط الثورة بكل من غياب الحرية وبتحقيقها. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن أديب إسحق نظر إلى الحرية

---

(53) المصدر نفسه.

(54) المصدر نفسه، ص 172.

(55) المصدر نفسه، ص 172 ـ 173.

(56) المصدر نفسه، ص 173.

(57) أيمن أحمد الورداني، **حق الشعب في استرداد السيادة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 381.

في هذا الإطار على أنها وجدان الأمة التي عدّها عزة للوطن[58]. في هذا الصدد، وضّح المفكر أن الأمة كمفهوم تشير إلى جماعة من الناس تتسم بوحدة الجنس بالرغم من اختلاف أصولها وغايتها، وينسب إليها اسم تعرف به وتدافع عنه[59]. أما الأمة الحرة، فقد شبهها المفكر «بفرس غير مقيد يسير رافعاً رأسه ويتنشق ملء صدره الهواء النفسي، ويسرح في المرعى النضير» وذلك في مقابل الشعب المستبعد[60].

يمكن القول إذن أن أديب إسحق لم يفاضل بين الإصلاح والثورة وتصور أن كليهما مرتبط بالحرية. فإذا كانت الحرية، وفقاً للمفكر، تعَدّ أحد أسس الإصلاح المدني الذي يتناسب مع حجم انتهاكها، فإن غيابها يعَدّ من أسباب قيام الثورة التي تسعى أيضاً إلى تحقيقها. لكن في الحالتين، يسعى الإنسان إلى تغير الوضع الحالي سواء جزئياً أو جذرياً حتى يصل إلى وضع يستطيع فيه التمتع بالحرية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أديب إسحق رفض المقولة التي مؤداها أن الحرارة تمنع من المطالبة بالحرية وأن البرودة تمنع من قبول العبودية[61]. فالحرية، بالنسبة إليه، ليست مرتبطة بالمناخ. هذا لا يمنع أن تمسُّكه بالحرية كأحد مبادئ الثورة الفرنسية التي اندلعت في سنة 1789 جعله يقارن بين وضع الحرية في كل من فرنسا ومصر في عصره وفي الغرب والشرق بعامة[62]. كما أنه إذا كان أديب إسحق قد رأى أن فرنسا تمثل الحرية[63]، فإنه دعا الأمة المصرية إلى النهوض «من عثرة الغفلة»[64] بل إلى النضال من أجل التمتع بالحرية.

الخاتمة

يمكن القول إن أديب إسحق بلور رؤية متميزة للحرية عكست ليس انفتاحه الثقافة الغربية وتأثره بها فقط إنما عكست السياق الذي نشأ وعاش فيه أيضاً. تتسم هذه الرؤية بدرجة كبيرة من الوضوح والاتساق والترابط بين أجزائها بالرغم من تعدد المقالات التي تطرق فيها إلى قضية الحرية. كما تضمنت تعريف المفكر للحرية وتمييزه بين أنواعها، وإشارته إلى بعض سماتها وتعيينه لحدودها بوجه عام ولحدود بعض الحقوق ـ الحريات المرتبطة بالحياة السياسية بصفة خاصة، وتصوره لعلاقة الحرية بكل من الإصلاح والثورة.

فالحرية، كما وصفها المفكر استناداً إلى رؤيته النقدية لتعريفين لها، تتمثل دائماً بالخير الذي يأتي للإنسان أياً كان الموقف الصعب الذي يمر به. كما تعد، بالنسبة إليه، بمنزلة حق ينبغي التمتع به ويشمل القيام بواجبات تجاه الآخرين، وبالتالي لا ينتج من ممارستها ضرر لهم. كما تصور المفكر، انطلاقاً من رؤيته لمعنى الحرية وإشارته إلى المراحل المختلفة للوجود الإنسانى،

(58) إسحق، المصدر نفسه، ص 175.
(59) المصدر نفسه، ص 101.
(60) المصدر نفسه، ص 127.
(61) المصدر نفسه، ص. 243.
(62) المصدر نفسه، ص 127 ـ 128، 155 و172 ـ 175.
(63) قرني، **تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (1834 ـ 1914)**، ص 164 ـ 165.
(64) إسحق، المصدر نفسه، ص 128.

أن هناك ثلاثة أنواع للحرية وهي الحرية الطبيعية، والحرية المدنية، والحرية السياسية. ولكنه لم يركز بدرجة كبيرة على مضامينها. إضافة إلى ذلك، تتسم الحرية، وفقاً للمفكر، بثلاث سمات أساسية حيث تعَدّ، ليس فقط لصيقة بالوطن الذي يصعب وجوده من دونها إنما أيضاً غاية «الحياة السياسية والكمال المدني» كما تؤدي إلى التمتع بالمساواة.

هذا وقد تصور المفكر أن الحرية ليست مطلقة، وعيَّن ثلاث حدود لها تتمثل بالتوالي بالقانون الذي يحرص على حقوق الجميع ويحفظ حق الفرد، وبـ «الحق العمومي» الذي ركز في إطاره على التعليم وبالعدل. إذا كان المفكر قد وضح أيضاً حدود كل من حرية الرأي وحرية القول وحرية الانتخاب، فإنه اهتم أيضاً بحرية الصحافة أو الجرائد، موضحاً اختلاف مواقف الدول الغربية منها عن موقف الدول العربية منها، بل اختلاف حال صحيفته باختلاف السياق، أي المصري والفرنسي، الذي تنشر فيه. كما أن المفكر وضع الحرية في مقابل كل من الاستبداد الذي عاينه في الشرق وعاناه والعبودية، وبنى ضمنياً وجزئياً على تشبيهه لحدة الحرية بحدة السلطة تصوره لعلاقة الحرية بكل من الإصلاح والثورة. فقد جعل الحرية أحد أسس الإصلاح المدني الذي يتناسب مع حجم انتهاكها، ورأى أن غيابها يعد من أسباب الثورة التي تسعى أيضاً إلى تحقيقها، وذلك من دون المفاضلة بينهما ومع رفض المقولة التي تربط الحرية بالمناخ. كما تصور أن الحرية هي وجدان الأمة.

يلاحظ أن أديب إسحق لم يُشر صراحة إلى سعيه إلى حصر السمات المميزة للحرية عن غيرها من القيم، وذلك في نقيض لمعالجته للعناصر الأخرى التي شكلت رؤيته للحرية. كما أنه تأثر جزئياً بنظريات العقد الاجتماعي عند تطرقه إلى المراحل المختلفة للوجود الإنساني وبالتالي لأنواع الحرية، وذلك من دون الإشارة صراحة إليها. وقد اتضح انطلاقه من المفكرين الغربيين ليس فقط عند تطرقه إلى علاقة الحرية بالمساواة إنما أيضاً إلى علاقتها بالقانون التي ناقشها أيضاً منظّرو العقد الاجتماعي ومونتسكيو. لكنه تطرق إلى تعريفين للحرية حظيا بالاتفاق بين كثير من النقّاد، فروسو جعل الإرادة العامة حداً للحرية التي يتم التمتع بها في إطار الدولة، ولابروير أكد عدم وجود وطن في ظل الاستبداد. كما اتفق إسحق مع المفكرين السياسيين العرب والمصريين في العصر الحديث في مناقشة بعض المسائل المتعلقة بالحرية التي تطرقوا إليها في مقابل الاستبداد، وهي علاقتها الوثيقة بالوطن، والاهتمام بالعدل أو بالعدالة بالتوازي معها، وعلاقتها بالإصلاح و/أو بالثورة.

على الرغم من ذلك، لم يكن أديب إسحق ناقلاً لأفكار سياسية غربية أو عربية عن الحرية إنما كان حريصاً على توضيح بعض التصورات تجاهها ومناقشتها بل والانطلاق من بعضها حتى يبلور ويعرض رؤيته الخاصة بالحرية التي استمدها أيضاً من السياق الذي عاصره، سواء الشرقي أو الغربي. من هنا يتضح إسهام أديب إسحق في الفكر السياسي العربي حيث بلور رؤية متميزة للحرية المرغوب مِنها تربطها بقيمتَي المساواة والعدل وبمفهوم الوطن، والقانون، والإصلاح والثورة وتجعلها وجدان الأمة، وذلك مع الدعوة إلى النضال من أجل التمتع بها □

جون جي. ميرشمير

لماذا يكذب القادة: حقيقة الكذب في السياسة الدولية

ترجمة غانم النجار

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016). 183 ص.
(عالم المعرفة؛ 443)

محمد الإدريسي(*)

باحث في علم الاجتماع من المغرب.

ـ 1 ـ

يمكن اعتبار كتاب **لماذا يكذب القادة: حقيقة الكذب في السياسة الدولية**[1] للبروفيسور الأمريكي جون جي. ميرشمير، أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو الأمريكية والمتخصص في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مدخلاً سوسيو ـ سياسياً أساسياً للوقوف على دور الكذب في بناء وتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بين القوى الاستراتيجية العالمية، ومرجعاً انعكاسياً ونقدياً يقدم نظرة من الداخل حول دور الكذب في بناء وإنتاج العلاقات السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من جانب أحد أهم المتخصصين في السياسات الأمريكية المعاصرة.

سبق لكتاب **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية**[2]، والذي نشر سنة 2006، باشتراك مع وستيفن والت، وتُرجم إلى أزيد من 19 لغة ـ ونُقل إلى العربية في السنة نفسها[3] ـ أن أثار جدلاً واسعاً داخل أمريكا وخارجها، بين القوى السياسية كما القوى الاقتصادية الفاعلة في المشهد الأمريكي المعاصر، نظراً إلى مقاربته العلمية والتاريخية لقضية «العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية»، والتأثير الكبير

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(1) John J. Mearsheimer, *Why Leaders Lie: The Truth about Lying in International Politics* (New York: Oxford University Press, 2011).

(2) John J. Mearsheimer with Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2006).

(3) جون جي. ميرشايمر وستفن إم. والت، **أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، 156 صفحة.

الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي على الرأي العام الأمريكي من خلال السيطرة الصامتة على «المشهد الإعلامي»، وبالتالي ربطه للقرارات السياسية الأمريكية المعاصرة بالثقل الجيواستراتيجي للفاعلين الاقتصاديين الليبراليين اليهود.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لقي جون جي. ميرشمير في الوطن العربي شهرة كبيرة من خلال ترجمة كتابه **أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية** ككاتب ملتزم بالوظيفة الإزعاجية والمشاغبة للعلم السياسي، فضلاً عن تبنيه للدقة الإبيستيمولوجية والمنهجية في أعماله الأكاديمية والتي يحاول من خلالها الوقوف عند الطابع المركّب والمعقّد للسياسات الخارجية الأمريكية، وتأثيراته الماضية والحاضرة على الرأي العام والسياسة الداخلية للبلد، كما على معظم دول العالم المنخرطة بصورة أو بأخرى في اللعبة السياسية الأمريكية، أو بالأحرى في لعبة «اللوبي السياسي الأمريكي ـ الإسرائيلي».

في حقيقة الأمر، ما يميز الكتاب ـ كما يشير إلى ذلك المؤلف نفسه ـ هو كونه من بين الكتابات الأكاديمية والعلمية القليلة المكرَّسة لقضية «الكذب في السياسة الدولية». فعلى الرغم من الاهتمام [الصحافي] الكبير بالموضوع، إلّا أن الكتابات العلمية والتحليلية أو المقارنة نادرة جداً[4]. فضلاً عن مسعاه العلمي لتقديم أطر تحليلية تسعفنا لفهم الطابع المركّب والمعقّد للكذب في السياسات الدولية، ورغبته في تقديم «مدخل علمي» وأكاديمي لعموم المهتمّين بالموضوع، أو على الأقل الدفع بهم نحو الاهتمام أكثر بالموضوع، أخذاً بعين الاعتبار المقولات الفلسفية للتمييز بين الكذب في الحياة الاجتماعية والكذب في الحقل السياسي، أي بين الأخلاقي والمصلحي في بنية السياسات الدولية المعاصرة.

ـ 2 ـ

يتكون الكتاب من ثمانية فصول موزعة على 183 صفحة من الحجم المتوسط، يحاول من خلالها الكاتب العودة إلى الأصول التاريخية والفلسفية لمقولة الكذب ضمن المسار العام لتطور التصور السياسي لفكرة الدولة، وفق مسعى علمي يروم تقديم خريطة طريق نظرية لبناء تصور علمي عن الكذب في سياق السياسات الدولية. إن تاريخ الممارسة السياسية الإنسانية هو تاريخ صراع بين المصلحة والأخلاق، وبالتالي تجاذب وتنافر بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، بين الخارجي والداخلي، وبين الصدق والكذب.

ينطلق تحليل الكاتب السياسي والتاريخي للكذب الدولي من أربعة أسئلة محورية، يجيب عنها بخمس فرضيات تعبِّر عن الواقع السياسي العالمي المعاصر: 1 ـ لماذا يكذب القادة السياسيون (حضور أسباب استراتيجية ومنطقية لذلك)؛ 2 ـ ما أنواع الأكاذيب الدولية (التنوع والغنى في الكذب بين الدول كما داخل نفس الدولة)؛ 3 ـ ما هي

(4) يمكن أن ندرج في هذا الصدد بعض الأعمال العلمية التي قاربت الموضوع، ولو من منظورات وأبعاد مختلفة: Bráulio de Almeida e Sousa, «Le Pouvoir et le mensonge,» *Sud/Nord*, vol. 1, no. 20 (2005), pp. 35-44; David Fonseca, «Politique du mensonge: Les «vérités» du mensonge en politique,» *Droits*, vol. 2, no. 58 (2013), pp. 235 – 264, and François Provenzano, «Mensonge télévisuel et vérité politique Le cas du faux JT de la RTBF,» *Sens-Dessous*, vol. 2, no. 14 (2014), pp. 101 - 110.

المبررات المنطقية والاستراتيجية لمختلف أنواع الكذب (هناك شروط استراتيجية تحكم الكذب بين الدول المختلفة كما داخل نفس الدول بما في ذلك الديمقراطيات المعاصرة)؛ 4 ـ ما المنافع والنتائج المتحصل عليها من الكذب (يؤثر الكذب السياسي سلباً في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات، ويمكن أن تكون له تأثيرات أكثر سلبية في مستقبل الديمقراطيات المعاصرة).

ـ 3 ـ

في **الفصل الأول**، يعنى الباحث بتقديم تعريف علمي للكذب (بوصفه الفعل المخطط له لخداع جمهور العموم) في سياقه السوسيو ـ تاريخي كما الفلسفي والسياسي، من خلال مقارنته بالخداع (منع الآخرين من معرفة الحقيقة)، والتلفيق (ربط الأحداث والوقائع بما يصب في مصلحة فرد أو جماعة معينة، والتقليل من أهمية أمور أخرى)، والكتمان أو الإخفاء أو التستر (حبس الحقائق وإخفائها حتى لا تؤثر في موقف فرد أو جماعة أو جهة معينة)، ليصل إلى كون كل هذه الأنواع من الخديعة هدفها حجب الحقيقة ومناقضة الصدق.

يبدو أن انفتاح الكاتب على التاريخ السياسي والاجتماعي الغربي قد أسعفته على تقديم تمييز إيتيمولوجي دقيق بين مختلف أنواع الخديعة، والتي يعَدّ الكذب جزءاً منها، مؤكداً بذلك أهمية انفتاح عالم السياسة على التاريخ والعلوم الاجتماعية بوصفهما «آليات إبيستيمولوجية» للتأصيل الجينالوجي للمقولات النظريات في سياقاتها المختلفة، فضلاً عن دورهما الفعال في تقديم «مادة خصبة» حول الموضوعات والقضايا المهمشة في الفكر السياسي المعاصر.

ضمن **الفصل الثاني**، يقدم الكاتب جرداً تاريخياً بأهم الأكاذيب السياسية المعاصرة، جاعلاً من رصد الأكاذيب الاستراتيجية ـ المقترنة بالمصلحة الوطنية ـ سنداً أساسياً لمقارباته لقضية الكذب في السياسات الدولية. بدءاً من «الأكاذيب بين الدول» و«إثارة الذعر»، و«التغطيات الاستراتيجية»، و«صناعة الأساطير القومية»، و«الأكاذيب الليبرالية»، ومروراً بـ «الإمبريالية الاجتماعية»، وصولاً إلى «التغطيات الشنيعة»، يظهر الكاتب أن النسق العام المتحكم في إنتاج الأكاذيب الدولية لا يرتبط مباشرة بالمصلحة الخاصة للفاعلين السياسيين، بقدر ما يقترن بالمصلحة الوطنية العامة، من خلال تركيزه على «الطابع الاستراتيجي» للكذب في السياسات الدولية.

في حقيقة الأمر، تثير قضية البعد الاستراتيجي للكذب السياسي، وبخاصة ضمن الأنموذج الديمقراطي الأمريكي المعاصر، الكثير من الأسئلة الإيبيستيمولوجية والتاريخية. فإذا استحضرنا تعامل الإدارة الأمريكية مع مسألة الملف النووي العراقي، نجد أن ادعاء وكالة الاستخبارات الأمريكية أن صدام حسين قد «كذب» حول امتلاكها لترسانة نووية لم يبرر ـ بالنسبة إلى الأمريكيين ـ فكرة خداع الرأي العام الأمريكي في ما يتعلق باتجاهاته نحو غزو العراق سنة 2003. وأما في ما يتعلق بقضية الشخصي والاستراتيجي في الكذب في السياسات الخارجية العربية، وفي غياب دراسات علمية مهتمة بالموضوع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إصدار تحليلات أو تفسيرات نمطية، لكنها في غالب الأحيان لن تختلف في

جوهرها عن واقع الكذب الاستراتيجي في «الديمقراطيات المعاصرة».

ـ 4 ـ

بالنسبة إلى **الفصل الثالث**، يفرده الكاتب لمسألة حساسة وحيوية ضمن العلاقات السياسية المعاصرة: يتعلق الأمر بـ «الكذب بين الدول». في الواقع، يحاول الكاتب الإجابة عن سؤال محوري في الأدبيات السياسية المعاصرة: **هل يكذب القادة السياسيون، وبشكل أكثر حدة، على شعوبهم أم على باقي الدول؟** والإجابة المقدمة قد تكون صادمة للقارئ: إن القادة السياسيين لا يكذبون كثيراً بعضهم على بعض مقارنة بكذبهم على شعوبهم. يستند الكاتب في ذلك إلى تاريخ العلاقات الدولية والدبلوماسية، ليبيِّن صعوبة الجرد العلمي والوضعياتي لحالات كذب بعض قادة سياسيين على بعض، والتي لا تعدو حالات معزولة. لا يخلو تاريخ العلاقات بين الدول من حالات كذب بين القادة السياسيين، والتي تظل محدودة في الزمان والمكان وذلك لسببين اثنين: **أولاً**، صعوبة خداع بعض القادة السياسيين لبعض؛ **ثانياً**، ضعف المكاسب السياسية والاستراتيجية، الداخلية كما الخارجية، من وراء الكذب بين القادة. يصرح الباحث بأن هناك مجموعة من الشروط الموضوعية المتحكمة في تحديد النسق المتحكم في الكذب بين الدول، إذ إن الهاجس الأمني وسياق الأزمات يفرض ـ استراتيجياً ـ على الدول انتهاج «الكذب» في سياساتها الخارجية حفاظاً على السلم وتجنُّب الحرب، إضافة إلى كون صورة الحرب والعدو يظل عاملاً محفزاً على إنتاج الأكاذيب وضمان التصديق العمومي والشعبي لها.

ـ 5 ـ

يتناول **الفصل الرابع** مسألة إثارة الذعر بوصفها تاكتيكاً استراتيجياً يحكم السياسات الخارجية للدول [على مر التاريخ]. يعلمنا التاريخ أن هناك اختلافاً كبيراً في تعامل السياسيين والعموم مع الأخطار الخارجية، حيث إن «صناعة الرأي العام» تظل مقترنة في جوهرها بطبيعة تعامل الفاعلين السياسيين مع الأحداث الجارية ودرجة التضخيم أو التقزيم الذي يُعرفون بموجبها «الشؤون الخارجية». ولعل التعامل الأمريكي مع الاتحاد السوفياتي خير مثال على الطريقة التي بموجبها صورت الإدارات الأمريكية، ومنذ أربعينيات القرن الماضي، المعسكر الشرقي [بما في ذلك النازية] بوصفه خطراً على الشعب الأمريكي قبل أن يكون تهديداً للعالم. بما أن المثقف [الملتزم] يظل جسر وصلٍ رئيسياً بين هموم الفاعل الاجتماعي ورهانات الفاعل السياسي، فإن استراتيجيات «إثارة الذعر» تهدف إلى تهميش هذا الفاعل الموضوعي من أجل الاستفراد بالعموم، والذين يمثلون الجمهور الأوسع من جهة، والشريحة الأكثر قابلية للخداع والتصديق بالخداع وتبريره من جهة أخرى.

إن إثارة الذعر هو سلاح قوي وفن إبداعي في يد الدولة، لذلك فإن البناء المؤسساتي للدولة المعاصرة يسمح للفاعلين السياسيين بالتحكم في منافع وتدفقات الحقائق وتوجيهها وتعديلها بما يخدم المصلحة العامة للشعب ولو ضده.

ـ 6 ـ

يعالج **الفصل الخامس** الكيفية التي بموجبها يعمل القادة على التغطية الاستراتيجية لأكاذيب سياساتهم الخارجية، سواء تعلق الأمر بتغطية فشل سياساتهم واستراتيجياتهم الإقليمية والعالمية أمام العموم والمجتمع الدولي أو التستر على بعض الاستراتيجيات والسياسات التي أثبتت نجاحها السياسي والاقتصادي لكنها قد تكون محطّ سخط اجتماعي وشعبي فيما بعد، كل ذلك وفق تقديرهم الخاص للوقائع والمواقف المختلفة. ترتبط استراتيجية الكذب في المجال السياسي بالرغبة في درء الأخطار الخارجية غير المباشرة وإخفاء العجز ونقاط الضعف أمام العدو الخارجي، كما الداخلي؛ إذ إن قوة الاستراتيجيات السياسية الخارجية لكل دولة مقترنة بدرجة قدرتها على حشد مختلف الآراء الوطنية وتوجيهها نحو خدمة مصالحها الخارجية، دون إغفال مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة؛ حتى وإن استدعى الأمر إخفاء استراتيجيات سياسية مشبوهة لكنها مضمونة النتائج على المستوى القريب أو المتوسط.

لكن مع ذلك يُطرح سؤال أساسي في هذا الصدد: إذا كانت القواعد الديمقراطية في الدول المتقدمة تفرض على الأجهزة السياسية مناقشة القضايا الحساسة والحيوية، وهو ما قد يضطرهم إلى الكذب للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للبلد، فكيف تمارس الأجهزة السياسية في البلدان غير الديمقراطية أو تلك التي في طور الانتقال الديمقراطي مبدأ «الكذب الاستراتيجي» في غياب نقاشات عامة للسياسات الوطنية كما الخارجية؟

ـ 7 ـ

يركز **الفصل السادس** على فكرة البناء السياسي للأساطير المؤسسة للقوميات ودور الأكاذيب الاستراتيجية في الترويج لها. بالعودة إلى القرنين الماضيين، نجد أن الترويج لفكرة القوميات المحلية، سواء من جانب القادة السياسيين ـ مدعومين بالنخب الفكرية ـ أو من جانب القوى الدينية، قد هدف إلى ربط مجموعات اجتماعية وعرقية معينة بمشروع حضاري أو نهضوي محلي [أو منفتح على العالمية] أو تكتل استراتيجي، الأمر الذي خلق نمطاً ثقافياً من الشعور بالانتماء الهوياتي إلى «مقولة الوطن». أسهم تضخيم فكرة القومية في خلق أساطير مؤسسة للهوية المحلية تجعل من وعي الانتماء إلى الجماعة الوطنية «قيمة إنسانية» وسياسية تحسب للفرد، الأمر الذي جعل البنى اللاشعورية الجمعية مستدمجة استبطانياً لمقولات المقاومة والدفاع عن الهوية، ومتقبلة للأكاذيب والاستراتيجيات التضليلية بوصفها تعبيراً عن المصلحة الوطنية، كل ذلك في إطار تواطؤ «سوسيوثقافي» بين البنى الفوقية والبنى التحتية.

لا بد من الإشارة إلى كون فكرة الوحدة والأسطورة القومية موجودة في معظم الدول المعاصرة بما في ذلك تلك التي ولدت ولادة عسيرة أو «غير شرعية» (الاتحاد السوفياتي، وأمريكا، وإسرائيل...)، حيث إنه كلما ارتفعت حدة «النظرة السلبية الخارجية» لتاريخ البلد، كلما عملت النخب السياسية ومختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على التشبث بالمبادئ القومية حتى وإن كانت قائمة على أسس وشرعيات مزيفة، وهو الأمر الذي يبين

قوة وخطورة هذا النمط من الخديعة في الآن نفسه.

ـ 8 ـ

ينفتح **الفصل السابع** على البعد القانوني ـ الليبرالي للأكاذيب في السياسات الدولية. فحريٌّ بالذكر أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية انخرط المجتمع الدولي في موجة ليبرالية جديدة تنظم العلاقات السياسية والعسكرية بين/داخل الدول، الأمر الذي جعل الفاعلين السياسيين ينفتحون على الكذب بوصفه ـ من جديد ـ آلية أساسية للتحايل على المواثيق والقوانين الدولية. إذا كانت السياسة هي مجال النقاش والتداول في ما هو قابل للنقاش والتداول (بلغة المفكر المغربي عبد الله العروي)، فإن خرق الأعراف والمواثيق الدولية وارد باستمرار، بل إن ارتكاب المجازر الدموية في حق المدنيين قد يبرر الرغبة في إنهاء الحرب (كما حدث للولايات المتحدة في اليابان)، وأيضا يمكن الانخراط في تكتلات وكسب حلفاء ديكتاتوريين أو مرتكبي جرائم حرب ضد الإنسانية تحت ذريعة محاربة «القوى الاستبدادية» (تحالف أمريكا وإنكلترا مع ستالين ضد ألمانيا). يمكن أن نعتبر أن فكرة «الكذب الليبرالي» فعل/سلوك/تصور مقبول من جانب مختلف الفاعلين في المشهد السياسي الدولي (ساسة، فاعلين اقتصاديين، ومواطنين)، ما دام يوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي ويبعث على الارتياح الشعبي، إضافة إلى كون التبرير الليبرالي والقانوني للأكاذيب السياسية يعمل على تعزيز الشرعية السياسية والاجتماعية للقادة السياسيين وفق أسس ليبرالية في حد ذاتها.

ـ 9 ـ

في **الفصل الأخير**، يقف الكاتب على الأبعاد والانعكاسات السلبية للأكاذيب السياسية، من خلال تركيزه على قياس تأثير الأكاذيب على المستويين المحلي والخارجي للسياسات الاستراتيجية للدول، استناداً إلى «احتمالية الانتكاسة الانعكاسية» للأكاذيب الخارجية على الصعيد الوطني والداخلي، و«الارتدادات السلبية» على المستوى الخارجي والدولي. في حقيقة الأمر، يقدم الكاتب مختلف المخاطر الكامنة وراء الأنواع الأربعة الأساسية من الكذب في السياسات الدولية [والتي ركز عليها في الفصول السابقة]: الكذب بين الدول، واستراتيجية إثارة الذعر، والتغطيات الاستراتيجية وصناعة الأسطورة القومية. يمكن أيضاً أن نرصد الآثار السلبية لهذه الأنواع من الأكاذيب على مستويين: **أولاً**، على المستوى المحلي، من خلال فقدان الثقة في الفاعل السياسي من جانب الشعب، والإدراك المباشر لتلاعب الفاعل السياسي بالشعب تحت ذريعة المصلحة العامة، وإمكان تولُّد ردود أفعال عنيفة من جانب الجمهور أمام فشل السياسات الاستراتيجية والتلاعب والاستخفاف بالمواطن وإيهام الشعب بحقيقة قوة أو ضعف النظام السياسي. **ثانياً**، على المستوى الخارجي، إمكان فشل الأكاذيب الخارجية في أداء وظائفها، وبالتالي تعزيز اللاثقة بين الأطراف، وإمكان تأثير فقدان السند الجماهيري للقادة على الوضعية السياسية والاستراتيجية للدولة على المستوى الخارجي، وعدم إمكان المتابعة القضائية ـ في أغلب الأحيان ـ للقادة الكاذبين نظراً إلى التواطؤ الجماهيري مع هذا الفعل... كل هذه الأخطار تجعل الكاتب يطرح الكثير

من علامات التعجب حول مستقبل الممارسة السياسية الدولية، ضمن الديمقراطيات المعاصرة، في سياق هذا الوضع.

سمح انفتاح الباحث على التاريخ المعاصر للسياسات الخارجية الأمريكية في بناء «محاجَّة» قوية للنص، من خلال استعراض أهم الأمثلة المعبّرة عن الكذب في السياسات الخارجية الأمريكية خلال القرنين الماضيين، الأمر الذي عزز أكثر فأكثر الطرح الذي عبّر عنه في بداية الكتاب والمتمثل بكون «المؤلف» لا يدعي الشمولية النظرية والميدانية، ولكن يظل مجرد مدخل لإنارة الطريق «العلمية» لمبحث أساسي ضمن حقل العلوم السياسية المعاصرة والمرتبط بـ «استراتيجيات الكذب في السياسات الدولية المعاصرة».

ـ 10 ـ

يمكن أن نعتبر مؤلَّف «لماذا يكذب القادة: حقيقة الكذب في السياسة الدولية» كتاباً تحليلياً موجهاً للعموم كما للمختصين في الآن نفسه، من منطلق أنه يعرّف القارئ على «فكرة الكذب في السياسات الدولية» من منظور علمي بعيداً من مختلف التوصيفات الصحافية الجاهزة، ويدشن مجالاً جديداً للبحث في حقل العلوم السياسية، وسند ذلك قدرة الباحث التحليلية والتبسيطية الفريدة وبصيرته الثاقبة وقوة وتماسك مدخلاته ومخرجاته الإيبيستيمولوجية والمنهجية.

في الختام، لا يسعنا سوى أن نقدم تحية شكر وعرفان لغانم النجار على هذه الترجمة المتميزة، وعلى اختياره الموفق لهذا الكتاب في ظرفية سياسية محلية ودولية حساسة جداً، كما نحث، من هذا المنبر، مختلف المراكز البحثية المهتمة بالدراسات السياسية والاستراتيجية العربية على ضرورة الاهتمام بترجمة هذا النمط من الكتب النقدية والتأسيسية المعاصرة، أو على الأقل الانفتاح عليها بوصفها مدخلاً إيبيستيمولوجياً ومنهجياً، وسوسيو ـ سياسياً أيضاً، لفهم العالم المعاصر في تحولاته المختلفة □

Alessandro Soro, Margot Brereton and Paul Roe (eds.).

Social Internet of Things

(Switzerland: Springer Nature, 2019). 210 p.

سوسيولوجيا إنترنت الأشياء

وليد رشاد زكي(*)

أستاذ مساعد علم الاجتماع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مصر.

يقدّم هذا الكتاب رؤية اجتماعية لإنترنت الأشياء (Internet of Things). فالمتأمل للواقع يدرك أن هذا المفهوم ذاع صيته في المكتبات التقنية، وقد فطن بعض الباحثين بقيادة كلٍّ من أليساندروا سورو ومارغوت بريريتون وبول روي إلى الدور الاجتماعي لإنترنت الأشياء وقاموا بتحرير كتاب يتناول الرؤية الاجتماعية لتطبيقات إنترنت الأشياء.

تعني إنترنت الأشياء ببساطة العلاقة بين الإنسان والأشياء المادية من حوله عبر الإنترنت، فيستطيع على سبيل المثال أن يتحكم الإنسان في المكيِّف عبر الإنترنت بمستشعرات ذكية، ويجهزه لتبريد المنزل قبل الولوج إليه، وتستطيع الثلاجة أن تعطي إشارات لانتهاء الأغذية أو تخبر المستخدم عبر تطبيقات إنترنت الأشياء بما انتهت صلاحيته من الطعام، كما يمكنها أن تخبر محل البقالة بما ينقصها، كما تستطيع الملابس الذكية أن تخبر الإنسان بوزنه والسعرات الحرارية التي تم حرقها، وتتبع مكانه، وأساور اليد يمكن أن تخبر الإنسان بحالة ضربات القلب والتنفس... وغيرها. وهنا تكشف إنترنت الأشياء عن علاقة بين الإنسان والأشياء المادية من حولة، وعلاقة بين الأشياء المادية بعضها مع بعض.

طرح الكتاب في مقدمته مجموعة من التساؤلات المهمة منها: كيف سيتفاعل الناس مع الأشياء؟ وكيف ستجذب الأشياء انتباه الناس؟ وكيف سيفهم الناس الأشياء؟ وكيف سيتواصل الناس من خلال الأشياء؟ وما تداعيات الأشياء على مشاركة الناس في الحياة الاجتماعية؟ وما هي القيم المتضمنة في إنترنت الأشياء؟

يضم الكتاب بين دفَّتيه ثلاثة أجزاء، تناول الجزء **الأول** الرؤية الاجتماعية لإنترنت

(*) البريد الإلكتروني: walid489@hotmail.com.

الأشياء من خلال ثلاثة فصول، وعنون **الثاني** بتفاعلية التصميم في الرؤية الاجتماعية لإنترنت الأشياء، وعنون **الثالث** بالتطبيقات الاجتماعية لإنترنت الأشياء.

أولاً: الرؤية الاجتماعية لإنترنت الأشياء

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول؛ عُنون الفصل **الأول** «تجميل إنترنت الأشياء: إنترنت الأشياء كأجندة ثقافية». كتب هذا الفصل ثلاثة من الباحثين جيفري باردييل (Jeffrey Bardzell) وشاوين باردييل (Shaowen Bardzell)، وسين ليو (Szu-Yu Cyn Liu). ناقش الفصل جوانب الجمال في إنترنت الأشياء ومنتجاتها، وكيف تجاوز إنترنت الأشياء مسألة التقنية إلى فلسفة الفن والجمال، وبحثوا فكرة تجميل الأشياء من أجل حرية أكثر للإنسان، وقاموا بجمع بيانات إثنوغرافية حول الموضوع من تايوان. وقدموا الدعوة إلى مراعاة الصفات الجمالية في التكنولوجيا الناشئة، وأكدوا أن تكنولوجيا الإنترنت ليست مجرد تكنولوجيات فحسب، ولكنها نتاج ثقافي، ومن المرجح أن تؤثر مبادئ إنترنت الأشياء بعمق في نوعية الحياة. وضرب الباحثون مثالاً على تطبيقات إنترنت الأشياء بأجهزة الاستشعار البيئي الموجودة في تايوان؛ فوفقاً للإحصاءات فإن هناك سبع حالات بين كل عشر حالات مصابين بالسرطان أصيبوا بالمرض بسبب الملوثات البيئية، وبناء على ذلك طُبِّق نظام الاستشعار البيئي عام 2015، يقوم هذا التطبيق بتعريف المواطنين درجة الحرارة والرطوبة وثاني أكسيد الكربون والمواد الضارة، حتى يختار المواطنون الوقت المناسب لممارسة الرياضة أو التنزه أو الخروج من المنزل.

وقدم للفصل **الثاني** جاك كارول (Jack Carrole) بعنوان إنترنت الأماكن (Internet of Places). ومن أبرز القضايا التي تناولها الفصل قضية الأشياء والأماكن، والماضي والحاضر والمستقبل والتعايش، وتغيُّر التقنيات الاجتماعية. وبوجه عام شرع الباحث في فحص العلاقة بين الناس والبيئات. وقد أوضح أن الرؤية الاجتماعية لإنترنت الأشياء لابد أن تأخذ في اعتبارها المكان. وبنظرة مثالية يعتبر المكان حالة مثالية تجمع بين التفاعلات والخبرات. وقد أشار إلى أنه من السهولة تحديد المكان بالمعنى الجغرافي عبر المستشعرات والتقاط أبعاد المكان بالكامل، ولكن من الأجدى ربط المكان بالمستويات الثلاثة: الشخصية والأسرية والمجتمعية. ويمكن للبنى التحتية الجديدة أن تمكن من حدوث تفاعلات وخبرات أكثر ثراء، ولكنها سوف تؤدي إلى مقايضات اجتماعية وتقنية، فعلى سبيل المثال قد يؤدي الاستيلاء على الأمن وإداراته إلى تقويض الشراكة في الأماكن، فيسهم في تهديد إنترنت الأشياء.

جاء الفصل **الثالث** بعنوان «من إنترنت الأشياء إلى إنترنت الممارسة» كتب فيه ثلاثة من الباحثين توماس ليدوبيغ وبيتر توليمي وفولكمار بيبك. وقد أشار هولاء الباحثون إلى إعادة تطوير تقنيات إنترنت الأشياء لتشمل الطرائق التي توجد بها التقنيات عملياً. وأشاروا إلى أنه في الغالب تقوم المستشعرات في جعل الأشياء تتعرف إلى أنماط الاستخدام والسلوك لدى مستخدميها، وهذا هو قمة التطور في إنترنت الأشياء، حيث تقوم الأشياء ذاتها بالتعرف إلى عادات المستخدمين. وقد ذهب الباحثون إلى أن الأشياء لديها القدرة

على الإحساس والمشاركة في الممارسات العملية، وضربوا مثالاً على ذلك بكاميرا التصوير الفوتوغرافي وكيفية اعتمادها على الفيزياء السيبرانية، التي تجعل من الآلة قادرة على اتخاذ الموضع المناسب للالتقاط الصورة طبقاً لأذواق المستخدمين، وذلك عبر المستشعرات. وتتضمن الخلاصة هنا التأكيد أن الممارسات التي تقوم بها الآلات الذكية مرتبطة بالممارسات التي يسعى الإنسان لبلوغها. وقد أفرد البحث مجالاً للحديث عن العلاقة بين الممارسة والوعي، وأكد أن هذه الثنائية مهمة لمستخدمي هذه التطبيقات.

ثانياً: إنترنت الأشياء والتصميم الاجتماعي التفاعلي

طرح الجزء الثاني من الكتاب لفكرة التصميم التفاعلي لإنترنت الأشياء عبر ثلاثة فصول. تناول الفصل **الأول** منه لماكينة تحديد الاحتياجات كتبه كلاً من نيكولاس ماتيلارو (Nikolas Martelaro) وويندي جو (Wendy Ju)؛ وعرَّف الفصل ماكينة تحديد الحاجات على أنها «نشاط لإدراك الاحتياجات المعينة لمجموعة من الناس» ويتمثل الغرض منها بتوسيع نطاق المصمم للآلات من خلال التعرف إلى أذواق وآراء الناس في طريقة تصميم الآلات الذكية. وقد أشار الفصل إلى إطار يتم في ضوئه التعرف إلى الحاجات. يضم هذا الإطار خمس آليات: **الأولى** الحوسبة المضمنة (Embedded Computing)؛ و**الثانية** الخدمات السحابية (Cloud Services)؛ و**الثالثة** التعلم الآلي عبر الإنترنت (Online Machine Learning)؛ و**الرابعة**، وكلاء المحادثة (Conversion Agents)؛ و**الخامسة**، الوسطاء التكيفيين (Adaptive Interfaces). كما أشار الفصل إلى منهجيات أخرى متعلقة بتحديد الحاجات منها الإثنوغرافيا والمجسّات.

وقدّم دونالد داغرين (Donald Degraen) للفصل الثاني حول استكشاف التفاعلية في التصميم الاجتماعي لإنترنت الأشياء. قدم الفصل للتحديات التي يمكن أن يواجهها المستخدمون في فهم الأجهزة الذكية والتحكم فيها. وأكد الفصل الطابع الاجتماعي والمردود الاجتماعي للأجهزة الذكية. وأكد مسألة الثقة في الأجهزة الذكية، والثقة بين الأجهزة الذكية، وطرح فكرة مهمة عن رأس المال الاجتماعي للأشياء، فقد تم التأكيد في إطار الفصل أن إنترنت الأشياء قادرة على بناء رأس مال اجتماعي من خلال دمج مبادئ الشبكات الاجتماعية في تصميم الآلات الذكية. وأكد الفصل بأن ثمة علاقة بين الإنسان والآلة وثمة علاقات تتأسس بين الآلات بعضها مع بعض. تمثل هذه العلاقات أرصدة تسهم في تراكم أشكال جديدة من رأس المال الاجتماعي، وبخاصة أن الآلات الذكية لديها القدرة على أن تخاطب بعضها بعضاً عبر بروتوكولات الشبكة.

قدّم للفصل **الثالث** غاجارغار Ghajargar وزملاؤه فيبرغ (Maliheh Mikael Wiberg) وإيريك ستولتيرمان (Erik Stolterman) حول استبصار تصميم الأماكن: دراسة إنترنت الأشياء كمقاربة علائقية في تصميم المساحات وتأثيرها في التفكير. أشار الفصل إلى أنه مع ظهور الأجهزة الذكية أدّت إنترنت الأشياء دوراً مهماً في تغيير أسلوب الحياة لدى العديد من البشر، وإلى ظهور أنماط جديدة من التفكير منها التفكير التفاعلي، والتفكير المعقول. وانقسم الفصل إلى أربعة عناصر بدءاً بمقدمة وإعادة

التفكير والمعرفة الموزعة، وقدم أيضاً لفكرة استبصار تصميم الأماكن؛ طرح هذا العنصر للأماكن وإعادة التفكير، والتفاعلية مع ما صنعه الإنسان، وقدّم الفصل مقاربة علائقية لإنترنت الأشياء من الزاوية الاجتماعية، وتم التركيز في هذه المقاربة على أماكن الأنشطة، وأماكن الفعل، وأماكن الناس.

ثالثاً: التطبيقات الاجتماعية لإنترنت الأشياء

عرض الجزء **الثالث** من الكتاب للتطبيقات الاجتماعية لإنترنت الأشياء في أربعة فصول. وقدم آرني بيرغر وزملاؤه (Arne Berger) الفصل الأول في هذا الجزء بعنوان الاستشعار المنزلي: الاستكشاف التشاركي للمستشعرات الذكية في المنزل. قدم رؤية حول مصطلح المستشعرات الذكية المنزلية واستخداماتها، وأكد أن هناك المزيد والمزيد من الأجهزة الذكية المستخدمة في المنزل والمتصلة بأجهزة استشعار متصلة بشكبة إنترنت الأشياء. وتقدم هذه الأشياء الذكية طرائق جديدة للتفاعل ولكنها تثير أيضاً أسئلة حول تداعياتها الاجتماعية. كما قدم الفصل تقريراً عن تصميم وتطوير المنازل الذكية. وقدم ثلاث حالات **الأولى** استكشاف سيناريوهات الاستخدام، و**الثانية** البحث والنمذجة، و**الثالثة** إعادة تحديد أثار إنترنت الأشياء بشكل نقدي.

قدّم الفصل **الثاني** من هذا الجزء كلاً من ماركوس ريتنبريش (Markus Rittenbruch) ودونوفان (Jared Donovan). طرح الفصل في مستهله عدة أسئلة منها كيف استطاع المستخدمون أن يتفاعلوا أحادياً مع الآلات؟ وكيف يمكن لأجهزة إنترنت الأشياء التفاعلية من أجل مساعدة المستخدمين في فهم البيانات؟ كما قدم الفصل محاولة لفهم التوترات المتزايدة بين زيادة الاعتماد على الآلة، وأكد أن الناس تلجأ إلى استخدام استراتيجيات متنوعة أحياناً وصعبة التوفيق، ويعتمدون بالأساس على تصوراتهم الذاتية والتي قد تتواءم مع التفضيلات العامة. وركز الفصل على مستويين لإنترنت الأشياء: **الأول** المستوى المادي والذي يتضمن الإعدادات وأجهزة الاستشعار، و**الثاني** المستوى الاجتماعي والذي يتضمن أفكاراً منها التفضيلات والراحة، ويؤكد الفصل في مجمله الذاتية في التعامل مع إنترنت الأشياء.

ويقدّم الفصل **الثالث** في هذا الجزء غارزوتو وزملاؤه (Franca Garzotto) حول اشتراك الأطفال الذين يعانون اضطراب النمو العصبي من خلال تجارب تفاعلية متعددة الحواس في الفضاء الذكي. يستكشف الفصل تطبيقات إنترنت الأشياء لإنشاء منصة قادرة على دعم الأنشطة متعددة الوسائط والتي تعزز التنسيق الحركي والاهتمام والتفاعل الاجتماعي للأطفال الذين يعانون اضطراب النمو العصبي. وأشار الفصل إلى أن إنترنت الأشياء لديها القدرة على تحسن نوعية حياة الأطفال وعائلاتهم أكثر فأكثر، إضافة إلى دعم عمل المعالجين. ومع ذلك فإن التحدي بالنسبة إلى الرؤية التكنولوجية هو التكيف مع الحاجات الفردية لكل مستخدم، ولكي يتم تخطي ذلك ينبغي أن تتكامل نماذج تطوير المستخدم مع مبادرات إنترنت الأشياء، بحيث تتواكب مع المعالجين ومع حاجات الأطفال. ويعرض الفصل لإعادة النظر في فرص المشاركة الاجتماعية في إنترنت الأشياء والمتعلقة بالأماكن والمجتمعات المحلية. وناقش المؤلفون الأدوار الخاصة بتكنولوجيا

إنترنت الأشياء في هذا الفضاء والتي تتسم بالتنوع والثراء.

قدم الفصل **الأخير** كان لين وزملاؤه (Can Lin) بعنوان: من الاجتماعي إلى المدني: المشاركة العامة مع إنترنت الأشياء في الأماكن والمجتمعات. استعرض الفصل المشاركة العامة مع أنظمة إنترنت الأشياء من منظور اجتماعي، وناقش تصنيف الظواهر الاجتماعية الناشئة حول إنترنت الأشياء في الأماكن والمجتمعات. كما ناقش أهم الطرائق التي يمكن من خلالها مشاركة المواطنين ودور التكنولوجيات في عمليات المشاركة العامة. انقسم الفصل إلى مقدمة وثلاثة عناصر، تناول العنصر **الأول** تصنيف المشاركات العامة في إنترنت الأشياء؛ قدم التفاعلات الاجتماعية في علاقاتها بإنترنت الأشياء وتعزيز المشاركة المدنية للمواطنين؛ وتناول العنصر **الثاني** للدروس المستفادة من البعد الاجتماعي لإنترنت الأشياء. وتناول العنصر **الأخير** للتوجهات المرتبطة بإنترنت الأشياء والاختيارات التكنولوجية.

وفي النهاية يمكن القول إن هذا الكتاب قدّم مبادرة اجتماعية لدراسة إنترنت الأشياء، بصورة مستفيضة. كما قدم الكتاب رؤية شمولية حول الأبعاد الاجتماعية للمفهوم، وقدم للعديد من التطبيقات الاجتماعية لإنترنت الأشياء، وطرح لبعض الفئات الاجتماعية مثل الأطفال ذوي الإعاقة وكيف يسهم إنترنت الأشياء في تقديم فرص لهم. إلا أن الأمر لم يخلُ من بعض المسالب، فقد افتقر الكتاب إلى التعمق في دراسة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بإنترنت الأشياء، وبخاصة أن التطبيقات المرتبطة بها ليس كلها خير، فثمة تحديات تواجه المجتمعات والأفراد من هذه التقنيات الجديدة لم تأخذ حقها في المعالجة. كما أن الحديث عن إنترنت الأشياء كتكنولوجيا ناشئة كان يستوجب تقديم رؤية مستقبلية وهو ما أهملته معظم المعالجات في الكتاب. ولكن هذا الكتاب يفتح الآفاق أمام سلة من المفاهيم تستحق التأمل وتفتح المجال أمام بحوث مستقبلية أكثر عمقاً □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(1)

محمد صالح المسفر. **العلاقات الخليجية ـ الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971 ـ 2018).** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2018. 318 ص.

يرصد هذا الكتاب تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متناولاً مسارات التعاون والصراع فيها قبل قيام المجلس وبعد تأسيسه منذ الثمانينيات حتى الآن، والعوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة فيها، وذلك في محاولة لفهم هذه العلاقات ودراسة اتجاهاتها والبحث في مصيرها.

يضم الكتاب سبعة فصول؛ يعرض **الفصل الأول** لأهمية موقع دول الخليج، ولا سيما أهمية موقعها النفطي الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي، فيما يبحث **الفصل الثاني** في أوضاع منطقة الخليج العربية، خلال مرحلة النفوذ البريطاني من عام 1806 حتى مرحلة الانسحاب البريطاني (1968 ـ 1971) التي عرفت بـ «استراتيجية شرق السويس»، وما أعقب ذلك من إشكاليات وصراعات حول الحدود والسيادة في المنطقة في ظل مواقف القوى الإقليمية مثل السعودية والعراق وإيران، إلى جانب المواقف الدولية. ويتناول هذا الفصل الدعوة إلى الاتحاد بين إمارات الساحل العُماني المتصالحة: أبوظبي ودبي والشارقة والفجيرة وعجمان وأم القيوين، وكذلك إعلان «الاتحاد» الذي ضم الإمارات المتصالحة إلى جانب البحرين وقطر، أواخر شباط/فبراير 1968، والذي انفرط عقده في تشرين الأول/أكتوبر 1970، ثم قيام اتحاد الإمارات الست باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 1971،

كصيغة وحدوية انضمت إليها إمارة رأس الخيمة في شباط/فبراير 1972. وجاءت هذه الصيغة لملء الفراغ «المحلي» بين إمارات الساحل العُماني الناجم عن قرار الانسحاب البريطاني. ويبين هذا الفصل أيضاً الدور البريطاني وصراعات القوى الدولية والإقليمية التي حالت دون دخول السعودية وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان في أي صيغة اتحادية أو تنسيقية لا تتلاءم والمصالح الاقتصادية البريطانية في المنطقة.

ويركز **الفصل الثالث** على اندلاع الثورة الإسلامية في إيران مطلع شباط/فبراير 1979، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 1980 واستمرت حتى عام 1988. وأدت هذه التطورات التي ترافقت مع استكمال الانسحاب البريطاني من المنطقة وانتهاء فاعلية معاهدات الصداقة التي أبرمتها بريطانيا مع الدول المستقلة حديثاً في الخليج مطلع الثمانينيات إلى قيام مجلس التعاون الخليجي بوصفه «صيغة تنسيقية» لمواجهة تداعيات الحرب بين أبرز قوتين إقليميتين (العراق وإيران) وملء الفراغ الاستراتيجي «الإقليمي» الناجم عن الانكفاء البريطاني الكامل عن المنطقة، في مقابل تصاعد نفوذ الولايات المتحدة وفرض أجندتها على دول المنطقة.

أما **الفصل الرابع**، فيتناول تداعيات «الغزو العراقي» للكويت، في آب/أغسطس 1990، وتزعم الولايات المتحدة للتحالف الدولي الذي ضم معظم القوى الغربية، إضافة إلى عدد من الدول العربية المؤثرة مثل مصر وسورية، لتحرير الكويت» في كانون الثاني/يناير 1991. وجاء التدخل الأمريكي الذي ترافق مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، في سياق الاستراتيجية الأمريكية لتكريس الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة وسلب إراداتها.

ويبحث **الفصل الخامس** في الأحداث والقضايا التي كان لها وقعها وتداعياتها على خيارات دول الخليج العربية؛ ولا سيّما «انتفاضة الأقصى» التي أعادت قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الصدارة، ثم هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي ترافقت مع حملات إعلامية أمريكية وغربية لتشويه صورة العرب والمسلمين. ومهدت تلك الحملات لإعلان الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» وغزوها لأفغانستان 2001 ثم احتلالها العراق عام 2003. ويبين هذا الفصل أيضاً مواقف دول مجلس التعاون المتباينة إزاء تطورات الأحداث في المنطقة والتعامل مع تصاعد النفوذ الإيراني، إذ انقسمت الآراء ـ ولا سيّما بين قطر والسعودية ـ إزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وكذلك العدوان على غزة أواخر عام 2008 وعام 2014. كما برز الانقسام إزاء انتفاضات الربيع العربي، وبخاصة إزاء التطورات في مصر، وصولاً إلى حد القطيعة بين دول مجلس التعاون، مع قرار السعودية والإمارات والبحرين، إضافة إلى مصر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، في حزيران/يونيو 2017 بعد اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس.

ويبحث **الفصل السادس** في الاستراتيجية الأمريكية لتكريس الهيمنة على المنطقة والمصالح النفطية فيها لاقتصادات العالم. كما يعرض للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى التطبيع مع دول الخليج منذ مؤتمر مدريد للسلام في 1991 حتى الآن.

أما **الفصل السابع** والأخير، فيتناول مواقف دول مجلس التعاون من انتفاضات «الربيع العربي»، ولا سيّما إزاء التطورات في مصر واليمن وسورية وليبيا وتداعياتها على دول المجلس، وأبرزها الأزمة الخليجية الناجمة عن تدهور العلاقات بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، إضافة إلى مصر.

(2)

محمد بلعاوي وحسان عمران. **تفكيك الخطاب الموالي لـ «إسرائيل»: الهند نموذجاً**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ومنتدى آسيا والشرق الأوسط، 2019. 104 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ للسياسة الإسرائيلية التي سعت عقب الحرب الباردة إلى فتح علاقات مع دول كانت معادية لها بهدف استمالتها كدول صديقة من خلال البحث في تلبية حاجات تلك الدول والتعامل مع اهتماماتها. ويتناول ـ في هذا السياق ـ الهند كدراسة حالة نجح الخطاب الإسرائيلي في تحويلها من عدو لدود لـ «إسرائيل» في سياستها الخارجية، إلى صديق مقرَّب لها في الوقت الحالي.

من هنا يبحث الكتاب في مضامين الخطاب الإسرائيلي الذي مهَّد للعلاقة الإسرائيلية ـ الهندية، والمبررات التي رفعتها النخب الحاكمة في الهند للتقارب مع إسرائيل، متناولاً الجوانب الأخلاقية والتزام الدول بواجباتها القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية في مقاربته للخطاب الإسرائيلي والمبررات الهندية.

يضم الكتاب أربعة فصول، يتناول **الأول** السياسة الهندية الداعمة للقضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1947 حتى العام 1992، فيسلط الضوء على أن الحكومة الهندية التي طالما كانت داعمة لفلسطين ـ حتى قبل عام 1947، اعتبرت أن «إسرائيل» خرجت رابحة من الحرب الباردة، وأن الفلسطينيين يتفاوضون مع «إسرائيل» وهم على وشك توقيع اتفاق معها، لتبرر بذلك إقامة علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»عام 1992. ومع توقيع «اتفاقية أوسلو» 1993، اعتمدت الحكومة الهندية سياسة أكثر اندفاعاً باتجاه «إسرائيل»، تمثلت بتقديم الدعم المحدود للسلطة الفلسطينية في مقابل إقامة علاقات أوثق على مختلف المستويات مع «إسرائيل»، ولا سيَّما في مجالات تكنولوجيا الفضاء والصواريخ، والأمن، والزراعة والري وغيرها، وأصبحت الهند أكبر مستورد سلاح من «إسرائيل». كما يتناول هذا الفصل المشهد السياسي الهندي عام 2018 في ظلّ صعود الحزب الحاكم في الهند (بي جي بي) والحركة القومية الهندوكية (آر أس أس)، ليشير إلى أيديولوجيا «الهند للهندك» التي اعتمدتها الحركة القومية، والتي ترى أن بقية مكونات الشعب الهندي، وخصوصاً المسلمين، مكونات أجنبية لا مكان لها في الهند.

ويبحث **الفصل الثاني** في الخطاب الهندي الموالي لـ «إسرائيل»، وما يتضمنه من مضمون يطغى عليه الترويج للتكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة، سواء في الميادين الإلكترونية أو العسكرية والنووية أو الطيران والفضاء، ناهيك بالترويج للخبرات الإسرائيلية في مجال الزراعة وتحلية المياه، وصولاً إلى مجال الأمن ومكافحة «الإرهاب»، واعتبار «إسرائيل» البوابة الملائمة للعلاقات الهندية ـ الأمريكية.

ويواصل **الفصل الثالث** دراسة الخطاب الهندي الموالي لـ «إسرائيل»؛ فيتناول ما يتسم به من «إسلاموفوبية» تعمل على تشويه صورة المسلمين الهنود مع ما يرافق ذلك من ترويج للخبرات الإسرائيلية في مكافحة خطرهم، في مقابل التغاضي عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي.

أما **الفصل الرابع** فيركز على العلاقة الهندية مع «إسرائيل» من المنظار القانوني، وضرورة التزام الدول بالاتفاقيات الدولية، مع التذكير بأن «إسرائيل» دولة خارجة عن القانون، وذلك بفضل الحماية الأمريكية لها واستخدام «الفيتو الأمريكي» في مجلس الأمن الدولي الذي يسمح لإسرائيل بمواصلة انتهاكات القرارات الدولية والاستهتار بالمجتمع الدولي.

وإذ يفكك الكتاب المبررات الهندية التي روَّجت العلاقة مع إسرائيل، باعتبارها «غير مقنعة» إلى حد بعيد ولا تتناسب ومواقف الهند التاريخية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية، يقدم الكتاب توصيات للكتّاب والأكاديميين المناصرين للقضية الفلسطينية، وللقيادة الفلسطينية، ومختلف القيادات العربية والدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الفاعلة في حركة مقاطعة «إسرائيل»، تشدد على أهمية التزام الدول باتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي حماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي.

(3)

لطفي فؤاد نعمان. **اليمننة: ظاهرة عربية جديدة وخلاصة تجربة.** تقديم فؤاد مطر وزيد بن علي الوزير. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2018. 414 ص.

في هذا الكتاب قراءة مكثفة للمشهد السياسي اليمني المعاصر، يتناول فيه الكاتب الأحداث الأخيرة التي عصفت باليمن وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية، وأبرز التحديات التي حالت دون إيجاد حل عملي للأزمة بين أطراف الصراع في اليمن حتى الآن ورؤيته لها، وذلك في ضوء تجربته كصحافي وباحث معني بتتبع قضايا بلده خلال مراحل زمنية مختلفة، محاولاً استشراف آفاق السلام لليمن.

وإذ يختار الكاتب عنوان «اليمننة» لكتابه بوصفها ظاهرة عربية جديدة تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية،فلكي يعود بنا إلى التفكير باشتقاقها من (اللبننة) و(العرقنة) و(الصوملة) والبلقنة على نطاق واسع، إذ إن ما جرى في لبنان والصومال والعراق وغيرها يتكرر في اليمن، من دون الاتعاظ من دروس وأهوال «البلقنة» وما حملته من تآمر ومكائد وتفتيت وتقسيم وفوضى وسفك دماء وجرائم ضد الإنسانية في دول البلقان.

وقد تجلت ظواهر «اليمننة» في التعاطي مع توالي الأحداث، فطغى الحديث عن الشؤون اليمنية والأعمال الإرهابية التي تنفذها القاعدة، ثم توالت النزاعات السياسية والاحتجاجات التي بدأت شعبية قبل أن يتم تسييسها من قبل الساسة خدمة لمصالحهم الضيقة على حساب المصلحة الوطنية وغالبية المواطنين، بحيث بات التكالب على السلطة في الداخل اليمني «المنقسم على ذاته والمختل» المحرك الأساسي للمتآمر الخارجي المتربص باليمن ودول المنطقة لربط الأزمة اليمنية وغيرها بما يصبو إليه من تعميم لـ «الفوضى الخلاقة» في المنطقة. ولا غرابة

في أن يتآمر الخارج على أي بلد يسوده الانقسام وانعدام الثقة بين مكوناته وغياب المواطنة، يستقوي الساسة فيه بالخارج على شركائهم في الوطن من دون اعتبار لما سيحل بهم وببلدهم ـ جراء تآمرهم على أنفسهم ـ من دمار وخراب وقتل وتهجير وضياع.

(4)

نبيل دجاني. **إشكاليات في الإعلام العربي: مسار بحث وممارسة**. بيروت: دار الفارابي، 2019.

يضم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ مجموعة من المقالات تتوزع على خمسة محاور، يتناول **الأول** التواصل العربي والعولمة وأثرها في الإعلام العربي، بينما يبحث **الثاني** في النظام العالمي الجديد للإعلام وأثره في المنطقة العربية، ودور الإعلام العربي الأخلاقي والمهني والفضائيات ومدى تأثيرها في المشاهد العربي.

ويضم المحور **الثالث** مقالات تتناول موضوع الإعلام الاجتماعي والثقافة الشعبية (الفلكلور) وخطر وسائل الإعلام الاجتماعي على الجيل الجديد ودور التقنيات الإعلامية الحديثة في عملية التواصل الشعبي.

ويتناول المحور **الرابع** بالنقد الدور التأهيلي التي تقوم به معاهد تدريب الإعلام في لبنان والدور المفقود للإعلام العربي في صناعة الرأي العام العربي، فيما يتركز المحور **الخامس** والأخير على العمل الصحافي المهني.

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Ellen A. Wald

Saudi Inc.: The Arabian Kingdom's Pursuit of Profit and Power

New York: Pegasus Books, 2018. 448 p.

ترى مؤلفة هذا الكتاب أنه من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ العربية السعودية بشكل منفصل عن تاريخ أرامكو السعودية العملاقة (التي تقدَّر قيمتها بأكثر من تريليوني دولار)، مستندة في ذلك إلى الترابط التاريخي بين التحولات التي عرفتها الشركة ونمو أرباحها وسعي الأسرة الحاكمة إلى امتلاكها تدريجياً منذ تأسيسها في الثلاثينيات، في سياق تعزيز السلطة، وتوظيف عائداتها في تحديث البلاد من خلال إنشاء بنية حديثة من المواصلات والطرق والمشروعات الاستخراجية والصناعية العملاقة، والمراكز الحضرية التي تعيش فيها غالبية السكان، ناهيك بسياسة السعودية النفطية التي تتأثر وتؤثر في علاقات السعودية العربية والإقليمية والدولية.

وإذ تعرض الكاتبة لتاريخ تطور أرامكو وسعي السعودية التدريجي لامتلاكها، تتوقف الكاتبة عند تطور شركة أرامكو السعودية، فتتناول بداية الشركة كامتياز سعودي للتنقيب عن النفط، الممنوحة لشركة أمريكية تحت اسم «الشركة العربية الأمريكية» ـ أرامكو. وقد بدأت كمقامرة، إذ كان الملك السعودي آنذاك عبد العزيز آل سعود متشككاً في العثور على النفط حتى عام 1938 حين اكتُشفت كميات واعدة من النفط. وبحلول عام 1940، أُنتج نحو 20 ألف برميل من النفط يومياً وبدأت الشركة في بناء المساكن والمكاتب في الظهران

على الساحل الغربي للعربية السعودية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية (واتفاق كوينسي عام 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لتوفير الحماية الأمريكية للسعودية، مقابل ضمانها لإمدادات الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة) زادت أرامكو إنتاج النفط إلى أكثر من 200.000 برميل يومياً عام 1947 تلبية لطلبات إعادة الإعمار في أوروبا الغربية على النفط وتوسع الانتشار العسكري الأمريكي في مختلف أنحاء العالم. وتمكنت السعودية من الإفادة من عائداتها النفطية لتطوير برنامج تحديث المدن والخدمات ووسائل الراحة. كما أُرسل الأمراء إلى الخارج للتعليم في أرقى المؤسسات الغربية مثل برينستون وأكسفورد لرفد أرامكو بالكوادر السعودية المؤهلة وتشجيع العمال السعوديين على قبول برامج التدريب في الشركة. وفي وقت لاحق، استلزم الأمر إرسال شباب واعدة من السعوديين في الخارج إلى الجامعة لتعلُّم الجيولوجيا وهندسة البترول واللوجستيات والقانون.

وكان هناك ضغط كبير على الملك لتأميم الأصول النفطية في السعودية وأرامكو، وذلك على غرار تأميم أصول شركات النفط الأجنبية في إيران والعراق وغيرهما، ناهيك بضغط الشارع العربي الذي وصل إلى ذروته مع تأميم الرئيس الراحل عبد الناصر شركة قناة السويس في عام 1956. لكن المسؤولين في السعودية فضلوا التعامل مع شركائهم الأمريكيين «بصورة ودية وتدريجية» ومواصلة الإفادة تقنياً من الجانب الأمريكي، بحيث تم في نهاية الأمر شراء شركة أرامكو من الشركة الأمريكية التي تم تغيير اسمها إلى شركة أرامكو السعودية. وعُين علي النعيمي كأول رئيس تنفيذي سعودي للشركة. وإذ تعرض الكاتبة للخلفية التاريخية لأرامكو، تتوصل إلى استنتاجات لازمت المسؤولين السعوديين، أبرزها: أن كل ما ينفع ينفع السعودية، وأن الربح هو الهدف الوحيد للشركة ويجب عدم إشراكه بأي اعتبارات سياسية، العمل باستمرار على توطين الخبرات التقنية، والفصل التام بين تسيير الشركة بمنطق الأعمال وتعظيم الأرباح وملكية الحكومة السعودية لها، وتفادي الدخول في أي صراع مكشوف مع الولايات المتحدة حول أرامكو، إذ تجنبت الحكومة السعودية وهي تسعى للسيطرة الكاملة على أرامكو التأميم وحصلت من خلال الشراء على الشركة بالكامل عام 1980. وتعتبر الكاتبة أن السعودية تتجنب المواجهة الدائمة مع الولايات المتحدة، لدرجة أن الحظر الذي صدر عام 1973 على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة، الذي فرضه الأعضاء العرب في أوبك رداً على الدعم الأمريكي لإسرائيل إبان «حرب أكتوبر» لم يؤد إلى ضرر طويل المدى للتحالف الأمريكي ـ السعودي.

لا يتناول الكتاب عهد العاهل السعودي الملك سلمان ولا «رؤية 2030» لولي العهد الأمير محمد بن سلمان الداعية إلى طرح شركة أرامكو للاكتتاب في الأسواق المالية، بغرض تحصيل نحو 100 مليار دولار من بيع 5 بالمئة من أسهم الشركة، لاستثمارها في تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الدولية، وغير ذلك، علماً أنه تم تأجيل طرح «أرامكو» بتدخل من العاهل السعودي الملك سلمان منتصف عام 2018 إلى وقت يحدد لاحقاً. ويرتبط القرار الملكي بتأجيل طرح الشركة للاكتتاب في جزء منه بحرص السعودية على الامتلاك الحصري للشركة والتمسك بمبدأ عدم

الإفصاح عن تفاصيل بياناتها المالية، وهذا يتعارض ومسار «رؤية 2030» لولي العهد.

ولعل هذا الحرص على التمسك بسرية بيانات أرامكو المالية لم يمكن الكاتبة من الحصول على الوثائق السعودية المتعلقة بالشركة، والاستناد الرئيسي إلى الوثائق الأمريكية في إعداد كتابها، الأمر الذي أثار التساؤل حول أهمية تحديد الموقف السعودي من الكتاب.

(2)

Shoshana Zuboff

The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power

New York: Public Affairs, 2019. 704 p.

يؤكد هذا الكتاب أن «رأسمالية المراقبة» في ظل تزايد أعداد الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة «إنترنت الأشياء» باتت تشكل عملية واسعة النطاق من المراقبة والتحكم في السلوك البشري الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف تحقيق الأرباح، وذلك من خلال قيام الشركات التكنولوجية الكبرى بتحليل بيانات مستخدمي الإنترنت، وتحديد الروابط والأنماط والاستدلال على المعلومات المتعلقة بهم ومستقبل سلوكهم، وصولاً إلى التأثير في تحديد متطلباتهم ومواكبة تطلعاتهم.

وعليه، يدرس الكتاب قضية «ما إذا كنا سادة المعلومات والآلات أم بتنا عبيدها»، مستكشفاً آلية عمل غوغل وفيسبوك ومايكروسوفت وأمازون والعديد من الشركات التكنولوجية الأخرى لصياغة نمط جديد من أنماط الرأسمالية تصفها الكاتبة بـ «رأسمالية المراقبة» أو الترصد، وتدعو إلى إجراء نقاش أوسع حول دور المراقبة في مجتمعنا المتوسع في الرقمنة.

ولا تؤثر «رأسمالية المراقبة» في مستقبل اقتصاد السوق والتحكم بخيارات الفرد الاقتصادية لصالح الشركات، أو في الإخلال في عدم المساواة الاجتماعية فحسب، بل تخدم أجندات الدول المتعلقة بالمراقبة الأمنية، كما تفيد المؤسسات والكيانات السياسية كالأحزاب والمرشحين، ليطرح «العصر الرقمي» موضوع التمكين الفردي والديمقراطية بوصفه تحدياً مستقبلياً أكثر من أي وقت مضى.

(3)

Cass R. Sunstein

The Cost-Benefit Revolution

Cambridge, MA: The MIT Press, 2018. 288 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الآراء حول السياسات الحكومية تختلف أكثر فأكثر بحسب أهداف هذه السياسات والوسائل المعتمدة لتحقيقها وما تتضمنه من حقائق وليس من قيم. وعليه لا ينبغي أن تستند سياسة الحكومة إلى الرأي العام، أو الحدس، أو الضغوط من جماعات المصالح، بل إلى الأرقام، وهذا يعني النظر بعناية في التكاليف والفوائد.

هل يؤدي تنفيذ سياسة حكومية معينة على سبيل المثال إلى إنقاذ حياة شخص واحد أو حياة ألف شخص؟ وهل يؤدي ذلك إلى فرض تكاليف على المستهلكين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تكون التكاليف مرتفعة أم لا؟ وهل يتأذى العمال والشركات الصغيرة، وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى ذلك بالتحديد؟

هذه عينة من الأسئلة التي تسعى لمقاربة «ثورة التكلفة ـ المنفعة» التي يتمحور حولها

الكتاب في صناعة السياسات الحكومية في الإدارات الأمريكية ـ كما يفيد الكاتب ـ متناولاً إدارات ريغان وكلينتون وأوباما، وبما يفسح في المجال لتتبع إدارة ترامب.

ويقر الكاتب بأن المسؤولين الحكوميين غالباً ما يفتقرون إلى المعلومات حول التكاليف والفوائد، مشدداً على أن السياسات يجب أن تجعل حياة الناس أفضل، وأن التحليل الكمي للتكلفة والعائد هو أفضل طريقة متاحة لتحقيق ذلك، حتى لو كان من الممكن أن تكون هناك مقاييس جديدة لرفاهية الإنسان أفضل من ذلك في المستقبل.

(4)

James Anthony

The Constitution Needs a Good Party: Good Government Comes from Good Boundaries

Plano, TX: Neuwoehner Press, 2018. 252 p.

تكمن أهمية الدستور ـ كما هو متعارف عليه نظرياً في دول العالم كافة ـ في كونه القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظام حكمها، وتنظيم سلطاتها العامة. ويعد الدستور من المنظور القانوني المرجعية الأساسية والأعلى لكل التشريعات والقوانين في البلاد. من هنا، غالباً ما تؤكد الأحزاب والقوى السياسية التي يتم انتخابها في الدول الديمقراطية التزامها بالقواعد الدستورية، احتراماً لقواعد النظام الديمقراطي، وحقوق الإنسان والمواطنة، ودعماً لاستمرارية دولة القانون في إدارة الشؤون الوطنية للدول وعلاقاتها الخارجية.

من الناحية العملية، يرى مؤلف هذا الكتاب أن الأحزاب والقوى السياسية التي يفترض أن تحترم دساتير بلدانها، قد تتجاهل الدستور، متناولاً الولايات المتحدة الأمريكية كدراسة حالة. وفي هذا السياق، يؤكد أن الأحزاب الأمريكية تتجاهل الدستور وترتكب بذلك أخطاء جسيمة. ولذا يدعو إلى قيام أحزاب تلتزم بالسلطات الدستورية بالكامل وعدم تخطي الصلاحيات التي يمنحها الدستور للحكومات.

وبحسب رأي المؤلف، يحتاج الدستور الأمريكي إلى حزب جيد يسلط الضوء على الديمقراطيين والجمهوريين الذين ينتهكون الدستور، مع التشدد على اتخاذ إجراءات محددة لوقف الانتهاكات التي أضرت بالسياسات والقيم الأمريكية، مشيراً إلى أنه عندما اتبعت الولايات المتحدة الدستور بصورة أفضل من عام 1789 حتى عام 1913، تمكنت من قيادة العالم، لكنها لن تتمكن من التأثير في العالم مرة أخرى من دون احترام مسؤوليتها لدستورهم.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

Anna Borshchevskaya,

«Is Chechnya Putin's Blueprint for Syria?,»

The Hill (17 January 2019).

ترى الباحثة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى آنا بورشفسكايا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي وصف قرار نظيره الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من سورية بالقرار «الصائب» قد لا يتردد في اعتماد الاستراتيجية الروسية التي اعتمدها

في الشيشان (1999 ـ 2009) لتسوية الأزمة السورية في الوقت الذي بات فيه صاحب النفوذ الأوسع في سورية.

وعليه، من المرجح أن تواصل موسكو استخدام القوة العسكرية في دعمها الرئيس السوري لتوسيع نطاق سيطرة القوات النظامية على الأراضي السورية، بينما تتعامل مع مسيرة «الحل السياسي» في سورية مع الجهات السورية المعارضة التي لا تطالب برحيل الرئيس السوري كشرط مسبق أو متلازم مع الحل السياسي.

وتعبر بورشفسكايا عن اعتقادها بأن نجاح مهمة بوتين في تطبيق النموذج الشيشاني في سورية «غير مضمونة»، إلا أنه ـ بعيداً من الحل الحقيقي ـ بإمكان موسكو أن تدير صراعاً مجمداً من صنعها، يكون استمراره مضموناً لعدة سنوات مقبلة في ظل إدارة بوتين.

(2)

Andrew Stanley,

«What to Watch in Oil Markets in 2019,»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (18 January 2019).

يتوقع هذا البحث، استناداً إلى الاتجاهات الحالية لأسواق النفط ـ أن يكون العام الحالي 2019 كالعام الماضي، عاماً متحركاً لأسواق النفط، وذلك في غياب المؤشرات البارزة التي تؤثر في حجم العرض والطلب، وتتسبب في تقلبات حادة في سوق النفط.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن نمو الطلب العالمي على النفط عام 2019 قد لا يتخطى معدل النمو الذي سجل العام الماضي والبالغ 1.4 مليون برميل يومياً. ويعود ذلك إلى معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي يتوقع صندوق النقد الدولي ألّا يزيد عن 3.7 بالمئة عام 2019 أي نفس معدل النمو الذي سجل عام 2018. كما تشير التقديرات إلى استمرار نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة لمواكبة أي طلب إضافي على النفط وتحقيق استقرار السوق مع احتمال دفع أوبك لتقليص إنتاجها لتحسين الأسعار.

وعلى الرغم من أن هدف الولايات النهائي من العقوبات على إيران هو الوصول إلى الصادرات الصفرية للنفط الإيراني لتطبيق «أقصى ضغط اقتصادي» على طهران، لكن الجدول الزمني لتحقيق هذا الهدف لا يزال غير مؤكد.

وإذ يتوقع أن يستمر الانخفاض في إنتاج النفط الفنزويلي، تشير التقديرات إلى أن الإنتاج في ليبيا ونيجيريا لن يشهد تقلبات حادة تؤثر أكثر فأكثر في حجم الإنتاج والطلب العالمي على النفط عام 2019. ولا يتوقع أن يتوقف التنسيق بين الولايات المتحدة والسعودية إزاء أسعار النفط رغم تراجع العلاقات بين البلدين على خلفية مقتل الصحافي السعودي خاشقجي وتحميل مجلس الشيوخ الأمريكي السلطات السعودية المسؤولية.

يصدر قريباً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية: دراسة مقارنة لنموذجي جنوب أفريقيا والعراق

سهام فوزي

السادات وإسرائيل

مجدي حماد

صفحات من مسيرتي النضالية

مذكرات جورج حبش

مجلة الدراسات الفلسطينية

117

فلاديمير تماري

تهجير الفلسطينيين من لبنان

شتاء 2019